سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة



الوافية في شرح الكافية

تأليف
العلامة ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي الاسترابادي

تحقيق
عبد الحفيظ شلبي

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م


سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام :
الرقم الخاص :

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حمدا لله على نعمائه : وصلاة وسلاما على خاتم رسله وأنبيائه ، محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه . وبعد .

فهذا كتاب : الوافية فى شرح الكافية ، تأليف ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوى الاسترابادى المتوفى فى الرابع عشر من شهر صفر سنة ٧١٥ هجرية .

شرح به الكافية ، تأليف الإمام جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب المالكى المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية .

وهذا هو الشرح المشهور بـ (المتوسط) من شروح ثلاثة للمؤلف على الكافية ، موجود منه بدار الكتب والوثائق المصرية : عدة نسخ خطية بأرقام ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٨٩ و ١١٦٢ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١٢٢٧ نحو و ٨٩ نحو م و ٥٠٠٥ ه

وأما الشرح الصغير فموجود منه بدار الكتب والوثائق نسخة واحدة تحت رقم ١٥٥٥ نحو .

والشرح الأكبر موجود منه نسخة بـ (أنديا أفس) بانجلترا بأرقام ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ .

ونسخة فى مكتبة بطرس برج . حاليا (معهد الشعوب الآسيوية) فى لينينجراد تحت رقم ١٦٩ .

ونسخة فى مكتبة ميونخ بألمانيا برقم ٧٥٠ .

ونسخة فى مكتبة الأسكوريال ج ٢ ص ٩٤

هذا وقد اعتمدت فى تحقيق الكتاب على المصورة المأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان، وهذه النسخة بقلم السيد سلطان بن الإمام أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدى الأزدى مكتوبة — والحق يقال — بخط جيد الوضوح، إلا أن بها بعض التآكل والأخطاء فى النسخ، حاولت جهدى أن أصل بها إلى مواطن الصواب. وأرجو أن يكون قد كتب الله لى التوفيق، كله، أو بعضه.

ويكفى وزارة التراث القومى والثقافة فخراً أن تكون أول جهة فى العالم العربى وغيره تقوم بطبع هذا الكتاب ونشره، فأضافت إلى نهضتها الكبيرة فى تحقيق تراث عمان، عملا عظيما مشكورا يهم كل ناطق بلغة القرآن.

عبد الحفيظ شلبى

ص ٢

في شرح الكافيه لكونه وافيًا لحل الفاظه وشرح معانيه وما
توفيقي الا بالله عليه توكلت والبه انيب هو سمه الكلمه لفظ وضع
لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع
والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه بالامكان او مستعملا
والمراد ههنا من الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء
الاول افهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنا المفرد هو ان لا يدل جزء
لفظه على جزء معناه اذا عرفت من ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس
للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ لاحترازه عن المخطوط والمعقود
والاشارات والنصب وهو وضع لمعنى لاحترازه عن المهملات والمستعملة
في الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفرد لاحترازه عن المركبات
تامة وخمسة عشر والاسكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ
كل والجزء منها وضعت لمثل زيد والرجل وضرب وقد
لاحظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنا عم
من ان يكون لفظا او عبرة والقايل ان قول صاحب انه يشكل بالكلمات
المركبة من الفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة وان لفظة الخبر

يبدو في هذه الصفحة من الكتاب بياض وطمس لبعض الكلمات ولمقد وضع مكانها في الطبع ما يتسق وسياق الكلام بين أقواس [ ] وهذه الصفحة مشيلات كثيرات في المخطوطة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله، وأشكره بجزيل نواله شكر معقد لمعاذه و بماله وأمجده وأشرف أسماء صفات كماله وأنزه عن معتقد أهل التشبيه و مغاله وأصلى على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله وأستعينه لإدراك مطالبي و له . وبعد فإنى بعد أن شرحت كتاب الكافية فى النحو مع أنوار دات وأجوبة وأبحاث كثيرة و شرحته ثانياً مقتصرا على حل ألفاظه وشرح معانيه والإشارات إلى تحليل تركيباته ومباينه إلا نادراً ، مع ذكر علل أكثرها، وجعلته لرسم خدمة الأمير الأكبر العالم الفاضل الكامل سلالة الأمراء والوزراء، مفخرة العرب والعجم: ناصر الدولة والدين، شمس الإسلام والمسلمين: يحيى بن المخدوم المعظم ملك صلاح العالم والوزراء صاحب السيف والقلم جلال الدنيا والدين: إبراهيم ملك ملوك الختن ، أعز الله أنصارهما وضاعف اقتدارهما، بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذى هو دستور فى هذا الفن الأول لذوى الألباب . وسميته «الوافية فى شرح الكافية» لكونه وافياً لحل ألفاظه وشرح معانيه وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

اعلم أن تعريف الكلمة لفظ وضح لمعنى مفرد .. اعلم أن معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ ، والوضع ، والمعنى المفرد ، فاللفظ : ما يتلفظ به الإنسان أو فى حكمه مهملا كان أو مستعملا . والمراد هاهنا من الوضع تخصيص شىء بشىء ، متى أطلق أو أحسن الشىء [الأول] أفهم منه الشىء الثانى . والمراد من المعنى المفرد : هو أن لا يدل جزء لفظه على جزء معناه إذا عرفت من تلك ، فقوله : لفظ بمنزلة الجنس للكلمة ، وباقى قيوده ،

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

كالفصل فلفظ : احتراز به على المخطوط ، والعقود ، والإشارات ، والنصب [والمراد بقوله] وموضع لمعنى احتراز به عن المهملات [من الكلمات] وهى الألفاظ [التى لا تدل]على معنى بالوضع . وقوله مفرد : احتراز به عن المركبات [زيد قائم] وخمسة عشر ، ولا يشكل الحد بالكلمات التى مدلولها الألفاظ [كالاسم ،والفعل]، والحرف ، فإنها وضعت لمثل : زيد والرجل وضرب وقد . [وهذه الألفاظ] لها معان ، فإن المراد بالمعنى . وقوله : لفظ وضع لمعنى أعم من أن يكون لفظا أو غيره ولقائل أن يقول : (حاء) إنه يشكل بالكلمات [الموضوعة]لألفاظ مركبة كلفظة الخبر ، والجملة. وأن لفظة الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا :زيد قائم ،وذهب عمرو : ويمكن أن يجاب عنه : بأنا لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا :زيد قائم ، وذهب عمرو ، بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل :زيد قائم ،وهو مركب من نعته أن يحتمل الصدق والكذب ،هذا المفهوم ليس بمركب . وهذا الجواب بعينه جواب عن [الإشكال] الأول ، ولئن سلمنا أن مثل لفظة الخبر موضوعة لمثل :زيد قائم ، لكن لا نسلم أنه يلزم أن يكون مركباً ، لعدم دلالة جزء لفظة الخبر على جزء معناه ، [لأنه] يمتنع أن يكون الشيء الواحد مفرداً ، ومعناه مركبا . ولقائل أن يورد عليه النقص ، بمثل قائمة ، فإن قائما فيها يدل فى جزء معنى قائمة ، وهو ذات موصوفة بالقيام . والتاء على الجزء الآخر ، وهو التأنيث ، فتكون مركبة ، فلا تكون كلمة ، ويمكن أن يجاب عنه بمنع دلالة قائم [على التأنيث بل] على معنى التذكير فضلا عن أن يدل على جزء معنى قائمة ، وغاية ما فى الباب أنه موافق واللفظ للقائم الذى هو دال على معنى المذكر ، والذى يدل على أنه لا يدل على [المؤنث] لو دل عليه ، لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيهما وهو محال. والكلمة :

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

وهى اسم أو فعل أو حرف ، لأنها إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا ، الثانى الحرف . والأول إما أن يغيره أحد الأزمنة الثلاثة أولا . الثانى الاسم والأول الفعل . وإنما انحصرت الكلمة فى هذه الأنواع الثلاثة : لأن الكلمة لا تخلو : إما تدل على معنى فى نفسها ، أو لا تدل . فإن لم تدل : فهى الحرف ، وإن دلت : فهى إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة : على الماضى والحال والاستقبال ، أو لا تقترن . [فإن] اقترنت فهى الفعل . وإن لم تقترن فهى الاسم . والمراد من قولنا : الحرف لا يدل على معنى فى نفسه . أن الحرف له معنى ولهذا المعنى [متعلق] ، لابد من ذكر ذلك المتعلق عند الحرف ، نحو : مِنْ فإن معناه الابتداء والابتداء متعلق : وهو البصرة أو الكوفة أو غيرهما . ولابد من ذكر البصرة أو الكوفة أو غيرهما عند ذكر مِنْ . وهو منقوص بمثل ذو والأصوب أن يقال : معناه أن الحرف مشروط فى دلالته على معناه ذكر متعلقه . وحينئذ لا يرد عليه النقص بمثل ذو لأنه غير مشروط فيه ذلك ، إلا أنه إنما يجىء به للتوصل فى جعل ، الجنس صفة للشىء . فلزم [ذكر المتعلق] لدلالته على معناه . قوله : لذلك حد كل واحد منهما أى وقد علم بدليل حصر الكلمة فى الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف. لأن ما اقسمت الكلمة التى هى جنسها إليها بإبراز الفصول المشتهرة لكل واحد منها عن غيره ، فتكون جنسها وفصلها ، معلومين مع تقييد الجنس ، وبالفصول فيكون حد بها معلوماً ، لأن معرفة الحد هى معرفة الجنس والفصل ، مع تقييد الجنس بالفصل .

قوله : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد. فقوله: ما تضمن كلمتين بغير إسناد مثل : غلام زيد ، وخمسة عشر. فلما قال بالإسناد خرج عنه مثل

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

غلام زيد ، وخمسة عشر ، لأن مثل غلام زيد ، وخمسة عشر ، وإن كان متضمنا لكلمتين ، لكنه ليس بالإسناد . لأن المراد نسبة أحد الجزءين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة تصح السكون عليها ، نحو : قام زيد وأكْرِم أمْرا للمخاطب ولمثل أكرم ولمثل كلام مركب من أكثر من كلمتين كمسألة واحدة مثلا لهذا قال : تضم كلمتين ولم يقل تركب [من كلمتين ، لأنه] لو قال تركب لزم أن يكون الأمر خارجاً عن الحد ليشمل ما كان مركباً أحدهما [غير] ملفوظة نحو : قم وما ذهب ولا يشكل بمثل قولنا : قائم أبوه لأن قولنا قائم أبوه فإنه ليس بكلام مع تضمنه كملتين [لا يصح السكوت عليهما] لأنه ليس فيه إسناد بالتفسير المذكور ، لأنه لا يصح السكوت على قائم أبوه . قوله لا يأتى ذلك إلا فى اسمين أو فى فعل واسم أى ولا يمكن حصول الكلام إلا من المركب من اسمين نحو زيد قائم ، أو من فعل واسم نحو : قام زيد،وإنما لم يمكن إلا من هذين القسمين لأن التركيب العقلى من الاسم والفعل والحرف ، لا يزيد على ستة أنواع ، وهى : المركبة من اسمين ، والمركب من فعلين ، والمركب من حرفين ، والمركب من اسم وحرف ، والمركب من فعل وحرف ، والكلام لا يمكن إلا من قسمين من هذه الأقسام الستة ، وهما : المركب من اسمين ، والمركب من فعل واسم ، لأن الكلام يقتضى الإسناد على ما ذكرنا فى تعريفه ، والإسناد يقتضى المسند والمسند إليه ، لكون الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقيق النسبة ، فالكلام : يقتضى المسند والمسند إليه ، وهما موجودان فى المركب من اسمين ، لجواز وقوع الاسم مسنداً ومسنداًإليه . وكذلك المركب من فعل واسم ، لجواز وقوع الفعل منه ، والاسم يسند إليه وهما غير موجودين فى البواقى

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

لانتفاء كليهما أو واحد منهما ، أما فى المركب من فعلين فلانتفاء المسند إليه وأما فى المركب من فعلين فلانتفاء المسند إليه ، وأما فى المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند إليه ، وأما فى المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند أو المسند إليه ، لأن الاسم الواحد لا يكون إلا أحدهما . وأما فى المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند إليه ، لأن الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه .

قوله : والاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فقوله : ما دل على معنى : متناول للاسم والفعل والحرف ، وقوله فى نفسه يخرج الحرف ، وقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يخرج الفعل ، لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان أصلا ، نحو رجل ، وما مدلوله على الزمان فقط نحو اليوم ، وأمس ، أى فى تعريف الاسم وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة ، نحو : الاصطباح الاغتباق . وينبغى أن يراد بالدلالة دلالة أولية حتى لا يعترض بأسماء الأفعال فإنها تدل على معنى مقترن [بزمان] معين [نحو «صه»] فإنه دال على السكوت المقترن بالاستقبال لأن دلالته عليه ليست بدلالة أولية لأنه أولا يدل على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال ، وينبغى أن يعرف أيضاً أن المراد من الاقتران وعدم الاقتران ، وإنما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقص باسم الفاعل والمفعول فى قولنا : زيد ضارب عمراً غداً ، أو مضروب أمس . لأن اقترانهما ليس بحسب الوضع وإنما لعارض ، لا يتوجه عليه النقص أيضاً بيضرب المشترك بين الحال والاستقبال ، لأن عدم اقترانه بالزمان المعين إنما هو بحسب العارض لأنه فى أصله وضعه لأحد الزمانين معينا لكن

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

حصل الالتباس عند السامع ، ولقائل أن يورد النقص على هذا التعريف من وجهين أحدهما أنه منقوص بنفس الحد لأنه يصدق على مجموع الحد أنه دال على معنى فى نفسه غير مقترن [بأحد] الأزمنة الثلاثة ، فيلزم أن يكون مجموع الحد اسماً لأنه كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود [لأنه] منقوص بالخطوط والعقود والإشارات والنصب ، لكونها دالة على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، لكونها ليست باسم لأنها ليست بكلمة.

ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال : لما قسمت الكلمة إلى الاسم وغيره ، أولا علِمَ أن الاسم كلمة فصار تقدير الحد ، الاسم كلمة دلت على معنى إلى آخره ، لكن حذفت الكلمة اعتماداً على فهم المتعلم فإنه(١) يسقط كل واحد من النقصين ، أما الأول فلأنه لا يصدق على مجموع الحد إنه كلمة لأن مجموع الحد مركب ، والمركب لا يصح أن يكون كلمة ، لأن الكلمة مفرد

وأما الثانى فلأن الخطوط والعقود والإشارات والنُّصُب ليست بكلمة ، لأنها ليست بلفظ ، ولقائل أن يجمع لايح من أن يراد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد منها بعينه ، كالماضى مثلا وواحد غير معين وأياما كان ينتقص به حد الاسم والفعل . أما إن أريد به واحد بعينه فلأنه يلزم منه أن يكون [الذى دل عليه] يقترن بغير ذلك المعين ، كالمضارع اسما لا فعلا ، وأما إن أريد به واحد غير معين فلأنه يلزم أن يكون الذى [دل عليه] بواحد معين كالماضى مثلا اسماً لا فعلا ، فلا يكون [حد] الاسم مانعاً ولا حد الفعل جامعاً وقد وجب أن يكون الحد جامعاً ومانعا ، هذا خلف . وجواب أنه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين . بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين أو بعدم التعيين ، لا يقال لقائل أن يعود ويقول لا جائز أن يراد به واحداً من غير تقييد بالتعيين ، أو عدم التعيين ، لأنه يلزم منه أن يكون الذى

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل

(١) فى الأصل : « فإذا » .

اقترن بالزمان المعين لم يكن فعلا ، بل اسما لكنه ليس كذلك ، لأنا نقول لا نسلم لزوم ذلك ، لأن الذى اقترن به الزمان المعين صدق عليه أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . ولا منافاة بين واحـــد منها مع التعيين ، وإن لم تقيد به ، ولم يلزم تذكر حد الاسم مع قوله من قبل . وقد علم بذلك كل واحد منها التكرار لأن [ذكره] هنا بالمطابقة وهنا بالالتزام .

وقوله : ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والنداء والإسناد إليه والإضافة . واعلم أن الخواص : جمع خاصة وهى ما تختص بالشىء سواء واحد فى جمع أفراد كالكاتب بالقوة إلى الإنسان أو فى بعض أفراده كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه . واعلم أيضاً أن معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة. والفرق بين الحد والخاصة أن الحد مطرد، بمعنى أنه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا كل كلمة صدق عليها أنها دلت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة صدق عليها أنها اسم وغير منعكس ، بمعنى أنه كلما صدق المحدود صدق الحد . يعنى أنه كلما صدق عليه أنه اسم صدق عليه أنه كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وإن الخاصة مطردة بمعنى أنها كلما صدق عليه خاصة الشىء صدق ذلك الشىء . مثلا : كل كلمة عرفت بالألف واللام(١) صدق عليها أنها [اسم وغير] منعكس لأنه يمكن أن يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فإن كثيراً من الأسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر وغيرها، وإنما لم ينعكس لجواز كونها غير شاملة لجميع أفراد ما هى خاصة له ثم يقول : قوله من خواصه إشارة إلى كثرة خواص الاسم لأن من للتبعيض، إلا أن المصنف لم يذكر إلا ما هو أشهرها وأكثرها استعمالا ،

---

(١) فى الأصل : «كل كلمة وجدت فيها اللام» .

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

وهو على ضربين : أحدهما لفظى والثانى معنوى ، فاللفظى : ثلاثة ، الأول : دخول لام التعريف ، وإنما لم تا خل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل إلى لام التعريف ، لأنه خبر وحق الخبر أن يكون [نكرة] مجهولا ليفيد المخاطب . والثانى : دخول الجر وإنما لم يدخل الجر على الفعل بناء على أن الأصل فى الفعل أن لا يدخل عليه شىء من الإعراب لعدم العلة المقتضية للإعراب فيه كما تجىء ، وإنما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لأن حرف الجر يدخل على الفعل على سبيل الحكاية ، كما يقال زيد مرفوع بقام ، فى قولنا قام زيدٌ وفيه نظر . لأن المراد بقام هاهنا لفظه فتكون اسما ، والأولى أن يقال : دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف [إليه] . الثالث : التنوين والمراد بالتنوين الترنم. وإنما اختص التنوين المذكور بالاسم ، ولم يدخل الفعل لأنه على خمسة أقسام : تنوين التمكن ، وتنوين التنكير ، وتنوين العوض من المضاف إليه ، وتنوين المقابلة ، وتنوين الترنم . أما تنوين التمكن : فلكونه دليلا على أمكنية الكلمة التى تدخل عليها فى الاسمية ولا أمكنية للفعل . ولهذا لم يدخل هذا التنوين على الفعل . وأما تنوين التنكير فلأنه إنما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو : سيبويه ، سيبويهٍ ، فإنه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة ، وصهْ أى اسكت السكوت الآن وصهٍ أى اسكت سكوتا [مّا] أى وقتاً ما . والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه إلى الفارق بين كونه معرفة ، أو نكرة ، وأما تنوين العوض عن المضاف إليه كالتنوين الذى فى يومئذٍ أى فى يومٍ إذ كان كذا وكذا ، فلما حذف المضاف إليه ، عوض عن المضاف إليه التنوين ، فلأن الفعل لما لم يضف

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

إلى شيء لم يحذف المضاف إليه ، حتى تعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين عوضاً عن [المضاف] إليه . وأما تنوين المقابلة : نحو التنوين التى فى مسلمات وغزوات فإنه مقابل وعوض عن النون الذى فى مسلمين على ما يجيء فى بابه ، ولما لم يُجمع الفعل ، لم يدخل تنوين المقابلة . وأما تنوين الترنم : فليس مخصوصاً بالاسم ، بل يدخل الاسم والفعل والحرف . وأما العلامات المعنوية : اثنتان إحداهما(١) : الإسناد إليه بالاسم ولم يدخل الفعل لأن الفعل مسند(٢)إلى شيء دائماً فلو وقع مسنداً إليه لزم أن يكون مسنداً ومسنداً إليه فى حالة واحدة وهو غير جائز . والثانية(٣) الإضافة ، أى كونه مضافاً إليه ، بتقدير حرف الجر وإنما لم يضف الفعل إلى شيء ، لأن الإضافة إما للتعريف وإما للتخصيص ، وإما للتخفيف ، ولا تجوز إضافته للتعريف والتخصيص ، لأنه لا يحتاج إلى التعريف والتخصيص ، لأنهما زائدتان(٤) على الكلمة ، والفعل لا يحتاج إلى هذه الزيادة لإفادته بدونهما كما ذكرنا ، ولا يجوز إضافته للتخفيف ، لأن الإضافة للتخفيف إنما هى تخفف التنوين أو ما يقوم مقامه ، ولا [يحتاج] الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه ، فلم يضف للتخفيف وإنما قيد بالإضافة بقولنا بتقدير حرف الجر ، لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد ، فإن مررت مضاف إلى زيد بواسطة حرف الجر لفظاً لا تقديرا .

قوله : وهو معرب ومبنى : أى الاسم معرب ومبنى لا يخرج ، إما أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً وتقديرا أو لا يختلف . فإن اختلف فهو المعرب ، وإن لم يختلف فهو المبنى .

قوله : المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل .

---

(١) فى الأصل : « اثنان أحدهما » .
(٢) فى الأصل : « مسندا » .
(٣) فى الأصل : « الثانى » .
(٤) فى الأصل : « زايد » .
[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

اعلم أن قوله المركب [احتراز به] عن الألفاظ التى لم يتركب مع غيرها كالأعداد ، وسائر الأسماء هو شامل للمبنيات أيضاً ، نحو : هؤلاء فى قام هؤلاء . فإنه مركب مع أنه مبنى ، فلما قال لم يشبه مبنى الأصل خرج عنه مثل هؤلاء ، لكونه مشابهاً لمبنى الأصل ، كما يجىء فى بابه ، والمراد بمبنى الأصل : الفعل الماضى ، وأمر المخاطب ، والحروف .

واعلم أن المعرب إنما يكون معرباً بشرطين : أحدهما وجودى ، وهو سبب الإعراب وهو التركيب على ما يجىء فى بابه فتعرض له بقوله المركب . والثانى عندى وهو انتفاء المانع على الإعراب وهو عدم المشابهة بالمبنى الأصل ، فتعرض له بقوله لم يشبه مبنى الأصل. ولقائل : أن يورد عليه النقض بنفس مبنى الأصل ، لأنه لا يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبنى الأصل ، لامتناع مشابهة الشىء لنفسه . وجوابه أن نقول : لما دل الحد على المعرب ما لم يشبه مبنى الأصل ، فدلالته على أنه ليس بمبنى الأصل أولى، لأنه يبحث عن أحوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الإشكال .

واعلم أن فى قوله المعرب المركب تساهلا من حيث هو مركب وقد يكون مبنيا لكون مراده جزء المركب ، أى المعرب الذى يركب مع غيره والمراد من التركيب : التركيب الإسنادى لئلا يتوجه عليه النقص بمثل غلام زيد ، والمراد بالمشابهة الموجب للبناء ، فلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابهاً للماضى ، وأمر المخاطب فى تحقق الفرعين [فلا] يخرج عن [اسم] الفاعل لكونه مشابهاً للماضى فى وقوعه موقعه فى نحو خبر المبتدأ، فى نحو : زيد ضرب وزيد ضارب ، وفى دلالة كل واحد منهما على الحدث ، لأن هذه المشابهة غير موجبة للبناء ، فإن قيل التعريف المذكور

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

منقوض [بالمنادى] المفرد المعرفة، لأنه يصدق عليه لأنه مركب لم يشبه مبنى الأصل لأنه يشبه ضمير المخاطب الذى فى أدعوك كما صرحتم به فى علة بنائه وهو ليس بمبنى الأصل على تفسيركم مبنى الأصل فيلزم أن يكون معرباً وليس كذلك قلنا لا ثم أنه ليس بمشابه لمبنى الأصل، فإنه مشابه للكاف الذى فى أدعوك، الذى هو مشابه للكاف الذى فى ذلك وإياك، فتكون مشابها للكاف الذى فى ذلك وإياك، لأن المشابهة للمشابه للشىء لذلك الشىء. وبهذا الكاف حرف لا يقال لا نم إن المشابه للمشابه للشىء مشابه لذلك الشىء لجواز تغاير المشابهتين، لأنا نقول لا تغاير بها هنا لأنه يشبه الكاف الذى فى أدعوك فى الإفراد والخطاب والتعريف، ووقوعه موقعه وبهذا يشبه الكاف الذى فى ذلك وإياك فى الإفراد والخطاب والتعريف، وإن لم يشبه فى صحة وقوعه موقعه، فيكون المنادى المذكور مشابهاً للكاف فى ذلك وإياك فى الخطاب والإفراد والتعريف، وهذا القدر كاف فى إيجاب البناء، فيكون مشابها لمبنى الأصل واعلم أنه قيل بين المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذى فى ذلك [وأدعوك] لكان أصوب ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف أصلا. وقوله وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا وتقديرا أى حكم المعرب وخاصيته أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا، نحو: جاءنى زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وتقديراً نحو: جاءنى فتا أصله فتى، رأيت فتا لصلة فتيا، ومررت بفتاً أصله فتى قلبت الياء ألفاً فى الأحوال الثلاثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتاً فى الأحوال الثلاث. وإنما لم يختلف آخره لفظا لوجود الألف فى آخره، وامتناع قبول الألف الحركة، وإنما قال يختلف آخره لكونه لو كان الاختلاف فى غير الآخر لم يكن من خواص المعرب، نحو اختلاف الراء فى امرئ والنون فى أبنم

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل

تقول : جاءنى امروٌ وأبنم ورأيت امرأً وأبنماً ومررت بامرئ وأبنم وإنما جعل الإعراب فى آخر المعرب ، لأن الإعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف للمعرب بعد الفراغ من الموصوف ، كذلك يذكر الإعراب بعد المعرب [وإنما] قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل، فإنه لايكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر مَنْ فى : من ابنك،ومن الرجل: ومن زيد . واعلم أنه فى شرح هذا الكتاب إنما لم أعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذى يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرا،لأنه لا يلزم تعريف الشىء بما هو أخفى منه ، لأن الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم، وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل وإثبات هذا الحكم له إنما يكون بعد العلم به ، فيكون بهذا الحكم أخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشىء بما هو أخفى منه وإنه غير جائز . ويمكن أن يجاب عنه نصرة للنجاة بأن يقال : لا نُسلم أن الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم لجواز أن يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب ، بل الغرض من تعريفه أن يعرف أن المعرب على أى نوع من أنواع الأسماء يطلق بعد أن عرف أن أحد نوعيه يختلف باختلاف العوامل ، والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب .

قوله : الإعراب ما اختلف آخره به ، أى الإعراب هو الذى به يحصل اختلاف آخر المعرب، أى الإعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب: وهو : الضمة والفتحة والكسرة أو ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والألف والياء ، كما فى الأسماء الستة . اعلم أن المراد بالسبب

هاهنا هو السبب القريب غير التام أما تقييده بالتقريب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعانى المختلفة ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فإنها أسباب بعيدة الاختلاف ، ولا تسمى إعراباً . وأما تقييده بغير التام فلأن الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من (الضم والفتح والكسر) ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه ، لأن الاختلاف يوجد مع كل واحد منها ، بناء على أن الاسم وضع غير معرب ، ثم عرب بسبب العامل ، فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة .

قوله : ليدل على المعانى المعتورة عليه ، متعلق باختلاف فى قوله ما اختلف آخره به إشارة [إلى علة] وضع الإعراب فى الإسماء ، وهى أنه لما كان فى الأسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وجب إعراب الأسماء لتميز تلك المعانى بعضها عن بعض ، نحو ما أحسنَ زيدٌ ، وما أحسن زيد ، وما أحسنُ زيدٍ . فإن معنى الأول شىء حسْنُ زيدٍ ومعنى الثانى ما صار زيد وأحسن ومعنى الثالث أى عضو من أعضاء زيد وأى خلق من أخلاق زيد ، فإذا قلت ما أحسن زيد بسكونهما لا يدرى أهو الأول أم الثانى أم الثالث ، فإذا حركتهما تميز البعض عن البعض . ومعنى المعتورة المتداولة

ويقال : اعتوروا الشىء ، إذا تداولوه .

قوله : وأنواعه رفع ونصب وجر ، أى أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ، وإنما لم يذكر الجزم مع أنه من أنواع الإعراب لأنه هاهنا ذكر أحوال الاسم والجزم ليس من أحواله .

قوله : فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة إنما قال : فالرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لأنه ليس علم للفاعل فقط

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

لوجوده فى غيره ، كالمبتدأ وغيره ، بل علم للفاعل والأشياء المنسوبة إلى الفاعل ، كالمبتدأ والخبر واسم كان وغيرهما ، ولهذا لم يقل النصب علم المفعول ، وإنما لم يقل والجر علم الإضافية لكونه علماً للإضافة ، ولا يوجد فى غيرها بخلاف الرفع والنصب ، والمراد بقولنا : الجر علم الإضافة ، أنه علم للمضاف إليه . قوله : والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب ، أى العامل ما به يحصل المعنى المقتضى للإعراب ، بمعنى أن العامل هو سبب مقتضى للإعراب ، فالعامل شىء والمقتضى للإعراب شىء آخر ، نحو : قام زيد مثلا ، فالعامل قام ، والمعنى المقتضى للإعراب هو الفاعلية ، وهى إنما تحصلت وتقومت بقام . وفيه نظر لأنه يخرج عنه عوامل الفعل لأن عوامله ليست تسبب مقتضى للإعراب ، وجوابه أنه ذاكر حد عوامل الاسم .

قوله : فالمفرد المنصرف : اعلم أنا نذكر مقدمة قبل الشروع فى تغيير هذا الكلام وهى : [أى] أصل الإعراب أن يكون بالحركات لكونها أخصر [من] الحروف فإن كان بالحروف فلعلة . وأصل ما كان إعرابه بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، فإن كان بخلاف ذلك فلعلة ، وأصل ما كان إعرابه بالحركات أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الإعراب ، فإن كان بخلاف ذلك فلعلةٍ ، وإذا عرفت ذلك فتقول : ما كانت أنواع الإعراب مختلفة بأن كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الإعراب بالحركات والحروف مختلفاً أيضاً ، قسم صاحب الكتاب الأسماء إلى أقسام : كل قسم منها يشترك فى نوع واحد من الإعراب فقال : فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسر جرا ، أى إعراب

[ ] ما بين القوسين بياض بالأصل .

المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف، حال الرفع بالضمة، وحال النصب بالفتحة، وحال الجر بالكسرة، لفظاً أو تقديراً ، نحو : جاءنى زيد ورجال ورأيت زيداً ورجالا ، ومررت بزيد ورجال ، وإعرابهما جار على الأصل وإنما قيد المفرد والجمع بالكسر المنصرف لو كانا غير منصرفين ، لم يكن جرهما بالكسر ، وإنما قيد الجمع بالكسر لأنه لو كان سالما لم يكن إعرابه كذلك، لأنه إن كان مذكراً كان بالحروف ، وإن كان مؤنثاً لم يكن نصبه بالفتحة . ولقائل أن يقول فى العبارة نظر والعبارة الصحيحة أن يقال : رفعه الضمة أو إعرابه الضمة رفعاً . ولقائل أن يقول : ذكر المفرد هاهنا غير جائز لأن المراد به إما مقابل المبنى والمجموع وإما مقابل المركب مع الغير لا سبيل إلى الأول لأن الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم المكبرة ومفرده بهذا الوجه ، مع أن إعرابها ليس كذلك ولا سبيل إلى الثانى ، لأن مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع أن إعرابه كذلك ، فإن قيل المراد به الأول لكنه يخرج عنه الأسماء الستة لذكر أحكامها بعد .. قُلْنَا: لا احتياج إلى ذكر قيد المنصرف لذكر أحكام غير المنصرف بعد . وإذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع ، وغير الأسماء الستة .

قوله : جمع المؤنث السالم بالضمةوالكسرة أى رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ، فنصبه غير جار على الأصل لأن جمع المؤنث السالم رفع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجىء لجعل هاهنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل .

قوله : غير المنصرف بالضمة والفتحة أى رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجىء تعليله :

اعلم أنه يشكل بمثل مسلمات علماً فإنه غير منصرف، مع أن إعرابه

بالضمة والكسرة عند المصنف، كما ذكره فى بعض كتبه، وبمثل جوار حاله الجر فإنه ليس بالفتحة لفظاً ولا تقديرا وإلا لكان مفتوحاً لخفة الفتحة .

قوله : أخوك وأبوك وحموك وهنوك وذو مال، مضافة إلى غير ياء المتكلم، بالواو والألف والياء إنما قيد إعراب هذه الأسماء بالحروف بكونها مضافة لأنها لو كانت مفردة كان إعرابها بالحركات ، تقول : جاءنى أب ورأيت أباً ومررت بأب ، وإنما اشترط كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم ، لأنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت مبنية أو معربة إعرابها تقديرى نحو : جاء أبى ورأيت أبى ومررت بأبى وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو كونها مكبرة لأنها لو كانت مصغرة كان إعرابها بالحركات تقول : جاءنى أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك وهذا النوع جار على خلاف الأصل ، من حيث أن إعرابها بالحروف. وإنما جعل إعرابها بالحروف لأنها كان فى أواخرها حروف تصلح أن يكون إعراباً من غير الحركات بأن تحصل نقل حركته إلى ما قبله حال الرفع نحو : جاءنى أبوك ، أصله أبَوُك نقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركته فصار أبوك ، وبأن يحصل قلب الواو ألفاً حال النصب نحو : رأيت أبَاكَ وأصله أبَوكَ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار : رأيت أباك، وبأن يحصل نقل حركته إلى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياءً حال نحو : مررت بأبيك أصله مررت بأبَوِك فقلبت حركة الواو إلى الياء بعد سلب حركة الياء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بأبيك .

قوله : المثنى وكلا مضافا إلى مضمر واثنان إعرابهما بالألف والياء .

اعلم أن المثنى وكِلاَ مضافاً إلى مضمر واثنان إعرابهما بالألف حالة الرفع وبالياء حالة النصب والجر تقول : جاءنى الزيدان وكلاهما واثنان، ورأيت الزيدين وكليهما واثنين ، ومررت بالزيدين وكليهما واثنين . وإنما قيد كلا مضافا إلى مضمر لأنه لو كان مضافاً إلى مظهر لم يكن إعرابهما كذلك بل كون إعرابه تقديرياً نحو : جاءنى كلا الرجلين ،ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين . وإنما أفرد ذكر كلا واثنان لأنهما ليَسْتَا بداخلين فى المثنى لأن المراد بالمثنى اسم مفرد ألحق بآخره ألف أو ياء ونون: [وظاهر] أن كلا واثنان ليسا كذلك .

قول جمع المذكر السالم وألو وعشرون وأخواتها بالواو والياء .

اعلم أن جمع المذكر السالم واو ،وعشرون إلى تسعين إعرابها حالة الرفع بالواو وحالتى النصب والجر بالياء . تقول : جاءنى الزيدون وألو مال وعشرون ،ورأيت الزيدين وألى مال وعشرين ،ومررت بالزيدين وألى مال وعشرين.وإنما أفرد ألو وعشرون وأخواتها بالذكر لأنهما ليسا داخلين فى جمع المذكر السالم، لأن المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد ألحق بآخره واو أو ياء ونون[وظاهر] أن ألو وعشرون ليسا كذلك فإن قيل عشرون كذلك لأن واحده عشرة قلنا لم يجز أن يكون عشرون جمع عشرة والذى يدل على ذلك أنه لو كان كذلك لجاز إطلاق عشرين على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، لكنه ليس ذلك ولوجب أن يقال عَشَرون بفتح العين والشين ولأنه يدل على عدد معين ولا شىء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عِشْرون جمعاً .

ثم اعلم أن إعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين :

[ ] ما بين القوسين هنا وفيما يأتى من الكتاب بياض بالأصل .

أحدهما من حيث أن إعرابها بالحروف لا بالحركات ، والثانى من حيث رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ونصب المجموع ليس بالألف ، أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرع على الآحاد والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات وإعراب بعض الآحاد وهو الأسماء الستة بالحروف، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الأصل ، وإنه غير جائز ، ولأنه كان فى أواخرهما حروف وهى علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعرابها بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف لأن الحروف بغير حركة أخف من الحروف مع الحركة، وأما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، ومحل الإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما حالة الرفع بالواو ، وحالة النصب بالألف ، وحالة الجر بالياء ، لا لتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الإضافة . ألا ترى أنك لو قلت : زيداك لم نعلم أنه مثنى أو مجموع ؟ ولو جعل إعراب المثنى كذلك دون الجمع ، لبقى الجمع بلا إعراب ، ولو جعل إعراب الجمع كذلك دون المثنى ، لبقى المثنى بلا إعراب . فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بأن جعلوا إعراب المثنى حال الرفع بالألف ، لأن الألف يقع ضميراً لمرفوع للمثنى نحو ضربان وضربا ، وإعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للجمع نحو : ضربوا ويضربون . وجعلوا إعرابهما حال الجر بالياء على الأصل وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء وكسر النون فى المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون فى الجمع ، واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة الحروف النصب والجر دون الرفع حيث أن كل واحد منهما فصله فى الكلام ومن حيث قرب المخرج ،

لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

اعلم أن الألف والياء فى المثنى للإعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون ، وبدونها علامة التثنية ، والواو والياء فى الجمع للإعراب ، وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء ، وضم ما قبل الواو مع النون ، وبدونها علامة المجموع . فالنون حال الإضافة بمنزلة التنوين ، وفى غيرها للعلامة فقط ، وليس النون عوضاً للحركة لأن هذه الحروف عنده نفس الإعراب .

قوله : التقدير فيما تعذر كعصا وغلامى مطلقاً أو استثقل كقاض رفعاً أو جرا ونحو مسلمى رفعاً واللفظى فيما عداه .

اعلم أن الإعراب تقديرى ولفظى أما الإعراب التقديرى ففى موضعين أحدهما أن يتعذر فيه الإعراب لفظاً ، والثانى أن لا يتعذر الإعراب فيه لفظاً لكن يستثقل . أما الأول ففى موضعين أحدهما الأسماء المقصورة ، وهى أسماء فى أواخرها ألف مفردة نحو : حبلى وعصا وفتى نقول : جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى ،وإنما يتعذر الإعراب فيه لفظاً لكون الألف فى آخرها وامتناع قبول الألف الحركة،فإن قيل لا نسلم وجود الألف فى فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده فى حالتى اللام والإضافة ظاهرة. وأما حال التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الإعراب على ما قبله ، والثانى الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة إلى ياء المتكلم نحو : غلامى وغلمانى ومسلمانى وإنما تقدر الإعراب فيه لفظاً لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لأجل الياء،وحينئذيكون إعرابه لفظاً . أما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفين وأما الكسرة

فكذلك لامتناع تحريك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز أن تكون هذه الكسرة كسرة الإعراب مع كونها للياء ، لأنا نقول هذه الكسرة ثابتة لأجل ذات الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وكسرة الإعراب لأجل الغير الذى هو سبب الإعراب وما بالذات متقدمة على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الإعراب ولأن هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضى للإعراب وكسرة الإعراب متأخرة عن التركيب ، فتكون غير كسرة الإعراب وإنما قال مطلقاً للخلاف فيه ، لأنه قال بعضهم : إعراب مثل غلامى تقديرى حالتى الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة فى حالة الجر ، واختار المصنف أنه تقديرى فى الأصل ، وليس إعراب غير المنصرف تقديرى لأن إعراب جره بالفتح لفظاً ، وليس إعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا لأن إعراب نصبه بالكسرة لفظاً ، غاية ما فى الباب أن جر الأول ونصب الثانى على خلاف الأصل .

وأما المستثقل ففى موضعين أحدهما فى الأسماء المنقوصة[وهى]أسماء فى آخرها ياء ما قبلها كسرة فإن إعربها تقديرى رفعاً وجرا دون النصب، تقول : جاءنى قاض أصله جاءنى قاضى ومررت بقاض أصله مررت بقاضى استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهى التمكن بخلاف الياء فصار : جاءنى قاض ومررت بقاض ، وتقول فى النصب رأيت قاضياً لخفة الفتحة على الياء ، والثانى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم فإن إعرابه تقديرى ، رفعاً دون النصب والجر ، تقول :جاءنى مُسْلِمِىّ أصله : جاءنى مسلمُوىّ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما على الأخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء تخفيفاً وأبدلت ضمة

ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمى ،وأما النصب والجر فلفظى ؛ لأنه كان من الواجب أن يكون بالياء وهما كذلك ، وإذا عرفت أن الإعراب التقديرى فى أى صورة فما سواه لفظى . لا يقال قوله : واللفظى ما فيما عداه مكرر لأنه ذكره من قبلى بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر إلى آخره لأنا نقول: فالمفرد المنصرف يتناول اللفظى والتقديرى، لأن إعرابهما بالضم والفتح والكسر ، وقد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا . قوله غير المنصرف ما فيه علتان من علل تسع : أو واحدة منها تقوم مقامها ، أى غير المنصرف ، واسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل أو علة واحدة من هذه التسع تقوم مقامهما [أى] العلتين ،والعلل التسع ما ذكرها فى البيتين ؛ وإنما قال هذا القول لعربت لأن فى عدد العلل خلافاً، فقال بعضهم : أنها تسعة وقال بعضهم : إنها اثنان الحكاية والتركيب ، أما الحكاية ففى وزن الفعل مع الوصف نحو أعلم وأجهل،أو مع العلمية نحو يزيد ويشكر فإن امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية، يعنى كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية إلى الاسمية ، كذلك لم يدخلا عليهما بعد الفعل ، وفيه نظر لأنه لا يتأول نحو : أحمروا فكل علما . وأما التركيب ففى البواقى كتركيب التأنيث بالتاء الظاهرة المقدرة ، وبالألف وهو إما تركيب التأنيث مع العلمية ، أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم ، وتركيب العدل فى عمرو وجهه : أنه بمنزلة علمين تقديراً ، لأن الوضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه ، خوف اللبس ، إلى عمرو فى نحو ثلاث فإنه بمنزلة ثلثه ثلثه وتركيب الجمع فإنه بمنزلة الجمعين وتركيب الاسمين فى نحو بعلبك. وتركيب الألف والنون إما مع العلمية ، أو مع الوضع وتركيب العجمة ، وهو إما تكرارها ، فى العجمية أو العربية ، أو تركيبها مع العلمية ، وفى

كله نظر ، وقال بعضهم : إنها أحد عشر وهى التسع المذكورة وشبه الألف التأنيث : نحو أرطى ومراعاة الأصل . نحو : أحمر بعد التنكير فقال المصنف : القول بأنها تسع ، تقريب القول بأن كل واحدة من هذه العلل التسع علة قول تقريبى ، لا تحقيقى ، لأن كل واحدة منها ليست بعلة تامة ، لمنع الصرف ولا لواحد منع الصرف مع كل واحدة منها وليس كذلك ،أو يكون المراد به أن ذكر علل التسع منظومة تقريب إلى فهم المبتدى وزائدة فى البيت منصوبة على أنها حكاية على حال ، فى مثل قولنا يمنع الاسم من الصرف : النون زائدة إذ لا عامل هاهنا ينصبها على الحال ، ولا يمكن رفعها بأن يكون خبراً لمبتدأ وهو النون ، لأن الجملة هى : قولنا النون زائدة ليست بسبب منع الصرف ولا بأن تكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة ، اللهم إلا أن يحكم بزيادة اللام فى النون ويدل عليها ذكر بقية الأسباب فى البيتين نكرة .

واعلم أن كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشئ : فالعدل فرع المعدول عنه ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث فرع التذكير ، لأنك تقول :قائم ثم تقول قائمة ، والتعريف فرع التنكير ، لأنك تقول رجل ثم يقول الرجل ، والعجمة فرع العربية ، لأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إليهم ولغةغيرهم فرع لغتهم ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الإفراد ، وأما الألف والنون المزيدتان ، فاختلف فيه فقال البصريون إنه إنما يمنع الصرف [لمشابهته] ألفى التأنيث وحينئذ لم تقل إنه فرع لشىء ، وقال الكوفيون : إنه يمنع الصرف بالأصالة للمشابهة ، وحينئذ تكون فرعاً على ما زايدا عليه ، أو على الألف والنون على زائدتين وكذلك وزن الفعل فرع لوزن الاسم ، فكما أن الاسم أصل والفعل فرع ، كذلك وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع .

قوله : مثل عُمَر وأحمد وطلحه وزينب وإبراهيم [وماجد ومَعْديكرب] وعمران وأحمد ، ولما فرغ المصنف من ذكر العلل ، أورد أمثلتها على ترتيب ذكر العلل ، بقوله : نحو عمرو أحمد إلى آخره فعمر غير المنصرف للعدل والتعريف وأحمد للوصف ووزن الفعل ، وطلحة للتأنيث اللفظى والعلمية ، وزينب للتأنيث المعنوى والتعريف ، وإبراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجموع المكررة ، ومعد يكرب للتركيب والعلمية ، وعمران للألف والنون ، وأحمد لوزن الفعل والعامية .

قوله : وحكمه أن لا كسر ولا تنوين أى وحكم غير المنصرف أن لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن ، إذ أن الكسر فى الاسم مخصوصاً بالجر لو كان منصرفاً ، ولهذا لو سميت امرأة بمسلمات كان حالها فى الإعراب ، حال كونها منصرفة قبل التسمية ، وإنما لم يمنع الكسر حينئذ لأنه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركاً بين النصب والجر وعلامة النصب لاتحذف من غير المنصرف وإنما كسر حال الجر أيضاً ، لأن غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل فى سائر المواضع ، لكونه معرباً حالة الجر . وإنما لم يحذف التنوين لأنه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات إلا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع ، وإنما يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين ، لأنه لما شابه الفعل من وجهين ، منع منه ما منع من الفعل ، وهو الكسر والتنوين ، وإنما قلنا أنه شابه الفعل من وجهين ، لأن فى الفعل فرعيتين كما فى كل اسم غير منصرف علمان كل واحدة منهما فرع لشىء ، كما ذكرنا . وإنما قلنا : إن فى الفعل فرعيتين ، لأن الفعل فرع الاسم

من جهة الاشتقاق لكونه مشتقاً من الاسم فإن ضرب ويضرب شتقان من الضرب ، ومن جهة الإفادة ، لأن الفعل يتوقف فى الإفادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل فى الإفادة .

واعلم أن المراد من التنوين فى قوله : وحكمه لمن لا كسر فيه ، ولا تنوين التمكن ، لئلا يتوجه عليه النقص ، بمثل عرفات فإنه غير منصرف مع وجود التنوين ، لأن هذا التنوين ليس للتمكن ، بل هو تنوين المقابلة ، وهكذا وجدت فى نسخة أخرى ، ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب ، أى ويجوز صرف غير المنصرف لأجل الشيئين : أحدهما ضرورة الشعر ، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ، وأصل غير المنصرف أن يكون منصرفاً ، مثل— :

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره : هو المسك ما كررته يتضوع

والثانى تناسب الكلام كقوله تعالى «سلاسلا وأغلالا » فإن السلاسل غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام، لأن لما كان ما قبله وما بعده منوناً صرف ونون أيضاً ،للتناسب ، لأن التناسب مقصود فُهِم عندهم .

قوله : وما يقوم مقامهما : الجمع وألفا التأنيث ، أى وما يقوم مقام العلتين الجمع وألفا التأنيث المقصودة نحو : حبلى والممدودة نحو : حمراء وأنبياء وأولياء وإنما ذكره هاهنا ، لأنه قال من قبل : غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامها فاحتاج هاهنا إلى بيان العلة التى تقوم مقام العلتين اثنان أحدهما الجمع ، وإنما قام الجمع مقام العلتين لأن كونه جمعاً بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع ، أى على صيغة غير صيغة الجمع السالم ، يمنع جمعها جمع التكسير ، بمنزلة علة أخرى فكأن فيه علتين .

لا يقال : لو كان الجمع سبباً ، وصيغة منتهى الجموع سبب آخر ، لكان مثل خمر غير منصرف للجمع والصفة ، لأنا نقول : لا نسلم ذلك ، لجواز أن يكون الجمع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ، ولا يكون مع الصفة كذلك . والثانية ألفا التأنيث ، وإنما قامت ألفا التأنيث مقام العلتين لأن التأنيث بمنزلة علة واحدة ، وكون التأنيث إنه ما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة أخرى ، فكأن فيه علتين .

قوله : فالعدل خروجه عن صيغه الأصلية تخفيفاً كثلاث ومثلث وآخر وجُمعَ ، أى : العدل خروج الاسم عن صيغه الأصلية إلى صيغة أخرى ، وهو على ضربين : أحدهما تحقيقى والآخر تقديرى ، والمراد بالعدل التحقيقى أنه إذا نظر إلى الاسم المعدول ، وجد فيه قياس . غير منع الصرف يدل على أن أصله شىء آخر ، كثلاث ومثلث ورباع ومربع وآحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه أنه إذا نظر إلى ثلاث ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على أن أصله شىء آخر . وذلك أنه من الأعداد . والأعداد من الواحد إلى العشرة : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، فآحاد وموحد ، معدولان عن واحد واحد ، وثنا ومثنى ، عن اثنين اثنين ، وثلاث ومثلث ، عن ثلاثة ثلاثة ، ورباع ومربع عن أربعة أربعة ، لأن المراد من كل وحدة منها العدد المكرر هى غير منصرفة للعدل والصفة كما فى قوله تعالى: «أولى أجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباع ». وأما فوق الأربعة يعنى خماس ومخمس وسداس ومسدس إلى عشار ومعشر هل يقام أم لا ؟ فيه خلاف . والأصح أنه لا يقال لضعف الرواية وأما تحقيق العدل فى أُخَرَ فلأنه جمع أُخْرى ، وأخرى تأنيث آخر وهو اسم التفضيل وقياس اسم

التفضيل إذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع لام الإضافة فوجب أن يكون على صيغة أخر من وتحقيق العدل فى جُمَعَ أن جُمَعَ جَمْعُ جَمْعَاء وجَمْعَاء فَعَلاء عن صفة وفعلاء صفة قياسية أن يجمع على فعالى أو فعلاوات، كما يجمع صحراء على صحارى أو صحراوات فقياس جمعاء أن يجمع على جماعى جمعاوات ، كما قيل جُمع ولم يقل جَمَاعى ولا جمعاوات علم أنه معدول عن جماعى وجمعاوات. :قولهأو تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم : أى العدل التقديرى أنه إذا نظر إلى الاسم لم يوجد قياس يدل على أن أصله شيء آخر يميز أنه وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه سوى العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهى : أن الاسم لم يمنع الصرف إلا إذا كان فيه سببان ، ومثاله : عمر فإنه إذا نظر إليه لا يوجد قياس يدل على أن أصله شيء آخر غير منصرف سوى العلمية ، فقدر العدل فيه لإمكان تقدير العدل ، وامتناع تقدير غيره فيه ، حفظا لقاعدتهم فيكون عمر معدول عن عامر. وأما باب قطام ففيه إشكال . وذلك أنه عند بنى تميم غير منصرف للعلمية والتأنيث ، فلم توجب الضرورة وتقدير العدل فيه . والذى يمكن أن يقال بوجيهها أن فعال مبنى عند أهل الحجاز وأما عند بنى تميم فإن لم يكن فى آخره راء فهو معرب غير منصرف وإذا كان فى آخره راء مثل حضارهوبار [فمبنى]،وليس فيه إلا سببان وهما : العلمية ، والتأنيث ، والسببان لا يوجبان البناء ، فلما قدر العدل فى ما آخره راء قدر فى غيره لاطراد الباب ، وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتجاج إلى تقدير العدل فيه ، وأنا وجدت نسخة لهذا الكتاب ، مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قارئها عنها فقال : حذفها المصنف عند قراءة بعض من المستعلين عليه لعدم مطابقتها المقصود .

قوله : والوصف شرطه أن يكون فى الأصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بسودة أربع ،وامتنع أسود وأرقم للحيه وأدهم للقيد ، أى شرط الوصف المانع من الصرف :أن يكون وصفا فى الأصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية فلا تؤثر الوصفية العارضية ، ولأجل أن شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون وصفا فى الأصل صرف أربع فى قولنا :مررت بنسوة أربع فإن أربع فيه وزن الفعل والوصف . فلوكان الوصف العارض مانعا للصرف لكان أربع غير منصرف للعلتين ، وليس كذلك . فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف ، لا يقال : إن شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف فى أربع ،لأن شرطه أن لا يقبل التاء أى وهو منتف لقبوله التاء ، لأنا نقول : إن التاء التى فى أربعة ليس للتأنيث بل علامة للتذكير ، والمراد بالتاء تاء التأنيث ولأجل أن غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية لا تضر امتنع صرف أسود وأرقمللحية وأدهم للقيد ، وبيانه أن أسود صفة فى أصل الوضع لشىء فيه سواد ثم جعل اسماً للحية وأرقم صفة فى أصل الوضع ثم جعل اسماً للحية وكذلك أدهم صفة فى أصل الوضع شىء فيه سواد، ثم جعل اسماً للقيد فأسود وأرقم وأدهم صفات فى الأصل واسماً بسبب العارض ، فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية مصره فى تأثير الوصفية الأصلية ، لكان أسود وأرقم وأدهم منصرفا لكنها غير منصرف ، فلم تضره غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية.

قوله : وضعف منع أفعى للحية وأجدل للصقر . اعلم أن فى أفعى للحية وأجدل للصقر وأخيل للشقراق مذهبين : أحدهما منع الصرف ، لتوهم الحية فى أفعى وكون الأجدل من الجدل وهو القوة وكون الأخيل

من الخيلان لمنع من الصرف لوزن الفعل والصفة ويدل عليه قول حسان ابن ثابت : ،

ذرينى وعلمى بالأمور وشمتى فما طائرى فيها عليك بأخيلا

والمذهب الثانى : الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى أصل الوضع وأصل الاسم الصرف ولهذا قال : وضعف منع الصرف أفعى للحية ، وأجدل للصقر ، وأخيل للطائر .

قوله : التأنيث التاء شرطه العلمية ، أى وشرط التأنيث بالتاء فى منع الصرف أن يكون علما ، لأنه لو لم يكن علماً لكان ذلك التأنيث فى معرض الزوال فلا يكون لازما ، والتأنيث المعتبر هو اللازم ، ولهذا صرف قائمة فى قولنا : مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث فيها من غير العلمية . وإنما قيد التأنيث بكونه بالتاء احترازاً عن التأنيث بالألف كحبلى وحمرى فإن العلمية ليست بشرط فيها .

قوله : والمعنوى كذلك أى وشرط التأنيث المعنوى فى منع الصرف ، أن يكون علما لأنه لو لم يكن علما لكان ذلك التأنيث فى معرض الزوال فلا يكون لازماً ، والتأنيث المعتبر هو اللازم ، ولهذا صرف جريح ، فى قولنا : مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية ، والتأنيث المعنوى من غير العلمية ، وكذلك صرف أرنب مع تحقق التأنيث المعنوى ، ووزن الفعل فيه من غير العلمية .

قوله : وشرط يختم تأثيره الزيادة على الثلاثة أو يحرك الأوسط ، أو العجمة . يجوز صرفه ، وزينب وسقر وماه وحول ممتنع أى وشرط

وجوب تأثير المعنوى فى منع الصرف أجد الأمور الثلاثة وهو لما أن يكون زائداً على ثلاثة حروف أو يكون وسطه متحركاً أو العجمة بأسرها معه لأنه لو أنث فى هذه الأمور الثلاثة لكان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط من غير العجمة فيكون فى غاية الخفة فغاية خفته يقاوم أحد السببين اللذين فيه فلم يبق للاسم إلا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى ولا يجب صرفه لوجود التأنيث والعلمية التى هى شرط جواز منع صرفها وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة ، وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين فيها مع شرط وجوب منع صرفها وهو تحريك الأوسط ، [وماه] وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة ، وإنما خص المعنوى بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظى إليه، لأنه لا يوجد مركب بالتاء ثلاثى ساكن الوسط ، ولقائل أن يمنع ذلك لوجود مثل : شاءت وذات ويمكن أن يجاب عنه بأنهما متحركا الوسط تقديرا ، إلا أنه يلزم من هذا الجواب أن يكون المراد بتحرك الأوسط الذى هو أحد أمور شرط يحتم تأثيره يحرك الأوسط لفظا أو تقديراً، ويلزم منه أنه سمى بمثل شاة وذات وجب منع صرفه . وفيه نظر .

والذى يَحْسِمُ مادة هذا الإشكال بكليته أن يقال إن المراد بالتاء فى قوله : التأنيث بالتاء شرطه العلمية وهو التاء المتمحص للتأنيث ، والثانى فى شاة وذات ليست كذلك لأنها تدل عن شىء ، وأصل شاة شوهة ، وأصل ذات ذوهة . والدليل فى التصغير شويهة فالتاء بدل عن الهاء فهى ليست بثلاثية ، ولا يلزم منه أنه لو سمى بمثل شاه وذات مذكر وجب منع صرفه .

قوله : فإن سمى مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف ، وعقرب ممتنع . أى فإن سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، لأنه لو كان على ثلاثة أحرف لم يكن فيه تأنيث حقيقى ، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى ، أما من حيث المعنى فلكونه اسما للمذكر ، وأما من حيث اللفظ فلكونه خالياً من علامة التأنيث وهو قائم مقام حرف التأنيث وهو الحرف الرابع . وإنما قلنا إن الحرف الرابع قائم مقام حرف التأنيث لأنك تصغر قَدَماً بقديمة ، وعقرب بعقيرب والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها فلولا أن الحرف الرابع بمنزلة التاء للتأنيث للزم الإتيان بالتاء فى تصغير عقرب . وإذا تقرر ذلك فقَدَمٌ إذا سمى به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلاثة أحرف وعقرب ، وثلاث من نسوة ثلاث إذا سمى به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما . ولهذا كان كرباع غير منصرف مع كونه اسما ، فإن قيل يلزم مما ذكر ثم منع صرف كلاب إذا سمى به رجل لكون تأنيثه معنويا مثل عتاق ، قلنا إن التأنيث فى الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة .

قوله : المعرفة شرطها أن تكون علمية ، أى شرط للمعرفة فى منع الصرف أن تكون علماً لأن المعارف خمسة وهى : العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف إلى أحدها ، وما سوى العلمية غير مانع من الصرف . أما تعريف المضمر والمبهم فلأن المضمر والمبهم مبنيان ، وباب غير المنصرف من المعربات ، وأما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف إلى أحدهما فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفا وفى حكم المنصرف على المذهبين : فبالأولى أن يجعل المنصرف غير المنصرف وإذا بطل هذه الأقسام

تعين أن يعرف المانع من الصرف هو العلمية . هذا إذا لم يعتبر تعريف التوكيد ، أما إذا اعتبر فشرط التعريف أحد الأمرين ، وهو إما تعريف العلمية وإما تعريف التوكيد وهو تقدير اللام ، أو الإضافة نحو جمع فإنه غير منصرف لوزن الفعل فى التعريف فاعتباره أولى للاحتياج إليه فى منع صرف بعض التوكيد ، وقيل تعريف التوكيد تعريف العلمية ، لأن ألفاظ التوكيد أعلام لها ، وإليه ذهب أبو على الفارسى ، فعلى هذا لا يحتاج إلى شرط أحد الأمرين .

قوله : والعجمة شرطها أن تكون علمية فى العجمية ، وتحرك الأوسط وزيادة على الثلاثة ، فنوح منصرف وشير وإبراهيم ممتنع . أى : شرط العجمة فى منع الصرف أمران : أحدهما أن يكون علما فى العجم ، لأنها لو لم تكن علما فى العجم ، لتصرفت العرب فيه بإدخال لام التعريف أو الإضافة ، أو التنوين ، أو التعريف ، وغير ذلك ، فصار من جنس كلامهم ، فلم تبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ، ولهذا لو سمى رجل بلجام لم يمنع الصرف ، لانتفاء الشرط ، وهو كونه علما فى العجم . والشرط الثانى : أحد الأمرين وهو إما تحرك الأوسط أو الزيادة على ثلاثة أحرف لأنه لولا ذلك لكان الاسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط فيكون فى غاية الخفة ، وغاية خفته ، تقادم أحد السببين فلم يبق فيه إلا السبب الواحد فلم يمنع الصرف وإذا تقدر ذلك ، فنوح إذا سمى به مذكر منصرف لانتفاء الشرط الثانى وهو تحرك الأوسط أو زيادة على ثلاثة أحرف ، وشير وإبراهيم إذا سمى بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة ، وحصول الشرطين معاً .

قوله : الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح وأما قرارته فنصرف أى شرط الجمع المانع من الصرف أن يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء . والمراد بمنتهى الجموع أن يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمنع جمعها مرة أخرى جمع تكسير ، وإنما قلت جمع التكسير لأنه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواجيات ولهذا الجمع ثلاثة أمثلة : أحدها أن يكون بعد ألف التكسير حرفان متحركان ، نحو مساجد . والثانى أن يكون بعده حرفان ، أولهما مدغم فى الثانى ، نحو دواب . والثالث أن يكون بعده ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو مصابيح وقناديل ، وإنما قال بغير هاء ، لأنها لو كانت بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو : كراهية وطواعية وكان حكمه حكم المفرد ، أما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهره ، وأما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين ، أما الجمع فظاهره ، وأما نحو كراهية وطواعية فلكونها مصدراً ووقوع المصدر على كثيرين .

واعلم أن المراد بالهاء هاء التأنيث لئلا ينقص بمثل قوادة جمع قادة ولو قال بغير هاء ولا ياء النسبة لكان أصوب لئلا ينتقص بمثل مدائنى فإنه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه منصرف . ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بصيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائنى كذلك لأنه على صيغة منتهى الجموع مع ياء النسبة إلا أن هذا الجواب يغنى عن قوله بغير هاء لأن الاحترازية عن مثل صياقلة ، وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه ، فيلزم أحد الأمرين : وهو إما الاحتراز ، مثل مدائنى أو ترك الاحتراز عن مثل صياقلة ،

وإذا كان كذلك ففرازته منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف بكونه مع الهاء . قوله: وحضا جر علما للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع، هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إن هذا الوزن إنما يمتنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية فى حضاجر لأنه علم للضبع. وجوابه أن نقول: لانسلم أن الجمعية منتفية فيه لأن الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الأصلية وهى متحققة بها هنا لأنه منقول عن الجمع لأنه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن، فإن قيل هذا السؤال غير متوجه فى حضاجر وإن لم يعتبر فيه الجمعية لأن هذا الجمع لم يمنع الصرف إلا للجمعية إذا لم يكن فيه علتان ، أما إذا كانت فيه فيمنع الصرف . وإن لم يعتبر فيه الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فإن فيه العلمية والتأنيث ، لأنه علما للضبع والضبع مؤنث ، قلنا لا نسلم أن فى حضاجر علم للجنس فهو حينئذ علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث ، كأسامة للأسد . وإذا كان كذلك لم يكن فيه تأنيث ولئن سامنا فيه تأنيث، لكن لا يلزم منه أن يكون غير منصرف للعلمية والتأنيث ، لأن العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل أن يكون حينئذ يلزمه أن يقول شرط الجمع أن يكون جمعا فى الأصل كما قال فى الوصف .

قوله : وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أعجمى ، وحمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا ، فإذا صرف فلا إشكال ، هذا جواب أيضاً عن إشكال مقدر : وهو أن يقال هذا الوزن إنما لم يصرف إذا كان جمعاً أو منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك

وجوابه إذا لم يصرف فيه جمعان أحدهما أنه لفظ أعجمى فلما استعملته العرب حملته على الألفاظ التى على وزنته فى العربى، وكانت الألفاظ التى على وزنته فى العربى غير منصرفة فمنع صرفه أيضاً . والوجه الثانى أنه لما وجد غير منصرف، وعلم من قاعدة كلام العرب أن هذا الوزن لم يمنع من الصرف إلا إذا كان جمعا فقيل إنه جمع سروالة تقديراً لحفظ قاعدة كلام العرب .

اعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن تكون عشرة بناء على الجواب الأول ، وأن الجمع المانع من الصرف تحقيقى وتقديرى بناءً على الجواب الثانى ، ولم يتعرض لهما المصنف فى موضعهما ، وأما إذا صرف سراويل وهو القليل صرف للإشكال أن هذا الوزن إنما يمنع الصرف لأجل العلمية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء، والجمعية منتفية هاهنا فوجب صرفه .

قوله : ونحو جوار رفعاً وجرا كقاض .

اعلم أن مثل جوار ، كقاض رفعا وجراً من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول: جاءنى قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء، وأما من حيث التقدير ففيه خلاف ، فقال بعضهم إنه منصرف لأن هذا الجمع إنما لم يصرف إذا كان بعد ألف التكسير حرفان نحو : مساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو: مصابيح وليس هاهنا بعد ألف التكسير حرفان لا ثلاثة أحرف ، فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه : لا نسلم أنه ليس بعد ألف التكسير حرفان لأن الياء مقدرة بعد الراء ،والذى يدل على ذلك أنك تقول : جاءنى جوار

بكسر الراء فلولا أن الياء مقدرة بعد الراء لكان الإعراب جاريا على الراء فتقول :جاءتنى جوار بالرفع وإذا كانت الياء مقدرة للإعراب كانت مقدرة لمنع الصرف،والجامع بينهما كون كل واحد حكماً لفظيا ،فإن قيل:ما هذا التنوين عند سيبويه فإنه غير منصرف عنده ؟ قلنا إنه عوض من الياء أو عن حركة الياء ، لأن أصل هؤلاء جوار جوارى فلما استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء جوارى ، فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة فى المفرد نحو :والليل إذا يسر والكبير المتعال ، كان حذف الياء فى الجميع الذى هو أثقل من المفرد أولى،فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء أو عن الحركة ، فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض ، وعند الأولين وهو تنوين التمكن . وأما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف . تقول : رأيت جواريا لخفة الفتحة على الياء ،ولو قيل : مررت بجوارى بالفتح لكان له وجه، لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء ، كقول الشاعر :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى المواليا

قوله : التركيب شرطه العلمية وان لا يكون بلا إضافة ولا إسناد ، مثل بعلبك،أى شرطاً لتركيب المانع من الصرف أمران : وجودى وعدمى ، اما الوجودى ، فهذا أن يكون علما ، لأنه لو لم يكن علما لكان فى معرض الزوال ، ولو لم يكن لازما ، والتركيب المعترض هو اللازم . والعدمى ، هو أن لا يكون بإضافة ، وأن لا يكون بإسناد ، وإنما وجب أن لا يكون بإضافة ، لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً أو فى حكم المنصرف على المذهبين ، فبالأولى : أن لا تجعل المنصرف غير منصرف

وإنما وجب أن لا يكون بإسناد لأنه لو كان بإسناد لكان مبنيا ومحكيا ، على حالة نحو : تأبط شرا ، وشاب قرناها ، وذرى حبا ، وإن كان مبنيا ومحكيا على حالة لم يكن له حظ فى منع الصرف لأن منع الصرف مخصوص بالمعربات .

واعلم أنه لو قال المصنف :ولا يكون الثانى صوتاً ولا بأن يكون متضمناً للحروف فى الأصل لكان أصوب لئلا يتوجه عليه النقض[حينئذ]بمثل : سيبويه ، ونفتويه ، وخمسة عشر ، إذا جعل علما على المذهب الأصح ، فإن قيل : لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونهمبنيا،واختصاص منع الصرف بالمعربات ، قلنا : لا حاجة إذاً إلى الاحتراز عن التركيب الإسنادى ، لكونه مخصوصاً بالمبنيات فيلزمه أحد الأمرين : وهو إما ترك الاحتراز عن التركيب الإسنادى ، أو وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر إذا جعل علماً .

واعلم أن المراد بالتركيب : التركيب من اسمين لئلا يشكل مثل زيد علما لأنه مركب من الاسم والتنوين ، قوله الألف والنون إنما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة لسبب مشابهته لألفى التأنيث ، فى امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وإذا عرفت ذلك فيقول إن الألف والنون فى اسم فشرطه فى منع الصرف أن يكون علما ليصح مشابهته لألفى التأنيث لأنه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه ، نحو سعدان للبنت وسعدانه ومرجانومرجانه،ويمنع إن كان علما نحو :عمرانوفعلان وسبحان، وإن كان فى صفة فشرطه فى منع الصرف انتفاء فعلانه ، لتحقق مشابهته لألفى التأنيث فى امتناع دخول تاء التأنيث ، وقيل : شرطه فى منع الصرف

وجود فعلى لكونه ملتزما لانتفاء فعلانه، لأنه لما وضع للمؤنث صيغته غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه ، نحو : سكران وسكرى ، الأول هو الحق لأن وجود فعلى ليس مستلزما بالذات بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانه الذى هو شرط بالذات .

قوله : ومن ثم اختلف فى رحمن دون سكران وندمان ، أى : ومن أجل أنه اختلف فى رحمن شرط منع الصرف الألف والنون فى الصفة اختلف فى رحمن ولم يختلف فى سكران وندمان ، لأن من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانه منع صرف رحمن ، لتحقق منع صرفه هو انتفاء فعلانه فى رحمن ، ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى ، صرف رحمن لانتفاء شرطه وهو وجود فعلى ، لعدم مجىء فعلى من رحمن وإنما لم يختلف فى سكران لتحقق الشرطين معاً ، وهو انتفاء فعلانه ووجود فعلى ، فسكران غير منصرف بالاتفاق ،ولم يختلف فى ندمان لانتفاء الشرطين معاً لمجىء فعلانه وعدم مجىء فعلى فصرفا بالاتفاق .

قوله : ووزان الفعل وشرطه أن يختص بالفعل ، كشمر وضرب ، ويكون فى أوله زيادة كزيادته ، غير قابل للتاء ، أى شرط وزن الفعل المانع من الصرف أحد الأمرين : وهو إما يختص بالفعل ولا يوجد فى الاسم إلا منقولا من العجمى إلى العربى كتقُم أو منقولا من الفعل إلى الاسم ، كضرب شَمَّرَ إذا سمى رجل بهما كالفعل ،وتفعل واستفعل وافتعل وما شابهها ،وأما أن يكون فى أوله زيادة كزيادة فى أول الفعل غير قابل لتاء التأنيث ليتأكد مشابهته . والفعل وأوزانه أفعل ونفعل ويفعل وافعل من المخاطب ، ولا تفعل نهياً له ونحوه ، فإن سمى رجل بترجس ، ولم

ينصرف للعلمية ووزن لزيادة النون فى أوله ، لعدم مجىء مثل جعفر بكسر الفاءفهو كنضرب إذا سمى به . لا يقال إنه أعجمى ، فمن أين عرف زيادة النون ؟ لأنا نقول : إن النحاة يجرون اللفظ المنقول إلى لغتهم فى زيادة حرف من حروفه أو إصالته كاللفظ العربى ،وإذا قالوا النون فى نرجس زيادة أرادوا به إنه لو أخذ الفعل منه لقيل نرجس ،بخلاف ما لو سمى رجل بنشهل فإنه منصرف لأن فى الأسماء فعللا ، مثل جعفر فإن تكن نونه زيادة ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجس ونرجيسه لأنه غير قابل للتاء حال كونه علما .

واعلم بأنه يشكل بأسود اسما للحية ، فإنه غير منصرف للوصف الأصلى ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم أسودة للحية الأنثى ، وأجاب عنه بعضهم بأن قبوله التاء طار بعد استعماله إليها ، ومعناه أن المراد بأنه غير قابل للتاء ، أنه لا يقبل التاء إذا استعمل صفة ، فكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل ، وحينئذ لا يتوجه الإشكال بنرجس علما ، ولا بأسود اسماً للحية .

قوله : ومن ثم امتنع أحمر ، وانصرف يعمل ، أى ومن أجل أن شرط وزن الفعل المانع من الصرف أحدالأمرين المذكورين : امتنع صرف أحمر لكون الأمر الثانى موجوداً فيه ، وهو أن يكون فى أوله زيادة ، كما فى أول الفعل غير قابل للتاء ، لأن الحمرة فى أوله زيادة لأنه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لأنه لا يقال : أحمرة ومن أجل هذا انصرف بعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل ، لانتفاء الأمرين معاً ، أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلكونه قابلا للتاء ، بقول هذا أحمد يعمل ، وهذه ناقلة

بعمله. نعم إذا سمى به كان غير منصرف ، لأنه غير قابل للتاء ، وحينئذ وكذلك حكم أرمل وأرملة .

قوله : وما فيه علمية موثرة إذا نكر صرف ، لما تبين من أنها لا تجامع موثره إلا ما هى شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل أى كل غير منصرف فيه علمية موثرة أى العلمية سبب فى منع الصرف فإنه إذا نكر صرف ، لأنه تبين من قبل أن العلمية الموثرة لا تجامع علة إلا والعلمية شرط فى تأثير تلك العلة ، إلا لعدل ووزن الفعل، فإنها لا تجامع العدل وزن الفعل موثرة وهى لسبب شرط فى العدل ووزن الفعل وإنما قلنا أنه تبين أن العلمية الموثرة لاتجامع علة إلا وهى شرط فيها لأن تلك العلة إن كانت الوصف فلأنها لا تجامعه من حيث أن بينهما التضاد وإن كانت التأنيث بالتاء أو التأنيث المعنوى أو المعرفة أو العجمة أو التركيب أو الألف والنون فى الاسم ، فالعلمية شرط فيها وإن كانت فى الصفة، فإن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد، وإن كانت الجمع أو التأنيث بالألف واللام فإنها لا تجامعها موثرة لاستقلالهما فى منع الصرف بدون العلمية . وإنما قلنا إن العلمية تجامع موثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر فى العدل والعلمية ولمنع صرف أحمد للعلمية ووزن الفعل وإنما قلنا إن العلمية تجامع موثرة ، ليست بشرط فى العدل ووزن الفعل ، لمنع صرف العدل من غير العلمية فى ثلاث ورباع ، ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية فى أحمر إذا كانا صفة .

قوله : وهما متضادان فلا يكون معها إلا أحدهما فإذا أنكر نفى بلا سبب أو على سبب واحد أى العدل ووزن الفعل متضادان وهو إشارة إلى جواب سؤال مقدر . وذلك السؤال أن يقال : إذا لم تكن العلمية

شرطاً فى العدل ووزن الفعل ، جاز أن تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية ، فإذا نكرت زالت العلمية ، ولم يزل العدل ووزن الفعل ، لأن العلمية ليست بشرط فيهما ، فإذا لم يصدق كل ما فيه علمية موثرة صرف ، وحق أنه أن يقال إن العدل ووزن الفعل متضادان أى لا يجتمعان معاً بالاستقراء ، فإذا لا يكون مع العلمية إلا أحدهما ، وفى السؤال المقدر نظر لأنه لا يتوجه السؤال المقدر ،وحينئذ لأن العلمية فى الكلمة المعروضة غير موثرة ، وجوابه أنا نقول : لا نسلم أن العلمية ليست موثرة حينئذ وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ، إذ كل من الثلاثة سبب تام ، فالعدل موثريه دون الثالث ، مع تساويهما فى السببية ، وترجح بلا مرجح ،

وليس مثل مساجد علما لذلك لأن الجمع المعتبر وحده مانع من الصرف من غير نظر إلى العلمية وليست العلمية كذلك ولاشىء من العدل ووزن الفعل كذلك ، وإذا عرفت ذلك ، فنقول إن لم يكن فى آخر غير المنصرف الذى فيه العلمية الموثرة شىء منهما أعنى العدل ووزن الفعل ، فإذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هى شرط فيه ، وإن كان فيه إحدهما فإذا أنكر صرف أيضاً لبقائه على سبب واحد ، لأنه زال العلمية ولم يزل أحدهما .

اعلم أنه إنما قيد العلمية بالموثرة لأنها لو لم تكن موثرة لم يصدق قوله : كل ما فيه علمية إذا نكر صرف ، لأن مثل مساجد وحبلى وحمرى إذا سمى به ، فيه علمية ، وليس من حكمه إذا نكر صرف لأن العلمية غير موثرة ، لأن منع صرفه إنما هو للجمعية الأصلية والتأنيث .

قوله : وخالف سيبويه الأخفش فى مثل أحمر علما إذا نكر اعتباراً للصفة بعد التنكير .

اعلم أن نحو أحمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل وإذا سمى به وكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، أما إذا نكر بأن يقع فيه اشتراك اتفاقى ففيه خلاف بين سيبويه والأخفش ، فقال سيبويه : إنه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الأصلية ، وقال الأخفش : إنه منصرف لأنه إنما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه إلا سبب واحد ووزن واحد ، وجوابه أن نقول : سلمنا أنه نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية ، لكن لم قلتم إنه لم يعتبر بعد ذلك ؟ وبيان ذلك أن أحمر إذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين الوصفية والعلمية من التضاد ، وإذا نكر زال ذلك المانع ، وكذلك كل ما كان فيه صفة مع سبب آخر ، نحو سكران ، ولهذا قال فى مثل أحمر ، وباب ثالث يستثنى من هذا الحكم ، لأنه إذا سمى به ، لم يبق فيه العدل ، فلم يكن فيه إلا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير . وأما بعد التنكير فلم يبق فيه إلا الوصفية الأصلية .

قوله : ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين فى حكم واحد أى لا يلزم سيبويه باب حاتم إذا سمى به ، هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : لو كانت الصفة الأصلية معتبرة بعد العلمية فى أحمر لكانت معتبرة فى مثل حاتم إذا سمى به لكونه وصفاً فى الأصل ، ولو كانت معتبرة فيه ، لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الأصلية لكنه ليس كذلك ، فلم تكن الصفة الأصلية معتبرة . وجوابه أن نقول : أنا لا نسلم

أن الصفة الأصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية فى أحمر لكانت معتبرة فى مثـــل حاتم إذا سمى به ، لأن الوصفية لو اعتبرت فى حاتم علماً لزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ، وهو منع الصرف،وذلك لأن العلم لا يقع على كثيرين ، والصفة تقع على كثيرين ، واعتبار المتضادين فى حكم واحد غير جائز ، وليس كذلك أحمر بعد تنكيره ، لعدم اعتبار العلمية حينئذ فى منع الصرف ، فلم يلزم من اعتبار الصفة فى منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين ، وإنما قال فى حكم واحد لجواز اعتبار الضدين فى حكمين مختلفين ، كقوله شعراً :

أتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عيد عمر لو نهيت الأحاوصا

فاعتبر العلمية فى أحوص من جهة منع الصرف وجمعه على أحاوص واعتبر الصفة فيه من جهة جمعه على الحوص .

واعلم أن قوله : كل ما فيه علمية موثرة إذا نكر صرف إنما يكون كليا على رأى الأخفش ، لا على رأى سيبويه .

قوله : وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر بالكسر .

اعلم أن النحاة اتفقوا على أن جميع ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر بالكسر لفظاً ، إن كان إعرابه لفظيا ، ولكن اختلفوا فى أن دخول الكسر عليه من حيث أنه منصرف أولى من هذه الحيثية ، فقال قوم : إنه منصرف ، لأنه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم أعنى اللام والإضافة أخرجه من مشابهة الفعل ، فصار منصرفاً فدخله الكسر لكونه منصرفاً ، وقال قوم : إنه غير منصرف أيضاً لوجود العلتين فيه

بل إنما دخله الكسر لأن الكسر إنما حذف تبعاً للتنوين ، وحال وجود اللام والإضافة لم يوجد التنوين ، فيحذف فيتبع الكسر ، وقال قوم : إن بقى العلتان حال التنكير كان غير منصرف كماجد وحبلى وحمرا وأحمر وسكران صفة عملا بالعلتين وإن لم يبقيا ، أو لم يبق أحدهما ، كان منصرفاً كبعلبك وإبراهيم وأحمد وعمر وهذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين .

قوله : المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية أى المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وإنما لم نقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله فى المعرفة والجهالة أو أخفى لأن كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع ، فالمرفوعات : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا باب المرفوعات ، ولم يرجع الضمير إلى المرفوعات ، لأن التعريف إنما هو للماهية ، لا للإفراد، هالتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها ، بل يرجع إلى المرفوع .

قوله : فمنه الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل : أى فمن المرفوع الفاعل وإنما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لأن الرفع للفاعل فى الأصل ، وما سواه محمول على الفاعل فى الرفع .

قوله : وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم على جهة قيامه به مثل قام زيد ، والأصل أن يلى فعله وإنما قال أسند ولم يقل أخبر ليدخل فيه فاعل الأمر والنهى ، وإنما قال ما أسند ، ولم يقل : ما أسند إليه الفعل ، ليدخل فيه الفاعل الذى ليس باسم ، نحو : أعجبنى ضرب زيداً فإن مع الفعل محل الرفع بأنه فاعل وأعجبنى وليس باسم وإن كان فى تقدير الاسم .

قوله : أو شبهه ، ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة وغيرها ، كالمصدر واسم التفضيل وأسماء الأفعال والظروف والجار والمجرور كاسم المفعول لأنه مرفوع ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد حسن أبوه ، فأبوه فاعل اسم فاعل فى الأول وفاعل الصفة المشبهة فى الثانى .

قوله : وقدم عليه أى وقدم الفعل ، أن شبهه على الفاعل ، ليدفع وهم من يتوهم أن زيداً فى مثل قولنا : زيد قام مسند إليه ، فيكون فاعلا له ، لأنه على تقدير أن يكون مسنداً إليه لكن ليس الفعل مقدماً عليه فلا يكون فاعلا .

قوله : على جهة قيامه به نحو : قام زيد وزيد قائم أبوه أى على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب زيد فإن زيداً أسند الفعل إليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به ، لأن الفعل وهو التأثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائماً بالفاعل وإنما قال : على جهة قيامه به ولم يقل قائماً به ليدخل فيه الفاعل الذى يقوم الفعل به حقيقة ، نحو علم زيد والفاعل الذى لا يقوم الفعل به نحو قرب زيد ومات زيد ، ولم يقم زيد فالفاعل عنده إنما يكون فاعلا بثلاثة شروط ، أحدها : أن يكون الفعل أو شبهه مسنداً إليه ، والثانى : أن يكون الفعل أو شبهه مقدماً عليه ، والثالث أن يكون الفعل قائماً به ولم ينقض الحد بمثل زيد فى قولنا : إن قام زيد قمتا لأن المراد بالإسناد أعم من الإسناد بالفعل أو تقدير الإسناد ولا بمثل : لم يقم زيد مع أنه ما أسند الفعل إليه لأن المراد بالإسناد هو إسناد بالإيجاب أو السلب .

ولقائل أن يقول : لا يصح من أن يراد بالفعل فى قوله ما أسند إليه الفعل الفعل الاصطلاحى ، أو الفعل الحقيقى ، الذى هو المصدر ، وأيا ما كان ففيه إشكال ،وأما إن أريد به الفعل الاصطلاحى ، فلأن الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل ، كما أنه غير قائم بالمفعول وأما إن أريد به الفعل الحقيقى فلأنه لا حاجة حينئذ إلى قوله أو شبهه ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد به الفعل الاصطلاحى ، والضمير فى قيامه يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحى ، الذى هو الفعل الحقيقى ، لجواز عود الضمير إلى بعض المدلول المذكور ، وحينئذ لا يشكل الحد ، وفيه نظر ، لأنه يشكل بأفعال المقاربة مثل عسى وغيره ، وينقض الحد ببعض التوابع نحو : أعجبنى زيد حسنه ، فإن حسنه أسند إليه الفعل مقدماً عليه ، على جهة قيامه به ، وليس بفاعل ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند إليه هو المسند إليه أولا ، فأعجبنى مسند إلى زيد أولا وإلى حسنه ثانياً .

قوله : والأصل أن يلى فاعله فعله ، أى وأصل الفاعل أن يلى فعله ويتقدم على المفعول وسائر الأشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل أكثر من قرب الأشياء بالفعل ، ولأن الفعل لا يفيد بدونه ، ويفيد بدون سائر الأشياء ، ولكونه موحداً للفعل غالباً بخلاف سائر الأشياء .

قوله : فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً أى : ولأجل أن أصل غلامه الفاعل أن يلى فعله ، ويتقدم على المفعول جاز أن يقال ضرب غلامه زيد فلولا أن زيداً المؤخر لفظاً عن غلامه مقدم رتبة على غلامه ، لزم إضمار قبل الذكر ولفظاً ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز أن يقال ظنهما الزيدان منطلقين ولأجل أن أصل الفاعل أن يتقدم

على المفعول امتنع أن يقال ضرب غلامه زيداً لأنه يلزم منه إضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة ، أما لفظاً فظاهر لأن الضمير الذى فى غلامه يعود إلى زيد ، وزيد مؤخر لفظاً ، وأما تقدمه برتبة فلأن غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب ، والفاعل متقدم على المفعول برتبة ، فإن قيل : لم جوزتم الإضمار ؟ قيل الذكر فى مثل قولنا أكرمنى وضرب زيداً ؟ ولم يجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسرين فى الموضعين قلنا لضرورة تم وهى وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده إلا مع إضمار قبل الذكر على تقدير إعمال الفعل الثانى وهو مفقود هاهنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل . اعلم أن المفعول الأول من باب أعطيت بمنزلة الفاعل فى مثل أخذ والثانى بمنزلة المفعول فى مثل أخذ عند البصريين فى عدم جواز أعطيت صاحبه الدراهم وجواز أعطيت درهمه زيداً ومنه قوله :

ومن كان يعطى حقهن القصائدا

قوله : إذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما أو لقرينة ، أو كان مضمراً متصلا ، أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها وجب تقديمه ، أى إذا انتفى الإعراب فى الفاعل والمفعول معاً لفظاً والقرينة ، نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعاً للالتباس ، ولأنه لو قيل المتأخر فاعل والمتقدم مفعول ، لكان عدولا عن الأصل من غير دليل ، وغير حاجة ، وإنما قال : والقرينة لأنه لو انتفى الإعراب فيهما لفظاً ولم تنتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو أكل الكمثرى موسى ، فإن من المعلوم أن موسى أكل والكمثرى مأكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضرب موسى سعداً فلم يحصل الالتباس

بتأخير الفاعل ، وكذلك إذا كان الفاعل مضمراً متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول ، لأنه لو أخر لزم أن يكون متصلا وقد فرض أنه متصل . هذا خلف وإنما لم يجز أن يكون الفاعل متصلا مؤخراً عن المفعول المتصل لكراهتهم أن يقدم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة كضربتني وإنما قال مضمراً لأنه لو كان فاعلا ظاهراً ، لم يجب تقديم الفاعل على المفعول ، وإنما قال متصلا لأنه لو كان مضمراً منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول ، نحو : ماضربني إلا أنت ، وما ذكره يشكل بمثل قولنا : زيد ضربت ، فإن فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ، امتناع تقديم المفعول عليه ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول فقط وهاهنا كذلك بل مقدم على الفعل والفاعل ، وكذلك إذا وقع مفعول الفاعل بعد إلا وجب تقديم الفاعل على المفعول ، نحو : ما ضرب زيد إلا عمراً ، لأنه لو أخر لانقلب المعنى لأن معنى قولنا : ما ضرب زيد عمراً إنحصار ضرب زيد في عمر ، ومع جواز أن يكون عمر مضروباً لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر لأنه يلزم انقلاب المعنى إنه لو قدم المفعول على الفاعل من غير إلا وإما إذا قدم عليه مع إلا فلم يلزم إنقلاب المعنى نحو : ما ضرب إلا عمر وزيد وهو ظاهر وكذلك إذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى إلا نحو : إنما ضرب زيد عمراً لأن معناه ما ضرب زيد إلا عمراً ، والعلة التي ذكرناها في إلا ، موجودة هاهنا في إنما .

قوله : وإذا تصدر به ضمير مفعول ، ووقع بعد إلا ، أومعناها ، او اتصل مفعول به وهو غير متصل وجب تأخيره . أي إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول نحو : ضرب زيداً غلامه ، وجب تأخير الفاعل عن المفعول لأنه لو قدم : وقيل ضرب غلامه زيداً ، لزم إضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى ، وإنه ممتنع كما مر .

واعلم أنه إذا اتصل بالمفعول الأول ، من باب أعطيت ضمير المفعول الثانى منه ، وجب تأخير الأول . نحو : أعطيت الدرهم صاحبه . عند البصريين ، لأن حق المفعول الأول أن يتقدم على الثانى ، وكذلك إذا وقع الفاعل بعد إلا وجب تأخير الفاعل عن المفعول نحو : ما ضرب عمر إلا زيد لأنه لو قدم انقلب المعنى لأن معنى قولنا : ما ضرب عمر إلا زيد أن عمر ليس مضروباً إلا لزيد ، وجاز أن يكون ضارباً لغير عمر وإذا قدم الفاعل على المفعول نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، جاز أن يكون عمر مضروباً لغير زيد ، ولم يجز أن يكون زيد ضارباً لغير عمر . وفيه من الإشكال الذى عرفته ، وكذلك إذا وقع الفاعل بعد معنى إلا ، نحو : إنما ضرب عمراً زيد ، وجب تأخير الفاعل على المفعول ، لأنه فى معنى ما ضرب عمراً إلا زيد ، فالعلة التى ذكرناها فى امتناع تقديم الفاعل فى إلا ، موجودة فى إنما ، وكذلك إذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل ، والفاعل غير متصل نحو : ضربنى زيد ، وجب تأخير الفاعل ، لأنه لو قدم لزم انفصال المفعول ، والتقدير إنه متصل . هذ خلف . وإنما قال : والفاعل غير متصل لأنه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول ، وجب تقديم الفاعل على المفعول ، نحو : ضربتك ، لما ذكرناه .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك: زيدلمن قال : من قام ؟ وشعراً :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

ووجوباً مثل : وإن أحد من المشركين استجارك .

اعلم أن الفعل الواقع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل

الجواز وتارة على سبيل الوجوب ، أما على سبيل الجواز فكقول القائل : زيد فى جواب من قال من قام ؟ أى قام زيد . ويجوز إظهار قام وحذفه وكقوله شعراً :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

فكأن قائلا قال : من يبك يزيد ؟ فقال : ضارع لخصومة .. أى يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف . والضارع : الضعيف الذليل . والمختبط : السائل الذى يختبط بالليل . والطوايح : جمع المطيحة وهى القواذف المهلكات ، لكنه على خلاف . والقياس المطيحات ومثله قوله تعالى: « يسبّح له فيها بالغدو والآصال رجال » بفتح الباء على قراءة عاصم ، وابن عامر ، فرجال مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف فكأن قائلا قال مَنْ يسبحه ؟ فقيل برجال أى يسبحه رجال. ولا يجوز أن يكون رجال مرفوعاً على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، لقوله يسبح لأن الرجال ليسوا مسبحين فى البيوت بالغدو والآصال ، وأما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففى كل موضع له مفسر ، لقوله تعالى : «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » فأحد مرفوع بأنه فاعل محذوف ، أى استجارك أحد وإنما وجب حذفه ، لأنه فسر بهذا الفعل بفعل بعده ، فلو أتى به لزم جمع المفسر والمفسر ، هو غير جائز ، لأن المذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة ، وإنما قلنا إنه فاعل فعل محذوف ولم يقل إنه مبتدأ وما بعده خبر لأن إنْ حرف شرط وحرف الشرط يجب أن يدخل على الفعل لفظاً أو تقديراً .

قوله : وقد يحذفان معاً ، مثل : نعم لمن قال أقام زيد ؟ أى وقد يحذف الفعل والفاعل جميعاً فى جواب من قال : أقام زيد ؟ فيقال فى جوابه : نعم ، أى نعم قام زيد . فيجوز حذف الفعل والفاعل ، ويجوز إظهارهما ، وإنما قدر الجملة الفعلية الاسمية وهى المبتدأ والخبر ، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال .

قوله : وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما : فقد يكون فى الفاعلية مثل : ضربنى وأكرمنى زيد ، وفى المفعولية مثل : ضربت وأكرمت زيداً وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين . ويختار البصريون إعمال الثانى والكوفيون إعمال الأول ، أى إذا تنازع العاملان أو أكثر اسما ظاهراً بعدهاسواء كان العاملان فعلين ، نحو : ضربت وأكرمت زيداً . أو اسمين نحو : أنا ضارب ومكرم زيداً ، بمعنى أن كل واحد منهما يطلب أن يكون ذلك الاسم فاعلا له أو قائماً مقامه ، نحو : ضربنى وأكرمنى زيد ، وضرب وأكرم زيد ، وقد يكون فى المفعولية أى وكل واحد منهما يطلب أن يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحاً ، نحو : أكرمت وضربت زيداً ، أو غير صريح كقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » وقد يكون فى الفاعلية والمفعولية أى أحدهما يقتضى الفاعلية والآخر يقتضى المفعولية وهو على ضربين أحدهما أن الأول يقتضى الفاعلية ، والثانى يقتضى المفعولية ، نحو : أكرمنى وضربت زيداً ، وأكرم وضربت زيداً ، الثانى أن يقتضى الأول المفعولية والثانى الفاعلية ، نحو : ضربت وأكرمنى زيداً ، وأكرمت وضرب زيد وأشار إلى هذين الضربين صريحاً بقوله مختلفين أى متعاكسين فى الاقتضاء لتكون الأقسام أربعة مذكورة فى الفعل .

واعلم أن قوله : مختلفين حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون فى الفاعلية أى فقد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى أن الأول يقتضى الفاعل ، والثانى يقتضى المفعول أو بالعكس ، ولا يمكن أن يكون حالا من الفاعلية والمفعولية ، لأنه يقع زائداً غير محتاج إليه ، ولأنه لو كان كذلك لوجب ثانية ، ويمكن أن يقال أيضاً : إنما قيد الفعلين بمختلفين لدفع من يتوهم أن مثل ضرب ضرب زيد ، وضربت ضربت زيداً ، من هذا الباب . فإنه ليس منه ، لأن الفعل الثانى تأكيداً للأول . والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفين فى لفظهما ، أو فى عملهما ، حتى لا ينتقض فى ضربت وضربنى زيد ، وإنما قال : فى الفاعلية والمفعولية ، ولم يقل فى الفاعل والمفعول ، ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله ، والجار والمجرور ، فالبصريون يختارون إعمال الفعل الثانى فى ذلك الاسم للقرب والجوار . والكوفيون يختارون إعمال الفعل الأول ، فى ذلك الاسم لكونه أهم لتقدمه وإعمال الأهم أولى ، ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطوّل الكتاب بذكرها ، وإنما قال بعدهما ، لأنه لو كان قبلهما أو بينهما امتنع التنازع ، أو لم يترتب الحكم المذكور عليه لأنهما إن اقتضى الفاعل نحو : زيد ضربنى وأكرمنى ، أو اقتضى الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو : زيد ضربنى وأكرمت ، وزيداً ضربت وأكرمنى ، واقتضى الثانى الفاعلية والأول المفعولية وتوسط بينهما نحو : ضربت زيداً وأكرمنى ، لزم الأمر الأول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وإن اقتضى الأول الفاعلية والثانى المفعولية وتوسط بينهما نحو : ضربنى زيد، وأكرمت، أو اقتضيا المفعولية نحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : ضربت زيداً وأكرمت ، لزم الأمر الثانى

وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه ، لتعيين زيد فى المثال الأول لأن يكون فاعلا لضربنى ، لإسناد الفعل إليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه ، ولتعيين زيد فى المثالين الآخرين لأن يكون مفعولا لضربت كما ذكرنا ، وفى لزوم الأمر الثانى نظر . وإنما قال ظاهرا بعدهما لأنهما لو تنازعا مضمراً بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكره من استواء الفعلين فى الإضمار ، أما إذا تنازعا مضمراً غائباً نحو : زيد ضربنى وأكرمنى فظاهرا ، وأما إذا تنازعا مضمراً مخاطباً أو متكلماً نحو : ضربت وأكرمت وضربت وأكرمت فللدفع الالتباس ، وكذا فى غيره وفيه نظر لجواز أن يقال ما ضرب وأكرم إلا أنا أو أنت أو هو ، وما ضربت وأكرمت إلا إياك زيد ضربك وأهان أو ضربك وأهانك ، ولا يجاب عنه بأن معمول أحدهما محذوف لا مضمر لأن الكلام فى تنازع الفعلين ، وإعمال أحدهما سواء حذف مفعول الآخر أو أضمر .

قوله : فإن أعملت الثانى أضمرت الفاعل فى الأول ، على وفق الظاهر دون الحذف خلاف للكسائى أى إن أعملت الفعل الثانى كما هو رأى البصريين فالفعل الأول : إما يقتضى الفاعل ، أو يقتضى المفعول ، فإن كان مقتضيا للفاعل ، وأضمرت الفاعل فى الأول موافقاً للاسم الظاهر ، فى التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، تقول : ضربنى وأكرمت زيداً ، وضربانى وأكرمت الزيدين ، وضربونى وأكرمت الزيدين ، وضربتنى وأكرمت هنداً وضربتانى وأكرمت الهندين ، وضربننى وأكرمت الهندات ، ولا يحذف فاعل الفعل الأول خلافا للكسائى فإنه يختار حذف الفاعل ، هو أولى إضمار قبل الذكر وإنما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه ، وعدم

الاستغلال الفعل بدونه ، والفرق بين الحذف والإضمار إنما نظم فى التثنية والجمع والتأنيث ، تقول على تقدير الحذف : ضربنى وأكرمت زيدا وضربنى وأكرمت الزيدين ، وضربنى وأكرمت الزيدين ، وضربنى وأكرمت هندا ، وضربنى وأكرمت الهندين ، وضربنى وأكرمت الهندات. وكذلك البواقى له : والمراد بالفاعل فى قوله أضمرت الفاعل هو الفاعل أو ما يقوم الفاعل ليدخل فيه مثل : ضرب وضربت زيداً ونعلم أن المراد ذلك من قوله قيد بالفاعلية .

قوله : وجار خلاف للفراء ، أى وجار مثل هذه المسألة وهى أن الفعل الأول يقتضى الرفع ، والثانى يقتضى النصب ويعمل الفعل الثانى دون الأول نحو : ضربنى وأكرمت زيداً خلافاً للفراء . ويعلم منه لو اقتضى الفعلان الرفع والنصب أو الأول الرفع والثانى أو الأول النصب والثانى الرفع ، لجاز عند الفراء والذى احتج به الفراء أنه لو جاز مثلها لزم أحد الأمرين وهو إما حذف الفاعل من الأول وإما إضمار قبل الذكر ، وكل واحد منهما غير جائز والذى يبطل قول الفراء ، قول الشاعر :

وكُمْتاً مُدَمّاة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فإن جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب ، وجرى اقتضى الرفع ، واستشعرت اقتضى النصب ، وأعمل استشعرت دون جرى .

قوله : وحذفت المفعول فى الأول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت ، أى إن أعملت الفعل الثانى كما هو رأى البصريين ، والفعل الأول يقتضى المفعول ، حذفت المفعول من الفعل الأول ، إن استغنى عن ذلك المفعول نحو : ضربت وأكرمنى زيد وإنما لم يجز إضماره هرباً عن إضمار قبل

الذكر وإنما لم يهربوا عنه فى الفاعل لوجوب ذكر الفاعل ، دون المفعول فارتكبوا فى الفاعل إضماراً قبل الذكر ، مع تفسيره للضرورة ، ولم يرتكبوا فى المفعول لعدم الضرورة ، وإن لم يستغن عن ذلك المفعول ، أظهرت ذلك المفعول ، نحو : حسبنى منطلقاً ، وحسبت زيداً منطلقاً ، فإن حسبنى وحسبت تنازعا منطلقاً الأخير ، وأعمل فيه حسبت ، فوجب إظهار مفعول حسبنى ، وهو منطلقاً الأول ، لأن حذفه ممتنع ، لأنه لا يجوز حذف مفعول باب حسبت كما يجىء ، ولا يجوز إضماره لئلا يازم إضمار قبل الذكر فى المفعول الذى هو فضلة ، وفيه نظر ، لجواز إضمار المفعول الثانى لحسبنى بعد ذكر منطلقا ، نحو : حسبنى وحسبت زيداً منطلقاً إياه .

قوله : وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار ، إلا أن يمنع مانع فتظهر ،أى إن أعملت الفعل الأول كما هو رأى الكوفيين ، فالفعل الثانى إما أن يقتضى الفاعل أو المفعول فإن اقتضى الفاعل أضمرت الفاعل فى الفعل الثانى موافقاً للظاهر ، تقول : ضربت وأكرمنى زيداً وضربت وأكرمانى الزيدين ، وضربت وأكرمونى الزيدون . والمراد بالفاعل فى قوله : أضمرت الفاعل أو ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل : ضربت وأكرم زيداً وإن اقتضى الفعل الثانى المفعول أضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ، ولدفع التباس المفعول بما هو غيره ، وجاز الحذف أيضاً ، إن لم يمتنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول فى الإضمار : ضربنى وألزمته زيد ، وضربنى وأكرمتهما الزيدان ، وضربنى وأكرمتهم الزيدون ، ونقول فى الحذف : ضربنى وأكرمت زيداً ، وضربنى وأكرمت الزيدان ، وضربنى وأكرمت الزيدون ، أما إذا منع

مانع من الإضمار والحذف ، فوجب الإظهار نحو : حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً فإن حسبنى وحسبتهما تنازعا منطلقاً وأعمل فيه حسبنى فوجب إظهار المفعول الثانى لحسبتهما وهما منطلقين ، لأنه لولا الإظهار لزم إما الحذف و إما الإضمار ، والأول غير جائز ، لأنه لا يجوز الاقتصار على حد مفعولى باب حسبت. والثانى أيضاً غير جائز لأنه لو أضمره لأضمر مفرداً أو مثنى لا سبيل إلى الأول لأنه يمتنع أن يقال : حسبنى وحسبتهما إياه الزيدان منطلقا ، لأنه لما كان المفعول الأول فى باب حسبت مثنى وجب أن يكون المفعول الثانى كذلك ، لكون الثانى عبارة عن الأول فى المعنى ولا سبيل إلى الثانى لأنه يمتنع أن يقال حسبنى وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا لأن الضمير يعود إلى المفرد ، وهو منطلق ، والضمير الذى يعود إلى المفرد يجب أن يكون مفرداً ،وفيه نظر ، لأنه ليس من هذا الباب ، وإنما يكون منه أن لو تنازع الفعلان معمولا و حداً لكنه ليس كذلك ، لأن لأول يقتضى المفرد والثانى المثنى وجوابه أن الأول والثانى تنازعا اسم فاعل للانطلاق بانطلاق من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثنى ، والإفراد إنما لزم من حيث أنه أعمل فيه الأول ، فلو أعمل فيه الثانى لزم التثنية .

قوله : وقول امرىء القيس : « كفانى ولم أطلب قليل من المال » . ليس منه لفساد المعنى ، استدل الكوفيون على أن إعمال الفعل الثانى . بقول امرئ القيس :

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

ووجه الاستدلال به : أن كفانى ولم أطلب تنازعا قليل ،وكفانى اقتضى رفع قليل ولم أطلب اقتضى نصبه ، وهو اختار إعمال الفعل الأول مع

أنه يلزم منه حذف المفعول من الثانى ، ولم يلزم حذف شىء ، وعلى تقدير إعمال الفعل الثانى ، فلو أن إعمال الفعل الأول أولى من إعمال الفعل الثانى ، لم يختر امرؤ القيس مع لزوم الحذف ، لأنه فصيح والفصيح لا يختار إلا ما هو الأفصح . وأجاب عنه المصنف : ليس منه ، لفساد المعنى أى ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا ، لأنه لو تنازعاه لفسد المعنى ، لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبنى على معرفة مقدمتين إحديهما : إن لو انتفى الثانى لانتفى الأول ، فلو دخل على المثبت لصار ذلك المثبت منفياً ، ولو دخل على المنفى ، لصار ذلك المنفى مثبتاً ، والثانى حكم المعطوف على جواب لو ، حكم جواب لو ، فقوله : ولم أطلب عطفاً على جواب لَوْ وإذا تقرر هاتين المقدمتين فتقول : لو تنازع كفانى ولم أطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لأن قوله : ولو إنما أسعى لأدنى معيشة مثبت فيكون منفيا لدخول لو عليه فلم يكن سعيه لأدنى معيشة ، وإذا لم يكن سعيه لأدنى معيشه ، لم يكن طالباً لقليل من المال ، وإذا كان لم أطلب قليلا من المال ، فى علم جواب لو يكون مثبتاً فيكون طالبا لقليل من المال ، فإذاً ، يلزم أن يكون طالباً لقليل من المال وأن لا يكون طالباً لقليل من المال . وهو اجماع النقيضين وإنه محال وإذن لم يكن من هذا الباب ففعول لم أطلب محذوف وتقديره لم أطلب الملك والمجد ، ويدل عليه البيت الثانى لهذا البيت، وهو قوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجدَ المؤثل أمثالى

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله ، كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن يعين صيغة الفعل إلى فُعِلَ أو يُفْعَلَ .

اعلم أنه لما ذكر المفعول الذى لم يسم فاعله لأنه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله ، وجب إفراده بالذكر لأنه من المرفوعات ، ومفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقام الفاعل ، نحو : ضرب زيد ، وشرطه أن يغير صيغة الفعل . إلى فُعِلَ إن التغير المذكور شرط فيها ، وإذا كان عاملا فعلا أما إذا كان اسماً نحو : زيد مضروب غلامه فليس شرطه ، فإن عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ، ويتناول الحد المذكور القسمين .

قوله : ولا يقع الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب أعلمت . والمفعول له والمفعول معه كذلك . أى ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت نحو : علمت زيداً قائماً مقام الفاعل لأن المفعول الثانى من باب علمت مسنداً إلى المفعول الأول دائماً لكونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، فلو وقع مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه فى حالة واحدة وهو غير جائز ، وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب أعلمت ، نحو : أعلمت زيدا عمراً أخير الناس موقع الفاعل ، لأن المفعول الثالث مسند إلى الثانى ، فلو وقع موقع الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه فى حالة واحدة وإنه غير جائز ، وكذلك المفعول له نحو : ضربت زيداً تأديباً له ، أيقع موقع الفاعل ؟ لا . النصب هو المشعر بالعلية فلو أقيم مقام الفاعل لكان مرفوعاً لم يشعر بالعلية ، وكذلك المفعول معه ، نحو : استوى الماء والخشبة ، لا يقام مقام الفاعل ، لأنه لو وقع مقام الفاعل لكان إما مع الواو نحو :

استوى الماء والخشبةأولا بغير مع الواو ونحو : استوى الخشبة . لا سبيل إلى الأول ، لأنه لا يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه ، لأن المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ، ولا سبيل إلى الثانى لأن المفعول معه هو المذكور بعد الواو ، ولم يذكر الحال والتمييز لأنهما لا يقعان مع الفاعل لأنه يعلم من قوله : كل مفعول حذف فاعله أنهما ليستا بمفعول .

قوله : وإذا وجد المفعول به تعين له تقول : ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديداً فى داره ،فتعين زيدأى وجدالمفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به ، لأنه لا يقوم مقام الفاعل لمناسبته الفاعل أكثر فيقول : فى ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً فى داره ، يقيم زيداً مقام الفاعل ، وتنصب ما سواه على ما كان عليه ، وإنما قيد المصدر بالصفة لأنه لا يقع موقع الفاعل إلا بعد تقييده بأمر زائد على مدلول الفعل من الصفة ، أو غيرها ليقيد فائدة زائدة على مدلول الفعل .

قوله : وإن لم يكن فالجمع سواء ، أى فإن لم يوجد المفعول فالجميع أعنى ظرفى الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء ، فى قيامه مقام الفاعل فأنت مخير فى ذهب بزيد يوم الجمعة أمام الأمير ذهابا شديدا فى إقامة أى واحد منها مقام الفاعل ،فأى واحد منها أقمتهمقامالفاعل جعلت ما سواء منصوباً .

قوله : والأول من باب أعطيت أولى من الثانى أى إقامة المفعول الأول من باب أعطيت نحو : أعطيت زيداً درهماً أولى من إقامة المفعول الثانى لأن مناسبة المفعول الأول للفاعل أكثر من مناسبة المفعول الثانى له

لأن الأول أخذ والثانى مأخوذ ولا شك أن نسبة الأخذ إلى الفاعل أكثر من نسبة المأخوذ إلى الفاعل وأراد ببيان أعطيت كل فعل كان فى مفعوله الأول فاعليه ما وفى المفعول الثانى مفعولية ما .

قوله : ومنه المبتدأ والخبر ، أى من المرفوعات المبتدأ والخبر .

قوله : فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه فقوله الاسم هو المقصود لأنه لا يكون إلا اسماً أو ما فى معنى الاسم نحو : عندى أنك عالم، وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه، أى أن تسمع بالمعيدى أغنى سماعك بالمعيدى .

قوله : المجرد عن العوامل اللفظية : احتراز به عن الأسماء التى لاتكون مجددة ، عن العوامل اللفظية ، كاسمى إن وكان واخواتها واسمى ما ، ولا ، والمفعول الأول من باب علمت ، والثانى من باب علمت .

قوله : مسنداً إليه احتراز به عن الأسماء المجردة عن العوامل اللفظية التى هى فى حكم الأصوات التى ينعق بها وهى الأسماء الغير مركبة مع غيرها واحتراز به أيضاً عن خبر المبتدأ ، لأنه وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية كان ليس مسنداً إليه بل مسنداً به .

قوله : أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر يدخل فيه مثل : أقائم زيد، وماقائم زيد، فإن أقائم مبتدأ مع أنه لمسند إليه، وزيد فاعل له مسند الخبر على معنى أن الفائدة التى تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما ، فلو لم يقل أو الصفة الواقعة لخرج من التعريف مبتدأ هذا النوع من المبتدأ وأنه غير جائز .

واعلم : أنه لو قال بعد حرف الاستفهام كما قال بعد حرف النفى ، لكان أولى ، ليدخل فيه مثل : هل قائم زيد ؟ .

قوله : رافعة لظاهر احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام الرافعة بمضمر نحو أقائمان الزيدان فإنها لم تكن مبتدأ ، بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لأنها لو كانت مبتدأ والزيدان فاعل لهماسد مسد الخبر لم يثنّ ، لأن الفعل وشبهه إذا أسند إلى الظاهر لم يثن ولم يجمع لئلا يلزم إضمار قبل الذكر ، كما هو المفرد من قاعدتهم فلو لم يقل رافعه لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك لأنه خبر مبتدأ . وفيه نظر . والصواب أن يقال : رافعة لغير ضمير مستتر متصل ليخرج عنه مثل : أقائمان الزيدان ؟ ويدخل فيه : أقائم الزيدان ، وأقايم أنتم . ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالظاهر فى قوله : رافعة لظاهر الظاهرُ اللغويُّ لا الاصطلاحى وحينئذٍ لم يتوجه النقض بمثل : أقائم أنتم لأن أنتم ظاهر فى اللفظ . ولقائل أن يقول : هذا الحد يشكل بمثل : أقائم أبوه زيد إذا جعلت زيداً مبتدأ وقائم خبره . وأبوه فاعلا لقائم . والجواب : أن قائماً مبتدأ فى الجملة والجملة خبر زيد .

اعلم أن هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مثل رويد زيد مع أنه مبتدأ على ما اختاره المصنف فى باب أسماء الأفعال .

قوله : مثل زيد قائم ، وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان ؟ فالمثال الأول للمبتدأ الذى يكون هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ، والمثال الثانى للمبتدأ الذى هو صفة واقعة بعد حرف النفى رافعة لظاهر ، والمثال الثالث للمبتدأ الذى هو صفة واقعة بعد ألف الاستفهام ، قوله : فإن طابقت مفرداً جاز الأمران ، مثل : أقائم زيد ، أى : إن طابقت

الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام الرافعة لظاهر مفرداً واقعاً بعدهما ، نحو : أقائم زيد ، وما قائم زيد ، وما قائم أنت ، جاز الأمران أى جاز أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ، وحينئذ تكون داخلة فى تعريف المبتدأ ، لكونها رافعة لظاهر ، وجاز أن يكون ما بعدها مبتدأ وهى خبره وحينئذ لم تكن داخلة فى تعريف المبتدأ ، لكونها رافعة لمضمر ، وإنما قال : مفرداً لأنها لو طابقت مثنى أو مجموعاً لم يجز الأمران كما مر .

قوله : والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة

قوله : المجرد : احترز به عن خبر إن وكان وغيرهما ، وإنما قال المجرد ، ولم يقل الاسم المجرد ، لأن خبر المبتدأ قد يكون غير اسم .

وقوله : المسند به ، احتراز به عن المبتدأ الذى هو المسند إليه .

وقوله : المغاير للصفة المذكورة ، احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفى ، وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر وفيه نظر ، لأن الفعل المضارع نحو : يضرب زيد ، يصدق عليه أن المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع أنه ليس بخبر المبتدأ وينتقض أيضاً بمثل قائم فى مثل : أقائم أنتم لكونه مجردا مسنداً به مغاير للصفة المذكورة مع أنه بخبر ، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد بالمسند : المسند إلى المبتدأ ، وعن الثانى أن المراد بالظاهر اسم ملفوظ ، سواء كان مظهراً أو مضمراً .

قوله : وأصل المبتدأ التقديم ، أى وأصل المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر لأنه محكوم عليه ، وحق المحكوم عليه أن يكون مقدماً على المحكوم به

قوله : ومن ثم جاز : فى داره زيد ، وامتنع : صاحبها فى الدار ، أى : ومن أجل أن أصل المبتدأ التقديم جاز أن يقال : فى داره زيد ،

لأن زيد وإن كان متأخراً عن فى داره لفظاً فهو مقدم تقديراً ، ولأجل هذا امتنع أن يقال صاحبها فى الدار ، لأنه يلزم منه إضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى لأن الضمير فى صاحبها يعود إلى الدار ، وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى . وأما تقدمه لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن صاحبها مبتدأ وحقه أن يكون مقدم على الخبر .

قوله : وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما ، مثل : قوله تعالى: «ولَعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشْرك » وأرجل فى الدار أم امرأة ؟ وما أحد خير منك ؟ وشَرٌّ أهَرَّ ذا ناب وفى الدار رجل، وسلام عليك .

اعلم أن حق المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ليمكن أن يخبر عنه بخبره ، وإلا لم يفد ، ولكن جاز أن تقع نكرة ، إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه ، لأنه حينئذ يقرب إلى المعرفة . والمخصصات على ما ذكره فى الكتاب ستة ، إحداها نكرة تخصصت بالصفة نحو قوله تعالى : « ولعبد مؤمن خير من مشرك » فقوله : ولعبد مبتدأ ومؤمن صفته ، وخير من مشرك خبره ، فالمبتدأ هاهنا نكرة تخصصت بالصفة . والتصغير كالصفة ، نحو : رجيل قائم لأنه فى معناه الصفة . والثانى تخصصية بالعلم بثبوت الخبر له ، كقوله : أرجل فى الدار أم امرأة ؟ فرجل مبتدأ نكرة وخبره فى الدار وامرأة عطف على رجل والمبتدأ النكرة تخصصت هاهنا بحصول أحدهما فى الدار لأنه ثبت من استعمالهم أنه إنما سأل بالهمزة . أم إذا عرف حصول أحدهما فى الدار لكن لا على التعيين . الثالث تخصيصه بالعموم لقولك : ما أحدٌ خير منك فأحد مبتدأ وهو نكرة ، وخير منك خبره ، فالمبتدأ النكرة تخصصت

بالعموم الذى أفاده حرف النفى الداخل عليها ، لما ثبت فى كلامهم أن حرف النفى إذا دخلت على النكرة أفاد العموم ، فلولا إفادة العموم لم يخبر كما لم يخبر أن يقال : أحد خير منك ، لعدم الفائدة ، وكذلك فى كل موضع يفيد العموم ، نحو : تمرة خير من كُسَيْرَة ونحو : من عندك ؟ وما عندك ؟ وما أحسن زيداً ؟ والرابع تخصصه بكونه فاعلا فى المعنى أو موصوفاً بصفة فى المعنى كقولهم : شرٌّ أهرَّ ذا نَاب ، فشر مبتدأ نكرة ، وأهر فعل ماض فاعله مضمر عائد إلى شر ، وذا ناب منصوب بأنه مفعول أهر ، والجملة فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ ، فالمبتدأ النكرة تخصصت ، إما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم أهر ذا ناب الأشراء . والخامس تخصيصه بكون الخبر ظرفاً مقدماً عليه كقولك : فى الدار رجل . فرجل مبتدأ وهو نكرة وفى الدار خبره وتخصيص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع فى الظروف ، ولهذا لم يقل : قائم رجل ، والسادس تخصصه بالمتكلم ، وهو فى الدعاء له أو الدعاء عليه نحو : ويل لك ، وسلام عليك . فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور فى محل الرفع لأنه خبر المبتدأ وتخصيص المبتدأ بالنكرة بالمسلم إذ معناه أسلم سلاماً عليك . فحذف فعله ، كما يحذف أفعال المصادر فصار سلاماً عليك فعدل من النصب إلى الرفع للثبات والبقاء، لأن النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت أو أسلم ، فإن كان الأول لم يدل إلا على الماضى ، وإن كان الثانى لم يدل إما على الحال أو الاستقبال . فالرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضى ، أو المستقبل أو الحال ، وإذا كان كذلك كان سلام مخصصاً بالمسلم كما كان حال النصب ، وفيه نظر . لأن المراد المسلم بقوله : سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله فقط ، لأنه للدعاء المطلق .

قوله : والخبر قد يكون جملة مثل : زيد أبوه قائم ، وزيد قائم أبوه .

اعلم أن خبر المبتدأ يكون مفرداً نحو : زيد قائم ، والمراد بالمفرد هاهنا ما قابل المركب الإسنادى بالأصالة ، واحترزنا بقولنا بالأصالة عن مثل اسمى الفاعل والمفعول المسندين إلى الفاعل والمفعول ، ما لم يسم فاعله ، وقد يكون جملة خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، ولا يشكل بمثل قولهم : زيدا ضربه أو لا تضربه ، لأنه إما على تأويل زيد مقول فيه اضربه أو لا تضربه ، فالخبر مفرد ، وهو مقول وما بعده مقول القول ، وهى إما اسمية : وهى التى يكون الجزء الأول منها اسما ، نحو : زيد أبوه قائم أو قام ، فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبره ، والجملة — أعنى المبتدأ الثانى وخبره — فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول . وإما فعلية : وهى التى يكون منها الجزء الأول منها فعلا نحو : زيد قام أبوه ، فزيد مبتدأ ، وقام فعل ماض وفاعله أبوه ، فالجملة الفعلية فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ . وغير المصنف ذكر الجملتين غير الاسمية والفعلية ، وهما الشرطية والظرفية . أما الشرطية : فنحو : زيد إنْ تكرمه بكرمك . والظرفية : نحو : زيد فى الدار ، والمصنف لم يذكرهما لأن الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية فيه كذلك لأنها إن كانت مقدرة بالمفرد تقديره : زيد حاصل فى الدار لم يكن الخبر جملة . وكلامنا فى الجملة وإن كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل فى الدار كانت جملة فعلية .

قوله : فلابد من عائد ، أى لابد للجملة الواقعة خبرا لمبتدأ ، من ضمير يعود إلى المبتدأ ، أو قائم مقام الضمير نحو اللام فى : نعم الرجل زيد ، وذا فى : حبذا زيد . ولهذا قال : من عائد ولم يقل من ضمير لتحصل الفائدة

ألا ترى أنك لو قلت : زيد عمر قائم ، ولم يفسد ، لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ ، وإذا عرفت ذلك فالصواب أن تقول : لابد من عائد إذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ ، لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشأن نحو : هو زيد قائم ، ولعدم احتياج هذا الخبر إلى العائد ، كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدأ عبارة عن المعنى .

قوله : وقد يحذف أى وقد يحذف الضمير العائد إلى المبتدأ إذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم : البر الكر بستين ، فالبر مبتدأ ، والكر مبتدأ ثان وبستين خبره ، والجملة أعنى الكربستين فى محل الرفع بأنه خبر البر وليس فيها ضمير يعود إلى المبتدأ ، لكنه محذوف وهو منه ، لوجود القرنية الدالة عليه ، وهى أنه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين ، علم أن الكر بستين من البر ، وتقديره : البر الكر منه بستين ، وكذلك قولهم : السمن منوان بدرهم ، فالسمن مبتدأ ، ومنوان مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر المبتدأ الثانى ، والجملة أعنى منوان بدرهم فى محل الرفع بأنه خبر السمن ، وليس فى الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة ، وهى أنه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم أن منوان منه وتقديره : السمن منوان منه بدرهم والجار والمجرور فى الصورة الأولى فى محل النصب بأنه حال والعامل فيه بستين ، وفى الصورة الثانية فى محل الرفع بأنه صفة منوان وهو الذى صحح وقوع منوان مبتدأ نكرة .

قوله : وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة .

اعلم أن خبر المبتدأ يقع ظرفاً نحو : زيد خلفك ، أو زيد فى الدار ،

ويجب تقدير العامل لأن الظروف معمول والمعمول لا بد له من عامل ، فبعضهم ذهب إلى أن ذلك العامل : مفرد وهو اسم الفاعل ، وتقديره : زيد حاصل خلفك ، أو فى الدار ، وحجتهم أن ذلك العامل خبر المبتدأ وأصل الخبر أن يكون مفرداً لعدم الاحتياج إلى الجملة . وذهب الأكثرون إلى أن ذلك العامل هو الفعل ، وتقديره : زيد حَصَل خلفك ، أو فى الدار . وحجتهم أن ذلك المقدر هو العامل فى الظرف ، وأصل العمل للأفعال . وعلى التقديرين : لما حذف العامل انتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف فيقال إن ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازاً وكذا الظاهر ، نحو : زيد فى الدار أبوه ، فإنه يقال أبوه مرفوع بالظرف مجازاً لأن أبوه مرفوع بفعل محذوف وهو حصل ، أو شبه الفعل وهو حاصل بالحقيقة ، فقولنا بالظرف يكون مجازاً .

قوله : وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل : من أبوك ؟ أو كانا معرفتين أو متساويين مثل : أفضل منك أفضل منى ، أو كان الخبر فعلا له مثل : زيد قام ، وجب تقديمه .

اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون مقدما على الخبر ، مع جواز تأخيره عنه لكن تعرض له أشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد أن كان جائز التأخير عنه فمنها : أن يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام ، والاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، والقسم ، والنفى ، ولام الابتداء ، نحو : من أبوك ؟ فمن مبتدأ وأبوك خبره ، ومن يكرمنى أكرمه ، وما أحسن زيداً ، ولعمرك لأفعان ، كذا : وما زيد إلا قائم ، ولزيد قائم ، وإنما وجب لهذه الأشياء

صدر الكلام ليعلم فى أول الأمر أن الكلام فى أى نوع من أنواع الكلام ، ولأنه مغير ، والمغير قبل المغير ، وأما قوله شعراً :

خالى لأنت ومن عويف خاله نال السماء وأكرم الأخوالا

فشلا وقيل خالى مبتدأ وأنت خبره إلا أنه أخر اللام فى الخبر ضرورة وفيه نظر أيضاً لأنه لا يلزم المحذوف وهو دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ . ومنها لن يكون المبتدأ والخبر معرفتين معاً ، نحو : زيد أبوك ، وإنما قلنا : إنه يجب تقديم المبتدأ هاهنا على الخبر لأنا إذا قلنا المتأخر هو المفيد المتقدم هو الخبر ، لكنا عدلنا عن الظاهر . والأصل بلا احتياج ولا دليل ، ولأنه لو أخر لالتبس بالخبر ، ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين فى التخصيص ، نحو : أفضل منك ، أفضل منى ، فإن المبتدأ والخبر فعل التفضيل مع من ، وإنما قلنا وجب تقديم المبتدأ هاهنا ، تعين ما ذكرناه ، ومنها أن يكون الخبر فعلا للمبتدأ نحو : زيد قائم ، وإنما وجب تقديم المبتدأ على الخبر لأنه لو أخر ، لالتبس فى الفاعل ، ألا ترى أنه لو قيل : قام زيد لم يعلم أنه فاعل أو مبتدأ وإنما قال : فعلا له ، يعنى لأنه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ ، لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو : زيد قام أبوه ، لأنه لا يلتبس حينئذ بالفاعل فيجوز أن يقال : قام أبوه زيد .

واعلم أنه لو قال فعلا له مفرد ، لكان أصوب لئلا يشكل بمثل : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل : أين زيد ؟ أو كان مصححا له ، مثل : فى الدار رجل ، أو متعلقه ضمير فى المبتدأ

مثل : على الثمرة مثلها زيداً أو يكون خبرا عن آن مثل : عندى أنك قائم وجب تقديمه .

اعلم أن هذا الكلام إشارة إلى أشياء تعرض للخبر ، فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع أن أصله التأخير ، ومنها أن يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا ، نحو : أين زيد ؟ فزيد مبتدأ ، وأين خبره ، فيجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام ، واقتضى الاستفهام صدر الكلام وإنما قيد الخبر بالمفرد لأن الخبر الجملة ، لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ ، نحو : زيد من أبوه ؟ فإن زيد مبتدأ ، ومن مبتدأ ثان ، وأبوه خبر مبتدأ ثان ، والجملة فى محل الرفع ، فإنها خبر المبتدأ الأول ، وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام ، وإنما لم يجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدأ لأن الاستفهام يقتضى صدر الكلام الذى فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ، ولقائل أن يقول : الخبر فى قولنا : أين زيد ؟ جملة لأن أين ظرف والظرف مقدر بجملة ، وجوابه : أنا لانسلم أن الظرف مقدر بجملة ، فإن بعضهم ذهب على أنه مقدر بمفرد سلمنا أنه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة فى قولنا : الخبر الجملة إذا تضمن ماله صدر الكلام لم يجب حينئذ تقديمه على المبتدأ الجملة الصريحة والجملة هاهنا غير صريحة ، بمنزلة المفرد ، ومنها : أن يكون تقديم الخبر على المبتدأ مصححا لوقوع المبتدأ النكرة مبتدأ نحو : فى الدار رجل ، وقد مر ، ومنها أن يكون المتعلق الخبر ضمير فى المبتدأ أى يكون فى المبتدأ ضمير يعود إلى متعلق الخبر ، نحو : على الثمرة مثلها زيدا ، فمثلها مبتدأ والضمير الذى فى مثلها يعود إلى الثمرة ، وهو متعلق الخبر ، لأن الخبر فى الحقيقة

حاصل أو حصل كما ذكرنا غير مرة ، وعلى الثمرة متعلق بحاصل أو حصل. وإنما وجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدأ لئلا يازم إضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى ، وإنه غير جائز . وفيه نظر ، لجواز أن يقال : على الله عبده متوكل والصواب أن يقال : ولمتعلقه ضمير فى المبتدأ وكان الخبر ظرفاً ، كالمثال الذى ذكره ، ويمكن أن يجاب عن النظر المذكور بأنه أراد بالخبر : الخبر لفظاً وهو الجار والمجرور وأراد بالمتعلق المجرور ، فلم يقع الإشكال حينئذ ومنها أن يكون الخبر جزاء عن أن نحو : عندى أنّك قائم فأن مع الاسم والخبر فى محل الرفع بأنه مبتدأ ، وعندى مقدم عليه خبره ، وتقديره عندى قيامك أى قيامك حاصل عندى ، وإنما وجب تقديم الخبر هاهنا على المبتدأ لئلا يلتبس أن المفتوحة بالمكسورة فى الكتابة لأنه لو أخر عندى وكنت أنك قائم وعندى لأنه لو أخر عندى وكنت أنك قائم عندى احتمل أنها المكسورة . وعندى ظرف قائم واحتمل أنها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ وعندى خبرها .

قوله : وقد يتعدد الخبر ، مثل : زيد عالم عاقل . أى وخبر المبتدأ جاز أن يكون أكثر من واحد لأن الخبر هو الحكم فلما جاز الحكم على شىء واحد جاز بأحكام كثيرة جاز الإخبار عن شىء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى: «وهُو الغفورُ الوَدودُ ، ذو العرْشِ المجَيِد ، فعّالٌ لّمَا يُرِيد » فهو مبتدأ والباقى أخباره .

قوله : وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر ، وذلك الاسم الموصول بفعل ، أو ظرف ، أو النكرة الموصوفة بهما مثل : الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم ، وكل رجل يأتينى أو فى الدار فله درهم .

اعلم إن المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء فى خبره كما صح دخول الفاء فى جزء الشرط ، لكونه مشابهاً للشرط من حيث أن المراد كونه سبباً للخبر ، ومن حيث الإبهام ، ومن حيث أنه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه ، وذلك إذا كان المبتدأ موصولا صلته فعل أو ظرف ، نحو : الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم ، أو نكرة صفتها فعل أو ظرف ، نحو : كل رجل يأتينى أو فى الدار فله درهم . وإنما اشترط أن يكون صلته أو صفتها فعلا ليتأكد مشابهتهما للشرط لأن الشرط لا يكون إلا فعلا ، وكذلك إذا كان صلته أو صفتها ظرفاً لأن الظرف معمول يحتاج إلى عامل ، وذلك العامل هو الفعل ، دون اسم الفاعل ، ليتحقق مشابهتهما للشرط ، ويجب أن يعلم أنه لابد لصحة دخول الفاء فى خبره أمران ، يقصد أن المبتدأ سبب للخبر ، وأنه غير معين ، وأنه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى إن ، نحو : ما الذى يأتينى له درهم ، ولم يكن صلته أو صفتها جملة شرطية ، نحو : الذى إن يكرمنى أكرمه له درهم ، لأن الشرط قد أخذ ما يقتضيه من الجواب .

قوله : وليت ولعل مانعان بالاتفاق ، أى ليت ولعل يمانعان باتفاق النحاه عن دخول الفاء على خبرهما ، إذا كان اسمها موصولا صلته فعل أو ظرف أو نكرة صفتها فعل ، أو ظرف مثلا ، لا يقال : ليت أو لعل الذى فى الدار أو يأتينى فله درهم ، لأنه لم يبق المشابهة بين اسمى ليت ولعل وبين الشرط ، وذلك لأن الشرط يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبر ، والكلام الذى فيه ليت ولعل لم يحتمل شيئاً من الصدق والكذب لكونه إنشاء .

واعلم أنه لا وجه لتخصيص ليت ولعل فى هذا الحكم ، فإن جميع

نواسخ المبتدأ كأبواب كان وعلمت وأعلمت وما ولا وأن المنسوخة مانع بالاتفاق .

قوله : وألحق بعضهم أن بهما أى وألحق بعض النحاة أن بليت فى امتناع دخول الفاء على خبرها ، ونقل الأكثرون أن سيبويه لم يجوّزه ، والأخفش جوزه ، وذكر قليل منهم : أن سيبويه جوزه ، والأخفش منعه ، حجة المانع أنه كما لم يجز دخول إن على الشرط لم يجز دخول على ما يشابهه، وحجة المجوز أنّ إنّ لم تغير معنى الكلام بل تؤكده، فكما جاز دخول الفاء قبل دخول إن فلذلك يجوز بعد دخول إن ، وكل واحد من التعليلين حسن ، إلا أن الواقع هو الجواز كقوله تعالى : « قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم » ، وكقوله تعالى : « إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذابُ جهنم » لا يقال : المثال الأول لا يدل على المطلوب لأنه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين ، لأنا لا نقول لما دل الدليل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول بالمذكور بعد دخول إن فدلالته على جواز دخوله على الموصول أولى ، إلا أنه يلزم أن يكون المبتدأ الذى يدخل الفاء على خبره ثلاثة : موصول صلته فعل أو ظرف ، أو نكرة صفتها فعل أو ظرف ، واسم موصوف بالموصول الذى صلته فعل أو ظرف .

اعلم أن بعضهم ألحق أن المفتوحة ولكن بليت ، ولعل أيضاً ، نحو : إن الذى يأتينى له درهم ،والصحيح جواز دخول الفاء على خبرها ولحينئذ يكون فى قوله : وليت ولعل مانعان بالاتفاق نظم .

قوله : وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً كقول المستهل الهلال والله ، أى هو الهلال . وقوله تعالى : « فصبر جميل » أى فصبرى صبر جميل .

ويحتمل أن يكون تقديره فصبر جميل أحمد، فحينئذ يكون الخبر محذوفاً .

قوله : والخبر جوازاً مثل : خرجت فإذا السبع ووجوباً فيما التزم فى موضعه غيره مثل : لولا زيد لهلك عمرو ، ولمثل : ضربى زيداً قائماً ، وكل رجل وصنعته ، ولعمرك لأفعلن كذا . أى وقد يحذف خبر المبتدأ جوازاً ووجوبا ، أما جوازاً فلقرينه ، مثل : قولك خرجت فإذا السبع . أى فإذا السبع واقف أو مفاجئ أو نحوه مما يدل عليه ، إذ التى للمفاجأة يجوز حذفه ويجوز إثباته . وأما حذف الخبر وجوبا فبشرطين ، أحدهما : وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر . والثانى : التزام أغنى الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى ، وإنما لم يذكر الشرط الأول هاهنا استغناء بذكره فى جواز حذف المبتدأ والخبر ، ووجوب الحذف فى مواضع : أحدها بعدلولا الامتناعية نحو : لولا على لهلك عمر ، أى لولا على موجود لهلك عمر ، فعلى مبتدأ وخبره محذوف وهو موجود وإنما وجب حذفه هاهنا لحصول الشرطين المذكورين ، لأن لولا تدل على خصوصية الخبر ، لأن لولا الامتناع الثانى لوجود الأول ، وإن جواب التزم فى موضع الخبر . وفيه نظر . لأن خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصا ، وحينئذ لم يدل لولا عليه ، كقول الشافعى شعراً :

ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم أشعر من لبيد

وهو الرومانى . والثانى بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما ، مذكور بعده الحال ، أو أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر بعده الحال ، مثال الأول : إذا كان منسوباً إلى الفاعل نحو : زمانى

راحلا ومثاله إن كان منسوباً إلى المفعول نحو : ضرب زيد قائماً إذا كان زيد مفعول به ومثاله إذا كان منسوباً إليهما : ضربى زيداً قائما ، وضربى زايدا قائمين ، وإنما لم يقل مضاف بدل منسوب ، ليدخل فيه مثل :ضربى زيدا قائما فانه ليس بمضاف إليهما ، بل منسوب إليهما فضربى فى تقدير الرفع بأنه مبتدأ وهو أضيف إلى الفاعل ، وزيد منصوب بأنه مفعول ضربى ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره : ضربى زيداً حاصل ، إذا كان قائماً ، فقائماً منصوب بأنه حال ، والعامل فيه كان ، ولم يجز أن يكون قائما منصوبا بأن يكون خبر كان ، وإلا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف ، بخلاف الحال فإن لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذى فى كان ، هو عائد إلى زيد ، وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل . كما يحذف متعلقات الظروف العامة ، ثم حذف إذا كان الدلالة الحال عليه وهو قائما لأن الحال يدل عليه الوقت والزمان ، وإنما وجب حذف الخبر هاهنا لحصول الشرطين لأن قائما يدل على لفظ إذا كان لدلالة المعمول على العامل وإذا كان يدل على الخبر لأن الدال على شىء دال على ذلك الشىء ولأن غير الخبر التزم فى موضعه وهو قائماً . ومثال الثانى أكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما ، أى أخطب كون الأمير لمعنى وجوده ، إذا كان قائما جعل وجوده خطيبا ، مبالغة أو أخطب أوقات الأمير إذا كان قائما فيكون أخطب بمعنى الزمان ، فعلى التقدير الأخير لا يكون أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر من حيث المعنى بدا إلى الوقت المضاف إلى المصدر . والثالث بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التى بمعنى مع ، وقصد المقارنة فى مثل كل رجل وصنعته ، فكل رجل مبتدأ ورجل مضاف إليه ، وصيغة معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع ، وخبره محذوف تقديره كل رجل

مقرونان أو مقرون مع صنعته ، وإنما وجب حذف الخبر ، لحصول الشرطين لأن واو العطف بمعنى مع فتدل على خصوصية الخبر وهى المقارنة ، وإن غير الخبر وهو صيغة التزم موضع الخبر ، لأن حق الخبر أن يكون بعد المبتدأ وهاهنا وقع بعده غيره ، وهو المعطوف ، والرابع بعد كل مبتدأ مقسم به مثل : لعمرك لأفعلن كذا ، فلعمرك مرفوع بأنه مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره لعمرك قسمى أو يمينى ، وإنما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لأنه لما قيل لعمرك ، علم أنثم قسما وأنغير الخبروهوجواب القسم التزم مقامه .

اعلم أنه قد يحذف المبتدأ والخبر معاً جوازاً كقولك : نعم فى جواب من قال : أزيد قائم ؟

قوله : خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف ، مثل إن زيدا قائم .

اعلم أنه لما ذكر خبر إن مع إخبر المبتدأ بالحقيقة ، وذكر تعريفه من قبل لأنه مخالف لخبر المبتدأ من بعض الوجوه ، وهو جواز تقديم خبر المبتدأ عليا وعدم جواز تقديم خبر إن ، فعرفه وقال : إنه هو المسند بعد دخول هذه الحروف ، أى واحد من هذا الحروف فقوله : المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر « لا » التى لنفى الجنس وخبر « لا » التى بمعنى ليس وغيرها بقوله : بعد دخول هذه الحروف ، خرج جميع الأشياء عنه ، وانطبق التعريف عليه . مثاله : إن زيداً قائم فقائم هو المسند بعد دخول إن ، وفيه نظر ، لأنه يشكل بمثل يقوم فى قولنا : إن زيداً يقوم أبوه . فإن يقوم مسند بعد دخول إن مع أنه ليس بخبر إن لأن الخبر هو الجملة ،أعنى يقوم

مع فاعله ، وهذا الإشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند إلى الاسم أن وضميره أو متعلقه فاللام للعهد .

قوله : وحكمه كحكم خبر المبتدأ إلا فى تقديمه إلا إذا كان ظرفاً ، أى وحكم خبر إن كحكم خبر المبتدأ من حيث أنه يجوز أن يكون مفرداً وجملة ، والجملة تكون فعلية واسمية وظرفية وشرطية ولابد للجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ وكذلك خبر إن .

والحاصل أن حكم خبر إن كحكم خبر المبتدأ إلا فى شىء واحد ، وهو أن خبر المبتدأ جاز أن يكون مقدماً على المبتدأ ، وخبر إن لم يجز تقديمه على اسم إن لضعف عملها إلا إذا كان الخبر ظرفاً فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى : « إن لدينا أنكالا » وقوله تعالى : « ثم إن علينا حسابهم » وغير ذلك . وإنما جاز تقديم الخبر على الاسم إذا كان ظرفا للاتساع فى الظروف بما لم يتسع فى غيرها ، لأنه ما من اسم وفعل إلا وهو فى زمان أو مكان إلا نادراً كأفعاله تعالى ، وإذا كان كذلك جوزوا فى الظروف مالم يجوزوا فى غيرها .

قوله : خبر « لا » التى تنفى (بمعنى) الجنس هو المسند بعد دخولها مثل : لا غلام رجل طريف فيها .

اعلم أن « لا » التى لنفى الجنس تعمل عمل إنَّ لمشابهتها إنَّ ، إمَّا لأجل أن « إن » للإثبات ، و« لا » لأجل النفى. فحمل « لا » على « إنَّ » حملا للتقيض على النقيض كما حُمل النظير على النظير ، وإما لأجل أنَّ « إنَّ » لتحقيق الإثبات ، و« لا » لتحقيق النفى فحمل « لا » على « إن » من حيث

أنهما نظيران من حيث التحقيق ، وتعريفه أنه هو المسند بعد دخول « لا » التى لنفى الجنس .

فقوله : المسند شامل لخبر المبتدأ ،وخبر إن ، وخبر كان ، وخبر ما ، ولا ، المشبهتين بليس وغيرها .

وقوله : بعد دخوله « لا » خرج عنه جميع الأشياء وانطبق التعريف عليه مثاله : لا غلام رجل ظريف فيها ، فظريف هو المسند بعد دخول « لا » التى لنفى الجنس ، وإنما أورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو : لا رجل ظريف ، لئلا يتوهم أن الظريف صفة لرجل .

قوله : ويحذف كثيراً أى ويحذف خبر « لا » هذه كثيراً إذا كان الخبر عاما كـ « الموجود » و« الحاصل » وغير ذلك لدلالة النفى عليه ، نحو : لا إله إلا الله ، ولا سيف إلا ذو الفقار ، ولا فتى إلا على ، أى لا إله موجود إلا الله .

قوله : وبنو تميم لا يثبتون خبر « لا » هذه ، أى لا يظهرونه إذا كان عاما لحصول العلم به فإذا قالوا : لا رجل أفضل منك ، نصبوا أفضل على الصفة فيكون الخبر محذوفاً ، وهو العام ، كالموجود وغير ذلك . ويعلم من قولنا : إذا كان عاما أنه إذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوص بالظرف ويمكن أن يقال : مراد بنى تميم أنه لا يجوز إثبات الخبر أصلا ، وتوجيهه أن قولنا : لا رجل مثلا إذا دلّ على عدم الحصول دلّ على عدم فى الدار لاستلزام نفى العام نفى الخاص .

قوله : اسم « ما » و« لا » المشبهتين بليس هو المسند إليه بعد دخولهما مثل : ما زيد قائما ، ولا رجل أفضل منك ، وهو فى « لا » شاذ .

اعلم إن « ما » و« لا » لا يعملان عند بنى تميم لأنهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل على القسمين لا يعمل ، وعند أهل الحجاز تعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » وقوله : « وما هن أمهاتهم » وإنما عملا لمشابهتهما بليس من حيث إنهما للنفى والدخول على المبتدأ والخبر ، ومشابهة بليس من حيث كونها لنفى الحال ، والدخول على المعارف والنكرات ودخول الباء على خبرها ، كما أن « ليس » كذلك ، وإذا شابهت « ليس » بهذه الوجوه عمل عمل ليس ، فى رفع الاسم ونصب الخبر .

فقوله : المسند إليه شامل للمبتدأ واسم كان ، واسم إن ، واسم لا التى لنفى الجنس .

وقوله : بعد دخولهما خرج ما عداه ، مثاله : ما زيد قائما ، فزيد مسند إليه بعد دخول«ما » ولما كان مشابهة « لا » بليس أقل من مشابهة « ما » بليس لأن مشابهة « لا » بليس إنما هو للنفى والدخول على المبتدأ والخبر دون نفى الحال ، والدخول على المعارف ودخول الباقى خبرها ، كان عمل « لا » قليلا ولأجل هذا قال : وهو فى « لا » شاذ [أى عمل « لا »، بمعنى « ليس » شاذ] : وقد جاء فى الشعر :

من صد عن نيرانهـــا فأنا ابن قيس لا يراح

أى لا يراح لى ، أى ليس لى يراح .

قوله : المنصوبات وهو ما اشتمل على علم المفعولية ، أى ما اشتمل على النصب وإنما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشىء بما هو مثله أو أخفى منه وإنما قال هو بلفظ التذكير لأنه يعود إلى المنصوب لا إلى المنصوبات لأن

التعريف إنما هو للماهية ، لا للإفراد ، ولأنه فى المعنى عبارة عن ما هو مذكر لفظاً .

قوله : فمنه المفعول المطلق إنما ابتدأ بالمفعول المطلق دون ما عداه ؛ لأنه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً تأديباً له ، فإن فعلك هو الضرب فقط وإنما سمى مفعولا مطلقاً إما لهذا المعنى وإما لأنه غير مفيد بحرف من الحروف كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه .

قوله : وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه أى : المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكوره بمعناه .

فقوله : الاسم احترازبه عما فعله فاعل فعل ، مذكور بمعناه ، وليس باسم نحو : ضرب ، الثانى فى قولنا : ضرب زيد فإن ضرب الثانى يصدق عليه أنه فعله فاعل مذكور بمعنى لكنه ، ليس بمفعول مطلق لأنه ليس باسم ؛ ولقائل أن يقول : إن المراد بضرب الثانى لفظه أو مدلوله الذى هو الضرب أو إياه ما كان فلا حاجة إلى لفظ الاسم . أما إذا كان المراد لفظه فلأنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور ، لأن فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب ،

وأما إذا كان المراد مدلوله الذى هو الضرب ، فلأنه مفعول مطلق ، فلا يجيز عنه ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد لفظه وهو فعل الفاعل ، باصطلاح القوم وإن لم يكن صادراً عنه ، وفى الجواب نظر من وجهين : أحدهما أن زيداً فى المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثانى ، بل لضرب الأول والثانى تأكيداً للأول ، وأما ثانياً فلأنه يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب وأنه فعله زيد فى المثال المذكور وإن أطلق باصطلاح أنه فعله لأنه إنما فعله

المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح أن المراد بضرب الثانى مدلوله الذى هو الضرب .

قوله : فى يجيز عنه لأنه مفعول مطلق قلنا : لا نسلم أنه مفعول مطلق وإنما يكون كذلك أن لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم أما إذا عبر عنه بالفعل فلا .

قوله : ما فعله فاعل احترازاً عما لم يفعله فاعل ، فإنه ليس بمفعول مطلق نحو : ضربت زيداً ، فإن زيداً لم يفعله فاعل .

قوله : فعل مذكور احتراز عن مثل أعجبنى القيام فإن القيام اسمه ما فعله فاعل مذكور لأن فاعل الفعل المذكور هو القيام يمنع أن يكون فاعلا لنفسه .

قوله : بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل مذكور وليس بمعناه ، نحو : كرهت قيامى . وإن صدق عليه أنه فعل مذكور ، لأن كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه أنه بمعناه لأن معنى القيام غير معنى الكراهية وليس العالم فى قولنا : خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور ، لأن العالم ليس بمعنى الخَلْق الذى هو مصدر خَلَق لأن الخلق حدث والعالم ليس كذلك ، بل العالم محدث ، والمراد بالفعل أعم أن يكون مشتقاً منه أو غير مشتق منه ليدخل فيه مثل : ويحه وويسه . والمراد بالمذكور أعم أن يكون لفظاً عنه أو تقديراً ليدخل فيه سقيا ورعيا ولاينتقض التعريف المذكور بنحو : ضربته سوطاً ، وضربته ضرب الأمير . لأن قولهم بأنه مفعول مطلق قول مجازى تسمية لآلة الشىء باسم الشىء فى الأول ، وفى الثانى تسمية الشىء باسم شبيهه .

واعلم أن لو زاد عليه قيداً آخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل : كرهت كراهتى .

قوله : ويكون للتأكيد والنوع والعدد مثل : جلست جلوساً ، وجلسة وجلسة ،أن المفعول المطلق على ثلاثة أنواع لأن مدلوله إن لم يكن زائداً على مدلول الفعل فهو للتأكيد نحو : جلست جلوساً ، وإن كان زائداً على مدلول الفعل ، فإن كان دالا على هيئة صدور الفعل ، فهو للنوع والهيئة ، نحو :جلست جلسة (بكسر الجيم)وهو إماأن يدل عليه باسم خاص نحو : رجع القهقرى ، وإما أن يدل عليه بالصفة نحو : ضربته ضرباً شديداً ، وضربت ضربا أى ضرب ، وضربت الضرب الذى تعرفه ، وإما بالمضاف إليه نحو : ضربت ضرب الأمير ، وبلام العهد نحو : ضربت الضرب ، إذا كان معهوداً بينك وبين مخاطبك ضرب ، وإن كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات ، نحو : جلست جلسة (بفتح الجيم) .

قوله : فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف أخويه . أى المفعول المطلق الذى هو للتأكيد ، لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة ، وانتفاء الكثرة حينئذ لأنه للحقيقة المشتركة ، ولا كثرة فيها ، بل فى أفرادها ، ونحو تثنية المفعول المطلق ، وجمعه إذا كان للعدد والنوع لإمكانهما فيهما لكثرة الأفراد والأنواع ، لأنه إذا كان للعدد فإذا اجتمع المرتان أمكن تثنيته وإذا اجتمع المرات أمكن جمعه ، وإذا كان للنوع فإذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية ، وإذا اجتمع الأنـواع حصـل الموجب للجمع ، فيقال : ضربته ضربتين ، وضربات لكثرة الأنواع والأفراد .

قوله : وقد يكون لغير لفظه مثل : قعدت جلوساً أى يجوز كون الفعل المطلق من غير لفظ الفعل ، لأن شرطه أن يكون بمعنى الفعل من لفظه كما ذكرناه فى تعريفه ، مثل : قعدت جلوساً .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم ووجوباً سماعاً مثل : سقيا ورعيا وحسبة وحمدا وشكرا وعجبا

أى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب . أما الأول وهو الحذف على سبيل الجواز ، فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم أى قدمت خير مقدم إن شئت حذفت وإن شئت أظهرت وأما الثانى وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين : أحدهما سماعى أى مقصور على السماع ، والثانى قياسى وإنما سمى هذا بقياساً لإمكان أن يذكر ضابطه عند وجود تلك الضابطة ، يجب حذف الفعل بخلاف الفعل أى فى السماع فإنه لا يمكن أن يذكر ضابطه عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل فى الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه ، مثال الأول : أعنى الحذف السماعى قولهم : سقيا ورعيا وحمدا وشكرا إلى آخره أى سقاك الله سقيا ، وحمدت حمدا ، فإن قيل لم قلت إن فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو : حمدت الله حمداً وسقاك الله سقياً ؟ فالجواب : أن نقول إن المراد أنه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو : حمداً له وشكراً له وأنتم ما بينتم التخلف فيه ، أو تقول : إنه واجب الحذف عن بعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض .

قوله : وقياساً فى مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى ، أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبراً عنه أو وقع مكرراً مثل : ما أنت إلا سيراً وما أنت إلا سيراً ليريد ، وإنما أنت سيراً ويريد سيراً سيراً ، أى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً فى مواضع ، منها : موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتاً بعد نفى ، أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم ، أو وقع المفعول المطلق مكرراً فى موضع الخبر عن اسم ، ولم يصلح أن يكون خبراً عن ذلك الاسم .

فقوله : ما وقع مثبتاً ، احتراز به عن أن يقع منفياً فإنه ليس من هذا القبيل نحو : ما زيد يسير سيراً ، وقوله بعد نفى احتراز به عن أن يقع مثبتاً بعد غير نفى نحو : زيد يسير سيراً ، فإنه ليس من هذا القبيل قوله أو معنى نفى ليدخل فيه إنما أنت سيراً فإنه مثبت بعد معنى نفى وإن لم يكن بعد نفى ، لأن تقديره : ما أنت إلا سيراً .

قوله : داخل على اسم احتراز به عن أن يقع مثبتاً بعد نفى ، أو معنى نفى داخل على غير اسم نحو : ما سرت إلا سيراً ، وإنما سرت سيراً فإن سيراً مثبت بعد النفى أو معنى التنفى داخل على فعل ، فإنه ليس من هذا القبيل لأن فعله مذكور .

وقوله : لا يكون خبراً عنه ، أى لا يكون المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم احتراز عن أن يقع مثبتاً بعد نفى داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم نحو : ما سيرا إلا سيراً شديدة ، فإنه مثبت بعد نفى داخل على اسم لكنه خبره عن ذلك الاسم ، فليس من هذا القبيل .

قوله : أو وقع مكرراً . أى لو وقع المفعول المطلق مكرراً فى موضع خبر عن اسم ولم يصلح أن يكون خبراً عنه ليدخل فيه مثل قولنا : زيد سيرا سيرا تقديره : زيد يسير سيراً ، وإنما قلنا فى موضع خبر عن اسم ولم يصلح أن يكون خبراً عنه لئلا ينتقض بقوله تعالى : « كلا إذا دُكّتِ الأرضُ دكًّا دكًّا » لأن دكا المكرر هاهنا لم يكن فى موضع خبر عن اسم ، لأنه لم يكن هنا اسم مبتدأ يحتاج إلى خبر حتى يقع المكرر فى موضع خبره .

قوله : ما أنت إلا سيراً ، فسير مثبت بعد نفى ، وهو ما داخل على اسم وهو أنت ، وهو ليس بخبر عن أنت .

وكذلك قوله : ما أنت إلا سير البريد تقديره : ما أنت تسير إلا سيرا ،

وما أنت تسير إلا سير البريد ، وإنما أورد مثالين ليعلم أن الاسم الواقع موقع الخبر ،وإنلم يكن خبر المبتدأ على ضربين :أحدهما أنه فعل المبتدأ كالمثال الأول والثانى أنه فعل مشبه به كالمثال الثانى .

وقوله : إنما أنت سيراً فسيراً مثنت بعد معنى نفى داخل على اسم ، وهو أنت ، وليس خبر عن أنت .

قوله : وزيد سيراً سيراً ،فسيراً سيرا وقع مكررا فى موضع خبر عن زيد وليس خبراً عنه .

قوله : ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى : «فشُدّوا الوَثاقَ فإما مَنًّا بعدُ وإمّا فِداءً» أى ومن المواضع التى تجيز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها حذفاً قياسا أن يقع المفعول المطلق تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة .

قوله : تفصيلا احتراز به عن أن وقع أثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا ، نحو : فشدوا الوثاق ، فيقتلون قتلا ، فإنه ليس من هذا القبيل لأن فعله مذكور .

قوله : لأثر مضمون جملة احتراز من أن يقع تفصيلا لأثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد ، أو تفصيل مضمون جملة ، مثال الأول : زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً ، ومثال الثانى زيد يسافر سفره القريب ، أو سفره البعيد ، وإنما الجملة بالمتقدمة لأنها لا تكون إلا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشئ عن الشئ مثاله قوله تعالى: «فشدوا الوثاق فإمامنابعد وإما فداء » فمنا ، وفداء ، تفصيل لأثر مضمون جملة متقدمة لأن الجملة المتقدمة هى قوله تعالى : « فشدوا الوثاق » ومضمونها شدوا الوثاق وأثره المن أو الفداء أو الاسترقاق أو غير ذلك . تقديره : فإما تمنون منا وإما تفدون فداء .

قوله : ومنها ما وقع للتشبيه عاجلا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه مثل : مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى ، أى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً هو الذى يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم .

فقوله : للتشبيه احترز به عن أن يقع لغير التشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، نحو : لزيد صوت صوت حسن .

وقوله : علاجاً احترازبه عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجاً ، فإنه ليس من هذا القبيل ، كقولنا : لهعلمٌ علمَ الفقهاء وله زهدٌ زهدَ الصلحاء ، ولهذا يلزم النصب فى مثل : لزيد ضربٌ ضرب الملوك . والفعل والعلاج : فعل يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم . وغير العلاج ما لا يحتاج إليه كالعلم والظن .

قوله : بعد جملة احترازبه عن أن يقع بعد مفرد فإنه ليس من هذا القبيل نحو : الصوت صوت حمار .

قوله : مشتملة على اسم معناه احترازبه عن أن يقع للتشبيه علاجاً بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو : مررت به فإذا له صوت صوت حمار .

قوله : وصاحبه احترازبه عن أن يقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه ، لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم ، نحو : مررت وإذا فى الدار صوتٌ صوتَ حمار ، فإنه ليس من هذا القبيل ، وإنما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ، ومثاله : مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار ، فصوت حمار للتشبيه علاجاً بعد جملة وهى : مررت بزيد فإذا له صوت . وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة أيضاً على صاحب

ذلك الاسم وهو الهاء فى له ، تقديره : مررت بزيد فإذا بصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فإذا له صرخ صراخ الثكلى تقديره : مررت بزيد فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى.

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل : له على ألف درهم اعترافا ، ويسمى توكيداً لنفسه ، أى ومن المواضع التى تجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً ، أن يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق ، فقياسه .

فقوله : مضمون جملة احترازبه عن أن يقع مضمون مفرد ، كقولنا : ضربت ضربا .

وقوله : لامحتمل لها غيره احتراز به عن أن يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق ، كالقسم الذى بعده ، مثاله : على ألف درهم اعترافاً . فاعترافاً وقع مضمون جملة وهى : له على ألف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره : اعترفت اعترافاً ويسمى هذا القسم توكيداً لنفسه لأنه توكيد لمضمون الجملة الذى غير الاعتراف فهو تأكيد لنفسه .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل : زيد قائم حقا ، ويسمى توكيداً لغيره ، أى ومن المواضع التى يجب حذف الناصب للمفعول المطلق قياساً ، أن يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق .

فقوله : مضمون جملة احترار عن أن يقع مضمون مفرد ، نحو : ضربت ضربا .

قوله : لها محتمل غيره ، احترازبه عن أن لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذى قبله ، مثال : زيد قائم حقاً ، فحق وقع مضمون جملة وهى

زيد قائم ولزيد قائم ولزيد احتمال غير الحقية لاحتمال أن يكون قولنا : زيد قائم حقا وغير حق ، فقولنا حقا أكد أحد احتماليه .

واعلم أن فى عبارته تساهلا لأن مضمون الجملة إسناد القيام إلى زيد وليس الحق عبارة عنه فمعناه منها ، ما وقع توكيداً ، وتحقيقاً لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيداً لغيره ، لأنه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل أن يقول : مسافرته فى قولنا : زيد يسافر مسافرته ، مضمون الجملة فهى : إما أن يحتمل غيره أو لا يحتمل ، فإن احتمل أشكل ضابطه القسم الثانى ، وإن لم يحتماه أشكل ضابطه القسم الأول . وجوابه أن المراد بالقسم الأول ما وقع توكيداً لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثانى ما وقع توكيداً لمضمون جملة لها محتمل غيره . ويدل عليه قوله : ويسمى الأول توكيداً لنفسه ، والثانى توكيداً لغيره ، ومسافرته مضمون الجملة التى هى : زيد يسافر ، لا تأكيد مضمون الجملة ، فلم يدع فى القسمين .

لا يقال مسافرته فى المثال المذكور تأكيد لمضمون الجملة ، وحينئذ لا يكون الجواب جواباً عن الإشكال المذكور . لأنا نقول : لا نسلم أنه للتأكيد بل للنوع كضرب الأمير فى قولنا : ضربته ضرب الأمير ، لا يقال : إذا كان للنوع كأنه فيه معنى التأكيد ، فكان توكيد مضمون جملة لأنا نقول المراد بالتأكيد فى قولنا ما وقع توكيداً لمضمون جملة وهو الذى يدل على التأكيد فقط ومسافرته ليس كذلك . والمراد بالتأكيد : ما ذكر لغرض التأكيد ومسافرته لم يذكر لغرض التأكيد ، بل لعرض النوع ، لكنه لزمه ذلك التأكيد فإن قيل هل قال ومنها ما وقع توكيد لمضمون جملة ليستغنى عن ذكر القسمين ؟ قلنا : إنما ذكر القسمين لاختصاص كل واحدمنهما بخصوصية وهى احتمال غير مضمون الجملة وعدمه ،وباسم خاص هو تأكيدلنفسه ، وتأكيد لغيره .

قوله : ومنها ما وقع مثنى مثل : لبيك وسعديك ، أى من المواضع

التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً ، أن يقع المفعول المطلق قياسا مثنى للتكثير نحو : لبيك ، وسعديك ، فإن تثنيته المصدر أغنت عن ذكر الفعل . تقديره : أقمت إقامة بعد إقامة ، وأطعت إطاعة بعد إطاعة . وإنما قلنا للتكثير : احتراز عن أن يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير ، أى من غير النظر إلى الكثرة ، بل بالنظر إلى المثنى فإنه لا يجب حذف الفعل نحو : ضربت ضربتين .

قوله : المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل مثل : ضربت زيداً ، وأعطيت درهماً . والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بشيء لا تعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء ولا ترد عليه المفعول فيه ، لأن تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الأمر بالعكس لأن الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن دلالة الفعل على الزمان بالالتزام ، لأن الفعل بهيئته يدل على الزمان ، فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد فى قولنا : يتوقف تعقل الفعل وهو المصدر ولا شك أن المصدر لا يدل على الزمان والمكان إلا بالالتزام .

ولقائل أن يقول : إنه منقوض بالفاعل فإن الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله ، وجوابه أن المراد تعقل الفعل موقوف على تعقل الشيء غير الفاعل ، وهذا معلوم من سياق الكلام .

ولقائل أن يقول : التعريف المذكور منقوض بزيد فى قولنا : زيد ضربته لأنه يصدق عليه التعريف المذكور مع أنه ليس بمفعول به ، لأنه مبتدأ ويمكن أن يجاب عنه بأنه مفعول من حيث المعنى ، إلا أنه لم ينصبه وإنما يازم أنه لو لم يعمل الفعل فى ضميره أو فى متعلقه .

قوله : وقد يتقدم على الفعل أى وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل لأن الفعل قوىّ فى العمل نحو : زيداً ضربت ، وإنما قال وقد يتقدم بلفظه

المفيد لجزئية الحكم ، لأن المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه فى بعض الصور ، نحو : ما أحسن زيداً ، ولأنه لا يتقدم عليه فى أكثر المواضع التى يجوز تقديمه عليه فيها .

اعلم أنه قد يتقدم المفعول به على عامل الاسم نحو : هذا زيداً ضارب .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فى مثل : زيداً لمن قال اضرب ووجوبا فى أربعة أبواب ، الأول سماعى مثل : امرأ ونفْسَه ، وانتهوا خيراً لكم ، وأهلاً وسهلاً ، أى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب . أما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من أضرب ؟ أى اضرب زيداً إن شئت أظهرت ، وإن شئت حذفت ، وأما الحذف على سبيل الوجوب ففى أربعة أبواب : الباب الأول : سماعى أى مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع ، وهو مثل قولهم : امرأ ونفسه ، أى اترك امرأ ونفسه ، وقوله تعالى : «وانتهوا خيراً لكُمْ» أى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم ، ولا يمكن أن يحمل على انتهوا خيراً لكم ، لأن الأمر بالانتهاء عن الخير كالأمر بالشر ، وقولهم : أهلا وسهلا أى : أتيت أو نزلت مكاناً مأهولا ، أى معموراً وأتيت مكاناً سهلا دون حَزْن .

قوله : الثانى المنادى ، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً .

أى الباب الثانى من الأبواب الأربعة التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى . وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً .

فقوله : المطلوب إقباله شامل لغير المنادى نحو : أطلب زيداً ، أى أطلب إقبال زيد فلما قال بحرفه ناب مناب أدعو أخرج مثل أطلب إقبال زيد .

قوله : لفظاً نحو : يا زيد ، فإن « يا » قائم مقام أدعو لأن أصل يا زيد

أدعو زيدا وإنما حذف الفعل ليدل على الإنشاء ولم يحتمل الإخبار وأقيم مقامه للتخفيف .

قوله : أو تقديراً مثل : يوسف أعرض عن هذا . أى يا يوسف أعرض عن هذا ، فيا نابت مناب أدعو تقديرا وإنما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب ، هذا إذا كان حرف النداء ملفوظاً ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالإخبار .

قوله : ويبنى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة ، نحو : يا زيد ، ويا رجل ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، أى ويبنى المنادى إذا كان مفرداً معرفة على ما يرفع به إن كان معرباً قبل النداء ، سواء كان إعرابه لفظاً أو تقديراً فيبنى على الضم لفظاً أو تقديراً إن كان إعرابه بالضم لفظاً أو تقديراً نحو : يا زيد ، ويا قاضى ، ويا فتى ، وعلى الألف إن كان رفعه بالألف نحو : يا زيدان ، وعلى الواو إن كان رفعه بالواو مثل : يا زيدون ، والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافاً ، ولا مشابهاً له ، ولا جملة ، لا يقال : لو قال يبنى على ما يرفع به ويترك على ما كان من حركة وسكون لكان أصوب ليدخل فيـــه مثل : يا هذا ، ويا هؤلاء ، لأن المراد من قولنا ويبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء . ويدل عليه :

قوله : ويبنى على ما يرفع به وليس مثل : يا هذا ، ويا هؤلاء ، كذلك وإنما أورد يا زيد ، ويا رجل كليهما ، لأن الأول معرفة قبل النداء ، والثانى نكرة قبل النداء ، ومعرفة حال النداء ، وإنما بنى هذا القسم مع أن أصله يكون معرباً منصوبا ، لأنه مفعول به لكونه مشابهاً لكاف الخطاب فى قولنا أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ، ووقوعه موقعه ، وإنما بنى على الحركة ، فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً ، وبين ما كان بناؤه عارضاً ،

وإنما بنى على الضمة لأنه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء ، اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو : يا غلام ، ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف ألفه ، اكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات نحو : يا غلام .

قوله : ويخفض بلام الاستغاثة مثل : يالزيد. وإنما يخفض المنادى إذ دخل عليه لام الاستغاثة نحو : يا لله للمسلمين لأنه جزء معرب لعدم كونه مشابهاً لكاف الخطاب من حيث الإفراد لأنه مركب لانضمامه مع حرف الجر .

قوله : وتفتح لإلحاق ألفها ولا لام، أى ويفتح المنادى المستغاث عند إلحاق ألف الاستغاثة به ، وحينئذ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الألف ، لأن اللام يخفض المستغاث والألف تفتحه ، فلو جمع بينهما لزم أن يكون مخفوضا ومفتوحا وإنه محال ، ويجوز إلحاق الهاء حينئذ للوقف ، فيقال : يا زيداه .

قوله : وينصب ما سواهما أى وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة ، وسوى المستغاث لفظاً أو تقديراً ، إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف ، نحو : يا عبد الله ، والمشابه بالمضاف نحو : يا طالعاً جبلا والنكرة الغير معينة نحو : يا رجلا لغير المعين. وإنما نصب بهذه الأشياء الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء ، أما الأول فلعدم المشابهة لكاف الخطاب ، من حيث الإفراد . وأما الثانى فلكونه مشابهاً للمنادى المضاف من حيث أن كل واحد منهما عامل فيما بعده ، وما بعدهما متمم ومخصص لهما ، فكانه لعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد. وأما الثالث فلكونه نكرة.

اعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب ، فلا تقال : يا غلامك لاستلزامه اجتماع التقصير ، لأن الغلام

مخاطب من حيث أنه منادى ، وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما .

قوله : وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد ، والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياء عليه ترفع على لفظه ، وينصب على محله مثل : يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ . أى : وتوابعُ المنادى المبنى إذا كانت مفردة أو حكمها نحو : يا زيد الحسن الوجه ، ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله . فقوله : المبنى احترازبه عن المنادى المعرب ، نحو : يا عبد الله الظريف ، فإن تابعه لا يحمل إلا على لفظه .

وقوله : المفردة احتراز به عن التوابع المضافة نحو : يا زيد ذا المال ، لا يجوز فيها إلا النصب لأن المنادى إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلا النصب . فتابع المنادى إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلا النصب بالأولوية وتلك التوابع : التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان ، والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه أى المعرف ، وإنما قال الممتنع دخول يا عليه لأنه لو جاز دخول يا عليه نحو : يا زيد وعمر ، ولم يكن حكمه كذلك مثال التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين ، ومثال الصفة : يا زيد العاقلُ والعاقلَ ، ومثال عطف البيان : يا زيدُ بطةُ وبطةَ ،ومثال المعطوف الممتنع دخول «يا» عليه : يا زيدُ الحارثُ والحارثَ ،وقوله تعالى : « يا جبالُ أوِّبى معهوالطيرُ والطيرَ » ترفع لفظ هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبنى وتنصبها محلا على محله فإن قيل : لم جاز حملا على لفظه ، وكان من الواجب أن لا يجوز لأنها توابع المبنى ، وتوابع المبنى توابع محله ، فلا يقال مضى أمس الدابر(بكسر الراء) وكذلك لا يقال : جاءنى هؤلاء الكرام(بكسر الميم) بل برفعها ، قلنا : إنما جاز ذلك لتشابهه حركة المنادى المبنى حركة الإعراب من حيث العروض . يعنى أن حركة كل واحد من المنادى المبنى وحركة المعرب غير عارضة، ولهذا لم يجز

يا هؤلاء الكرام ، بكسر ميم الكرام، لكن حركته غير عارضة، ومن هذا يعلم أن المراد بالمنادى المبنى فى قوله : وتوابع المنادى المبنى المفردة هو المنادى المبنى بسبب حرف النداء .

اعلم أنه لو قال يرفع حملا على لفظه أو تقديره أو محله وينصب حَمْلَهُ على مَحَلِّه لكان أصوب، ليشتمل مثل : يا فتى العاقل ، ويا قاضى العالم ، ومثل : يا هذا الرجل ، ويا هؤلاء الكرام ، لأن المنادى فى هذه الصورة ليس بمضموم لفظاً حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديراً فى المثالين الأولين ومضموم محلا فى المثالين الآخرين ، فإن قيل: المنادى فى المثالين الآخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل ، لأنه مفعول به ، قلنا : إنه مضموم المحل لأن المراد بمضموم المحل أنه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب فى الأصل لفظاً لكان مضموماً ،وجاز أن يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين أحدهما نحو هذا فى قولنا : عجبت من ضرب هذا الرجل زيداً ، فإن محله الجر من حيث اللفظ باعتبار كونه مضافاً إليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ، ولهذا جاز فى تابعه الرفع والجر نحو : عجبت من ضرب هذا الرجل العالم بالجر والرفع . وكذلك المنادى المفرد هاهنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظاً فى الأصل . ومنصوب فى المحل باعتبار كونه مفعولا به .

قوله : والخليل فى المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمر : النصب .

اعلم أن الخليل بن أحمد يختار فى المعطوف بحرف الممتنع دخول ياء عليه الرفع تنبيها على أنه منادى ثان . وأبا عمر الجرمى يختار النصب لأنه تابع ، وتابع المبنى يكون تابعاً لمحله .

قوله : وأبو العباس إن كان مثل « الْحَسَنَ » كالخليل وإلا فكأبى عمر ؛ أى إن كان المعطوف الممتنع دخول ياء عليه مثل : « الْحَسَنَ » أى من الأسماء

المعرفة بلام التعريف التى يجوز انتزاع الألف واللام عنها يختار أبو العباس الرفع كالخليل ، لأنه حينئذ يمكن انتزاع الألف واللام منه ، وتقديره حرف النداء فيه ، فيكون وجود الألف واللام فيه كعدمه ، فيعرب بإعراب يدل على أنه منادى ثان وإن كان المعطوف الممتنع دخول « يا » عليه مما لم يجز انتزاع الألف واللام عنه ، نحو : النجم والصعق فإنه يختار النصب كأبى عمر لأنه لما لم يمكن انتزاع الألف واللام عنه ، لم يمكن تقدير حرف النداء فيه ، فكان تابعاً لمبنى ، فالأولى أن يكون تابعاً لمحله ، ولقائل أن يعكس هذا الحكم ويقول : إذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق ، كان لجزء منها ولم يكن للتعريف ، وإن كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها ، حينئذ فالنصب أولى ويمكن أن يُنْصرَ مذهب أبى العباس بالاعتبار فى اللام عندهم صورة لام التعريف ، ولهذا لا يقال : يا النجم ويا الصعق ويحتاج إلى العذر فى جواز : يا ألله ، وشعراً :

قريبك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى

ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا ويمتنع وامتناع يا الرجل مع كون تعريف عطف على وتحتاج اللام أقل تعريف العلم والإشارة وإذا كان كذلك كان الرفع أولى ، فيما ينزع اللام عنه ، لزوال مانع دخول حرف النداء عليه فى بعض الأوقات . والنصب أولى فيما ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه .

واعلم أنه لما ذكر السيرافى فى شرح الكتاب ، قال أبو العباس : إن كان المعطوف علماً معرفاً باللام نحو : يا زيد والنصرُ كان الرفع أولى وإن لم يكن علما نحو : يا زيد والرجل ، كان النصب أولى وفرق بينهما ، بأن النصر ونصر .

اعلم وليس الألف واللام بمعنى أنى النصر بخلاف الرجل فإن اللام فيه معاقب الإضافة ولما كان الواجب فى المضاف النصب كان الاختيار والوجه

فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وبهذا النقل مخالف لما ذكرناه أولا بعض المخالفة .

قوله : والمضافة تنصب عطفه على المفردة ، أى توابع المنادى المبنى إذا كانت مضافة إضافة حقيقة لم يجز فيها إلا النصب ، لأن المنادى إذا وقع مضافاً لم يجز فيه إلا النصب . فتوابع المنادى إذا كانت مضافاً فبطريق الأولى أن لا يجوز فيها إلا النصب لبعدها عن حرف النداء الذى هو موجب للبناء ، وإنما قيدنا الإضافة بالحقيقة ليخرج عنه مثل : يا زيدُ الحسنُ الوجهُ ، لأنه لا يجوز فيه الرفع والنصب لأنه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه ، لكونه فى تقدير الانفصال . فإن وقع فى مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه إلا النصب لكونه مشابهاً للمضاف لطوله ، لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف .

قوله : والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقبل مطلقاً ، أى حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذى لا يمتنع دخول ياء عليه ، حكمه حكم المنادى المستقبل مطلقاً ، سواء كان بدلاً أو معطوفاً على المنادى المبنى ، أو المعرب . وسواء كان مفرداً أو مضافاً ، فإن حكمهما مثل حكم المنادى المستقبل ، فإن المعطوف والبدل إن كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما إلا البناء وإن كانا مضافين لم يجز فيهما إلا النصب .

نقول فى البدل والمنادى مفرداً : يا زيد أخاك ، ويا زيد بشر .
واقول فى البدل والمبادى مضافاً : يا عبد الله أخاك ، ويا عبد الله زيد .
وتقول فى العطف والمنادى مفرداً : يا زيد وعمرو ، ويا زيد وأخاك .
ونقول فى العطف والمنادى مضافاً : يا عبد الله وأخاك ، ويا عبد الله وزيد .
وإنما كان حكمها فى الإعراب والبناء حكم المنادى المستقبل ، أما فى البدل ، فلأنه بتكرير العامل كما يجىء فى بابه ، فيكون حرف النداء مقدراً فيه .
وأما فى المعطوف فظاهر ، لأن حرف العطف قائم مقام حرف النداء .

قوله : والعلم الموصوف بان مضافا إلى علم آخر نحو : يا زيد بن عمر ، يجوز فى المنادى الضم والفتح ، لكن الفتح هو المختار ، أما جواز الأول فظاهر لأنه مفرد معرفة فيكون مبنياً على الضم ، والابن مضافة ، فيكون منصوباً ويعلم جوازه من قوله فيختار وأما الاختيار الثانى فلأنه حينئذ اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال ، فصار بمنزلة اسمٍ مركب من اسمين نحو : حضرموت ، وبعلبك ، وإذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الأول المركب مع غيره .

واعلم أن الأقسام الممكنة أربعة ، لأن المنادى والمضاف إليه لابن ، إما أن يكونا علمين ، أو الأول علما والثانى غير علم ، أو بالعكس . فإن كان الأول يختار بناء المنادى على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرناه ، وإن كان أحد الباقية لم يجز إلا الضم على الأصل . والفرق بين الأول والأقسام الباقية ما ذكرناه من شدة الامتزاج ، وكثرة الاستعمال ، فى الأول دونها وإنما نصب مضافا على الحال من ابن لأن الابن معرفة لأن المراد به اللفظ .

قوله : فإذا نودى المعرف باللام قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل وأى هذا الرجل . أى إذا نودى الاسم المعرف بلام التعريف نحو : الرجل مثلا يوصف فى ندائه إلى الاسم المبهم فيقال فى ندائه : يأيها الرجل ، يا هذا الرجل ، أى هذا الرجل .

ثم اعلم أن ها فى أيهذا الرجل هو هاء فى أيها الرجل لا فى هذا زيد بل قيل إنه لم يسمع يا أى ذا الرجل ثم لقائل أن يقول لا فائدة فى إثبات اسم الإشارة بعد أى لاحتياج إلى اسم جنس فيه اللام لا إلى مبهم ولأنه يحصل التوصل إلى نداء مثل الرجل بواحد منهما ، فلا حاجة إلى الآخر ، وإنما احتيج إلى التوصل بالمبهمات فى ندائه ، لكراهيتهم اجتماع اللام وحرف النداء فى كلمة واحدة ، لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد

للتعريف ، فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفى التعريف وهو غير جائز . فتوصلوا بالمبهم وأدخلوا حرف النداء عليه ، وجعلوا ذلك الاسم المعرف باللام له إصلاحا للفظ .

قوله : والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود . وتوابعه لأنه توابع معرب أى التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم ، مع أنه صفة مفردة للمنادى المبنى ، وأنه جاز أن يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبنى ومحله ، وإنما التزموا رفع الرجل ليكون تنبيهاً على أنه هو للمقصود بالنداء ، والتزموا أيضاً رفع توابع الرجل ، مفردة كانت أو مضافة لأنها توابع المعرب ، ووجوب كون توابع المعرب أن يكون تابعه للفظ المعرب .

تقول : يا أيها الرجل ذو المال ، ويا أيها الرجل الظريف ، وفيه نظر . لجواز كون تابع المعرب تابعه لمحله إذا غاير إعراب لفظه ، نحو : ما زيد بقائم وقاعداً بالنصب والجر ، فالأولى أن يقال لوجوب رفع متبوعه ، نعم يجوز نصب ذا المال ، على أن يجعله بدلا من أى ، كأنك قلت : يا أيها الرجل يا ذا المال ، وكذا الكلام فى يا زيد العاقل ذو المال ، فإن جعلت ذا المال تابعاً للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز إلا الرفع وإن جعلته تابعاً لزيد بدلا أو صفة بغير النصب ، وإن جعلت الظريف تابعاً للرجل فى أيها الرجل الظريف لم يجز فيه إلا الرفع ، وإن جعلته تابعاً لأى جاز الرفع والنصب ، ويعلم ذلك من قوله وتوابعه ، أى توابع المنادى .

واعلم أنه قصد فى نحو : يا هذا الرجل نداء الرجل ، كان هذا بمنزلة أى وإن قصد هذا الرجل كان هذا بمنزلة زيد ، فعلى هذا يجوز فى الرجل النصب أيضاً فى يا هذا الرجل .

قوله : وقالوا يا ألله خاصة إشارة إلى جواب سؤال مقدر وهو : أن يقال : أنتم قلتم إذا نودى المعرف باللام قيل يا أيها الرجل ، والله

معرف باللام فوجب أن يقال: يا أيها الرجل لكنه يقال كذلك يا الله ، وجوابه أن نقول: إنما يقال يا الله ولا يقال يا أيها الله إما لأن اللام الذى فى الله ليس للتعريف بل هو عوض عن الحرف الأصلى وهو الهمزة فى إله وإما لعدم الإذن الشرعى فى إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى .

قوله : وذلك فى مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب .

اعلم أن ذلك فى المنادى إذا كرر بلفظه مضافاً إلى اسم آخر نحو : يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلقينكم فى سوءه عمر . والضم والنصب فى الأول مع النصب فى الثانى ، أما ضم الأول فظاهر ، لأنه منادى مفرد معرفة مبنى على الضم ، وكذلك نصب الثانى ، فظاهر لأنه إما أن يكون منادى حرف بداية محذوف ، وإما تأكيد الأول وإما نصب الأول ، فأما على تقدير أن يكون مضافا إلى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى للأول وإما أن يكون مضافاً إلى عدى المحذوف ، وتقديره : يا تيم عدى تيم عدى ، حذف الأول لدلالة الثانى عليه ، وإنما قال : النصب والضم ، ولم يقل الضم والفتح ، لأنه معرب حينئذ لكونه مضافاً على ما ذكرناه .

قوله : والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه : يا غلامىَ ويا غلامِى ويا غلامِ ويا غلاماً ، أى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : يا غلامى ، يجوز فيه نحو : ياغلامى (بفتح الياء) وهو الأصل لأن الياء فيه بمنزلة الكاف فى غلامك ، ويا غلامى بإثبات الياء وسكونه تخفيفاً ، ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، ويا غلاماً بقلب الياء تخفيفاً .

قوله : وبالهاء وقفاً أى : ويجوز إلحاق الهاء بالكل فتقول : يا غلاميَه ويا غلاميه ويا غلامِيهْ ويا غلاماه للفرق بين الأصل والوقف .

قوله : وقالوا يا أبى ويا أمى ويا أبت ويا أُمَّتِ فتحاً وكسراً بالألف

دون الياء . يعنى : إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أباً أو أمًّا يجوز فيه ما جاز فى سائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد وهى : يا أبتَ ويا أمت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء . ويا أبت ويا أمّت بكسر التاء وتقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا أبْتَ وأمَّتَ بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ، ويا أبتا بتعويض الألف والتاء عن الياء ، ولم يقل : يا أبتى لأن التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز .

قوله : ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، أى إذا كان المنادى ابناً مضافا إلى العم أو الأم المضافين إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فتقول : يا ابن عمى ويا ابن أمى بفتح الياء وسكونها ، ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، ويا ابن عمّا وابن أمًّا بقلب الياء ألفاً ويجوز فيه قلب الياء ألفاً ، ويجوز فيه وجه آخر ، وهو يا ابن عم ويا ابن أم بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة ، وإنما جاز فيه هذا الوجه ، مع أنه لم يجز فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لأنه أثقل من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم للتركيب ، وإنما قال : خاصة لعدم جواز ما جاء فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو : يا غلام أمى أو عمى أو كان المضاف إلى غير الأم والعم نحو : يا ابن أخى أو كان المضاف إليه غيرهما ، نحو : يا غلام أخى ويا غلام غلامى ، وإنما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما .

قوله : وترخيم المنادى جايز ، وفى غيره ضرورة ، أى ترخيم المنادى جائز فى سعة الكلام ، والاختيار ، والترخيم فى غير المنادى جائز للضرورة كقوله شعراً :

ديارَ ميةَ إذْ مَىٌّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ٧٦١
الرقم الخاص : ٤١٥

أى : إذْ « ميّة » .

قوله : وهو حذف فى آخره تخفيفاً ، أى ترخيم المنادى هو حذف فى آخر المنادى تخفيفاً لا لعلة أخرى غير التخفيف .

قوله : وشرطه ألا يكون مضافاً ولا مستغاثا ، ولا جملة ، ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، وإما بتاء التأنيث ، أى وشرط الترخيم ألا يكون مضافاً ، لأن المضاف لو رخم ، لرخم آخره ، أو آخر المضاف إليه فلو رخم آخر المضاف لوقع الترخيم فى وسط الكلمة ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة . ولو رخم آخر المضاف إليه ، لم يكن الترخيم فى آخر المنادى ، لأن المضاف إليه ليس من المنادى لفظاً ،وأن لا يكون مستغاثا لأن المطلوب من المستغاث مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما ، وألا يكون جملة ، لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير ، وألا يكون مندوباً كما ذكرنا فى المستغاث وأن يكون أحد الأمرين إما علما زائداً على ثلاثة أحرف ، وإما بتاء التأنيث ، لأنه إذا كان علما كان معلوبا إذا حذف عنه شىء ، وإذا كان زائداً على ثلاثة أحرف لم يلزم الإجحاف فى نفس الكلمة لمجرد التخفيف ، وأما إذا كان بتاء التأنيث فلا يشترط فيه أن يكون علما ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لأنه لو رخم لم يحذف منه إلا تاء التأنيث ، وهو ليس من نفس الكلمة ، فلا يلزم الإجحاف فى نفس الكلمة بسبب حذفها لكن بشرطين فيه : ألا يكون صفة نحو : فاسقة ، لأنه رخم بحذف التاء التبس بصفة المذكر .

واعلم أن سيبويه شرط فى ترخيمه على لغة من يجعل الباقى اسماً برأسه أن يكون علما لئلا يلبس بما لا تاء فيه . فلا يقال فى ترخيم حبيبة إذا كانت صفة يا حبيب أقبلى ، لحصول الالتباس لجواز تأنيث المذكر غير العلم إذا أريد به النفس وأما إذا كان علماً فلا يحصل الالتباس ، لأنه لا يؤنث المذكر وبالعكس فى العلم حملا على المعنى .

قوله : وإذا كان فى آخره زيادتان زائدة وهما معاً فى حكم الزيادةالواحدة كما فى ألف التأنيث الممدودة كأسماء ومروان أو حرف صحيح قبله مدة وهو الأكثر من أربعة أحرف حذف حرفان .

واعلم أن هذه إشارة إلى ما يحذف من المنادى للترخيم فإنه قد يحذف له حرفان ، وقد يحذف له اسم برأسه ، وقد يحذف له حرف واحد ، أما الأول وهو أن يحذف له حرفان ، فإن كان فى آخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا معاً فى حكم الزيادة الواحدة ، وذلك كما فى الألف الممدودة نحو : أسماء وحمراء ، والألف والنون المزيدتان نحو : سكران ، وشروان . أو ياء النسبة نحو : كوفى أو بَصرى ، أو علامة التأنيث والجمع نحو : زيدين ومريدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط أن يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف . احتراز عن مثل يدين وذميين ، وكذلك يحذف له حرفان ، إذا كان فى آخر الإسم حرف صحيح قبله مدة وكذلك الإسم أكثر من أربعة أحرف نحو : منصور ومسكين وعمار ، فانه يحذف له حرفان . أما الراء فلأنه فى آخر الإسم ووجوب الترخيم فى آخر الإسم ، وأما الواو فلأنه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة أولى بالحذف ، وإنما قال هو الأكثر من أربعة أحرف نحو : ثمود وسعيد فإنه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الإجحاف فى الكلمة للترخيم الذى هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب شعراً :

سكرت منا بعد معرفة يا يمى وبعد التصابى والشباب المكرم

أى يا يميس فحذف السين وبقى ياء فعيل ، والمراد بالمدة حرف زائدة من حروف المد ساكن فى الأصل ، ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال فى ترخيمه يامختا بإثبات الألف

لأنها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكن الألف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة فى الأصل إذ أصله مختيرا ، ومختير وكذلك مسميل ومسبتمال .

واعلم أنه لو قال أو قيل آخره مدة وهو أكثر من أربعة أحرف ، لكان أولى ، ليدخل فيه مثل : مرمى فإنه يحذف منه حرفان أيضاً للعلة المذكورة

اعلم أن أسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة ، وعلى أفعال عند سيبويه جمع اسم ، أصله سمو وجمعه أسما قلبت الواو همزة فعلى الأول وهو اختيار المصنف مما فى آخره زائدتان وعلى الثانى مما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف .

قوله : وإن كان مركباً ، حذف الاسم الأخير ، أى وإذا كان المنادى مركباً نحو : بعلبك ، وحضرموت ، فانه يحذف منه الاسم الأخير للترخيم لأن الاسم الأخير بمنزلة تاء التأنيث ، فى نحو : قائمة ، فكما يحذف تاء التأنيث للترخيم (فكذلك) يحذف الاسم الأخير له هاهنا .

قوله : وإن كان غير ذلك فحذف واحد ، أى وإن كان المنادى غير ما ذكر ، أى غير ما يحذف له حرفان ، أو الاسم الأخير ، حذف له حرف واحد ، عملا بالأصل إذ الأصل هو أن يحذف له حرف واحد ، والزيادة سبب عارض ، والعارض منتفٍ .

وقوله : وهو فى حكم التأنيث على الأكثر فيقال : يا حارَ ، ويا ثمو ، ويا كرو . أى المحذوف من المنادى المرخم يكون فى حكم التأنيث على مذهب الأكثر وهو الأصح ، لأن المراد من قول القائل : يا حارِ هو يا حارثُ لفظاً ومعنى ، أما معنى فلأن المراد ذلك المسمى ، وأما لفظاً فلأن المراد به ذلك الاسم . وإذا كان المحذوف فى حكم التأنيث ، يترك الباقى من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون ، فيقال : يا حار ويا ثمو ويا كرو .

قوله : وقد يجعل اسما برأسه ، أى وقد يجعل الباقى من المنادى المرخم

اسما برأسه . فيقال : يا حَارُ بالضم لأنه حينئذٍ منادى مفرد معرفة ، ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة بالضم ، ويقال : يا ثمى لأن أصله يا ثمود فلما حذف الدال منه وجعل الباقى اسما برأسه كان فى آخره أو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما فى : أدْلىٍّ جمع دَلوْ فإن أصله أدلوٌ قلبت الواو ياء والضمة كسرة . ويقال فى ترخيم يا كروان بعد جعل الباقى اسماً برأسه : يا كرا لأنه لما حذف منه الألف والنون ، بقى يا كرو ، وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها ألفاً لِمَا ثبت فى كلامهم هذه القاعدة .

قوله : وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بياء أو واو اختص « بوا » .

اعلم أن العرب اختصوا يا بصيغة النداء ، أعنى حرف النداء وهو ياء فقط فى المندوب مع تحقق المندوب . الفرق بين المنادى والمندوب ، لأن المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً ، والمندوب هو المفجع عليه بـ « يا » أو « وا » ، فـ « يا » صيغة النداء ، يستعمل فى المندوب أيضاً لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص ، لأن كل واحد منهما مخصوص بين قومه ، ولكن المندوب اختص بـ « وا » ليكون نصاً على الندبة .

قوله : وحكمه فى الإعراب والبناء ، حكم المنادى . أى وحكم المندوب فى الإعراب والبناء حكم المنادى ، فكما أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة مبنى على الضم ، فكذلك المندوب . وإذا كان مضافاً فهو منصوب ، فكذلك المندوب إلا أن المندوب لا يقع نكرة ولا مشابهاً للمضاف ، وكذلك حكم توابع المندوب مفرداً ، أو مضافاً ، كحكم توابع المنادى مفرداً أو مضافاً وإنما كان حكمه مثل حكم المنادى فى الإعراب والبناء ، لأنه لما أجرى مجراه فى صيغته فكذلك أجرى مجراه فى أحكامه من الإعراب والبناء .

قوله : ولك زيادة الألف فى آخره ، أىْ ولك زيادة الألف أو ما يقوم مقامه فى آخر المندوب ، لأن المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ، إلا أن المندوب إذا كان مضافاً أو موصولا ، ألحق بآخر المضاف إليه والصلة .

قوله : فإذا خِفت اللبس قلت :واغلامَكْيه واغلامكوه ، أى : فان خفت الالتباس بزيادة الألف لم يزد الألف بل ترد حرفاً مجانساً لحركته أو مجانساً له نحو : يا غلام مخاطبة فيقول : فى غلام مخاطبه واغلامكيه بزيادة الياء لأنه لو زيد فى آخره ألف ، وقيل : يا غلامكاه ، لالتبس بغلام رجل مخاطب فألحق به الياء المناسب ، كحركة الكاف ، وهى الكسرة ، نحو : غلام جماعة المذكورين فإنك لو ألحقت بآخره ألفاً فقلت : واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين ، فألحقت بآخره الواو التى هى للمناسبة للجمع ، فقلت : واغلامكموه .

قوله : ولك الهاء فى الوقف ، أى ولك زيادة الهاء مع زيادة الألف والياء أو الواو ، فتقول : وازيداه ، وا غلامكيه ، و اغلامكوه ، لأن المطلوب فيه مد الصوت ، و لأن الهاء فى الوقف تزيد لبيان له هذه الحروف .

قوله : ولا يندب إلا المعرَّف فلا يقال : وَارَجُلاَه، وإنما لم يندب النكرة لأن المراد من الندبة ، تمهيد العدد للمتفجع عليه . والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة ، وهذان المطلوبان لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب معروفاً فلا يقال : وارجَلاَه . وأما قولهم وَامَنْ حفر بئر زمزماه ، فإنما جاز لأنه فى قوة قولنا : واعبد المطلباه لأن المعلوم أن من حفر بئر زمزم هو عبدالمطلب وكونه معروفاً كاف فى جواز كونه مندوباً ، وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علماً غير معروف ، لم تجز ندبته ولو كان معروفاً غير علم جاز ندبته ولهذا قال : ولا تندب إلا المعروف ، ولم يقل لا تندب إلا العلم .

قوله : وامتنع مثل وا زيد الطويلاه خلافاً ليونس .

اعلم أن الخليل ذهب إلى امتناع إلحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس إلى جوازه، واستدل الخليل على مذهبه بأنه لو جاز وأزيد الطويلا لجاز . جاء فى زيد الطويلاه لأن كل واحد منهما غير المندوب ، ومنع يونس ذلك ، لأن الأول وإن لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثانى ليس المندوب ولا متعلق المندوب ، فلم يلزم امتناع الثانى امتناع الأول ويمكن أن يستدل على مذهب الخليل ، بأن المندوب قديم ، والصفة ليست من جملته وإنما هى اسم جىء به للتبيين والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا فى جواز إلحاق علامة الندبة بالمضاف إليه والصله ، لأن المضاف إليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة ، وكذلك فى الصلة مع الموصول ، ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف.

قوله : ويجوز حذف حرف النداء إلا مع الجنس والمستغاث والإشارة والمندوب ، مثل : « يوسفُ أعرِضْ عن هذا » ، وأيها الرجل .

اعلم أنه يجوز حذف النداء من ثلاثة أشياء وهى : العلم ، نحو : « يوسف أعرض » أى يا يوسف ، والمضاف ، نحو : عبد الله افعل كذا . أى يا عبد الله ، وأىّ نحو : أيُّها الرجل افعل كذا ،أى يا أيها الرجل .

أما جواز حذف حرف النداء عن العلم ، فلأن العلم مشهور ، وكثرة استعمال ندائه ، فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى ، وأما حذف النداء عن المضاف وأى ، فلكونهما مشابهتين للعلم ، فى عدم وقوعهما صفة لأى ، فإن كل واحد من العلم والمضاف إليه وأى لا يقع صفة لأى وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء مع اسم الجنس ، والمراد بالجنس اسم يصح إدخال اللام عليه وجعله صفة لأى نحو : يا رجل لجواز وقوعه صفة لأى نحو : يأيها الرجل وكذلك عن الإشارة نحو : يا هذا لجواز وقوعه صفة لأى ، نحو : يا أيهذا ، ولم يجز حذف حرف النداء عن

المستغاث والمندوب ، لأن المندوب فيهما التطويل ،ومَد الصوت، وحذف حرف النداء مناف لهما .

قوله : وشذ أصبح ليل وأطرق كرا ، هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : ليل فى قولهم أصبح ليل جنس ، مع أنهم حذفوا حرف النداء عن الجنس ، وجوابه : أنه شاذ ، لا يعول ، ولا يقاس عليه .

اعلم أنه أطرق كرا . شذوذين : أحدهما حذف حرف النداء ، والثانى للترخيم .

قوله : وقد يحذف المنادى ، لقيام قرينة جوازاً نحو : ألا يا اسجدوا . أى وقد يحذف المنادى إذا دلت عليه قرينة ، لأنه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به ، جاز حذفه ، ومثاله : قوله تعالى : « ألا يا اسجدوا » أى الا يا قوم اسجدوا .

قوله : الثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، أى الثالث من المواضع الأربعة التى وجب حذف عامل المفعول به فيها أن يكون مفسراً بشىء فيجب حذفه ، لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر .

قوله : وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه لو سلط عليه ، هو أو مناسبة لنصبه ، نحو : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به وزيداً ضربت غلامه ، وزيداً حبست عليه ، ينصب بفعل يفسره ما بعده . أى ضربت وأهنت وجاوزت ولابست .

قوله : وهو كل اسم لأنه لابد أن يكون اسماً لأنه مفعول به .

قوله : بعد فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قائم ، لأنه ليس من هذا القبيل .

قوله : أو شبهه ليدخل فيه مثل قولنا زيداً محبوس أنت ، فإن زيداً

هاهنا اسم لما بعده ، لكن بعده شبهه وهو محبوس ، لأن اسم المفعول شبه الفعل ، كما يجيء فى موضعه .

قوله : مشتغل عنه بضميره ، احتراز عن مثل : زيداً ضربت ، فإن زيداً اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ، بل به ، فإنه ليس مما نحن فيه لأنه منصوب بالفعل الذى بعده .

قوله : أو متعلقه ليدخل فيه ، مثل قولنا : زيداً ضربت غلامه ، فإن زيداً اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ، لكنه مشتغل بمتعلق ، ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل : أو متعلقه لخرج عنه ، وهو منه .

قوله : لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ، ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام ، نحو : حرف الاستفهام ، وما النافية ، مثل : قولنا : زيد هل ضربت ، وزيد ما ضربته ؟ فإن زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ، لكن لا يصح تسليطه عليه لفظاً ، لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله ، وكذلك فيما بعد حرف النفى ، واحتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ، ولا مناسبة عليه من حيث المعنى كقوله تعالى : « وكل شىء فعلوه فى الزُّبُر » .

واعلم أن عبارته عن الاحترازين قاصرة ، وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد قد يدل على هذين الاحترازين ، ويعلم منه أنه لا يجوز نصب زيد فى قولنا : زيد ضاربه أبوه ، لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا بعد الاعتماد على صاحبه ، أو الهمزة أو حرف النفى ، وهو لم يعتمد هاهنا .

قوله : أو مناسبته ، أى ما فى معناه ، أو لازم معناه ، ليدخل فيه مثل : زيداً مررت به ، أو حبست عليه ، فإن زيداً اسم بعده فعل ، مشتغل عنه بضميره ، وليس إذا سلط عليه لنصبه ، لكن مناسبته وهو :

جاوزت أو لازمت . ولو سلط عليه لنصبه . و مثاله : ما ذكر فى الصور الأربع وهى قولنا : زيداً ضربت ، وزيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه وزيد حبست عليه ، تقدير الأول : ضربت زيداً . وتقدير الثانى : جاوزت زيداً ، وتقدير الثالث : أهنت زيداً لأنّ ضرْب غلام زيد مستلزم لإهانته ، وتقدير الرابع : لابست أو لازمت زيداً لاستلزام كونه محبوساً عليه ملازمته وملابسته . والحاصل : إن أمكن تقدير الفعل المفسر قدر وإن لم يمكن ، فإن أمكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر ، وإن لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ، ولقائل أن يقول : يدخل فى التعريف المذكور لما أضمر عامله : خبر كان لأن زيدا فى قولنا : زيداً كنت إياه ، يصدق عليه الحد المذكور ، فيلزم أن يكون مفعولا به ، لأن ما أضمر عامله قسم من أقسام المفعول به مع أنّ خبر كان ليس بمفعول به ، ويمكن أن يجاب عنه بأنا لا نسلم أنه يلزم أن يكون مفعولاً به ، لأن ما أضمر عامله أعم من المفعول به ، مع أنه قسم من أقسامه ، لجواز أن يكون الشىء أعَمّ من الآخر من وجه دون وجه ، ولأن المراد بالاسم فى قوله : كل اسم بعده فعل هو المفعول به ، فكأنه قال : كل اسم مفعول به بعده فعل .. إلى آخره ولم يذكره اعتماداً على فهم المتعلم ، لأنه لما قسم المفعول به الذى يجب حذف ناصبه إلى الأقسام الأربعة علم أن كل قسم منها مفعول ، فلم يحتج إلى ذكره .

قوله : ويختار الرفع فى الابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها : كـ « إمّا » مع غير الطلب ، و« إذا » للمفاجأة . أى ويختار رفع الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه بالابتداء ، عند عدم قرينة خلاف الرفع . أى عند عدم قرينة النصب التى يكون النصب معها مساويا للرفع ، أو مختاراً أو واجبا ، نحو : زيداً ضربته ،

فإن الرفع والنصب جائزان فيه ، لوجود قرينهما ، لكن الرفع أولى من النصب لأن النصب مقتضى للحذف ، والرفع ليس كذلك ، وكذلك يختار الرفع أيضاً عند وجود قرينة النصب المختار إذا كان قرينة الرفع أقوى من قرينة النصب المختار ، نحو : إمّا مع غير الطلب نحو : جاءنى زيد وأما عمروا فضربته ، فإنه لولا « أما » لكان النصب هو المختار لأنه على بعد النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، وعلى التقدير الرفع ، كان عطف الجملة الإسمية على الجملة الفعلية ، والأول أولى للتأنيث ، لكن مع وجود « أما » كان الرفع هو المختار ، لأن « أما » لا يقع الفعل بعدها إلا نادراً فالرفع أولى من النصب ، وإذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجحان ، أحدهما الرفع ، والآخر النصب ، فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع ، وإنما قال : مع غير الطلب لأن « أما » لو كان مع الطلب نحو : ضربت زيداً أما عمروا فأكرمه ، كان النصب هو المختار لأنه على تقدير الرفع كان الطلب خبراً عن المبتدأ ، وهو بعيد لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، والطلب لا يحتمل الصدق والكذب ، وعلى تقدير النصب لا يلزم إلا حذف الفعل الناصب له ، وتقدير الفعل بعد « أما » وكلاهما أكثر من وقوع الطلب خبرا لمبتدأ ، وكذلك الرفع مختار بعد « إذ » للمفاجأة نحو : جاءنى زيد ، وإذا عمرو أكرمته ، لأن أولوية العطف على الجملة الفعلية ، تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد « إذا » للمفاجأة فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل .

قوله : ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب . اى ويجوز الرفع ، ويختار النصب ، بعد جملة بالعطف على جملة فعلية معطوفها عليها جملة أخرى نحو : جاءنى زيداً وعمراً أكرمته ، لأنه على تقدير النصب يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، والأول أولى حفظاً للتناسب ، دون الثانى لعدم التناسب .

قوله : وبعد حرف النفى أى ويختار النصب بعد حرف النفى والاستفهام مع جواز الرفع ، نحو : زيداً ضربته ، وما زيداً ضربته ، فإنه على تقدير الرفع كان النفى والاستفهام داخلين على الاسم ، وعلى تقدير النصب كان النفى والاستفهام داخلين على الفعل ، ولا شك أن دخولهما على الفعل أولى من دخولهما على الاسم ، لكن الرفع بعد هل الاستفهامية أضعف من الرفع بعد الهمزة ، لما يذكر فى باب الاستفهام . وإنما قال بعد حرف الاستفهام بخلاف نحو : « من » بعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام .

قوله : و« إذا » الشرطية و« حيث » . أى ويجوز الرفع ويختار النصب بعد « إذا » الشرطية نحو : إذا زيداً ضربته فأكرمه ، وبعد « حيث » نحو : اجلس حيث زيداً ضربته ، وإنما كان النصب هو المختار دون الرفع لأنه على تقدير النصب ، كان « إذا وحيث » مضافين إلى الجملة الفعلية ، وعلى تقدير الرفع كانا مضافين إلى الجملة الاسمية ، وإضافتهما إلى الجملة الفعلية أولى من إضافتهما إلى الجملة الاسمية ، لكون « إذا » فى معنى الشرط ، وحَمْلُ « حيث » عليها لمشابهتها إياها ، ولأنه يستعمل أيضاً للشرط ، وإنما قيد « إذا » بالشرطية احتراز عن « إذ » للمفاجأة فإن المختار الرفع بعده .

قوله : وفى الأمر والنهى . أى ويجوز الرفع ويختار النصب إذا كان بعده الأمر نحو : زيداً اضربه . والنهى ، نحو : زيداً لا تضربه ، لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوع الأمر والنهى خبراً عن المبتدأ ، وهو بعد لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، والأمر والنهى لا يحتملان الصدق والكذب ، وإنما جاز على تأويل بعيد ، وهو أن يقال : معذرة إن زيداً مقول فيه اضربه ، أو لا تضربه ، وعلى تقدير النصب ، لا يلزم إلا حذف الفعل وحذف الفعل كثير ، غير بعيد .

قوله : وعند خوف لَبْس المفسر بالصفة نحو : « إنّا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بقدَرٍ » أى يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس الفعل المفسر بالصفة ، لأنه على تقدير الرفع احتمل أن يكون المفسر صفة ، فلا يفيد معنى هو مقصود ، وعلى تقدير النصب لا يفيد إلا معنى مقصوداً ، كقوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر » فإن معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر ، فإذا نصب « كل شيء » كان تقديره إنا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد إلا معنى مقصوداً من الآية ، وإذا رفع كل شيء احتمل أن يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدر : جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور فى محل الرفع بأنها خبر كل شيء وحينئذ يفيد معنى مقصوداً من الآية ، واحتمل أن يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه فى محل الجر ، بأنه صفة لشيء وبقدر ، أعنى الجار والمجرور فى محل الرفع بأنه خبر كل شيء وحينئذ لم يفد معنى مقصوداً من الآية لأن معناه حينئذ : أن كل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه أن يكون جميع الأشياء هو مخلوقنا بقدر. والمقصود من الآية هو الثانى دون الأول كما ذكرنا ، وإذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الآية ، والرفع غير منصوص فيه ، بل محتملا له ولغيره ، كان النصب أولى بالضرورة .

قوله : ويستوى الأمران فى مثل : زيد قام وعمرا أكرمته . أى : ويستوى الرفع والنصب فى المعطوف على جهة ذات وجهين ، اسمية وفعلية مثل : زيد قام وعمرا أكرمته ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين أحدهما : كونه جملة إسمية ، وهى الجملة الكبرى ، أعنى المبتدأ والخبر . والثانى : كونها جملة فعلية وهى الجملة الصغرى ، أعنى الفعل والفاعل ، وهى قام مع فاعله ، فرفع عمر على تقدير أنه عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية ، وهى الجملة الكبرى ، ونصب عمرا على تقدير عطف الجملة الفعلية

على الجملة الفعلية ، وهى الجملة الصغرى ، فإن رجح النصب لقرب المعطوف عليه ، ورجح الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان ، لكن هذا المثال غير مستقيم إلا مع تقدير فى داره أو عنده أو غير ذلك لوجوب أن يتحقق للمعطوف ما يجب و يمتنع للمعطوف عليه .

قوله : ويجب النصب بعد حرف الشرط ، وحرف التحضيض ، مثل : إن زيداً ضربته ضربك ، و بعد حرف التحضيض نحو : ألا زيداً ضربته وهلا زيداً ضربته ، لأن حرف الشرط والتحضيض واجبه الدخول على الفعل لفظاً أو تقديراً ، كما يجىء وهاهنا لم تكن داخلة لفظاً فوجب أن يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل إلا من جنس المفسر وهو الذى بعد الاسم ، وذلك الفعل ناصب فوجب النصب .

اعلم أن المراد بحرف الشرط : « إن » ، و« لو » دون « إما » .

قوله : وليس مثل : أزيد ذهب به منه . أى وليس قولنا أزيد ذهب به من باب ما أضمر فاعله على شريطة التقدير ، لأن شرطه أنه لو سلط الفعل أو مناسبه عليه لنصبه ، وهاهنا ليس كذلك ، لأن ذهب لو ساط على زيد لم ينصب زيداً ولا مناسبه ، لأن مناسب ذهب به ، اذهب وهو لم يقتض النصب ، فالرفع لازم حينئذ على الابتداء ، والجملة التى بعده خبره .

قوله : « وكذلك كل شىء فعلوه فى الزبر » ، ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وإن كان منه ظاهراً لأنه لا يصح تسليط الفعل عليه ، لأنه لو صح تسليط الفعل ، لكان تقديره : فعلوا كل شىء فى الزبر وهو باطل وذلك لأن الجار والمجرور ، وهو فى الزبر ، إما صفة أو متعلق بفعلوا ، وكل واحد منهما باطل ، أما الأول فلأنهم ما فعلوا كل شىء مسطور فى الزبر ، من الأوامر والنواهى والعبادات ، وأما الثانى كذلك ، لأنهم ما فعلوا فى الزبر شىء ، فالرفع لازم وكل شىء مبتدأ ، وفعلوا أعنى الفعل

والفاعل والمفعول ، فى محل الجر ، بأنه صفة لشىء والجار والمجرور ، أعنى فى الزبر ، فى محل الرفع ، بأنه خبر للمبتدأ تقديره : كل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر .

قوله : ونحو « والزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيبويه .

اعلم أن ظاهر هذه الآية يدل على أنها من هذا الباب ، لأنه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب ، لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع ، فالمراد منها غير ظاهر ، وذهب المبرد إلى أن الزانية مبتدأ والزانى عطف عليه وقوله تعالى « فاجلدوا » خبر المبتدأ ، وإنما أدخل الفاء على خبر المبتدأ لأن المبتدأ يضم التى زنت ، والذى زنى ، وثبت من قبل أن المبتدأ إذا كان موصولا صلته فعل أو ظرف ، جاز دخول الفاء على خبره ، فجاز دخول الفاء على الخبر هاهنا كذلك ، ووقع الأمر خبر المبتدأ على تأويل فتقول فيه اجلدوا كل واحد منهما ، وحينئذ لم يكن من هذا الباب ، لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ، وذهب سيبويه إلى أن الزانية مسنداً على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف ، وهو فيما يتلى عليكم وتقديره : حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم ، فهذه جملة ، وقوله تعالى : « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » جملة ثانية ، بيان للجملة الأولى ، وحينئذ لم يكن من هذا الباب لأن قوله : « فاجلدوا » لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه ، لكونه من النصب من جملة أخرى .

قوله : وإلا فالمختار الرفع . أى إن لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه ، كان المختار النصب ، كما فى القراءة الشاذة . لأنه من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ومعه أقوى قرينة النصب المختا ، وهى الطلب ، أعنى الأمر كما مر .

قوله : الرابع التحذير ، وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده .

اعلم أن الباب الرابع من جملة الأبواب الأربعة ، التى يجب حذف العامل المفعول به فيها التحذير . والتحذير : معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده : أو معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر .

فقوله : معمول متناول لغير التحذير ، نحو : زيداً فى جواب اضرب . وقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فإن زيداً فى المثال المذكور وإن كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق . بل هو معمول بتقدير اضربْ .

وقوله : تحذيراً مما بعده ، احتراز عن مثل : زيداً فى جواب من يقول من اتقى فإنه معمول بتقدير اتق لكنه لا تحذير مما بعده فإنه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله .

قوله : وإذا ذكر المحذر منه مكرراً ليدخل فيه مثل قولنا : الطريق الطريق فإنه لم يكن معمولاً بتقدير اتق تحذيراً مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرراً .

قوله : أو ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذير تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيراً مما بعده ، وإذا ذكر تحذيراً مما بعده فتحذيراً على تقدير الأول مفعول مطلق ، وعلى تقدير الثانى مفعول له ، وإنما وجب حذف الفعل العامل له ، لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه. ومثاله : إياك والأسد ، أى اتق نفسك أن تتعرض للأسد . والأسد إن يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا ، فاستغنى عن النفس بعدم موجب الإتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميرى : الفاعل والمفعول لشىء واحد ثم عدل عن الضمير المنفصل لضرورة ، فقيل : إياك والأسد ، وكذلك قوله إياك وأن تحذف أى اتق نفسك أن تتعرض للحذف ، والحذف أن يتعرض لنفسك ، والحذف ضرب الأرنب بالعصا ، ولك فيه عبارة أخرى وهى :

إياك من الأسد، وإياك من أن تحذف، ولك عبارة أخرى وهي : إياك أن تحذف، أى من أن تحذف لجواز حذف من وسائر حروف الجر عن أنْ وإنْ لطلب الخفة لطولهما بالصلة، ولا يجوز أن يقال : إياك الأسد، لأن لو جاز لكان إما بتقدير إياك والأسد أو بتقدير إياك من الأسد، والأول غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الأسماء الصريحة، إلا فى المواضع التى حذفتها العرب فيها ألا ترى أنك تقول : أخذت من زيد درهما ولا يقال : أخذت زيداً درهماً، ويقول فى اخترت من الرجال زيداً، ولا تقول : اخترت الرجال زيداً. وكقوله تعالى : « واختارَ موسىَ قومه سبعينَ رجلاً ». ومثل : استغفر الله ذنباً. وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه.

قوله : المفعول فيه، مافَعَلَ فيه فِعْلٌ مذكور من زمان أو مكان. أى المفعول فيه اسم فَعَلَ فيه فِعْلٌ مذكور لفظاً أو أتقديرا، فقوله : مافَعَلَ فيه فِعْلٌ متناول لمثل قولنا : يوم الجمعة طيب، فإن يوم الجمعة مما فعل فيه فعل، وبقوله : مذكور، خرج عنه مثله، لأنه وإن فعل فيه فِعْلٌ لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل هاهنا لفظاً أو تقديراً، لئلا يقال إنه منقوض بيوم الجمعة فى قولنا : يوم الجمعة صمته، لصدق الحد عليه مع أنه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدأ لما ذكرنا فى تعريف المفعول به،

قوله : من زمان أو مكان إشارة إلى أقسام المفعول فيه فالزمان هو : اليوم والليلة وأجزاؤهما وما يتركب منهما. والمكان : ما يشغله الجسم من الحيز

قوله : وشرط نصبه تقديراً فى أى شرط نصب المفعول فيه : ألا تكون فى ملفوظه ولو كانت ملفوظة امتنع نصبه، وإلا لزم كونه معرباً بإعرابين مختلفين لفظاً حالة واحدة وأن تكون فى مقدرة لأنها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحاً، ولم يكن مفعولا فيه.

قوله : وظروف الزمان كلها تفيد ذلك. أى وظروف الزمان معيناً

كان أو مبهماً فإنه يقبل النصب بتقدير فى الدلالة الفعل أولا وتفصيلا عليهما كدلالته على الفعل المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان أو نكرة ، ينصب ظرف الزمان مبهماً كان أو معيناً .

قوله : وظرف المكان إن كان مبهما قبل وإلا فلا . أى إن كان ظرف المكان مبهما قبل النصب ، بتقدير فى نحو : جلست خلف المسجد ، وإن لم يكن مبهما بل كان معيناً لم يقبل النصب بتقدير فى لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك أن الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين وإن لم يدل على المكان المعين ، نحو : المسجد والدار والسوق ، ويدل على المكان المبهم ، لأن الضرب مستلزم لمكان من الأمكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير فى ولم يقبل ظروف المكان النصب ، بتقدير فى إلا ما كان مبهما .

قوله : وفسر المبهم بالجهات الست ، لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير فى ، والمعين غير قابل له ، وجب تفسير المكان المبهم ففسره فقال : المكان المبهم هو الجهات الست ، وهى : الخلف ، والقدام ، والفوق ، والتحت ، واليمين ، والشمال ، وما فى معناها ، كالعلو ، والسفل . وقبل ، وبعد .

قوله : وحمل عليه « عند » و« لدى » وشبيهما لإبهامهما . أى وحمل على المكان المبهم ، المفسر بالجهات « عَنْد » و« لدى » وشبههما نحو « دون » و« مع » لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث الإبهام ، ألا ترى أنك إذا قلت : خلف المسجد ، فإنه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض ، فكذلك إذا قلت : جلست عندك ، يتناول جميع الأمكنة التى حواليك .

قوله : ولفظ مكان لكثرته . أى وحمل على المكان المبهم لفظ مكان

فى قولك : جلست مكانكَ ، مع كونه معيَّناً لكثرة استعماله أو لأنه مبهم كالجهات الست ، لكثرة الأمكنة .

اعلم أن الأمكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالأولى أن يقال فى تعريف المبهم : إنه مكان له اسم تسميته به بسبب أمر غير داخل فى مسماه كالخلف فإن تسمية ذلك المكان بالخلف إنما هى سبب كون الخلف فى جهة وهو غير داخل فى مسماه ، والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب أمر داخل فى مسماه ، كالدار فإن تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما ، وكلها داخلة فى مسماها .

قوله : وما بعد دخلت مثل : دخلت الدار فى الأصح . أى وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الأمكنة المعينة فى قولك : دخلت الدار على المذهب الأصح لكثرة الاستعمال وإنما قال : على الأصح لا فى دخلت خلافاً . فقال بعضهم إنه متعد فما بعده حينئذ مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والأصح وهو مختار المصنف أنه غير متعد لأن مصدره معول وهو من المصادر اللازمة غالباً ولأن نظيره وهو غرب ونقيضه وهو خرجت لازمان ، فيكون دخلت كذلك قياساً له عليهما ،

قوله : وينصب بعامل مضمر . أى وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو : يوم الجمعة لمن قال : متى أصوم ؟ أى صم يوم الجمعة .

قوله : وعلى شريطة التفسير أى : وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير ، كما فى المفعول به بتفاضيله يعنى يجوز النصب ، ويختار الرفع فى : يوم الجمعة صمته ، ويجوز الرفع ويختار النصب ، فى مثل : يوم الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته ، ويوم الجمعة صمته ، أو لا تصمه ، وصمت يوم الجمعة ، ويوم السبت سافرت ، وإذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ، وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ، ويتساوى الأمران فى نحو : يوم

الجمعة صمت فيه ، ويوم السبت سافرت فيه ، ويجب النصب فى نحو : إن يوم الجمعة صام فيه زيد صمت ، وهلا يوم الجمعة صمته ؟ .

قوله : المفعول له ما فعل لأجله فعل مذكور ، مثل : ضربته تأديباً ، وقعدت عن الحرب جبناً .

قوله : ما فُعل لأجله فعل يتناول لغيره ، نحو : أعجبنى التأديب ، وكرهت التأديب ، لأنه فعل لأجله فعل ، من الضرب والشتم وغيرهما . ولما قال مذكور خرج عنه مثله ، لأنه لم يفعل لأجله فعل مذكور ، مثاله : ضربته تأديباً ، فالتأديب فُعِل لأجعله فِعْلِ مذكور وهو الضرب ، وكذلك قوله : قعدت عن الحرب جبناً ، فالجبن فُعِل لأجله فِعْل مذكور وهو القعود . والمراد بالفعل المذكور هاهنا هو المصدر ، لا الفعل الاصطلاحى فإن المصدر مذكور ضمنا هاهنا المفعول له هو علة غاية للفعل فى الظاهر ، أى سبب حامل للفاعل على الفعل ، والفعل وقد يكون سبباً للمفعول له فى الخارج ، نحو : ضربت تأديباً له وقد لا يكون ، نحو : قعدت عن الحرب جبناً ، فإن القعود ليس سبباً للجبن فى الخارج ، ولهذا أورد مثالين .

قوله : خلافاً للزجاج : فإنه عنده مصدر . أى التأديب والجبن فى المثالين المذكورين مفعول له خلافاً للزجاج ، فإن التأديب عند الزجاج فى قولنا : ضربته تأديباً له مصدر من غير لفظ الفعل ، فكأنه قال : ضربته ضرباً وأدبته تأديباً له وهو ضعيف ، لأن المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج ، لم يفهم منه العلية .

قوله : وشرطه نصبه تقدير اللام . أى وشرط المفعول له أن تكون اللام مقدرة غير مفلوظة لأن اللام لو كانت ملفوظة لكان مجروراً ، فلم يمكن نصبه مع الجر ، ولو لم تكن مقدرة ، لم يفهم منه العلية التى هى شرط المفعول له .

قوله : وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له .

أى إنما يجوز حذف اللام من المفعول له ، عند حصول شرطين ، أحدهما أن يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل ، أى يكون فِعْلا لفاعل فعل عُلل هذا الفعل به فكما كان الضرب فى المثال المذكور فعلا للمتكلم ، كذلك التأديب فعلا للمتكلم ، لا يقال : إنه منقوض بقوله تعالى : «يُرِيكُمُ البرقَ خوْفاً وطَمَعاً» فإن خوفاً مفعول له مع أنه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل ، لأنه تعالى منزه عن الخوف والطمع ، لأنا نقول : لا نسلم أنه مفعول له بل إنه حال عن مفعول يريكم ، سلمنا أنه مفعول له ، لكن على تقدير حذف المضاف ، أى إرادة خوفكم وطمعكم ، أو كون الخوف بمعنى الإخافة ، والطمع بمعنى الإطماع . والثانى أن يكون المفعول له ، مقارناً للفعل فى الوجود ، وذلك بأن يكون التأديب مقارناً للضرب فلو انتفى أحدهما أو كلاهما لم يجز حذف اللام ، سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن أو كان فعلا لكن لغيره ، نحو : جئتك لإكراماك إياى ، أو لم يكن مقارنا للفعل فى الوجود ، نحو : جئتك اليوم لإكرامك أمس ، أو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ، ولا مقارنا للفعل فى الوجود ، نحو : جئتك اليوم لإكرامك لى أمس ، لم يجز حذف اللام ، وإنما اشترط فى جواز حذف اللام الشرطين المذكورين لمشابهته المصدر الذى من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفاً بهذين الشرطين ، فلما شابه المصدر ، تعدى المفعول إليه بغير اللام ، كما يتعدى إلى المصدر ، ولأنه إذا علم حصول هذين الشرطين علم أنه علة حاملة للفاعل على الفعل ، فلم يحتج إلى اللام ، ويعلم من قوله : إنما لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ، ويعلم من قوله : يجوز . أنه يجوز إثبات اللام مع حصول الشرطين ، لكن ينبغى أن يعلم أن إثبات اللام مع التنكير ضعيف ، وقيل : غير جائز ، لأنه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان ، وكونه نكرة كالحال والتمييز ، ولقائل أن يقول :

إن الأمر الأول ليس بشرط فإن الجبن فى المثال المذكور منصوب مع أنه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل ، لأنه لا اختيار له فيه . وجوابه : أنا لا نسلم ذلك ، لأن الجبن فعل ، وأثر لنفسه ومزاجه ، ويلزم من عدم فاعله فيه ، أن لا يكون فعلاً ، لأن الفعل قسمان : اختيارى وطبيعى . فإن الثانى متحقق هاهنا .قوله المفعول معه مذكور بعد الواو ، لمصاحبة معمول فعلاً أو لفظاً أو معنى .

فقوله : مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الفاء وغيره ، نحو : زيد فعمرو . وقوله : لمصاحبة معمول فعل احترزا به عما لا يكون معمول فعل، نحو : زيد وعمرو أخواك أو يكون معمول فعل لكن لا يكون لمصاحبة ، نحو : جاءنى زيد وعمرو قبله أو بعده،ولا ينتقض الحد المذكور بمثل قولنا : جاءنى زيد وعمرو معه ،مع أن عمراً ليس بمفعول معه ، لأن المراد بالمصاحبة :هى المصاحبة الحاصلة من الواو ، ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة ، وهاهنا ليست الواو للمصاحبة، وإلا لكان ذكر معه تكراراً .

قوله : لفظاً أو معنى تفضيل للفعل الناصب للمفعول معه ،

قوله : فإن كان الفعل لفظاً — وجاز العطف — فالوجهان : مثل : حيث أنا وزيداً وزيد . وإن لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيداً وإن كان معنى ، وجاز العطف تعين العطف مثل :ما لزيد وعمرٍ وإلا تعين النصب مثل : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، لأن المعنى ما تصنع .

اعلم أن العامل للمفعول معه لا يخرج من أن يكون فعلا لفظاً أو تقديراً . والمراد بالفعل لفظاً : الفعل ، واسما الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، ونحوها . والمراد بالفعل : تقديراً غير ما ذكرنا ، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ، فإن كان الفعل لفظاً ، فلا يخلو من أن يجوز العطف أو لا يجوز ، فإن جاز العطف ، جاز الوجهان : العطف والنصب ، على

أن يكون مفعولاً معه ، نحو : أنا وزيد ، بالرفع والنصب ، وإنما جاز العطف هاهنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ، وفيه نظر . لأنه يشكل بمثل : ضربت زيداً وعمراً ، فإن جاز العطف مع أنه لم يجز غيره ، لا يقال : يريد بالجواز جوازُ العطف مع أنه لم يجز وعدمه ، وهاهنا يجب العطف لأنا نقول : الجواز أعم من ذلك ، والذى يدل عليه قوله : عقيب ذلك وإن كان فعلا معيناً وجاز العطف تعين العطف ، فإنه أطلق الجواز مع العطف ، مع أنه واجب . وفيه نظر ، من وجه آخر ، وهو أنه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين . وإنما يجوز النصب أن لو أريد المصاحبة وهو ممنوع . وجواب الأخير أن الترديد فى عامل للمذكور بعد الواو للمصاحبة ، وحينئذ لاشك أنه يجوز فيه الوجهان ، فإن قيل : إنما أخذ المفعول معه لينصب إذا عُلم فكيف جاز فى غيره النصب ؟ والجواب الذى ذكره فى المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، لا يمكن هاهنا ، لأنه إنما حُدّ كل واحد منهما بعد أن علم أن قسماً منه يرفع ، وهو الذى يقوم مقام الفاعل . قلنا : إنما جاز فيه غير النصب لبيانه هاهنا كما يبين فى غيره قبل ذكر الحد . فلولا بيانه هاهنا لجزمنا أن جميع أقسامه منصوب ، لكن يلزم مما ذكرته ، ومن ترديده فى الكتاب أن عمراً فى قولنا : قام زيدٌ وعمر وما لزيد وعمر مفعول معه ، لكن فى جواز إطلاق هذا الاسم عليه نظر .. وإن لم يجز العطف ، تعين النصب بأن يكون مفعولا معه نحو : جئت وزيداً وإنما لم يجز العطف هاهنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ، ولا فصل كما يجىء فى بابه وإن كان العامل فعلا تقديرا ، فلا يخلو من أن يجوز العطف أولا يجوز ، فإن جاز العطف ، تعين العطف ، لضعف العامل ، نحو ما لزيد وعمرو إن لم يجز العطف تعين النصب للضرورة ، نحو : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرَ ، وإنما امتنع للعطف لأنه يمتنع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة

الجار ، ولم يعد الجار هاهنا . وإذا امتنع العطف تعين النصب ، بأنه مفعول معه بالفعل معنى ، لأن التقدير : ما تصنع وعمرَ ، وإنما أرد مثالين ليعلم أن معنى الفعل موجود مع الاستفهام ، والجار والمجرور مع الاستفهام، والاسم .

قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل ،أو المفعول به ، نحو ضربت زيداقائما ، أى الحال ما يبين هيئة الفاعل ، نحو جاءنى زيد راكبا ، أو هيئة المفعول به، نحو ضربت زيداً مجردا عن ثيابه ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معا ، نحو لقيت زيدا راكبين ، فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة ، سواء كان مبينا للذات كالتمييز أو لم يكن ، وخرج بإضافة الهيئة إلى الفاعل أو المفعول به ، النعت نحو جاءنى زيد الراكب ، ورأيت زيدا الراكب ، لأن الراكب مبين هيئة زيد ، لا بالنظر إلى كونه فاعلا ، أو مفعولا به ، ونحو : القهقرى فى رجع القهقرى ، مبين لذات — الرجوع لأنها تبين هيئة الفاعل ، ولا المفعول به ، وإنما قيد المفعول بقوله به ، لأن الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل ؛ لكونها فضلة بالنسبة إلى المفعول به ، ولا يشكل بمثل : جئت أنا وزيد راكبين ، مع أن زيداً ذو الحال ، وهو مفعول معه ، لأن مجئ الحال من حيث أنه فاعل معنى ، لا لأنه مفعول معه ، وإنما قال ما يبين ولم يقل : اسم يبين ؛ لأن الحال تكون جملة ، والجملة لا تكون اسما . قوله لفظا أو معنى نحو ضربت زيدا قائما ، وزيد فى الدار قائما ، وهذا قائما ، أى الفاعل الذى يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا ، أو فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون الحال حال عنه ، مفعول لفظا ، أو مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظاً : ضربت زيداً قائمًا ، فإنّ قائما يحتمل أن يكون حالا من التاء فى ضربت وهو فاعل لفظاً ، ويحتمل أن يكون حالا من زيد ، وزيد

مفعول لفظا ، ومثال الفاعل معنى زيد فى الدار قائما ، فإن قائما حال من زيد ، وهو ليس بفاعل لفظا ، لانه مبتدأ ، لكنه فاعل معنى لأنه فاعل حصل أو حاصل الذى هو محذوف من حيث المعنى ، ومثال المفعول معنى :

قوله : هذا زيد قائما ، فقائما حالٌ من زيد ، وهو مفعول تقديره ، أنبه عليه أو أشير إليه قائما ، ومنه قوله تعالى : «وهـٰذا بَعْلِى شَيْخا » فشيخ حال من بعلى ، وهو مفعول معنىً تقديره : أنبه على بعلى أو أشير على بعلى شيخاً ولقائل أن يقول : المثالان ، الأخيران ، غير مطابقين للمقصود ، لأن زيداً ليس بذى الحال ، وإلا لزم الاختلاف العامل فى الحال وصاحبها ، لأن العامل فى زيد هو الابتداء وفى الحال معنى الفعل الذى هو فى الدار فى المثال الأول ومعنى التنبيه أو الإشارة فى المثال الثانى ، وهو غير جائز فى كلامهم ، وإذا كان كذلك كان ذو الحال فى المثال الأول الضمير المستكن فى الظرف وفى المثال الثانى الضمير الذى أشير إليه ، وأنت عليه ، ويمكن أن يجاب عنه : بأن إطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية ، الفعل للشىء ، باسم العائد عليه ، وإنما أطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد ، غير ملفوظ ، فأطلقه المصنف عليه لكونه ، إياه فى المعنى .

قوله : وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه ، أى وعامل الحال إما فعل ، نحو ضربت زيداً قائما ، وإما شبه فعل ، وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصدر ، وأسماء الأفعال نحو : زيد ضارب عمرا قائما ، وإما معنى فعل ، وهو الذى استنبط منه معنى الفعل ، كحرف التنبيه ، وأسماء الإشارة والظروف والتمنى والترجى ، غير ذلك نحو : فى الدار زيد قائما ، وهذا زيد قائما :

قوله : وشرطها أن تكون نكرة ، أى : وشرط الحال أن تكون نكرة لعدم الاحتياج إلى تعريفها .

قوله وصاحبها معرفة ، أى : وصاحب الحال يكون معرفة غالبا ، لأنه محكوم عليه ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، وإنما قال غالبا ، لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجىء .

اعلم أن صاحبها مرفوع وليس بمجرور ، لعطفه على الهاء فى شرطها ؛ لأن كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط .

قوله : وأرسلها العراكَ ومررت به وحدَه ، ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو : أن يقال أنتم قلتم شرط الحال أن يكون نكرة ، والعراك فى قولهم وأرسلها العراك حال ، مع كونه معرفة ، وكذلك وحده حال كونه معرفة ، وجوابه أنه لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة ، احتاج هذا إلى تأويل ، وتأويله : أن العراك مصدر عن حال محذوف ، وتقديره أرسل الجمال تعترك العراك ، ومررت به ينفرد وحده ، فلما حذف الفعل قيل إن العراك وحده حال على سبيل المجاز قسمية للمعمول باسم العامل أو نقول إنه مصدر واقع موقع الحال النكرة ، أى : أرسلها معتركة ومررت به منفرداً .

قوله فإن كان صاحبها نكره وجب تقديمها . أى : فإن كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءنى راكبا رجل ، وإنما وجب تقديم الحال على صاحبها ، إذا كان نكرة لأنه لو أخره لالتبس بالصفة ، فى مثل : قولنا ضربتُ وجلاً مجردا عن ثيابه ، فقدم فى سائر المواضع ، وإن لم يلتبس لاطراد الباب .

قوله : ولا يتقدم الحال ، على العامل المعنوى بخلاف الظروف ، أى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى ، فلا يقال : زيد قائما فى الدار ، لضعف العامل ، بخلاف الظرف أى ويجوز تقديمه على العامل المعنوى ، نحو قولهم أكلّ يوم لك ثوب ؟ فثوب مبتدأ ، ولك الجار والمجرور فى محل الرفع بأنه خبره ، وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل ، وهو لك ، وإنما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوى لجواز الاتساع فى الظروف ، بما لم يتسع فى غيرها ، وإنما احتاج إلى جواز ذكر تقديم الظرف على العامل المعنوى ، لوجود المناسبة بين الحال والظرف ، لدلالة الحال على الزمان ، كالظروف ولكونهما فضلة فى الكلام ، مع اختلافهما فى هذا الحكم ، ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل أو شبهه ، ولكن إذا لم يكن مانع ،أما إذا لم يكن مانعا فلا يتقدم عليه ، وأما الفعل فبأن دخل عليه أن أو ما المصدريتان ، وأما مشابهه فبأن كان مصدرا أو اسمىْ الفاعل أو المفعول المعرفين بلام التعريف ، أوالصفة المشبهة لأنهما بمنزلة الموصولات ، فلا يتقدم فى خبرها عليها ولضعف الصفة المشبهة فى العمل ، هذا إذا كان الحال بغير الواو ، أما إذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل ، فعلا كان ، أو غيره ، مراعاة لبابه الأول ، وهو العطف كما روعى فى المفعول .

قوله : ولا المجرور فى الأصح أى ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الأصح ، فلا يقال مر زيدٌ راكبةً بهند ، لأن الحال تابعة لصاحب الحال والتابع لايقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع ، والمجرور لايتقدم على الجار ، فكذلك الحال لايتقدم عليه،وإنما قال : على الأصح ،

لأن الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذى الحال ، المجرور ، نحو قوله شعرا :

إذا المرء أعيته السيادة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد

فكهلا حال عن ضمير عليه

قوله : وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، أى كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا أو لم يكن نحو : هذا بسرا أطيب منـــه رطبا أى هذا حال كونه بسرا أطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان، مع أنهما ليسا بمشتقين ، لكونهما دالين على الهيئة ، والصفة ، والعامل ، فى رطبا هو أطيب بالاتفاق ، والخلاف فى بسرا فقال أبو على الفارسى ، هو هذا أى اسم الإشارة أو حرف التنبيه ، لأن صار العامل فى هذا واسم التفضيل وامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه فى . العمل وقال مصنف الكتاب هو أطيب وجوز عمل أفعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم : ثمرة نخلتى بسرا أطيب منه رطبا ، مع أن العامل فى بسر هو أفعل التفضيل بالاتفاق

قوله وتكون جملة خبرية أى ويكون الحال جملة خبرية ، كما يكون مفردا ، لأن الحال خبرا عن ذى الحال بالحقيقة فكما أن الإخبار عن الشىء بالمفرد يجوز ، فكذلك بالجملة يجوز ، وإنما قال : جملة خبرية . أى محتملة للصدق والكذب ، لأن الحال خبر ، فيجب أن تكون محتملة للصدق والكذب ، ولابد أن يكون فى هذه الجملة رابطة تربطها إلى حاصبها وهى الضمير أو الواو .

قوله : فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو أو بالضمير على ضعف ، والمضارع المثبت بالضمير وحده ، وما سواهما بالواو الضمير أو بإحداهما . أى الجملة التى تقع حالا : إما أن تكون اسمية أو فعلية . والفعلية : إما أن تكون مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيا ، أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفيا ، فهذه خمس جمل ، فالأولى — أعنى الاسمية — بالواو والضمير ، نحو : جاءنى زيد وغلامه راكب . فغلامه راكب ، جملة اسمية حال مع الواو والضمير ، أو بالواو وحده ، نحو : جئتك والشمس طالعة ، أو بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم فى أول الأمر بكونها حالا ، بخلاف الأولين ، لوجود الواو فى أولهما ، نحو : كلمته فوه إلى فىّ ، فقولنا : فوه إلى فى ، حال مع الأولى أن يقال : فاهُ إلى فىّ : أى مشافهةً الضمير وحده ، والثانية : وهى أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل ، وامتناع الواو فى اسم الفاعل ، نحو : جاءنى زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده ، وهو مستتر فى يركب ، وأما الباقية وهى التى فعلها مضارع منفى ، أو ماض مثبت أو منفى فبالواو والضمير نحو : جاءنى زيد وما يركب ، وجاءنى زيد وقد يركب ، وما ركب ، أو بالواو وحده ، نحو : جاءنى زيد وما تطلع الشمس ، وقد طلعت الشمس ، وما طلعت الشمس ، أو بالضمير وحده نحو : جاءنى زيد وما يركب ، وجاءنى زيد وقد يركب ، وجاءنى زيد وقد يركب ، وجاءنى زيد وما ركب .

قوله : ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة ، أو مقدرة ، أى لابد من « قد » إما ظاهرة أو مقدرة ، فإذا وقع الفعل الماضى حالا وذلك لأن الماضى يدل على الانقضاء ، والحال يدل على عدم الانقضاء ، فلابد من « قد » لتقريب الماضى من الحال ، ومثال « قد » الظاهرة : جاء زيد قد ركب ، ومثال المقدرة قوله تعالى : « أوْ جاءوكُم حَصِرتْ صُدورُهم » أى قد حصرت

صدورهم وإنما قيد الماضى بالمثبت ، لأنه لو كان منفياً لم يجب (قد) ظاهره ، ولا مقدرة . لعدم الاحتياج إليها ، لأنه إذا نفى الفعل الماضى استمر ذلك الفعل إلى الحال بحكم الاستصحاب ، فلم يحتج إلى (قد) بخلاف الثبوت فإنه يحتاج إلى استمراره إلى فاعل ، ومُبق .

قوله : ويجوز حذف العامل ، كقولك : للمسافر راشداً مَهْدِيًّا ، أى ويجوز حذف عامل الحال إذا دل عليه قرينة ، كما جاز حذف عوامل سائر الأشياء ، ومثاله قولك للمسافر : راشداً مَهْدِيا ، أى اذهب راشداً مهدّيا .

قوله : ويجب فى المؤكدة مثل : زيد أبوك عطوفاً ، أى لحقه أى ويجب حذف العامل فى الحال المؤكدة ، والحال الموكدة هى التى لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجوداً غالباً . والمنتقلة بخلاف ذلك ، فمثال الأول : زيد أبوك عطوفاً ، فالأب لا ينتقل عن العطف ما دام موجود غالباً ، وإنما يجب حذف عامله لأن الأب لا يشعر بالعطف ، وبإثبات العطف له ، فاستغنى به عن التصريح بالعامل ، الذى هو أثبته وأحقه أو أثبت وأحق . فحذف عاملها ولم تستعمل ، فهذه الحال حال عن المفعول أو عن الفاعل .

قوله : وشرطها : أن تكون مقررة بمضمون جملة اسمية . أى وشرط هذه الحال أن تكون توكيداً ، ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية ، لأنها لو كانت تأكيداً ومقررة لمضمون جملة فعلية ، لم يكن فعلها واجب الحذف ، نحو : جاءنى زيد عطوفاً ، لكنه يجب حذفه .

قوله : التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .

فقوله : ما يرفع الابهام احترازبه عما لم يرفع الإبهام فإنه لا يكون تمييزاً .

قوله : المستقر احترازبه عما يرفع الإبهام الغير المستقر كالصفة ، نحو : رأيت عيناً جارية ، فالجارية ترفع الإبهام عن العين ، لكن ذات الإبهام

غير مستقر فى العين ، لأن العين فى الأصل لم توضع مبهمة بل حصل الإبهام عند الاستعمال بالنسبة إلى المخاطب .

وقوله : عن ذات احترازبه عما يرفع الإبهام المستقر عن الصفة وهيئته ، نحو الحال كقولنا : جاءنى زيد راكباً ، فإن راكباً يرفع الإبهام المستقر عن صفة وهيئة ، لا عن الذات لأن زيداً لاإبهام فيه حينئذ بل فى صفة المجىء.

وقوله : مذكورة أو مقدرة توصيل لتلك الذات ، ولا يرد عليه النقض بصفات الأسماء ، نحو : مررت بهذا الرجل ، لوجوب كونها معرفة ، ووجوب كون التمييز نكرة .

قوله : فالأول عن مفرد مقدر غالباً . أما فى عدد نحو : عشرين درهماً ، وسيأتى . وأما فى غيره نحو : برطل زيتاً ، ومنوان سمناً ، وقفيزان براً ، وعلى الثمرة مثلها زبداً . أى التمييز الذى يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة وهو التمييز عن المفرد ، والمراد بالمفرد هاهنا : ما يرفع التمييز الإبهام عن نفسه سواء تم التنوين ، أو بالنون ، أو بالإضافة ، وهو هاهنا ما قابل النسبة ، وذلك المفرد إما مقدر أو غير مقدر ، والمقدر هو الغالب ، أما فى عدد نحو : عشرين درهماً ، وخمسة عشر درهماً ، وسيأتى تمييز الأعداد فى باب العدد ، وأما فى غير عدد وغير العدد إما ممسوخاً ، نحو : ما فى السماء قدر راحة سحاباً ، وإما موزون ، نحو : رطل زيتاً ، ومنوان سمناً ، وإما يحتمل لهما ، نحو : على الثمرة مثلها زبداً ، وإما مكيل ، نحو : قفيزان براً.

قوله : فيفرد إن كان جنساً إلا أن يقصر الأنواع بجمع فى غيره ، أى فيفرد التمييز حال التثنية ، والجمع إن كان التمييز جنساً ، والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على الكثير والقليل ، نحو : الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول : عندى رطل زيتاً ، ورطلان زيتاً ، وأرطال زيتاً ، وإنما يفرد لعدم

احتياجه إلى التثنية والجمع ، لوقوع الجنس على القليل والكثير ، إلا أن يقصد الأنواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد حينئذ لعدم دلالته عليهما حينئذ ، فيقول : عندى رطلٌ زيتاً ، ورطلان زيتين ، وأرطال زيوتاً ، وإن لم يكن جمعاً ، يجمع إن كان المراد بالتمييز جمعاً ، فيقال : عندى قنطار أثواباً ، وعندى بيتٌ كتباً ، وكذلك إذا قصد التثنية .

قوله : ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا ، أى إن كان الاسم المفرد الذى يميز تم بالتنوين أو نون التثنية ، جازت إضافة ذلك الاسم إلى ذلك التمييز ، وجاز ترك إضافته إليه . تقول : رطل زيتٍ ورطلٌ زيتاً ، وقفيزا بُرٍّ ، وقفيزان برًّا بالإضافة وترك الإضافة . وكذا إذا تم بنون الجمع ، نحو : الأكرمين أفعالا فإن لم يكن يتم بالتنوين ونون التثنية ونون الجمع يتم بشىء آخر ، لم يجز الإضافة ، فكذلك الشىء الذى يتم به الاسم وهو غير التنوين ونون التثنية ، أما شبه نون الجمع نحو عشرين درهماً وأما الإضافة ، نحو : مثلها زيداً ، وإنما لم تجز الإضافة لأن هذه النون من نفس الكلمة ، وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للإضافة ، ولو أضيف مع النون لم يجز ، لأن هذه النون شبيهة بنون الجمع ، ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون ، فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه ، فإذا لم يضف مثل : عشرين ، وأخواته إلى التمييز ، وفى التعليل المذكور نظر لأنه لو كان صحيحاً لم يجز إضافته إلى غير المميز ، لكنه جائز بالإجماع ، نحو : عشرين وعشرى رمضان ، والصواب أن يقال : فى تعليله أن يضاف إلى غير المميز كما رأيت ، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس ، ولم يعكس الأمر لتوهم إضافة الشىء إلى نفسه ، لأن العدد هو المميز فى المعنى ، فلو أضيف إليه لتوُهِّم أنه أضيف إلى نفسه ، وإنما لم يجز إضافة مثلها إلى زيد لأنه مضاف مرة ، فامتنع إضافته مرة أخرى .

قوله : وعن غير المقدار مثل : خاتمٌ حديداً ، والخفض أكثر عطف على مفرد، أى التمييز الذى يرفع الإبهام عن ذات مذكورة ، أما تمييز عن مفرد ومقدار ، ومثال المفرد والمقدار ، ما مر ، ومثال المفرد غير المقدار خاتم حديد أو فضة يجوز الإضافة وتركها ، ولكن الإضافة أكثر على الأصل وإليه أشار المصنف بقوله : والخفض أكثر .

قوله : والثانى عن نسبة فى جملة أو ما ضاهاها ، مثل : طاب زيدٌ نفساً وزيد طيِّبٌ أباً وأبوة وداراً وعلماً . أو فى إضافة مثل : يعجبنى طيبه أباً وأبوّةً وداراً وعلماً . ولله دره فارساً ، أى التمييز عن ذات مقدره هو المميز عن ذات مقدر فى نسبة أما فى جملة نحو : طاب زيد نفساً أو فيما شابه الجملة ، نحو : زيد طيب أباً وأبوة وداراً وعلماً ، وفى نسبة فى إضافة نحو : أعجبنى طيبهُ زيداً أباً وأبوة وداراً وعلماً ولله دره فارساً ، فالنفس فى قولنا : طاب زيد نفساً يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة، لأنه ليس فى زيد إبهام بل فى ذات أسند إليه الطيب ، معنى متعلق زيدٍ ، ولا منافاة بين زيدٍ وبين ما أسند إليه الطيب ، معنى لجواز أن يسند إلى زيد ظاهراً وإن كان مسنداً إلى ذات أخرى حقيقة ، أى فى ذات هى بسبب نسبة الطيب إليه ، فتذكر تلك الذات لرفع الإبهام .

قوله : وما ضاهاها : أى ما شابه الجملة ، وضاهاها فعل ماض ، من المضاهاة ، وهى المشابهة ، والمشابهة للجملة اسم للفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها ، مثاله : زيد طيِّب أباً فإن طيب مع فاعله مشابهة للجملة .

وقوله : أو فى إضافة عطف على قوله فى جملة ، أى والثانى عن ذات مقدرة فى نسبة فى إضافة ، نحو : أعجبنى طيب زيد أبا وأبوة وداراً وعلما . فالمثال الأول عبارة عنه ، أو عن متعلقة تعلق أحد المنتسبين إلى الآخر .

والثانى إضافة بينه وبين غيره ، والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك ، والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف .

قوله : ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه،وجاز أن يكون له ولمتعلقه وإلا فهو لمتعلقه . أى إن كان التمييز اسما صالحا لأن يرجع إلى من انتصب عنه وإلى متعلقه جاز أن يكون له ، وجاز أن يكون لمتعلقه ، نحو : طاب زيد أبا ، فالأب جاز أن يكون نفس زيد ، وجاز أن يكون من ولد زيدا، ونحو : طاب زيد أبوه ، فالأبوة جاز أن يكون المراد بها أبوة زيد وأبوة من ولده ، وإن لم يكن صالحاً كذلك تعين أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه ، وإلا امتنع أن يكون تمييزاً عنه ، نحو : طاب زيد علماً ، ودارا ، فالعلم والدار لا يصلح إلا لجهة واحدة ، وهى أنه متعلق من انتصب عنه . هذا ما فهمته من شرح المصنف فى هذا الموضع ، وفيه نظر . لأنه لا يلزم أن يكون الشرط والجزاء واحداً ، وهو غير مفيد ، ولأنه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ، أن يكون لمتعلق ما انتصب عنه ، لجواز أن يكون لما انتصب عنه . كقولنا : طاب زيد نفساً ، ولأن النص غير مساعد لهذا الشرح ، وإن حملناه على مقتضى النص أشكل ، نمثل : طاب زيد نفساً ، فإن نفساً يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه . وبالجملة ، لا يخلو الكلام هاهنا عن تعسف .

قوله : فيطابق فيهما . أى التمييز فى الصورتين ، أعنى النصب عنه ، ما قصد ، أى إن قُصِدَ مفرد أفرد التمييز ، وإن قُصِد مثنى ، ثُنِّى التمييز ، وإن قُصد جَمْعٌ ، جُمع التمييز فى الصورتين ، فنقول : إذا كان التمييز غير ما انتصب عنه ، طاب زيد أباً ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباء . وكذلك نقول : إذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه نحو : طاب زيد أباً

إذا أردت أباً له فقط ، وطاب زيد أبوين ، إذا أردت أبا وجداً أو أبا وأماً ، وطاب زيد آباء إذا أردت له آباء وأجداداً له .

قوله : إلا أن يكون جنساً . أى يطابق التمييز فى الصورتين ما قصد إذا كان التمييز جنساً ، فإنه لم يطابق حينئذ ، كالعلم والأبوة فإنك اذا أردت العلم من حيث هو علم لا يطلق ، وكذا إن أردت الأبوة من حيث هى أبوة لا يثنى ولا يجمع إلا أن يقصد الأنواع المختلفة ، فحينئذ يثنى إن كان المراد منه مثنى ، ويجمع إن كان المراد جمعاً ، فيقال : طاب زيد علمين إن كان المراد أنه طاب بسبب علمين مختلفين ، وطاب زيدٌ علوماً ، إن كان المراد أنه طاب بسبب علوم كثيرة ، ولقائل أن يقول : فى عبارة الكتاب نظر . لأن قوله : إلا أن يكون جنساً مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثانى استثناء من الاستثناء الأول ، فيكون معناه فيطابق التمييز فى الصورتين ما قصد ، إلا أن يكون التمييز جنساً فإنه لا يطابق ما قصد إلا أن يقصد به الأنواع ، فإنه يطابق ما قصد . وفساده ظاهر ، لأن الاستثناء الأول يقتضى عدم مطابقة التمييز ، لما قصد فى الجنس ، والاستثناء الثانى يقتضى مطابقة التمييز لما قصد فى الجنس . وجوابه : أن لا نسلم استحالته ، فإن الأول يقتضى عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس إذا لم يقصد الأنواع المختلفة ، والثانى يقتضى مطابقته لما قصد من التثنية والجمع فيه إذا قصد الأنواع المختلفة فإن قيل : لا يمكن قصد التثنية والجمع فى الجنس ، إلا مع قصد الأنواع المختلفة ، فيلزم المحذور قلنا : لا نسلم ذلك ، لتكثر آحاد نوع من جنس واحد فيجوز أن يقصد اثنان أو ثلاثة من آحاد ذلك النوع مع أنه لا يثنى ولا يجمع ، وحينئذ لم يطابق التمييز ما قصد من أفراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من أنواع جنس واحد . قلنا : لاتخاذ أفراد النوع الواحد فى الحقيقة والماهية واختلافها فى العوارض والمتخصصات ، واختلاف أنواع الجنس

الواحد فى الحقائق والماهيات ، فجاز إطلاق الجنس مفرداً على أفراد نوع واحدٍ إذا قصدت لاتخاذها فى الحقيقة ، ولم يجز إطلاق الجنس مفرداً على أنواع جنسٍ واحد إذا قصدت لاختلافها بالحقائق .

قوله : وإن كان صفة . أى وإن كان التمييز صفة ، كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقاً له لكونه إياه فى المعنى . فيقال : طاب زيد فارساً ، طاب الزيدان فارسين ، طاب الزيدون فوارس ، وكذلك نقول : لله درّه فارساً ، ودرّهما فارسين ، ودرهم فوارس ، وإذا كان التمييز صفة : احتملت تلك الصفة أن تكون حالا كما فى المثال المذكور ، لكن التمييز أولى من الحال ، لأن المراد منه دعاء له مطلقاً ، سواء كان حال كونه فارساً أو غيره ، وهذا يفهم منه إذا كان تمييزاً دون أن يكون حالا ، والفرق بين التمييز فى قولهم : لله دره فارساً ، وبين قولهم : مثلها زيد الفارس ، يرفع الإبهام عن نسبة الدَّر إلى الضمير ، لا عن نفس الدر ، وإن الزيد يرفع الإبهام عن نفس المثل ، إذ لا إبهام فى إضافة المثل إلى الضمير ، بل فى نفس المثل .

قوله : ولا يتقدم التمييز . أى ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقاً ، سواء كان العامل فعلا أو غير فعل ، لأنه إن كان غير فعل ، كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها موجزاً ، وإن كان فعلا فلأن التمييز فى المعنى فاعل ولا يتأخر ، فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يتقدم هو أيضاً عليه ، وإنما قلنا : نه فاعل فى المعنى ، لأن أصل قولنا : طاب نفساً طابت نفس زيد ، وأصل تصبب زيدٌ عرقاً ، تصبب عرقُ زيدٍ ، إلا أنه عدل عنه ، إلى قولنا طاب زيد نفساً ، وتَصَبَّب زيد عرقا ، للتأكيد والمبالغة ، لأن ذكر الشىء مبهماً ثم ذكره مفسراً ، يوجب التأكيد والمبالغة وأما مثل قوله تعالى : « وفجرنا الأرض عيونا » فحمل عليه لاطراد الباب .

قوله : والأصح ألا يتقدم على الفعل . أى التمييز لا يتقدم على العامل إذا لم يكن فعلا بالاتفاق ، وأما إذا كان فعلا ، فالأصح أن لا يتقدم عليه ، كما ذكر ناس قبل ، خلافاً للمازنى والمبرد فإنهما أجازا تقديم التمييز على العامل الفعل ، متمسكين بقول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفـــراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب

والجواب عنه : أن الرواية ممنوعة ، بل الرواية هكذا :

... ... وماكاد نفسى بالفراق تطيب

قوله : المستثنى متصل ومنقطع . أى المستثنى على ضربين : أحدهما مستثنى متصل ، والآخر مستثنى منقطع ، فالمستثنى المتصل هو الذى أخرج بـ « إلا » أو بأحد أخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظاً ، نحو : جاءنى الرجال إلا زيداً ، فزيد مخرج عن متعدد لفظاً ، لأن الرجال جمع رجل ، أو تقديراً نحو : جاءنى القوم إلا زيداً ، فزيد مخرج من القوم وهو متعدد تقديراً ، لأنه موضوع لأفراد كثيرة لا لفظاً لأنه ليس بجمع لفظاً ، بل مفرداً لفظ وفيه نظر ، لأن المستثنى منه لا تعدد فيه لفظاً بل معنى ، والحق أن يقال : معناه أن المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو : جاءنى القوم إلا زيداً ، أو متعدد مقدر نحو : ما ضربت إلا زيداً ، ويكون معناه أن المستثنى هو المخرج لفظاً عن متعدد ، نحو : جاءنى القوم إلا زيداً ، أو المخرج تقديراً ، نحو : جاءنى زيد ليس إلا ، وإنما قال : بـ « إلا » وأخواتها ليخرج عنه المخرج عن المتعدد بالصفة نحو : أكرم بنى تميم العلماء ، فإن الجهال مخرجة عنهم ، والمخرج بالبدل كقوله تعالى : «ولله على الناس حِجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلا » وبالشرط ، نحو : أكرم القوم إن دخلوا الدار ، وفى الجملة لئلا يدخل فى الحد المخرج بغير « إلا » وأخواتها فإنه لا يسمى مستثنى

وأخوات إلا هى : غير ، وعدا ، وخلا ، وما خلا ، وما عدا ، ولبس ، ولا يكون ، وسوى ، وسواء .

قوله : والمنقطع المذكور بعدها غير المخرج ، أى المستثنى المنقطع هو الذى ذكر بعد إلا أو إحدى أخواتها ، ولم يكن مخرجاً ، نحو : جاءنى القوم إلا حماراً ، فالحمار هو المذكور بعد إلا ، غير مخرج عن القوم ، لعدم تناول القوم إياه .

قوله : وهو منصوب ، أى المستثنى منصوب .

اعلم أن هذا الكلام شروع فى بيان المستثنى ، فى أى صورة واجب النصب ، وفى أى موضع جائز النصب ، وفى أى موضع مخفوض ، فابتدأ بالصورة الأولى — أعنى واجب النصب — وهى فى مواضع : أحدها أن يكون المستثنى بعد إلا التى لغير الصفة فى كلام موجبٍ ، والمراد بالموجب ألا يكون نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً ، نحو : جاءنى القوم إلا زيداً ، وإنما قيد إلا بغير الصفة ، لأن إلاَّ لو كان للصفة ، لم يجب النصب ، بل يكون المستثنى بعدها تابعاً لما قبلها ، كقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا » فالله بعد إلا التى هى للصفة أى إله غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة ، وإنما يجب النصب هاهنا لامتناع البدل وامتناع حمل « إلا » على الصفة ، أما الأول فلاقتضاء البدل فساد المعنى ، لأن المبدل منه فى حكم الساقط ، فيكون تقدير قولنا : جاءنى القوم إلا زيداً ، هو جاءنى إلا زيد فيلزم منه مجىء جميع العالم إليه ، إلا زيد وهو ظاهر الفساد ، وأما الثانى فلأنه إنما تحمل « إلا » على الصفة إذا امتنع الاستثناء وهاهنا لا يمتنع ذلك ، وإنما قال : فى كلام موجب ، لأنه لو كان فى كلام غير موجب لم يجب النصب ، نحو : ما جاءنى القوم إلا زيداً ، فزيد يجوز برفعه على البدل من القوم ،

ونصبه على الاستثناء ، والثانى من المواضع التى يجب نصب المستثنى فيها أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه نحو قوله شعراً :

وما لى إلا آل أحمد شيعة وما لى إلا مشعب الحق مشعب

وقال أحمد : مستثنى منه وهو شيعة ، وذلك مشعب الحق مقدم على المستثنى منه وإنما وجب النصب إذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه لأنه لم يصلح أن يكون بدلا ولا صفة ، لامتناع تقديم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف ، وأشار إلى هذا القسم بقوله : مقدماً على المستثنى منه ، الثالث : من المواضع التى وجب نصب المستثنى فيها أن يكون المستثنى منقطعاً عند الأكثرين ، نحو : جاءنى القوم إلا حماراً ، وإنما وجب نصبه حينئذ لأنه امتنع البدل لامتناع كونه أحد الأبدال الأربعة ، أما امتناع الثلاثة الأولى فظاهر ، وأما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وإرادة ، وعدم كون بدل الغلط كذلك لامتناع كونه صفة ، ولعدم الفائدة فى الصفة هاهنا لأنه لا يجوز الصفة إلا بعد تعذر الاستثناء ، ولم يتعذر هاهنا ، وإنما قال فى الأكثر ، لجواز البدل عنه عند بعضهم ، كقوله شعراً :

وبلدة ليس بهـا أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

فاليعافير مستثنى منقطع بعد « إلا » مع رفعه بالبدل ، والجواب : عنه عند الأولين أن المراد بالأنيس ما يؤانس ويلازم المكان فهو أعم من الإنسان فاليعافير والعيس بدل عن الأنيس ، بدل البعض من الكل . والرابع : من مواضع وجوب نصب المستثنى أن يكون بعد « خلا » و « عدا » الأكثرين بقوله : جاءنى القوم عدا زيداً ، وخلا زيداً ، أى عدا بعضهم زيداً ، وخلا بعضهم زيداً ، وإنما وجب النصب لأنه مفعول به ، ويجب نصب المفعول به ، وإنما قال فى الأكثر ، لأنهما حرفا جر عند بعضهم ، فيكون

ما بعدهما مخفوضاً . والخامس : من مواضع وجوب نصب المستثنى : أن يكون المستثنى بعد : « ما خلا » و« ما عدا » و« ليس » و« لا يكون » ، وإنما وجب نصب بعد « ما عدا » و« ما خلا » لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل ، فوجب أن يكون « خلا » و« عدا » بعد « ما » فعلين ، وفاعلهما مضمر ، والمستثنى بعدهما مفعول به ، فوجب نصبه . تقول : جاءنى القوم ما عدا زيداً ، وما خلا زيداً ، أى ما خلا بعضهم زيد ، أى جاءنى القوم خلوا بعضهم زيداً ، فهو مصدر فى موضع الحال ، أى : خالياً بعضهم زيداً ، وإنما وجب حال نصب المستثنى بعد ليس ، ولا ، لأنهما فعلان ناقصان ، اسمهما مضمر فيهما ، والمستثنى بعدهما خبرهما ، ويجب نصب خبرهما ، فوجب النصب . تقول : جاءنى القوم ليس زيداً ، أولا يكون زيداً ، أى ليس بعضهم زيد ، ولا يكون بعضهم زيد .

قوله : ويجوز النصب ويختار البدل ، أى ويجوز نصب المستثنى ، ويختار إبداله عن المستثنى منه ، فيما بعد إلا فى كلام غير موجب بشرط أن يكون المستثنى منه مذكوراً نحو : ما جاءنى القوم إلا زيد ، وإلا زيداً برفعه ونصبه ، فالرفع على البدل ، والنصب على الاستثناء ، ولكن البدل أولى من النصب لأن البدل لا تكلف فيه ، والنصب فيه تكلف ، وهو ما يشبه بالمفعول به لكونه فضلة ، وإنما قال فى كلام غير موجب ، لأنه لو كان فى كلام لم يجز البدل كما مرّ ، فى مواضع وجوب النصب وإنما قال : وذكر المستثنى ، لأنه لو لم يكن المستثنى منه مذكوراً لم يكن من هذا الباب ، بل كان إعرابه على حسب العوامل كما يجىء ، ومثل ما يجوز النصب ويختار البدل ، قوله تعالى : « ما فَعلوهُ إلا قليلٌ » ، و(إلا قليلا) برفع (قليل) على البدل من واو (فعلوه) ونصبه على الاستثناء .

قوله : ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل إذا كان المستثنى منه

غير مذكور ، وإنما يجوز عدم ذكر المستثنى منه ، فى كلام غير موجب لصحة المعنى ، ولم يجز فى الموجب ، لعدم صحة المعنى ، ومثاله : ما ضربنى إلا زيد ، فإن اقتضى العامل المقدم الفاعل يرفع ما بعد إلا بأن يكون فاعلا . نحو : ما جاءنى إلا زيد ، وإن اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا نحو : ما ضربت إلا زيداً ، وإن اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدراً له ، نحو : ما ضربت إلا ضربة ، وكذلك فى سائر الأشياء ، ويسمى مفرغاً .

قوله : إلا أن يستقيم المعنى ، استثناء عن قوله : وهو فى غير الموجب ، أى عدم ذكر المستثنى منه إنما هو فى غير الموجب ، إلا أن يستقيم المعنى ، فإنه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه ، فى الإثبات أيضاً ، نحو قولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، لجواز أن يقرأ كل يوم إلا يوم الجمعة .

قوله : ومن ثَمَّ لم يجز ما زال زيد إلا عالما ، أى ومن أجل أنه لايجوز عدم ذكر المستثنى منه ، فى الموجب لم يجز أن يقال : مازال زيداً إلا عالما ، لأن زال للنفى ، وما للنفى ، فيكون ما زال للإثبات ، لأن النفى إذا دخل على النفى أفاد الإثبات ، فمعناه ثبت زيد ، إلا عالما وهو غير جائز لما مر .

قوله : وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع ، أى إذا تعذر إبدال المستثنى من لفظ المستثنى منه ، نحو : ما جاءنى من أحد إلا زيداً ، فإنه لا يجوز نصب زيد على الاستثناء ، ويجوز رفعه على المبدل ، من أحد لا من لفظ أحد لأنه لو أبدل من لفظ أحد لكان من مقدر بعد إلا فيه لأن البدل بتكرير العامل ، فيكون تقديره ، جاءنى من زيد فيازم زيادة من فى الإثبات ، وهو غير جائز عند سيبويه ، وإذا أبطل إبداله عن لفظ أحد تعين إبداله عن محل أحد ، لأن محله برفع بأنه فاعل جاءنى ، ومن زائدة لتأكيد النفى ، وكذلك لا أحد فيها إلا عمر فإن عمراً لا يجوز إبداله ، من لفظ

أحد لأنه لو أبدل من لفظه لزم تقدير « لا » عامله بعد إلا وهو غير جائز ، وكذلك ما زيد شيء إلا بشيء . فالشيء الثانى لا يجوز إبداله من بعد لفظ الشيء الأول ، لأنه لو أبدل من لفظه لزم تقدير « ما » عامله بعد إلا ، وهو غير جائز ، لأن « ما » و « لا » لا تقدران عاملتين ، بعد إلا ، لأن نفيهما قد انتقض بالا ، فإذن بطل عملهما لأنهما إنما يعملان لأجل النفى ، لأنهما إنما تعملان لأجل مشابهتهما لليس من حيث النفى ، وإذا انتقض النفى ، بطل المشابهة لليس ، وإذا بطل المشابهة لليس ، بطل عملهما .

قوله بخلاف : ليس زيد شيئاً إلا شيئاً . أى لا يجوز أن يقال ما زيد إلا شيئاً ، بخلاف : ليس زيد شيئاً إلا شيئاً ، فإنه جاز هاهنا لأن ليس إنما تعمل لأجل الفعلية ، لا لأجل النفى ، فإذا كان كذلك ، لم يكن أثر لنقض النفى مع بقاء الأمر الذى يعمل ليس بسببه ، وهو الفعلية ، فهى فى قوة ليس العاملة . هى عائد إلى ليس ، والضمير فى قوله لأجله يعود إلى الأمر والألف واللام التى فى العاملة ، وهو الصحيح .

قوله : ومن ثم جاز : ليس زيد ، أى ومن أجل أن عمل « ما » ، لأجل النفى ، وعمل ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفى ، جاز أن يقال : ليس زيد إلا قائماً ، لبقاء الفعلية التى تعمل ، ليس لأجلها مع بطلان النفى ، وامتنع أن يقال : ما زيد إلا قائماً ، لبطلان النفى الذى لأجلها تعمل « ما » .

قوله : ومخفوض بعد غير ، وسوى ، وسواء ، إلى آخره ، أى المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها ، وسواء بفتح السين وكسرها ، وبعد حاشا ، نقول : جاءنى القوم غير زيدٍ ، وسوى زيدٍ ، وسواء زيد ، وحاشا زيد ، لأنن المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف إليه ، والمضاف

إليه مجرور ، فوجب جره بعدها ، وأن المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا ، لأنه حرف جر ، وإنما قال فى الأكثر : لأن حاشا حرف جر عند أكثر النحاة ، فيكون ما بعدها مجرور عند بعضهم ، وإذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل منصوباً بأنه مفعول به وفاعله مضمر ، كما ذكرنا ، فى خلا وعدا .

قوله : وإعراب غير فيه كإعراب المستثنى بإلا على التفضيل ، أى إعراب غير إذا استعمل للاستثناء ، مثل إعراب الاسم المستثنى بإلا على التفضيل ، أى كما أن الاستثناء بإلا غير الصفة إذا كان فى كلام موجب لم يجز فيه إلا النصب ، فكذلك هنا لم يجز إلا النصب ، نقول : جاءنى القوم غير زيد بالنصب فقط ، وكما أنه إذا تقدم المستثنى بإلا على المستثنى منه وجب النصب كذلك هاهنا نقول : ما جاءنى غير زيد القوم ينصب غير فقط وكما أنه إذا كان المستثنى بإلا منقطعاً وجب النصب ، فكذلك هاهنا فنقول : ما جاءنى القوم غير حمار ، وكما أن الاستثناء بإلا إذا كان فى كلام غير موجب ، والمستثنى منه مذكور ، جاز النصب والبدل ، فكذلك هاهنا نقول : ما جاءنى القوم غير زيد ، بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل ، وإذا لم يكن المستثنى منه مذكوراً ، لم يجز الإعراب الذى يقتضى العامل ، فنقول : ما جاءنى غير زيد ، وما ضربت غير زيد ، وما ضربت زيدا غير ضربة ، وما ضربت زيداً غير يوم الجمعة .

قوله : وغير صفة حملت على إلا . اعلم أن أصل غير أن يكون صفة لجواز وقوعه صفة فى جميع مواضع كونه للاستثناء ، وعدم جواز الاستثناء فى بعض مواضعه نحو : جاءنى رجل غير عاقل . إلا أنها تحمل على إلا فى الاستثناء كما ذكرنا ، وأصل إلاّ أن يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفاً ، وأصل الحرف ألا يكون صفة ، إلا أنها تحمل على غير فى الصفة ، وذلك إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء . حينئذ وإنما قال تابعه لجمع لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفى لم يتعذر الاستثناء ، لأن النكرة فى موضع النفى

للعموم ، فيتأول المستثنى ليصح الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيداً ، وإنما قال منكراً لأنها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء ، نحو : جاءنى الرجال إلا زيداً لأنه حينئذ للاستغراق والعموم ، وإنما قال غيْرِ محصور ، لأنها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء ، نحو : لفلان على عشرة إلاواحدا . ولقائل أن يقول لا حاجة إلى قيد غير غيْرِ محصور ، لأنه لا يطلق الجمع على الأعداد كما نصّ المصنف عليه فى باب العدد،وإنما قلنا إنهاإذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء ، لأن الاستثناء إخراج الشىء من الشىء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه ، وإذا كان المستثنى جمعاً منكوراً غير محصور لم يجب دخول المستثنى فى المستثنى منه ، لأن الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة ، مثاله :

قوله تعالى : « لو كانَ فيهِمَا آلهةٌ إلاَّ اللهُ لفَسَدتا » أى لو كان فيهماآلهة غير الله لفسدتا ، فإلا تابعة لآلهة ، وهى جمع منكور غير محصور ، ولأنه لو نصب إلا الله لم يلزم منه التوحيد الذى هو المطلوب من الآية ، لأنه يصير معناه حينئذ : لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والأرضين ، ولم يلزم منه أنه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما ، وفيه نظر ، إنه لاينتقض . يقول القائل : لفلان على دراهم إلادرهماً فإنه يصح الاستثناء ، مع كونه تابعاً لجمع منكور ، غير محصور ، وبقولنا : جاءنى رجال عشرة إلا زيدٌ بالرفع ، لأنه يتعذر الاستثناء ، لا الصفة ، مع كونه تابعاً لجمع منكور محصور ، وبقولنا : جاءنىرجل إلا زيدٌ بالرفع فإنه يصح الصفة ، ويتعذر الاستثناء ، مع كونه تابعاً لمفرد .

ويمكن أن يجاب عن الأول : بأن الدراهم محصورة فى ثلاثة شرعاً ،

لأنها أقل مراتب الجمع ، فكأنه قال : ثلاثة إلا واحداً ، وعن الثانى بأن الجمع المنكور غير محصور لذاته ، بل محصور بسبب الصفة ، والمراد بالمحصور هاهنا المحصور لذاته ، كالعدد ، ولهذا لا يجوز الاستثناء من الرجال الذى هو المعدود . حتى لا يقال جاءنى رجال عشرة إلا زيداً ، لعدم وجوب تناوله زيداً ، ويجوز الاستثناء من العدد ، حتى يجوز أن يقال : جاءنى رجال عشرة إلا واحداً ، لتناوله المستثنى ، والمراد بالمحصور هاهنا المحصور لذاته : كالعدد ، ولهذا لا يجب تناوله لزيد ، والمراد بالمفرد هاهنا ، المحصور لذاته وعن الثالث بأنه لا يدعى أن كل مفرد جاز الاستثناء فى بعض الصور : وهو المفرد المنفى .

وفى جواب الأخير نظر ، لأنه فى بيان ضابطه ، يتعذر الاستثناء عن وجودها مطلقاً ، ولم يتعذر عند تقدمها مطلقاً ويدل عليه : تقييد حملها على غير فى الصفة ، بقوله : إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور .

واعلم أنه لو قال : إذا كانت تابعة لشىء ، لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شىء من هذه ، الإيرادات قوله : وضعف فى غيره ، أى : وضعف جعل « إلا » فى الصفة فى غير الجمع المنكور غير المحصور ، لإمكان الاستثناء كقوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

أى غير الفرقدين ، والفرقدان مرفوع بأنه صفة لكل أخ ، وكل أخ ليس جمعاً منكوراً غير محصور .

قوله : وإعراب « سوى » و « سواء » النصب على الظرف على الأصح .

اعلم أن مذهب سيبويه : أن إعراب « سوى » النصب على الظرف فقط ،

مثلا إذا قلت : جاءنى القوم سوى زيد ، فكأنك قلت : جاءنى القوم مكان زيد ، ولم يسمع فيهما إلا النصب ، وإنما قال على الأصح لأنه قد أجاز قوم إجراءهما مجرى غير فى جواز وقوعهما غير ظرف كقوله :

ولما أصبح الســـــتر وأمسى وهو عريان

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانـوا

فسوى فاعل « يبق » ، وكقوله :

وهو عند الأولين بشاذ لا يقاس عليه .

تجانف عن أهل اليمامة نافتى وما قصدت من أهلها لسـوا كا

قوله : خبر كان وأخواتها .. إلى آخره . أى خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول كان أو إحدى أخواتها ، فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ ، وخبر إن وأخواتها ، وخبر ما ، ولا . فلما قال بعد دخول كان ، أو إحدى أخواتها خرج خبر المبتدأ ، وخبر إن وأخواتها ، وخبر ما ، ولا . مثاله : كان زيد قائماً ، فقائم هو المسند بعد دخول كان .

قوله : وأمره كأمر خبر المبتدأ . أى حكم خبر كان وأخواتها حكم خبر المبتدأ فى جواز وقوعه مفرداً ، أو جملة ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، وفى جواز اشتمال تلك الجملة الواقعة خبر كان ، على عائد اسمها ، وفى جواز تقديم الخبر على الاسم ، فنقول : كان زيد قائماً ، وكان زيد أبوه قائم ، وكان زيد قائم أبوه ، وكان قائماً زيد ، قوله ويتقدم معرفة : أى وحكم خبر كان حكم خبر المبتدأ إلا فى جواز تقديم الخبر على الاسم إذا كان معرفة . فإن خبر كان إذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم . لاختلافهما فى الإعراب ، تقول : كان أخاك زيد بخلاف خبر المبتدأ ، فإنه إذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ .

اعلم أنه لو قال : ويتقدم معرفة متساويين لكان أولى ليتأول : كان أفضل منك أفضل منى ، فإنه يجوز تقديم الخبر هاهنا على الاسم لحصول

التمييز بالإعراب ، ولا يجوز فى المبتدأ والخبر لوجود الالتباس .

اعلم أن الخبر المعرفة يجب أن يظهر الإعراب فيه حتى يظهر أن يتقدم على الاسم وأنه لا يتقدم فى مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس .

قوله : وقد يحذف عامله ، أى : وقد يحذف عامل خبر كان ، أى : وقد تحذف كان فى مثل قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير . وقد نص سيبويه على جواز أربعة أوجه فى مثل : أحدها : نصب الأول وبرفع الثانى ، وهو أقوى الوجوه لقلة الحذف ، وتقديره : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير ، والثانى : برفع الأول ونصب الثانى ، وهو أضعف الوجوه لكثرة الحذف ، وتقديره : إن كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيراً ، والثالث : رفعهما معاً ، نحو : إن خير فخير ، تقديره : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، والرابع : نصبهما معاً ، نحو : إن خيراً فخيراً ، وتقديره : إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً ، وهذان الوجهان متوسطان فى القوة والضعف ، لتوسط الحذف بين الأول والثانى . والحاصل أن نصب الأول ورفع الثانى أولى . لقلة الحذف ، وبيانه : أن فى نصب الأول يكون المحذوف كان مع الاسم ، وفى رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور ، وإنه فى رفع الثانى يكون المحذوف المبتدأ فقط ، وفى نصبه كان مع اسمه ، وإذا ثبت ذلك ثبت أن الوجه الأول أقوى وأن الوجه الثانى أضعف لكونه مخالفاً للأول فى جزئيته ، والأخيران متوسطان لمخالفتهما الأول فى أحد جزئيته فقط .

قوله : ويجب الحذف فى مثل : أما أنت منطلقاً انطلقت ، أى : لأن كنت . أى : ويجب حذف كان ، فى مثل : أما أنت منطلقاً انطلقت . وتقديره : لأن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف اللام الجارة مما يحذف حرف الجر مِن

إنَّ وأنَّ فى كلامهم ، ثم حذف كان لجواز حذف كان فى كلامهم ، فوجب العدول من الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل ، لتعذر المتصل حينئذٍ فصار : إن أنت منطلقاً انطلقت ، فزيد ما دل على أن للتأكيد . وليكون كالبدل عن كان ، لأنه مشابه له ، من حيث أن ما المصدرية تدل على الزمان ، كما أن كان يدل عليه ، فصار : إنما ما أنت منطلقاً ثم قلبت النون ميماً وأدغمت الميم فى الميم ، فصار : ما أنت منطلقاً انطلقت ، وإنما وجب حذف كان هاهنا لأن ما عوض عنها ، فلو أتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه ، وإنه غير جائز .

قوله : اسم إن وأخواتها .. إلى آخره ، أى : اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخول إن أو إحدى أخواتها ، فقوله : المسند إليه شامل للمبتدأ واسم كان وأخواتها ، واسم ما ، ولا .. وغيرها . ولما قال : بعد دخول إن أو إحدى أخواتها خرج عنه المبتدأ ، واسم كان وأخواتها ، واسم ما ، ولا وغيرها . وانطبق التعريف عليه ، ومثاله : إن زيداً قائم ، فزيد هو المسند إليه بعد دخول إن ، وحكمه حكم المبتدأ . وقد يجىء استيفاء البحث عنه فى باب الحروف بتوفيق الله تعالى .

قوله : المنصوب بـ « لا » التى لنفى الجنس ، الفرق بين « لا » التى لنفى الجنس وبين « لا » التى للنفى ، بمعنى « ليس » ، أن الأول لنفى الجنس والماهية ، والثانى لنفى واحد من الجنس ، مثلا إذا قيل : لا رجل فى الدار ، كان معناه أنه ليس فى الدار من هذا الجنس ، فإذاً لا يجوز أن يكون فيها واحد أو اثنان أو ثلاثة أو غيرها ، وإذا قيل : لا رجل فى الدار ، كان معناه نفى واحد من جنس الرجال ، ويجوز كون واحد آخر أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فيها . فقوله : المنصوب بـ « لا » التى لنفى الجنس هو المسند

إليه بعد دخولها يليها نكرة. فقوله : المسند إليه شامل للمبتدأ ولاسْمَىْ كان وإنّ ولاسم ما ، ولا المشبهتين بليس . فلما قال بعد دخولها ، خرج عنه هذه الأشياء

قوله : يليها نكرة مضافاً أو مشبها به ، هذه شرائط نصب اسم لا : أى المنصوب يلى المسند إليه «لا» ففاعل يَلِىَ : الضمير العائد إلى المسند إليه ، وهاء فى يليها عائد إلى « لا » ونكرة منصوب بأنه حال ، عن ضمير الفاعل فى يليها ، وإنما اشترط فى نصبه : أن يكون تالياً لـ « لا » ، لأنه لو فصل بين الاسم وبين « لا » لم تنصبه كما يجىء . وإنما اشترط أن يكون الاسم نكرة ، لأنه لو كان معرفة لم ينصب كما يجىء ، وإنما اشترط أن يكون مضافاً ، أو مشابهاً به ، لأنه لو كان نكرة مفردة يكون مبنياً كما يجىء ، ومثال المضاف لا غلام رجل فى الدار ، ومثال المشبه بالمضاف : لا عشرين درهماً لك . ومشابهته بالمضاف من حيث أن كل واحد منهما عامل فيما بعده ، ومن حيث أن ما بعدهما متمم ومخصص لهما .

قوله : فإن كان مفرداً فهو مبنى على ما ينصب به ، أى : وإن كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى الجنس مفرد غير مضاف وغير مشبه بالمضاف بنى على ما ينصب به ، أى : وإن كان نصبه بالفتح بنى على الفتح ، نحو : لا غلام فى الدار ، وإن كان بالياء بُنِى على الياء ، نحو : لا غلامين لك ولا مسلمين لك ، وإن كان نصبه بالكسر بنى على الكسر ، نحو : لا مسلماتِ فى الدار مع أن الفتح فى الأخير أولى من الكسر ، وإنما بنى لتضمنه حرف الجر لأن قولنا : لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر سأل فقال : هل من رجل فى الدار ؟ فكان من الواجب أن يقال : لا من رجل فى الدار . ليكون الجواب مطابقاً للسؤال . إلا أنه لما جرى ذكر مِنْ فى السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف ، فقيل : لا رجل فى الدار ، فتضمن

من فبنى لذلك ، وبنى على الحركة فرقاً بين ماكان بناؤه لازماً ، وبين ماكان عارضاً ، وبنى على الفتح للخفة .

قوله : وإن كان معرفة .. إلى آخره . أى : وإن كان الاسم الذى يدخل عليه « لا » معرفة وجب الرفع والتكرير ، نقول : لا زيد فى الدار ولا عمر أما الرفع فلأن « لا » لا تعمل فى المعارف ، لأن موضعها لنفى النكرات ، فلا تعمل إلا فيها ، وأما التكرير فلأنه مبنى على جـــواب سؤال سائل سأل فقال : أزيد فى الدار أم عمر ؟ فوجب التكرير فى الجواب ، ليكون مطابقاً للسؤال ، وكذلك إن كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشىء وجب الرفع والتكرير فنقول : لا فى الدار رجل ولا امرأة ، أما الرفع فبطلان عمل « لا » بالفصل لضعف عمله ، وأما التكرير فلأنه مبنى على جواب سؤال سائل سأل فقال : أرجل فى الدار أم امرأة ؟ فوجب التكرار فى الجواب للمطابقة .

قوله : ومثل قضية ولا أبا حَسَنٍ لها متأول هذا جواب عن سؤال مقر وهو أن يقال : إن أبا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير ، وأنتم قلتم إن كان معرفة وجب الرفع والتكرير ، وجوابه : إنه متأول أى قضية : ولا مثل أبى حسن لها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه هذه مقامه ، ولا شك أن مثل أبى حسن نكرة لأن المِثْل لا يكتسب من المضاف إليه التعريف ، كما يجىء فى باب الإضافة ، ويمكن أن يكون هذا جواباً عن إيراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا ، لكون أبا حسن معرفة ، مع أنه ذكر فى الحَدِّ أن المنصوب بلا نكرة .

قوله : وفى مثل — لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله .. إلى آخره .

اعلم أنه إذا عطف على اسم « لا » مع تكرير « لا » جاز فيه خمسة أوجه :

الأول : فتحهما ، نحو : لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله ، أى لا حول إلابالله ولا قوةَ إلا بالله ، فلا حول : فى محل الرفع لأنه مبتدأ ، وبالله خبره ،

وكذلك لا قوة فى محل الرفع بأنه مبتدأ ، وبالله خبره ، فلا حول ولا قوة إلا بالله على هذا الوجه جملتان .

والثانى : فتح الأول ونصب الثانى نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، فلا حول فى محل الرفع بأنه مبتدأ ، و«لا» فى لاقوة زائدة لتأكيد النفى ، وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله ، فعلى هذا : لاحَولَ ولا قوة إلا بالله جملة واحدة .

والثالث : فتح الأول ورفع الثانى ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فلا حول فى محل الرفع بأنه مبتدأ ، و«لا» فى لا قوة زائدة لتأكيد النفى ، وقوة عطف على محل لا حول ، وبالله خبره ، فعلى هذا الجواز ، لا حول ولا قوة إلا بالله جملة واحدة .

والرابع : رفع الأول والثانى ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فحول مبتدأ ، وقوة عطف عليه ، وبالله خبره ، ولا يكون للإعمال ، ووجه عدم عمل لا هاهنا شيئان : أحدهما — أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال وهو لا حول وقوة بغير الله ، فقيل : لا حول ولا قوة إلا بالله . والثانى : أنه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف ، وهو غير جائز ، ولو فتح أحدهما دون الآخر ، لكان ترجيحاً من غير مرجح .

والخامس : رفع الأول وفتح الثانى ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فحول مرفوع بأنه اسم لا ، وخبره محذوف وهو بالله ، و« لا » بمعنى ليس ، وعمل « لا » بمعنى ليس شاذ ، ولأجل هذا قال : رفع الأول على ضعف ولا قوة مبنى على الفتح فى محل الرفع ، بأنه مبتدأ ، وبالله خبره .

قوله : فإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ، ومعناها الاستفهام والغرض والتمنى أى : إذا دخلت الهمزة على « لا » التى لنفى الجنس لم يبطل عمل « لا » لأنه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه ، سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو : ألا رجل فى الدار . أو العرض نحو : ألا نزول عندنا أو التمنى نحو : ألا ماء أشربه ، فبنى رجل ، ونزول ، وماء ، فى المواضع مع لا على الفتح ، كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الأخيران للاستفهام لأن القائل لا يقصد بقوله : ألا نزول ، الاستفهام عن ترك النزول ، ولا بقوله : ألا ماء أشربه ، الاستفهام عن وجود الماء ، لأنه عالم بعدم الماء .

قوله : ونعت لمبنى الأول مفرداً يليه مبنى ومعرب رفعاً ونصباً ، مثل : لا رجلَ ظريفَ ظريفُ ظريفاً . أى : ونعت المبنى مع لا على الفتح إذا كان نعتاً أولا ، مفرداً تالياً له جاز الوجهان : البناء والإعراب .

قوله : أما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً ، نحو : لا رجل ظريف ، وأما الإعراب فظاهر وهو الجواز ، يجوز رفعه حملا على محل المبنى نحو : لا رجل ظريف ، لأن « لا » مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء كما هو . ويجوز نصبه حملا على لفظ المبنى ، نحو : لا رجل ظريفاً ، وإن لم يحسن حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبنى ، حركة الإعراب كما مر فى باب النداء .

قوله : وإلا فإعراب . أى : وإن لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الإعراب وهو الرفع والنصب وذلك بأنه إما أن لا يكون النعت نعت المبنى ، نحو : لا غلام رجلٍ ظريفاً ، لأنه نعت المعرب ، فلم يجز فيه إلا الإعراب . وإما أن يكون النعت نعتاً أولا ، نحو : لا رجل ظريف عاقلا أو عاقل ، وإنما تعين

الإعراب لكراهتهم أن يجعلوا ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، وإما أن يكون النعت مفرداً ، نحو : لا رجل ذا مال وإنما تعين الإعراب لأن اسم « لا » إذا كان مضافاً لا يكون الإعراب ، فتابعه إذا كان مضافاً كان أولى بأن لا يكون له إلا الإعراب ، وإما إن لا يكون تالياً له ، نحو : لا رجل فى الدار ظريفاً . وإنما تغير الإعراب ، لأنه إذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً مع وجود الفصل ، ولهذا أخذ هذه القيود فى قوله : ونعت المبنى الأول مفرداً يليه قوله : والعطف على اللفظ والمحل جائز ، نحو : لا أب وابناً وابن . أى : والعطف من غير تكرير لا على المبنى مع لا على الفتح ، جائز على لفظ المبنى وعلى محله ، نحو : لا غلام وجارية وجارية ، برفع جارية عطفاً على محل لا غلام ، ونصبها على لفظ لا غلام ، وحمل على اللفظ من قال شعراً :

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه ٭ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

قوله : ومثل لا أباً له ولا غلامى له جائز ، تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له فى أصل معناه ، ومن ثم لم يجر لا أبا فيهما .

اعلم أنه يجوز أن يقال فى مثل : لا أب له ولا غلامين له ، لا أبا له ولا غلامىْ له . أى يجوز أن يعطى حكم الإضافة تشبيهاً له بالمضاف ، لمشاركته للمضاف فى أصل المعنى ، لأن المضاف وهو أبوه وغلاماه بمعنى أب له وغلامان له .

وقوله ومن ثم لم يجز إلا أباً فيها ، أى ومن أجل جواز لا أبا ولا غلامىَ له ، من أجل التشبيه بالإضافة من حيث مشاركته له فى أصل معناه ، لم يجز أن يقال : لا أباً فيها ، لعدم مشاركته للمضاف فى أصل معناه ، وذلك لأن الإضافة هاهنا لا تكون بمعنى فى :

قوله : وليس بمضاف لفساد المعنى . أى : قولنا : لا أبا له ولا غلامىْ له ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيبويه ، فإن سيبويه ذهب إلى أن أبا فى قولنا : لا أبا له ، مضافاً إلى الهاء ، واللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكذلك غلامىْ فى قولنا : لا غلام له ، مضاف إلى الهاء ، واللام زائدة لتأكيد الإضافة .

والمصنف أشار إلى بطلان مذهب سيبويه ، فقال : ليس بمضاف ، لأنه لو كان مضافاً لفسد معناه ، وذلك أن معنى لا أبَ له ، لا أباه حينئذ فبقى لا بلا خبر ، وهو غير جائز ، وعمل « لا » فى المعارف لأن الإضافة تكون معرفة وهو غير جائز .

قوله : واسمها قد يحذف خبره . أى : وقد يحذف اسم « لا » فى مثل : لا عليك . اى لا بأس عليك .

قوله : خبر « ما » و « لا » المشبهتين بليس وهو المسند بعد دخولهما ، وهى حجازية ،وقدذكرنا مشابهة « ما » و « لا » بليس فلا نعيدها ، لئلا يطول الكلام .

قوله : وهو المسند بعد دخولهما ، أى خبر « ما » و « لا » ، هو المسند بعد دخول ما ، ولا .

فقوله : هو المسند شامل لخبر المبتدأ وكان وخبر إن وغيرهما ، فلما قال بعد دخولهما ، خرج عنه هذه الأشياء .

قوله وهى لغة حجازية أى : ولغة إعمال « ما » و « لا » عمل ليس لغة أهل الحجاز لأن بنى تميم لا يعملونها عمل ليس ، لدخولها على القبلتين أعنى الاسم والفعل ، وقدم هذا البحث .

قوله: فإذا زيدت « إنْ » مع « ما » انتقض النفى بإلا إلى آخره ، هذه إشارة تبطل عمل ما ولا أحدها : « إن » إذا زيدت بعد « ما » فإنه يبطل عمل « لا » و « ما » لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو : إن زيد قائم وقوله شعراً :

وما إن طبنا جُبْن ولكن منايانا ودولة آخرينـــا

وأشار إليه المصنف بقوله : فإذا زيدت « إن » مع « ما » . وثانيها : أنه إذا انتقض النفى بإلا نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما يبطل عملها حينئذ ، لأنه إنما يعمل بسبب المشابهة بليس ، لأجل النفى ، وقد يبطل حينئذ ، فبطل عملها ، وأشار إليه أو انتقض النفى بإلا . وثالثها : إذا قدم خبرها على اسمها بطل عملها ، نحو : ما قائم زيد ، لضعفها فى العمل ، فلم تقو فى التصرف .

قوله : وإذا عطف عليه إلى آخره . اى : وإذا عطف على خبر « ما » و « لا » بحرف عطف موجب وهو « بل » ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها ، وهو النفى ، فالرفع حملا على محل خبر « ما » و « لا » من حيث هو خبر المبتدأ فى الأصل ، نحو : ما زيد قائماً ، بل قاعد ولكن قاعد .

قوله : والمجرورات وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف إليه كل اسم نسب شىء إليه بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً أى : المجرور ما اشتمل على علم المضاف إليه ، وهو الجر .

قوله : اسم أريد به أن المضاف إليه لا يكون إلا اسما ، لكنه يشكل بالجمل المضاف إليها كمضاف إليه : إذْ ، وإذا ، وحيث ، ويجاب عنه بأن تلك الجمل فى تأويل المفردات ، فإذا قلت : اجلس حيث جلس زيد ، كان تقديره : اجلس فى مكان جلوس زيد ، فتكون إضافتها إلى المفرد تحقيقاً .

وقوله : ينسب إليه شيء احترازبه عما لم ينسب إليه شيء كخبر المبتدأمثلا.

وقوله : بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به ، نحو : ضرب زيد وعمر .

وقوله : لفظاً أو تقديراً تفصيل حرف الجر ، مثال حرف الجر لفظاً : مررت بزيد وأنا ما بزيد ، ومثال حرف الجر تقديراً : غلام زيد وخاتم فضة

وقوله : مراد احترازبه عن الظرف ، نحو : صمت يوم الجمعة ، لأن يوم الجمعة نسب إليه شيء وهو صمت ، بواسطة حرف الجر ، وهو في وليس ذلك الحرف مراداً ، وإلا لكان يوم الجمعة مجروراً ، ويعلم منه أن المقصود من قوله مراداً ، المراد في العمل .

قوله : فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً بتنوينه لأجلها ، أي : وشرط المضاف إليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديراً ، أن يكون المضاف اسماً حذف تنوينه ، أو ما يقوم مقام التنوين لأجل الإضافة على معنى أنه إن كان فيه تنوين ، أو ما يقوم مقامه يحذف منه لأجل الإضافة وإنْ لم يكن فيه كأحمدَ قدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل الإضافة نحو : أحمدكُمْ ، وغلام زيدٍ وسلمى زيدٍ . وإنما حذف التنوين لأجل الإضافة لأن التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف إليه ، والإضافة تؤذن بعدم تمام المضاف إلا بالمضاف إليه ، ولأجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنونيْ التثنية والجمع .

قوله : وهي معنويةولفظية ، فالمعنويةأن يكون المضاف غير صفة مضافةٍ إلى معمولها . أي : الإضافة على ضربين : معنوية ولفظية ، والمراد بالإضافة المعنوية ، أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها ، فالمضاف إما أن

يكون صفة نحو : غلام زيد . وإما أن يكون صفة لكن غير مضافة إلى معمولها ، نحو : مصارع مصر ، فإنّ مصارع صفة غير مضافة إلى معمولها ، لأن مصر ليس بمعمول المصارع ، ولأجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة . وقال مضافة إلى معمولها ، ويعلم منه أن إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول إضافة معنوية لأن المضاف ليس بصفة ، وأن مثل قولنا هذا مضروب زيدٍ أمس ، إضافة معنوية لأن المضاف إليه ليس بمعمول للمضاف . وكذلك الإضافة فى مثل قولنا : هذا ضارب زيد أمس ، إضافة معنوية لأن زيد ليس بمعمول للضارب لأنه لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى ، وكذا فى زيد أفضل القوم ، لأن المراد بالعمل هاهنا أن يرفع المضافُ المضافَ إليه ، أو ينصبه لو سلط عليه ، لأن أفْعل التفضيل لا يعمل إلا بعدة شرائط ، أو أن المراد به أن المضاف كان رافعاً أو ناصباً للمضاف إليه قبل الإضافة .

قوله : وهى إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف إليه وظرفه أو بمعنى من جنس المضاف أو بمعنى فى ظروفه . أى : الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام ، لأن المضاف إليه إن لم يكن من جنس المضاف ، ولا ظرف المضاف كانت الإضافة بمعنى اللام ، نحو : غلام زيدٍ ، أى : غلام لزيدٍ ، فإن زيداً ليس بجنس الغلام ، ولا بظرف الغلام ، وإن كان المضاف إليه جنس المضاف ، بمعنى أنه يصدق عليه أنه مأخوذ منه ، كانت الإضافة بمعنى من نحو : خاتم فضةٍ أى : خاتم من فضة . وإن كان المضاف إليه ظرف المضاف نحو : ضُرب اليوم ، كانت الإضافة بمعنى فى . أى : ضرب فى اليوم .

قوله : وهو قليل ، مثل : غلام زيدٍ ، وخاتم فضة ، وضرب اليوم .

أى : وجود الإضافة بمعنى « فى » قليل . فقوله : غلام زيدٍ ، مثال

الإضافة بمعنى اللام ، وقوله : خاتم فضة مثال الإضافة بمعنى من ، وقوله : ضرب اليوم مثال الإضافة بمعنى فى .

قوله : وتفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة . أى : الإضافة المعنوية إن كانت إلى المعرفة ، نحو : غلام زيد أفادت الإضافة تعريفاً للمضاف لأنها عينته وأوضحته غاية الإيضاح ، كالأسماء التى توغلت فى الإبهام نحو : مثل ، وغير ، وفيه ، وغيرها اللهم إلا إذا اشتهر المضاف مما تلته المضاف إليه نحو : رأيت الرجل مثل الياقوت فى الكتابة أو بمغايرته بالمضاف إليه نحو : دخلت بالوجه الذى خرجت ، ونحو : غير الوجه ، عليك بالحركة غير السكون ، وإن كانت إلى النكرة أفادت تخصيصاً للمضاف ، نحو : غلام رجل أو غلام امرأة .

قوله : وشرطها تجريد المضاف من التعريف . أى : وشرط الإضافة المعنوية أن يكون المضاف خالياً من حرف التعريف ، لأنه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة ، فلم يحتج إلى الإضافة ولأنه إن أضيف إلى المعرفة لزم اجتماع التعريفين ، وإذا أضيف إلى النكرة لم يفد ، ويعلم منه أنه لا يضاف العلم إلا بعد اتفاق الاشتراك نحو : زيدنا خير من زيدكم ، ولا المعرف باللام إلا بعد حذف اللام منه ، وأن المضمر والمبهم لا يضاف أصلا لامتناع سلب التعريف عنهما ، لوضعهما على المعرفان .

اعلم أن تجرده عن حرف النداء ليس بشرط فى هذه الإضافة ، وإن كان حرف النداء للتعريف ، لأنه ليس للتعريف على إطلاقه ، بل هو مع القصد للتعريف ، ولأن الغرض الأكثرى منه : التنبيه ، والإنشاء ، لا التعريف .

قوله : وما أجازه الكوفيون . هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من قبل . وهو إن شرط الإضافة تجريد المضاف من حرف التعريف ،

والكوفيون يقولون : الثلاثة الأثواب ، والأربعة الدراهم ، والخمسة الكتب . وأجاب عنه بأنه ضعيف لمخالفته القياس ، واستعمال الفصحاء لأن استعمال الفصحاء ثلاثة الأثواب .

قال ذو الرمة شعراً :

وهل يرجع التسليم أو يدفع البكاء؟ تلك الأثافى والديـــار البلاقعُ

وقال الفرزدق شعراً :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره قسماً وأدرك خمسة الأشـــبار

قوله : واللفظية أن يكون صفة مضافة إلى معمولها ، أى : الإضافة اللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها ، فقوله صفة احتراز به عن مثل : غلام زيد ، وقوله مضاف إلى معمولها احتراز به عن مثل : مصارع مصر فإن إضافة مثلها إضافة معنوية ، ومثال الإضافة اللفظية ضارب زيد ، وحسن الوجه ، وهى فى تقدير الانفصال ، أى المجرور فى اللفظ منصوب فى المعنى ، كما فى مثال الأول ، أو مرفوع كما فى المثال الثانى .

قوله : ولا يفيد إلا تخفيفاً فى اللفظ . أى : الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً فى اللفظ ، وهو حذف التنوين ، أو شىء قائم مقام التنوين ، ولا يفيد تعريفاً وتخصيصاً لأنها فى تقدير الانفصال .

قوله : ومن ثم جاز : مررت برجل حسن الوجه ، أى : ومن أجل أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً فى اللفظ ، جاز أن يقال : مررت برجل حسن الوجه ، فلو أفادت هذه الإضافة تعريفاً ، فإن حسن الوجه معرفة ، ولم يجز جعله صفة لرجل ، لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة ، كما يجىء فى التوابع ، إن هذه الإضافة لا تفيد إلا تخفيفاً يمنع أن يقول مررت بزيد حسن الوجه ، لأن زيداً معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة

قوله : وجاز الضاربا زيد . أى : وإنما جاز الضاربا زيد ، والضاربوزيد لإفادته التخفيف ، وهو حذف النون ، وامتنع أن يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الإضافة ، والفراء جوزه بناء على أن الإضافة سابقة على الألف واللام ، أو حملا على الضاربالرجل ، والضاربك ، وجواب الأول أن اللام سابق على الإضافة لأنه لتخفيف ذات الاسم ، والإضافة لتخفيف عارض من عوارضه ، هو التخفيف وتحقيق الذات سابق على محقق الصفات ، وجواب حمله على الصفات الضاربالرجل والضاربك يجىء عقبيه

قوله : وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها . اعلم أن الأولى أن يكون مثله ممتنعاً ، لأن عبدها معطوف على المائة ، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، فكأنه قال الواهب عبدها ، وهو بمنزلة الضارب زيد ، فكما امتنع الضارب زيد وجب أن يمتنع هذا ، إلا أنه جاز على ضعف ، لأن المعطوف وإن كان حكمه حكم المعطوف عليه أيضاً ، لكنه ليس حكمه مثل حكمه فى جميع الوجوه ، ولهذا جاز أن يقال : يا زيد والحارث ، وإن لم يجز فالحارث وكذلك جاز : درت شاه وسخلتها ، وإن لم يجز درت سخلتها ، فجوازه من حيث أن حكمه ليس كحكمه من جميع الوجوه ، وضعفه من حيث أن حكمه كحكمه من بعض الوجوه .

قوله : وإنما أجاز الضارب الرجل ، حملا على المختار فى الحسن الوجه ، هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : إن من الواجب أن يمتنع الضارب الرجل ، بناء على ما ذكرتم ، لعدم إفادته التخفيف ، فأجاب عن ذلك بأن قال : إنما جاز حملا على الوجه الحسن لمشابهته له من حيث أن المضاف فى الصورتين صفة معرفة بلام التعريف ، والمضاف إليه معرف بلام التعريف ، ولقائل أن يقول : فما التخفيف فى الوجه الحسن ، حتى يجوز الإضافة فيه ، فيحمل مثل الضارب الرجل عليه ؟ وجوابه أن نقول : التخفيف فى إضافة

الحسن الوجه حذف الضمير ، أو حذف الجار والمجرور ، لأن أصله الحسن الوجه منه ، أو الحسن وجهه . فإذا أضيف حذف الضمير من وجهه ، وحذف الجار والمجرور وهو منه ، وإنما قال على المختار فى الحسن الوجه ، لأن فيه ست عشرة لغة ،ومن مختارها : الحسن الوجه ، ومنه نعلم الجواب عن حمل القراء : الضارب زيد ، على الضارب الرجل ، لأن المضاف إليه غير معرف باللام ، فى الضارب زيد ، فلم يمكن حمله على الحسن الوجه . واعلم أن حكم المضاف إلى المعرب بلام ، كحكم المعرف باللام ، حتى جاز : الضارب ذى مال .

قوله : والضاربك وشبهه ، إلى آخره عطف على الضارب الرجل . أى : إنما جاز الضاربك ، والضاربه ، وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول : إنه مضاف إلى الكاف حملا على الضاربك ، من حيث أن المضاف فى الصورتين صفة والمضاف إليه ضمير متصل ، وإنه لا يجب الإضافة فى الضاربك ، من غير نظر إلى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين ، والضمير المتصل ، لأن التنوين يؤذن بانفصال مابعده عما قبله ، والضمير المتصل يؤذن بالاتصال وإذا لم ينظر إلى التخفيف فى ضاربك ، لم ينظر فى الضاربك ، ومن هذا يعلم الجواب من حمل القراء الضارب زيد ، على الضاربك لأن المضاف إليه فى الضارب زيد ، ليس ضميراً متصلا ، فلم يمكن حمله على ضاربك ، وإنما قال فيمن قال : إنه مضاف ، لأن منهم من ذهب إلى أن الضارب فى الضاربك ليس بمضاف ، والكاف ضمير منصوب بمتصل به على أنه مفعول الضارب ، وحينئذ لم يحتج إلى العذر وهو الحمل على ضاربك .

قوله : ولا يضاف موصوف إلى صفته ، لأن الصفة يجب متابعتها للموصوف فى الإعراب ، فلو كانت الصفة مضافة إليها ، كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف فى الإعراب ، وهو بخلاف المطلوب .

قوله : ولا صفة إلى موصوفها . أى : ولا تضاف الصفة إلى موصوفها لأن الصفة تجب أن تكون متأخرة عن الموصوف ، فلو أضيفت إلى الموصوف كانت متقدمة عليه ، هذا خلف .

قوله : ومثل مسجد الجامع ، وجانب الغربى . هذا جواب عن سؤال مقدر وهو : إن قولكم لا يضاف الموصوف إلى صفته منقوض بقول العرب : مسجد الجامع ، وجانب الغربى ، وصلاة الأولى ، ومقلة الحمقاء ، وذلك لأن الجامع صفة للمسجد والغربى صفة للجانب ، والأولى صفة للصلاة ، والحمقاء صفة للمقلة ، لأنه يقال : المسجد الجامع ، والجانب الغربى ، والصلاة الأولى ، والبقلة الحمقاء ، وجوابه أنه متناول . أى لما دل الدليل على أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفة وجب تأويل هذه الأشياء لئلا يلزم ترك الدليل ، وتأويله أن تقدير هذه الأشياء مسجد الوقت الجامع ، وجانب المكان الغربى ، وصلاة الساعة الأولى ، وبقلة الحبة الحمقاء ، فإنه كما يوصف المسجد بالجامع ، فكذلك يوصف الوقت بالجامع ، وهكذا القول فى البواقى .

قوله : ومثل جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب متأول . هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : إن قولكم لا يضاف صفة إلى موصوفها منقوض بقولهم : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وذلك لأن جرداً صفة قطيفة ، وأخلاق صفة ثياب ، لأنه يقال : قطيفة جرد، وثياب أخلاق، وأجاب عنه بأنه متأول لأنه لما دل الدليل على امتناع إضافة الصفة إلى الموصوف ، وجب تأويل هذه الأشياء لئلا يلزم ترك الدليل ، وتأويلها أن هذه الإضافة بمعنى « من » ، وليس الجرد صفة للقطيفة ، ولا الأخلاق صفة للثياب ، وإن كان صفة فى قولنا : قطيفة جرد، وثياب أخلاق ، لأنه لما حذف الموصوف ، واستعملت الصفة ، وهو جرد مقام الموصوف ، واستغنى عن إيراد الموصوف ثم حصل الالتباس ، فى بعض الاستعمالات ، وهو أن الجرد من أى جنس هو

والأخلاق من أى جنس هى ؟ فأتوا بموصوفاتها ، وأضافوها إلى موصوفاتها ، فقالوا : جرد قطيفة ، وخلاق ثياب ، فهذه الإضافة بمعنى « من » .

قوله : ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه . أى : ولا يضاف أحد الاسمين المتماثلين فى العموم والخصوص إلى آخره ، لعدم الفائدة فى هذه الإضافة نحو : ليث وأسد، فى الأعيان. وحَبْس ومَنْع فى المعانى، وإنما قال اسم مماثل للمضاف إليه ، ولم يقل مرادف للمضاف إليه ، ليدخل فيه المترادفان نحو : الليث والأسد ، والمتساويان ، نحو : الإنسان والناطق .

قوله : بخلاف كل الدراهم . أى : وليس المضاف والمضاف إليه ، إليه فى كل الدراهم ، وغير الشىء من جملة الأشياء المتماثلة فى العموم والخصوص ، وذلك لأن الدراهم أخص من الكل ، والشىء أخص من الغير فيكون إضافة العام إلى الخاص فلم يكن مما يحسن فيه ، فيخص المضاف بالمضاف إليه فتفيد .

قوله : وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : سعيد كرز ، اسمان متماثلان فى العموم والخصوص ، لكونهما علمين لرجل واحد ، وأضيف أحدهما إلى الآخر ، وأنتم قلتم لا يجوز إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر . وأجاب عنه بأنه متأول لأنه لما دل الدليل على أنه لا يجوز وجب تأويله لئلا يلزم ، ترك الدليل . وتأويله أن المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول ، وبالمضاف إليه الاسم واللفظ ، فإذا قلت : جاءنى سعيد كرز ، فكأنك قلت : جاءنى مدلول هذا اللفظ وسماه ، ولم يكن التأويل بالعكس لامتناع استناد المجىء وشبهه إلى اللفظ ، ولم يضف اللقب إلى الاسم فلم يقبل كرز سعيد ، لأن اللقب أوضح من الاسم . فإضافة الاسم إلى اللقب أولى من العكس .

قوله : فإذا أضيف الاسم الصحيح ، أو الملحق به إلى آخره ، المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن فى آخره علة ، والمراد بالملحق به اسم فى آخره واو أو ياء قبلها ساكن، نحو : ظبى ، ودلو ، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لأجل الياء . وياء الإضافة إما مفتوحة على الأصل أو ساكنة لأجل التخفيف ، فيقول : غلامى ،وظبيى ، أو : دلوى بفتح الياء وسكونها .

قوله : وإن كان آخره ألفاً .. إلى آخره .

اعلم أن الاسم إما أن يكون صحيحاً أو ملحقاً به ، أو لا يكون صحيحاً ولا ملحقاً به ، وقد مر حكم الأولين . وإن لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به ، فلا يخلو من أن يكون فى آخره ألف ، أو ياء ، أو واو ، فإذا كان آخره ألف ثبّت الألف حالة الإضافة إلى الياء ، نحو : عصاى ، ورحاى ، وغلاماى ، لكن هذا بل تقلب الألف ياء إذا كان بغير التثنية . فيقول فى عصا أو رحى ، عصى ورحى لأن أصل هذا الألف إما الواو وإما الياء . فإن كان الواو يرد الألف إلى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء فى الياء ، وإن كان الياء تدغم الياء فى الياء ، وإن كان الألف ألف التثنية ثم تقلبها هذين ياءاً لأنه لا أصل لهذه الألف من الياء أو الواو فترد إليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر ، وإن كان آخره ياء أدغمت الياء فى الياء فيقال فى الرامى والغازى ، الرامى والغازى ، وإن كانت الياء محذوفة للتنوين ردت إليه وأدغمت فى ياء الإضافة ، وكذلك التثنية والجمع ، حالتى النصب والجر ، فيقال فى قاض وغاز ، قاضى وغازى ، إن كان آخره واو قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة ، فيقال

فى هــؤلاء مسلمون : هؤلاء مسلمى ، لأنه لما حذفت النون ، لأجل الإضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت أحديهما بالسكون ، على الآخرى فقلبت الواو ياء لما تبت من قاعدتهم ، وأدغمت الياء فى الياء ، وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار : مسلمى ، وهذا لم يكن إلا فى جمع السلامة المذكر حال الرفع .

قوله : وأما الأسماء الستة : فأخى وأبى هذه إشارة إلى كيفية لحوق ياء الإضافة بهذه الأسماء ، فيقال فى أخ وأب ، أخى وأبى ، كما يقال فى : يد ودم ، يدى ودمى ، ومعناه أن لام الفعل محذوفة من أب وأخ كما هو محذوف من يد ودم ، فكما يقال فى : يد ودم ، يدى ودمى . ومن غير رد لام الفعل فكذلك فى أخ وأب ، أخى وأبى من غير رد لام الفعل ؛ لكن المسترد أجاز رد لام الفعل فى أخ وأب ، فيقال : فيهما أخى وأبى مع رد لام الفعل وإدغامه فى الياء . متمسكاً بقوله :

قدر أجلك ذا المجاز وقد أرى وأبىَّ مالك ذو المجاز بدار

وأجيب بأنا لا نسلم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب لجواز أن يكون أبين جمعاً لأب ، والذى يدل على أن الأب يجمع على أبين وإن كان شاذاً قول الشاعر :

فلما تبــين أصواتهــا بكين وقد بنينا بالأسى

قوله : وتقول حمى ، وهنى . أى : يقال فى هن وحم ، حمى وهنى ، كما يقال فى : يد ودم ، يدى ودمى من غير رد لام الفعل .

قوله : ويقال فى « فى » الأكثر «وفمى». أى : إذا أضيف فم إلى ياء المتكلم ففيه وجهان أحدهما « فى » وهو الأكثر ، والثانى «فمى». والوجه الثانى ظاهر من حيث أنه ألحق به ياء المتكلم ، من غير تغيير المفرد ، والوجه الأول أكثر

وأوضح لأن قلب الواو ميماً حالة الإفراد إنما هو لأجل الصرفية ، وهى مفقودة حال الإضافة ، وذلك لأن أصل فمى فو بسكون الواو ، فحذفت الهاء لخفائه فصار فوه ، فلو لم يقلب الواو ميماً لقلبت الواو ألفاً لتحركها حينئذ لكونها حرف إعراب وانفتاح ما قبلها ، فوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والتنوين ، فبقى الاسم المعرب على حرف واحد ، وهذه العلة غير موجودة حال الإضافة ، لأنه إذا حذف الهاء وأضيف إلى ياء المتكلم كان مبنياً عند قوم ، ومعرباً تقديراً عند آخرين . ومنهم المصنف رحمه الله تعالى ، لكنه لم ينو على حرف واحد لأنه لم يحذف الواو عند الإضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين ، لأنه إذا حذف الهاء عند الإضافة إلى ياء المتكلم فصار : فوى ، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها فيهما وكسر الفاء لأجل الياء .

قوله : وإذا قطعت .. إلى آخره . أى : إذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة كان إعرابها بالحركات فقيل هذا أب وحم أخ وحم وهن وفم ، ورأيت أخاً وأباً وحماً وهناً وفماً ، ومررت بأب وأخ وحم وهن وفَم — بفتح الفاء وضمها وكسرها فى فم ، لكن الفتح أفصح ، أما كون فتح الفاء أفصح فى فم لكون الفاء مفتوحاً فى الأصل . وأما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة المبدل عنها الميم ، وأما كسر الفاء فلأنه لما عوض الواو ميماً لعلة ذكرناها ، فكأنها عوضت الواو ياء ، فكما أنه إذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك إذا عوض ميماً .

قوله : وجاء حَمٌ ، مثل يد .. إلى آخره ، أى : وقد جاء فى حم لغات غير ما ذكرناه ، أحدها أنه مثل يد مطلقاً ، أى حال الإفراد والإضافة فيقول فى الإفراد هذا حم ، ورأيت حماً ، ومررت بحم ، وتقول فى

الإضافة : هذا حمك، ورأيت حمك ، ومررت بحمك ، فهذه اللغة مثل اللغة الأولى حال الإفراد وليست مثلها حال الإضافة واللغة الثانية ، أنه مثل الخبء مطلقاً أى حكمه حكم المهموز حال الإفراد والإضافة فنقول فى الإفراد هذا حَمُؤٌ ، ورأيت حمأً ، ومررت بحمىءٍ ، وتقول فى الإضافة : هذا حمُك، ورأيت حمَك، ومررت بحمِك . واللغةالثالثة : أن حكمه مثل حكم : دلو مطلقاً فنقول : هذا حموٌ ، وأريتحموا ، ومررت بحمو ، ونقول فى الإضافة : هذا حموك ، ورأيت حموك ، ومررت بحموك ، واللغة الرابعة : أن حكمه مثل حكم عصاً ، أى المقصود مطلقاً ، فنقول : هذا حما ، ورأيت حما ، ومررت بحما ، ونقول : هذا حماك ، ورأيت حماك ، ومررت بحماك ، فهذه اللغات الثلاثة الأخيرة مخالفة للغة الأولى ، حال الإفراد والإضافة .

قوله : وجاءهَنُ ، مثل : يد ، أى : وجاء فى هن لغة أخرى غير اللغة الأولى ، وهى أن يكون حكمه حكم يد مطلقاً ، أى حال الإفراد والإضافة ، فيقول : هذا هن ، ورأيت هنا ، ومررت بهن ، وتقول : هذا هُنك، ورأيت هنَك، ومررت بهنِك، فهذه اللغة مثل اللغة الأولى ، حال الإفراد وغيرها حال الإضافة .

قوله : و« ذو » لا يضاف إلى مضمر .. إلى آخره . أى : ذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع عن الإضافة ، لأن ذو وضع لأجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات للأسماء والنكرات نحو جعل المال صفة لرجل فيقال : جاءنى رجل ذو مال ، فوجب مراعاة وضعه ، وإن جاء بخلاف ذلك فصار نحو : صل على محمدٍ وذويه ، وكقوله إنما يعرف الفضلَ من الناس ذووه .

اعلم أن الدليل المذكور يقتضى أن لا يضاف ذو إلى غير ما فيه معنى الجنس ، فلا فائدة حينئذ فى التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمر .

قوله : التوابع كل ثان بإعراب سابقه . أى : التوابع كل ثان للأول ، وإعراب الثانى مثل إعراب سابقه من جهة واحدة ، فقوله : كل ثان شامل لخبر المبتدأ ، وخبر كان ، وخبر إن ، وخبر ما ، ولا ، والمفعول الثانى ، من باب علمت ، والمفعول الثالث من باب أعلمت . فلما قال بإعراب سابقه خرج عنه أخبار كان ، وإنّ ، وما ، ولا . لأن الإعراب أخبارها ليس مثل إعراب أسمائها ، ولما قال : من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدأ ، والمفعول الثانى من باب علمت ، والمفعول الثالث من باب أعلمت ، لكون إعراب التابع مثل إعراب متبوعه من جهة واحدة ، وإعراب الثانى فيما عداه ليس كذلك ، أما الأول فلأن قولنا : جاءنى زيد الطويل ، عمل فيهما باقتضائه الفاعل أما الثانى ، فلأن عمل الابتداء فى المبتدأ والخبر من جهة اقتضائه المسند والمسند إليه ؛ وإن عمل علمت فى المفعولين من جهتى اقتضائه المنسوب والمنسوب إليه ، وإن عمل أعلمت فى ثلاثة مفاعيل ، من جهات اقتضائه يصير الشخص عالماً بالمنسوب والمنسوب إليه ، ولا يشكل مثل : مررت بك أنت مع أن أنت تابع ليس بإعراب سابقه ، لأن المراد بإعراب سابقه أن يكون إعرابه لفظاً أو محلا ، مثل إعراب متبوعه لفظاً أو محلا ، فإن أنت وإن كان ضميراً مرفوعاً فهو فى محل الجر ، بأنه تأكيد له .

قوله : النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقاً ، فقوله تابع ، شامل لجميع التوابع من البدل والتأكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت . فلما قال : يدل على معنى فى متبوعه ، خرج عنه جميع التوابع سوى النعت ، لأن جميعها يدل على النعت ، لأن جميعها لا تدل على معنى فى متبوعها ، بل تدل على معنى لا فى متبوعها ، لكن قد يتوهم أنه يدخل فيه ، مثل :

ضربت زيداً قائماً ، فإن قائماً يتوهم أنه تابع دل على معنى فى متبوعه وهو ذو الحال ، فلما قال : مخرجاً مطلقاً ، خرج عنه مثله ، لأن مثل قائم ، وإن توهم مُتَوهمٌ أنه تابع يدل على معنى فى متبوعه ، لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حال صدور الفعل عنه .

واعلم أنه لو قال تابع يدل على معنى فى متبوعه ، أو متعلقه ، كقولنا : جاءنى رجل عالم أبوه ، لكان أصوب ليشمل النوعين ، ولقائل أن يقول : إنه منقوض بالنعت الواقع بعد إلا للصفة ، كقوله تعالى : « لوْكان فيهما آلهةٌ إلاالله لفسَدتَا » فإن الله نعت الآلهة مع أنه لا يدل على معنى فى متبوعه ، لا وجوابه أن المراد بالنعت هاهنا هو النعت حقيقة ، وليس الاسم الواقع بعد إلا للصفة نعتاً حقيقة ، لأنه مضاف إليه المنعت من حيث المعنى ، تقديره فى الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، لكن لما كان لم يمكن إعراب إلا وإضافته إلى ما بعده لكونه حرف أعرب ما بعده إعراب المنعوت ضرورة إصلاحاً للفظ وأطلق اسم النعت عليه مجازاً .

قوله : وفائدته تخصيص هذا ، إشارة إلى أقسام النعت فمنها أنه يفيد التخصص وذلك إذ كان نعتاً للنكرة نحو : جاءنى رجل طويل ، ومنها أن يكون لمجرد الثناء ، ونحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنها أن يكون لمجرد الذم نحو : فعل زيد الفاسق الدميم الجاهل اللعين ، إذا كان زيد معلوماً قبل ذكر هذه الصفات ، وإن كان غير معلوم لا يكون لمجرد الذم ، بل للذم والتوضيح . ومنها أن يكون لتوكيد ، وذلك إذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المنعوت كقوله تعالى : « نفخة واحدة » فإن الواحدة تدل على ما يدل عليه نفخة ، لأن التاء فى نفخة للواحدة ، فيدل على الوحدة .

قوله : ولا فصل بين أن يكون مشتقاً .. إلى آخره .

اعلم أن بعض النحاه اشترط فى النعت أن يكون مشتقاً والمصنف أشار إلى أنه ليس بواجب أن يكون النعت مشتقاً وذلك لأن المراد بالنعت : تابع يدل على معنى فى متبوعه عموماً ، أى فى جميع استعمالاته مثل المنسوب ، نحو : تميمى ، وعلوى ، وذى مال ، وذات مال ، كما يقال : جاءنى رجل علوى أو تميمى ، وجاءنى رجل ذو مال ، وامرأة ذات مال ، فإن كل واحد منها يدل على معنى فى متبوعه دائماً ، أو تابعاً يدل على معنى فى متبوعه خصوصاً أى فى بعض استعمالاته نحو : أى رجل فى قولنا : مررت برجل ، أى رجل أى كامل الرجولية . فإن أى رجل يدل على معنى فى متبوعه فى هذا الموضع ، وإن لم يدل على معنى فى متبوعه فى غير هذا الموضع ، نحو : أى رجل عندك ؟ ويا أيها الرجل ، ونحو الرجل فى قولنا : مررت بهذا الرجل ، فإنه يدل على معنى فى متبوعه ، وهو تعيين الذات فى هذا الموضع ، دون موضع آخر ، نحو : جاءنى الرجل ، وهو اسم الإشارة فى قولنا : مررت بزيد هـذا ، فان هذا يدل على معنى ، وهو الإشارة فى متبوعه ، فى هذه الصورة دون صورة أخرى ، نحو : هذا زيد .

قوله : وتوصف النكرة بالجملة الخبرية . أى : ويوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى تحتمل الصدق والكذب ، وهى أربعة نحو : مررت برجل أبوه عالم ، ومررت برجل قام أبوه ، ومررت برجل إن قام أبوه قمت ، ومررت برجل فى الدار ، وإنما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية ، لأن الوصف عن المعنى خبر عن الموصوف وقد مر أنه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد ، وإنما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ، ووجوب مطابقة الموصوف الصفة فى التعريف والتنكير

قوله : ويلزم الضمير . أى : ويلزم الضمير فى الجملة التى تقع صفة

للنكرة لترتبط تلك الجملة بتلك النكرة ، كما فى المثال المذكور . ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل زيد قائم ، لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال : عنده ، أو معه وغير ذلك ؟

قوله : ويوصف بحال الموصوف .. إلى آخره . أى : ويوصف الموصوف باعتبار حاله ، نحو : مررت برجل عالم ، ويوصف باعتبار حال متعلقه ، نحو : مررت برجل حسن غلامه ، فحسن وإن كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز ، فإنه صفة لمتعلقه ، وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة .

قوله : فالأول يتبعه .. إلى آخره . أى : النعت الذى هو بحال الموصوف ويتبع الموصوف فى عشرة أشياء وهى : الرفع والنصب والجر ، وعبّر عن الثلاثة بقوله : الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . أى يجب موافقة الصفة للموصوف فى هذه الأشياء لأنها هى الموصوف بالحقيقة والمعنى ، فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها .

قوله : والثانى يتبعه فى الخمسة الأول .. إلى آخره . أى : النعت الذى هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف فى الخمسة الأول وهى : الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير . لأنه لما جعل صفة لذلك الموصوف ، من حيث المجاز واللفظ ، جعل تابعاً له فى هذه الأشياء مراعاة للفظ ، ولم يكن تابعاً للموصوف فى الخمسة الباقية ، وهى : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، بل كان حكمه حكم الفعل ، لأنه مسند إلى الظاهر الذى بعده كالفعل ، فكما أن الفعل إذا كان مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، يجب إفراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه إلا على ضعف ، فكذلك لأنها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله ، فكما أن الفعل إذا كان مسنداً إلى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكراً ، ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثاً حقيقاً ، ويجوز إذا كان مؤنثاً

غير حقيقى ، كما يجىء فى موضعه ، فكذلك الصفة. تقول : مررت برجل قاعد غلامه ، وبرجلين قاعد غلامهما ، وبرجال قاعد غلمانهم ، ومررت بامرأة قائم أبوها ، وسيجىء هذا البحث وافياً .

قوله : ومن ثم حَسُنَ .. إلى آخره . أى : من أجل إن حكم الصفة التى هى حال متعلق الموصوف حكم الفعل فى الباقى ، أى فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، حَسُنَ أن يقال : قام رجل قاعد غلمانه ، بافراد قاعد ، مع كون فاعله جمعاً ، وضعف آن يقال : قام رجل قاعدون غلمانه ، لأن قاعدون مثل يقعدون غلمانه لفظاً ، ومعنى . فكما ضعف أن يقال : قام رجل يقعدون غلمانه ، ولكن يجوز من غير ضعف أن يقال : قام رجل قعود غلمانه ، بلفظ التكسير لأن قعوداً ليس مثل يقعدون لفظاً .

قوله : والمضمر لا يوصف .. إلى آخره . أى : المضمر لا يوصف ولا يوصف به . أما الأول فلأن بعض المضمرات وهو « أنا » فى غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى التوضيح حينئذٍ ، فحمل الباقى عليه لاطراد الباب ، وأما الثانى فلأنه لا يدل على معنى فى متبوعه .

قوله : والموصوف أخص أو مساوٍ . أى : والموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة أو مساوياً لها فى التعريف والتنكير ، لئلا يكون للفرع مزية على الأصل فى الدلالة على الذات المرادة ، أو يجب أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج . ألا ترى أن الضاحك فى قولنا : مررت بالحيوان الضاحك ، أخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه أعم منه من حيث المفهوم ، لأن مفهومه شىء له ضحك ، وشىء له ضحك أعم من أن يكون حيواناً أو غيره .

قوله : ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله . أى : ومن أجل أن الموصوف

أخص من الصفة أو مساوٍ لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف إلا بالاسم المعرف بلام التعريف ، نحو : قام الرجل العالم ، أو بالاسم المضاف إلى الاسم المعرف بلام التعريف ، نحو : قام الرجل ذو المال ، لأنهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف إلى المضمر أو العلم أو المبهم ، لأنه أخص من المعرف بلام التعريف ، فلا يقال : جاءنى الرجل صاحب زيد ، أو صاحبه ، أو صاحب هذا ، حملا على الصفة وإلا يلزم أن يكون الصفة أخص من الموصوف فهذا لا يجوز .

قوله : وإنما التزم وصف هذا بذى السلام . هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : يلزم مما ذكرتم أن يجوز وصف أسماء الإشارة بالاسم المضاف إلى الاسم المعرف بلام التعريف ، أو المضاف إلى مثله لأن اسم الإشارة أخص من الاسم المضاف إلى المعرف باللام ومساو المضاف إلى المبهم ، لكنه لم يجز بالاتفاق ، وأجاب عن ذلك بأنه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للإبهام ، وتقديره : أن المبهم يطلب صفة تعين ذاته ، وتدل على ذاته ، والأسماء الدالة على الذوات أى أسماء الأجناس وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام .

قوله : ومن ثم ضعف : مررت بهذا الأبيض ، وحَسُنَ : مررت بهذا العالم . أى : ومن أجل أن صفة أسماء الإشارة يجب أن تدل على الذات وتعين ذات المبهم ، ضعف أن يقال : مررت بهذا الأبيض ، لأن الأبيض لا يدل على الذات والنوع ، لاحتمال أن يكون رجلا أو امرأة وكاعدا وثلجاً ، وغير ذلك ، ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن أن يقال : مررت بهذا العالم ، لأنه نعلم منه أنه إنسان ورجل .

قوله : والعطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه .. إلى آخره . فقوله :

(تابع) ليتأول التوابع كلها ، وقوله (مقصود بالنسبة) يخرج كلها سوى البدل لأن النعت والتأكيد وعطف البيان ، ليست بمقصودة بالنسبة بل أتى بها للغير ، وهو المتبوع ، وقوله (مع متبوعه) يخرج البدل لأن البدل وإن كان مقصوداً بالنسبة ، لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة .

قوله : ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، خاصة أخرى للعطف بعد تمام الحد ، ومثاله : قام زيد وعمر ، فعمر تابع بمقصود بنسبة القيام مع زيد .

قوله : وإذا عطف .. إلى آخره . أى : إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم أكد أولا بضمير منفصل ، ثم عطف عليه ذلك الاسم ، نحو : ضربت أنا وزيداً ، لأن الضمير إذا كان مرفوعاً متصلا اشتدّ اتصاله بالفعل ، حتى صار كأنه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه إلا بعد أن أكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وإنما قال المرفوع لأنه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز العطف بلا تأكيد بالمنفصل ، نحو : ضربتك وزيداً ، ومررت بك وبزيد وإنما قال المتصل لأنه لو كان متصلا لجاز العطف عليه بلا تأكيد بمنفصل ، نحو : أنا وزيد ، أما إذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل ، وبين المعطوف جاز العطف عليه ، بلا تأكيد بمنفصل ، سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف ، نحو : ضربت اليوم وزيداً ، وبعده كقوله : تعالى : « ما أشركْنا ولا آباؤنا » .

قوله : وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض . أى : إذا عطف اسم على الضمير المجرور أعيد الجار ، نحو : مررت بك وبزيد ، لكراهتهم عطف على الاسم الضمير المجرور ، الذى صار كالجزء من الكلمة الجارة ، وأما قوله تعالى « يَسْأَلونَ بهِ والأَرْحَام » فى بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم ، وأما قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

فشاذة يقاس عليه ولا يمكن أن يقال السبب غير متعين له ، لاحتمال أن يكون الواو للقسم ، لأنا نقول لا يحتمل ذلك ، لأن مراد الشاعر أن هذا ليس تعجب منك ومن الأيام ، وإنما ذكر الأيام هاهنا للذم ، فلا يقسم بها ، ويدل عليه أول البيت وهو قوله :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك ... .

قوله : والمعطوف فى حكم المعطوف عليه . أى : حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه فى كل ما جاز ، وامتنع ووجب للمعطوف عليه . مثلا إذا وجب أن يكون المعطوف عليه ضميراً كخبر المبتدأ إذا كان جملة وصلة الموصول الذى يجب أن يكون فى المعطوف كذلك .

اعلم أنه ليس المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع الأشياء ، فإنه يجوز أن يقال : يا زيد ، والحارث ، ورُبَّ شاة وسخلها ، مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام ، وامتناع دخول رب على المعارف .

قواه : ومن ثم لم يجز فى يا زيد .. إلى آخره . أى : ومن أجل أن حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه ، فى الجواز والامتناع والوجوب ، لم يجز أن يقال : ما زيد لقائم ، ولا ذاهباً عمر ، إلا الرفع فى ذاهب . وكذلك لم يجز أن يقال : ما زيد قائماً ، ولا ذاهباً عمر ، إلا الرفع فى ذاهب لوجوب وجود الضمير فى المعطوف عليه ، وهو قائم ، وامتناع وجوده فى المعطوف ، وهو ذاهب ، لكون عمر فاصلا له فرفع عمر ، وإذا رفع ذاهب بأن يكون عمر مبتدأ وذاهب خبره مقدماً ، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ، ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم ، وعمر على لفظ زيد ،

عطف المفرد على المفرد ، لأنه يلزم تقديم الخبر على الاسم ، وهو ممتنع كما يمتنع فى المعطوف عليه .

قوله : وإنما جاز الذى يطير فيغضب زيد .. إلى آخره . هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : يلزم ماذكرتموه أن يمتنع أن يقال : الذى يطير فيغضب زيد الذباب ، لأن قولنا : فيغضب زيد ، معطوف على يطير الذى هو أصله الذى مع عدم الضمير فيغضب زيد ، ووجوب الضمير فى يطير لكونه صلة الذى ، وجوابه : أنا لا نسلم أنه يمتنع أن يقال : الذى يطير الغضب زيد الذباب ، وإنما يمتنع أن لو كان الفاء للعطف المحض ، لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ، أيضاً لأنه فى تقدير : الذى إن طار غضب زيد الذباب . والذى يؤكد ما قلنا : امتناع يطير ويغضب زيد الذباب ، لامتناع وجود فى المعطوف ، فتبين أنه يجىء به للسببية لا للعطف المحض . أو معناه : الذى يطير فيصير طيره سبباً لغضب زيد الذباب .

قوله : وإذا عطف على عاملين مختلفين .. إلى آخره . أى : إذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين ، على تقدير حذف المضاف ، لم يجز مطلقاً عند سيبويه ، وجاز مطلقاً عند الفراء ، ومصنف الكتاب ، إذا كان المجرور مقدماً على المرفوع أو المنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : فى الدار زيد ، وفى الحجرة عمر ، فالحجرة عطف على الدار ، والعامل فى الدار وهو (فى) ، وعمر معطوف على زيد ، والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه . حجة سيبويه أن حرف العطف أضعف من أن يقوم وينوب مناب عاملين . وحجة الفراء الاستعمال ، وهو قولهم : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة ، فسوداء معطوف على بيضاء والعامل فيها كل فحمة معطوفة على شحمة والعامل فيها (ما) . وقول الشاعر :

أكل امرىء تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل نـــاراً

فالنار الأولى عطف على امرءٍ والعامل فيه كل، والنار الثانية عطف على امرأ الثانى ، والعامل فيه تحسبين . وحجة المصنف فى جواز العطف على عاملين فيما إذا كان المجرور مقدماً على المرفوع أو المنصوب فيما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء ، وإنما قال على عاملين لجواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو : ضرب زيد عمرا ، ونكر خالداً لعدم المانع وهو قيام حرف عطف مقام العاملين وإنما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم أن مثل قولنا : ضرب ضرب زيد عمراً وبكرٌ خالداً ، من هذا الباب ، فلا يجوز العطف على زيد وعمر ، فإنه ليس من هذا الباب ، لكون الفعل الثانى تأكيداً للفعل الأول فيجوز العطف عليهما ، لأنها ليسا بمعمولى عاملين مختلفين ، والمراد بالاختلاف هاهنا هو أن لا يكون الثانى تأكيداً للأول .

قوله : التاكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول . فقوله : تابع يشتمل جميع التوابع ، فلما قال : يقرر أمر المتبوع ، خرج العطف بالحرف والبدل لأنهما لا يقرران أمر المتبوع ، فلما قال : بالنسبة ، خرج عنه النعت وعطف البيان ، لأنهما وإن كانا يقرران أمر المتبوع ، لكنهما لا يقرران أمر المتبوع بالنسبة فى تعيين ذاتهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى زيد الطويل ، فلا يشك فى نسبة المجيء إلى زيد ، بل يشك فى أنه أى زيد من الزيود ، فلما قلت الطويل علم أنه أى زيد هو ، ولما قال : أو الشمول ، دخل فيه مثل « كل » و « أجمع » وتوابعهما ، نحو : جاءنى القوم كلهم ، فإن كلهم وإن لم يقرر أمر المتبوع فى النسبة لكنه يقرر أمر المتبوع فى الشمول وانطبق التعريف على التأكيد .

• اعلم أن الحد المذكور لا يتناول أكتع وأخواته ، لأنه لا يقرر أمر المتبوع فى النسبة ، ولا فى الشمول ، فلو قال : التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع

فى النسبة أو الشمول ، أو يتبع ما يقـــرر أمره فى النسبة أوالشمول لكان أصوب ولشكل أيضاً بجميع التواكيد ، ثم لم ينسب إلى متبوعها شيء نحو : زيد زيد ضرب ، وضرب ضرب زيد ، وزيد قائم زيد قائم، وإنّ إن زيداً قائم ، فإن زيد الثانى تأكيد للأول مع أنه لا يقرر أمر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول فكذلك : ضرب الثانى تأكيد للأول مع أنه لا يقرر أمر المتبوع فى النسبة ، ولا فى الشمول . وكذا فى إن الثانية فى : إن إن زيداً قائم ، فإن قيل المراد بالتأكيد الذى عرفه هاهنا هو التأكيد المعنوى ، قلنا لا نسلم ذلك ، وإلا لم يجز تقسيمه إلى لفظى أو معنوى . بقوله : وهو لفظى ومعنوى ولا مخلص عنه إلا أن يقال المراد بالتأكيد المعرف هو التأكيد المعنوى ، وبالضمير فى قوله : وهو لفظى ومعنوى مطلق التأكيد إلا التأكيد المعرف ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأكيد المعرف أعم من المعنوى واللفظى ، والمراد بالنسبة أعم من نسبة المتبوع إلى شيء أو نسبة الشيء إلى المتبوع ، نحو : ضرب ضرب زيد ، وجاءنى زيد زيد ، أو فى نسبة شيء غير المتبوع إلى شيء غير المتبوع .

قوله : وهو لفظى ومعنوى . أى : التأكيد على ضربين لفظى ومعنوى ، فالتأكيد اللفظى أن يكرر اللفظ الأول وهو يجرى فى ألفاظ كلها أى فى الاسم نحو : جاءنى زيد زيد ، وفى الفعل : ضرب ضرب زيد ، وفى الحرف : إن إن زيداً قائم ، وفى المفرد كما ذكرنا ، وفى المركب ، نحو : جاءنى زيد جاءنى زيد .

أعلم أنه يشكل بمثل : ضربت أنت وبك أنت ، فإن أنت تأكيد لفظى مع أنه لم يكرر اللفظ الأول ، فإن قلت : ليس بلفظى ، قلنا : فيلزم الواسطة بين اللفظى والمعنوى ، وهى منتفية هاهنا بالاتفاق ، فالأولى أن تقول اللفظى تكرير اللفظ الأول أو إتيان بمرادفه كما فى تأكيد الضمير المتصل .

قوله : والمعنوى بألفاظ محصورة . أى : التأكيد المعنوى بألفاظ معدودة وهى النفس والعين ، وكلاهما وكلتاهما ، وكل وأجمع وأكتع وأتبع وأبصع .

قوله : فالأولان .. إلى آخره . أى : النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما وضميرهما ، أو باختلاف أحدهما إلا فى المثنى المذكر والمؤنث فإنه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير ، تقول : زيد نفسه ، والزيدان نفسهما ، وأنفسهما ، وهو الأكثر والزيدون أنفسهم ، وهند نفسها ، والهندان نفساهما ، وأنفسهما وهو الأكثر والهندات أنفسهن .

قوله : والثانى للمثنى . أى : التأكيد الثانى وهو كلاهما للمثنى ، تقول : جاءنى الرجلان كلاهما ، للمذكر . وجاءتنى المرأتان كلتاهما للمؤنث .

قال الأخفش : إن كل حكم لا يشغل الواحد لا يجوز تأكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فإنه لا يجوز : اختصم الرجلان كلاهما ، لعدم الاحتياج إلى تأكيده لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط ، بخلاف المجىء فإنه يجوز : جاءنى الرجلان كلاهما ، لجواز صدور المجىء من واحد فقط فإن قيل لا حاجة أيضاً إلى تأكيد المثنى بكلا فى مثل : جاءنى الرجلان ، لأنه يعلم من لفظ المثنى أن المراد منه اثنان ، فلا يحتاج إلى تأكيده كما لا يحتاج فى مثلا الاختصام . قلنا : لا نسلم أنه يعلم أن المراد من المثنى : الاثنان لجواز إطلاق المثنى على الواحد مجازاً بأن كان الواحد مباشراً للفعل ، والآخر دليلا عليه . فإن لفظ المثنى ظاهر فى أن المراد اثنان فى صورتى الاختصام والمجىء ، وإن احتمل غير ذلك إلا أنه تأكيد ذلك الظاهر فى نحو : الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ، ولم يتأكد فى نحو المجىء ، لإمكان صدور المجىء عن الواحد ، فلم يحتج الأول إلى تأكيد دون الثانى ، ولقائل أن يقول : كما أن المثنى يحتمل الواحد ، يحتمل الجمع ، لأن المجاز كما احتمل

فى جانب القلّة احتمل فى جانب الكثرة ، فإذا أكد بكذا حصلت الفائدة ، وهى العلم بأن الجمع ليس بمراد منه . ويمكن أن يجاب عنه بأن لم يطلق المثنى على الجمع عندهم أصلا ، وأطلق الجمع على المثنى كثيراً ، وإذا كان كذلك لم يحتج فى مثل الاختصام إلى تأكيد المثنى بكلا ، لئلا يتوهم منه الجمع ، لأنه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع فى كلامهم .

قوله : والباقى لغير المثنى . أى : الباقى بعد الثلاثة وهو : كل وأجمع إلى آخره يقع تأكيداً لغير المثنى سواء كان مفرداً أو مجموعاً مذكراً كان أو مؤنثاً . لكن باختلاف الضمير فى كله تقول : اشتريت العبد كله ، وجاءنى القوم كلهم واشتريت الجارية كلها ، وجاءتنى النساء كلهن . وباختلاف الصيغ فى البواقى وهى أجمع وتوابعه ، تقول : اشتريت العبد كله أجمع أكتع أتبع أبصع ، وجاءنى القوم كلهم أجمعون أكتعون أتبعون أبصعون ، واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، وجاءتنى النسوة كلهن جمع تبع كتع بصع .

قوله : ولا يؤكد بكل وأجمع .. إلى آخره . أى : لا يصح التأكيد بكل وأجمع إلا لشىء ذى أجزاء ، يصح اقترانها تلك الأجزاء حسًّا ، نحو : جاءنى القوم كلهم ، فإن للقوم أجزاء يصح اقترانها حسا لكن له أجزاء يصح افتراقها حكماً ، لأن العبد يجوز أن يكون نصفه أو أقل أو أكثر مشترى وإن لم يكن لشىء أجزاء ، أو كان له أجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكماً ، لم يجز تأكيده بكل وأجمع لأنهما للشمول ، ولا فائدة فى التأكيد لما فيه الشمول ، شمول لما لا أجزاء له ، ولا لما له أجزاء لا يصح افتراقها لا حسا ولا حكما . فإذاً لا يقال : جاءنى زيد كله لأنه لا أجزاء لزيد يصح

افتراقهما حسا ، وهو ظاهر . ولا حكماً لأنه لا يمكن مجيء نصفه أو ثلثه أو ربعه .

قوله : وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين .. إلى آخره .

أى : إذا أكد المضمر المرفوع بالنفس والعين وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل أولاً ، ثم تأكيده بالنفس والعين لأنه لو أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيد بالمضمر المرفوع المنفصل أولا ، لالتبس التأكيد بالفاعل فى بعض المواضع مثل : زيد أكرمنى هو نفسه ، فإنه لولا المرفوع المنفصل ، التبس التأكيد بالفاعل ، فحمل عليه ما لم يلتبس التأكيد بالفاعل ، نحو : ضربت أنت نفسك ، لاطراد الباب ، وإنما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تأكيد المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل ، نحو : ضربتك نفسك ، ومررت بك نفسك ، وإنما قيده بالمتصل لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل آخر ، نحو :أ نت نفسك فاعل ، وإنما قال النفس والعين لجواز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالكل تأكيده بالمنفصل ، نحو : جاءنى القوم أجمعون ، جاءونى كلهم أجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل هاهنا ، لأن الكل وأجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فإنهما يليان العوامل كثيراً .

قوله : وأكتع وأخوته أتباع لأجمع .. إلى آخره .

اعلم أن هذه الألفاظ المؤكدة بها لها ترتيب فى اللسان العربى والإخلال به لحن وذلك الترتيب أن يذكر أولا : كل ، ثم أجمع ، ثم أكتع ، ثم أبتع ، ثم أبصع ، والثلاثة الأخيرة أتباع لأجمع ، لكون يسٍ ، وليطانٍ وتابع ، أتباعاً لحسن وشيطانٍ وجائع .

قوله : ولا يتقدم عليه .. إلى آخره . أى : لا يتقدم أكتع وأخواه على أجمع لكونها توابع له، خلاف لابن كيسان فإنه جوز الابتداء بكل واحد منهما .

قوله : وذكرها دونه ضعيف . أى : وذكر أكتع وأخواته بدون ذكر أجمع ضعيف ، لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولأنها أتباع له .

اعلم أن بَسَسَ وليطانٍ وتابع من التواكيد مع أنه ليس بتأكيد لفظى لعدم تكرار الأول ، ولا تأكيداً معنوياً لأنه ليس من الألفاظ المحفوظة ، وأجاب عنه بعضهم بأنه كرر الأول إلا أنه غير حرفٍ واحدٍ فى الأول ، لما يتجنبون عن التكرار فى أكثر كلامهم .

قوله : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه ، نحو : سلب زيد ثوبه ، فإن المسلوب هو الثوب دون زيد . فقوله : تابع ، شامل لجميع التوابع وقوله : مقصود بما نسب إلى المتبوع ، يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست مقصودة بما نسب إلى المتبوع . وقوله : دونه ، يخرج عنه العطف بالحرف ، لأن العطف بالحرف وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إلى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة .

قوله : وهو بدل الكل .. إلى آخره ، هذا قسمة للبدل إلى أقسام وهى بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال والغلط ، وذلك لأن البدل إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه أو لا يكون ، والأول بدل الكل من الكل ، نحو : جاءنى زيد أخوك ، والثانى أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا يكون ، والأول بدل البعض من

الكل ، نحو : ضربت زيداً رأسه ، والثانى أن يكون بينهما أى بين البدل والمبدل منه ملابسة أى تعلق غير الكلية والجزئية ، أو لا يكون ، والأول بدل الاشتمال ، نحو : سلب زيد ثوبه ، والثانى بدل الغلط ، نحو : مررت برجلٍ حمارٍ ، أردت أن تقول بحمار فسبقك لسانك إلى أن قلت برجلٍ ثم استدركته فقلت حمار . والمراد بالغلط فى قولنا بدل الغلط : هو المبدل منه ، لأن البدل ليس بغلطٍ ، بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه يدل على الشىء من الغلط .

قوله : ويكونان معرفتين ونكرتين مختلفتين . أى : البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ، ويكونان نكرتين ، ويكون البدل معرفة ، والمبدل منه نكرة ، وقد يكونان بالعكس ، فهذه أربعة . والبدل أيضاً على ما ذكرنا أربعة فيصير المجموع ستة عشر ، وهو حاصل ضرب أربعة فى أربعة . مثال الأبدال الأربعة إذا كانا معرفتين : زيد أخوك ، زيد رأسه ، زيد علمه ، زيد الحمار . ومثال الأبدال الأربعة إذا كانا نكرتين : رجل غلام لزيد ، رجل يدٌ له ، رجل علم له ، رجل حمار له ، ومثالها إذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة : رجل غلام زيد ، رجل رأسه ، رجل علمه ، رجل حماره ، ومثالها إذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة : زيد غلام له ، زيد يد له ، زيد علم له ، زيد حمارٌ له .

قوله : وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت . أى : إذا أبدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لأن البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه نكرة أن يكون منحطاً عنه من كل الوجوه ، فأتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذى فيه ، كقوله تعالى : « بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ » .

قوله : ويكونان ظاهرين . أى : البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ، ويكونان مضمرين ، يكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمراً ، ويكونان

بالعكس ، فهذه أربعة ، والبدل أيضاً أربعة ، فيكون المجموع ستة عشر . وهو حاصل من ضرب أربعة فى أربعة . مثال الإبدال الأربعة فى إبدال الظاهر من الظاهر : زيد أخوك ، زيد رأسه ، زيد علمه ، زيد الحمار . ومثالها فى البدل المضمر من المضمر : زيد ضربته إياه ، ويد زيد قطعته إياها ، وجهل الزيدين كرهتهما إياه ، وحمار الزيدين كرهتهما إياه ، ومثالها فى إبدال المضمر من المظهر : ضربت زيداً إياه ، يد زيد قطعت زيدا إياها ، حمل زيد كرهت زيداً إياه ، حمار زيد كرهت زيداً إياه . ومثالها فى إبدال المظهر من المضمر : ضربته زيداً ، وزيد قطعته يده ، وزيد كرهته حمله ، وزيد كرهته حماره .

قوله : ولا يبدل ظاهر من مضمر ، بدل الكل من الكل إلا من الغائب .

اعلم أن المضمر الذى يبدل منه المظهر إما متكلم أو مخاطب أو غائب ، والبدل أيضاً ، إما بدل الكل من الكل أو غيره ، فإن البدل بدل الكل من الكل لم يجز إبدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب ، فلا يقال : المسكين كان الأمر ولا عليك الكريم المقول ، لئلا يلزم أن يكون المقصود بالنسبة أقل دلالته من غير المقصود مع كون مدلولهما واحداً ، وأما إذا كان البدل غير بدل الكل من الكل ، فجاز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب ، لعدم كون مدلول الثانى غير مدلول الأول ، ولهذا جاز أن يقال : اشتريتك نصفك ، واشتريتنى نصفى ، وأعجبتنى علمك ، وأعجبتك علمى ، وضربتك الحمار وضربنى الحمار . قال الشاعر :

ذرينى إنّ أمرك لن يطـاعا وما ألفيتنى حلمى مضـاعا

فحلمى بدل من الياء ، وإذا جاز فى المتكلم فهو فى المخاطب أجوز ، وأما بدل الظاهر من الغائب فجائز ، سواء كان بدل الكل من الكل أو غيره

لوجود الاستثناء والإبهام فى الغائب كما فى الظاهر ، نحو : ضربته زيداً ورأسه وغلامه وحماره .

قوله : عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه . فقوله (تابع) شامل لجميع التوابع ، وبقوله (غير صفة) خرج عنه الصفة ، وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية ، لكونها غير موضحة لمتبوعها ، نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر ، فعمر : تابع غير صفة ، يوضح متبوعه .

قوله : وفضله من البدل لفظاً ، مثل : أنا ابن التارك البكرى بشر .

اعلم أن الفرق بين عطف البيان والبدل لفظى ومعنوى . أما اللفظى ففى مثل قول المراد :

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فإن بشراً لو جعل بدلا من البكرى لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره : أنا ابن التارك بشر وهو غير جائز ، لما مر فى باب الإضافة . وإذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ، ولو نصب بشراً حملا على محل البكرى ، لم يحصل هـذا الفرق حينئذ لجواز أن يكون بدلا لانتفاء المانع . وإنما قال فى مثل ، ولم يقل فى قوله أنا ابن التارك ، لأن هذا الفرق جاز فى باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام ، إذا أضيف إلى اسم فيه اللام ، وأجريت على المضاف إليه اسماً علماً معطوفاً عليه عطف بيان ، فإنه لم يظهر الفرق بينه وبين البدل فى اللفظ ، نحو : الضارب الرجل زيد ، وكذلك هذا الفرق فى النداء ، تقول : ياهذا زيدٌ ، بالرفع على اللفظ ، والنصب على المحل ، والتنوين على تقدير أن تجعله عطف بيان ، وبالضم لا غير على تقدير أن تجعله بدلا عنه . وأما الفرق المعنوى فلأن البدل هو الذى يعتمده الحديث ، وذكر المبدل منه للتوطئة ، بخلاف عطف البيان ،

فإن المقصود هو الأول ، وذكر عطف البيان إنما هو ليوضح المتبوع ، ولهذا كان زيد فى قوله : مررت بأخيك زيد ، بدلا إن كان للمخاطب أخ واحد فقط ، وعطف بيان إن كان له إخوة .

قوله : المبنى ما ناسب مبنى الأصل أو وقع غير مركب . أى : المبنى ما ناسب مبنى الأصل من مشابهة وغيرها ، أو وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع ، والمراد بمبنى الأصل : الفعل الماضى والحروف ، وأمر المخاطب . وإنما أخذ فى تعريفه أحد الأمرين ، لأن الاسم لما كان معرباً بشرطين ، التركيب ، وعدم مشابهته مبنى الأصل ، فالمبنى هو الذى لا يوجد فيه أحد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط .

قوله : وحكمه أن لا يختلف ... إلى آخره ، باختلاف العوامل . أى : حكم المبنى أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل فى أوله لفظاً وتقديراً ، لكونه مقابل للمعرب ، فجعل حكمه مقابل حكم المعرب .

قوله : وألقابه ضم وفتح وكسر ووقوف . أى ألقاب البناء : ضم مثل : منذ ، وفتح نحو : أين ، وكسر نحو : خبر ، ووقوف نحو : من .

اعلم إنه جاز عود الضمير فى ألقابه إلى البناء، وإن لم يجز ذكره لفظاً ، لأنه مذكور معنى لدلالة المبنى عليه ، وإنما قال فى البناء ألقابه وفى الإعراب أنواعه ، لأن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى ، بخلاف ألقاب البناء ، فإنه ليس المراد منها إلا الألفاظ .

قوله : وهى المضمرات .. إلى آخره . أى : المبنيات هى المضمرات ، وأسماء الإشارة .. إلى آخره ، لكن يجب رفع الأصوات لكونها معطوفة على الأسماء فى أسماء الأفعال ، لا على الأفعال ، لأنها ليست بأسماء ، بل لأن

لقب هذا النوع من أسماء الأصوات ، لأنها لا يطلق عليها الأصوات ، وإنما قيد الظروف بالبعض لأن بعضها معرب .

قوله : المضمر ما وضع لمتكلم ومخاطب .. إلى آخره . أى : المضمر اسم وضع لمتكلم أو مخاطب .. إلى آخره . أى المضمر : اسم وضع لمتكلم نحو : أنا أو مخاطب نحو : أنت ، أو غائب تقدم ذكره لفظاً ، إما تحقيقاً ، نحو : زيد ضرب غلامه ، وإما تقديراً نحو : ضرب غلامه زيد ، أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى «اعْدِلوا هو أقْرَبُ للتّقوَى » ، أى العدل أقرب للتقوى ، لدلالة اعدلوا عليه ، أو حكماً أى ثابتاً فى الذهن فى جعل ضمير الشأن من نحو هو زيد قائم ، وفى تنازع الفعلين نحو : ضربت وأكرمت الزيدين ، وفى نحو : نعم رجلا ، وفى قوله تعالى : « حتى تَوارتْ بالحجاب » وقوله تعالى «ولأبوَيْه لكلِّ واحدٍ منهما السدس» وإنما بنيت المضمرات لعدم احتياجها إلى الإعرب لانتفاء المعانى الموجبة للإعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظاً ، وللمنصوب لفظاً ، وللمجرور لفظاً .

قوله : وهو متصل ومنفصل . أى : المضمر إما متصل ، وإما منفصل لأنه إما أن يستقل بنفسه فى التلفظ به أوْلا . فالأول يسمى المنفصل ، والثانى المتصل .

قوله : فالمنفصل المستقل بنفسه . أى : المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه فى التلفظ ، والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه فى التلفظ .

قوله : وهو مرفوع أو منصوب أو مجرور . أى المضمر إما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، لوقوع الضمير مقام الفاعل هنا ، وكون الظاهر أحد هذه الأمور .

قوله : والأوّلان متصل .. إلى آخره . أى الضمير المرفوع والضمير

المنصوب إما متصل ، وإما منفصل ، والضمير المجرور متصل فقط ، أى لا متصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور .

قوله : فذلك خمسة أنواع ، لازم لما ذكره . أى : فالضمير خمسة أنواع لأنه إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ، والأوّلان ينقسمان إلى قسمين ، فيكون المجموع خمسة .

قوله : الأول ضربتُ وضربتَ . أى : مثال النوع الأول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل : ضربتُ ضربنا ، ضربتَ ضربتما ، ضربتم ضربتِ ضربتما ، ضربتنّ ، ضُربا ، ضُوبوا ، ضُربت ، ضُربتا ، ضربْن . وعلى هذا القياس المجهول ، وإنما أورد مثالين أحدهما المعلوم ، وهو : ضَرَبتُ . والآخر المجهول وهو : ضُربتَ .

قوله : والثانى أنا إلى هُنّ . أى : مثال النوع الثانى من الخمسة وهو الضمير المنفصل أنا ، نحن ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتِ ، أنتما ، أنتن ، هو ، هما ، هم ، هى ، هما ، هن .

قوله : الثالث ضربنى . أى : مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل : ضربنى ، ضربنا إلى ضربهن ، وإنى إلى إنهن . وإنما أورد مثالين ليعلم أن اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف .

قوله : والرابع إياى إلى إياهن . أى : مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل : إياى ، إيانا إياك إلى إياهن .

قوله : الخامس غلامى ، ولى . أى : مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل : غلامى ، غلامنا ، غلامك إلى غلامهن ، ولى ، ولنا ولك إلى ولهن . إنما أتى بمثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف ، فجميع المعنى الذى وضع ألفاظ الضمير له تسعون ، والألفاظ الدالة عليها ستون ،

لأن الأول حصل من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر ، لأن الضمير إما للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب ،وعلى التقادير الثلاثة : إما لمفرد أو لمثنى أو لمجموع فيصير تسعة ، حاصل من ضرب الثلاثة فى نفسها ، وكل واحد من هذه التسعة إما لمذكر وإما لمؤنث ، فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر ، وإذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ تسعين . والثانى حاصل من ضرب الخمسة فى اثنى عشر لأن ألفاظ كل واحد من ثمانية عشر تبلغ تسعين لا يزيد على اثنى عشر لكون الألفاظ فى الواحد ، المذكور والمؤنث ، والمثنى المذكور ، والمؤنث والجمع المذكر ، والمؤنث فى المتكلم ، اثنين فتسقط أربعة : المثنى المذكر والمؤنث فى المتكلم والمجموع المذكر ، والمؤنث ، والواحد المذكر ، والمؤنث وكون المبنى المذكر أو المؤنث فى المخاطب والغائب واحد ، فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع ستة فإذا اسقطت ستة من ثمانية عشر ، بقى اثنى عشر . وإذا ضربنا الخمسة فى اثنى عشر بلغ ستين ، وهو المطلوب .

قوله : والمرفوع المتصل . أى : الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغائب ، نحو : زيد ضرب ، وللواحدة الغائبة ، نحو : هند ضربت ، دون أخواتهما . أى مثناهما ومجموعهما ، لرفع الالتباس بالمفرد ، وإنما قال خاصة لأن المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران ، بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل . وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه .

قوله : وفى المضارع للمتكلم مطلقاً . أى : ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد أو للمثنى أو للمجموع أو للمذكر أو للمؤنث لوجود قرنية دالة على من هو له . وأشار بقوله مطلقاً إلى ما ذكرنا من الأقسام .

قوله : والمخاطب .. إلى آخره . أى : ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع المخاطب ، نحو : تضرب دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات ، لدفع الالتباس .

قوله : والغائب والغائبة . أى : ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغائب نحو : زيد يضرب ، وفى الغائبة نحو : هند تضرب . ولا يستتر فى الغائبتين والغائبين ، ولا فى الغائبين والغائبات لدفع الالتباس .

قوله : ولا فى الصفة مطلقاً . أى : مفرداً كان أو مثنى ، أو مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، مخاطباً كان أو غائباً أو متكلماً لوجود القرينة الدالة على الضمير وهى : علامات التثنية ، والجمع ، أو قرينة الخطاب ، أو قرينة المتكلم ، لأنه لو أبرز لزم اجتماع الألفين فى المثنى ، والواوين فى المجموع ، يقول : زيد ضارب ، والزيدان ضاربان ، وهند ضاربة ، والهندتان ضاربتان ، والزيدون ضاربون ، والهندات ضاربات . وليست الحروف فيهما ضمائر ، بل حروف إعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة . والمراد بالصفة : أسماء الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل .

قوله : ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل . أى : لا يجوز الإتيان بالضمير المنفصل إلا عند تعذر الإتيان بالضمير المتصل ، لكون المتصل أخصر من المنفصل .

قوله : وذلك بالتقديم على عامله . أى : والتعذر المذكور إما بتقديم الضمير على عامله ، نحو : إياك ضربت ، وإما بالفصل بين الضمير وبين عامله لأجل غرض ، نحو : ما أضرَّبِكَ إلا أنا ، والتعذر ظاهر فى الموضعين . وإنما قال (لغرض) لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله إلا لغرض يلزم العدول عن الأصل بلا فائدة ، وإنما يحذف عامل الضمير نحو : إياك والشر ،

لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ ، وإنما يكون عامل الضمير معنويا ، وهو الابتداء ، نحو أنا زيد لما ذكرنا ، وإما يكون عامل الضمير حرفاً والضمير مرفوع ، نحو ما أنت قائم ، لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل ، إذا كان مفرداً غائبا نحو ضرب ، وامتناع استكنان الضمير فى الحرف ، لضعف عمل الحرف ، فحمل المتكلم والخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب ، وإن لم يجب استكنانها اطرادا للباب وإنما قيد الضمير يكون مرفوعا ، لأنه لو كان منصوبا أو مجروراً بالجار المتصل نحو إنه وله لعدم استكنان الضمير المنصوب ، والمجرور فى العامل ، وإما يكون الضمير أسند إليه صفة جرت جارية على غيره ، من هى له نحو هند زيد ضاربتهُ هى ، فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان ، وهى فاعل ضاربته وضاربته مسند إليه وهى جارية ، على غير من هى له ، لأن ضاربته خبر زيد ، وفاه علمها بالحقيقة هند والجملة فى محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول ، وإنما وجب إبراز الضمير حينئذ الصفة أضعف من الفعل فى العمل ، ودفع الالتباس فى نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، وإذا أبرز الضمير علم أن الضارب زيد ، وإذا لم يبرز علم أن الضارب عمرو ، والتزموا أيضا إبرازه فيما لا يلتبس نحو هند بزيد ضاربته هى ، لاطراد الباب ، ولا يلزم من ذلك وجوب الإبراز فى نحو زيد عمرو يضربه ، ونحو هند زيد يضربهما لأنه وإن حصل الالتباس فى الصورة الأولى لكن العوامل فيها أقوى لأنه فعل ، وعلة وجوب الإبراز ثم مجموع الأمرين : وهما ضعف العامل وحصول الالتباس فى بعض الصورة ، والأول منتف هاهنا ، فلما فرغ من تعذر الأسباب الموجبة لتعذر إيصال الضمير ، أورد أمثلتها على الترتيب المذكور ، وهو قوله مثل إياك إلى قوله وهند بزيد ضاربته ، هى .

قوله وإذا اجتمع الضمير أن وليس أحدهما مرفوعاً أى إذا اجتمع

الضميران لا منها شيئا مرفوعاً ، فإن كان أحدهما أعرف وقدمت الأعرف فلك الخيار فى اتصال الضمير الثانى ، وانفصاله ، نحو أعطيتك ، وضربتك واعطيتك اياه ، وضربى إياك ، وإنما أورد مثالين ، ليعلم أن الضميرين يجوز أن يكونا منصوبين وأن يكون أحدهما منصوباً والآخر مجرورا ، وإنما قال وليس أحدهما مرفوعا لأنه لو كان أحد الضميرين مرفوعاً لم يجز الأمران ، لأنه مع عدم الفصل ، يتعين الاتصال ، نحو ضربتك ، ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ماضربت إلا إياك .

واعلم أنه لو قال فإن كان أحدهما أعرف قدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار ، لكن أصوب لئلا يشكل ، بمثل قولنا ما أعطيتك إلا إياه ، وجوابه يعلم من قوله أو بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل .

قوله وإلا فهو منفصل : أى وإن لم يكن مجموع ما ذكرناه وذلك بأن لا يكون أحدهما أعرف نحو أعطيته إياه وأعطيتك إياك وأعطيتنى إياى ، أو بأن يكون أحدهما أعرف لكن لايكون الأعرف مقدما نحو أعطيته إياك فالضمير المنفصل فقط ، لكراهتهم تقديم أحد المتساويين ، من غير مرجح على الآخر ، وتقديم الأنقص الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة .

قوله والمختار فى باب كان الانفصال : أى جاز انفصال خبر باب كان ، واتصاله تشبيها بالمفعول ، إذا كان ضميراً ، نحو كنته ، وكنت إياه ، لكن المختار هو الانفصال ، لأنه فى الأصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال .

قوله والأكثر لولا أنت وعسيت إلى آخره أى الضمير إذا وقع بعد لولا ، وبعد عسى ، فالأكثر بعد لولا ، ضمير مرفوع منفصل ،

نحو لولا أنت إلى آخره ، لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت فاعلا لعسى .

قوله وجاء لولاك وعساك ، إلى آخرهما : أى جاء بعد لولا ، ضمير منصوب متصل ، نحو لولاك إلى آخره وعساك إلى آخره ، فقال الأخفش : الضمير بعد لولا مجرور واقع موقع الضمير المرفوع ، لجواز وقوع الضمائر موقع البعض ، نحو ما أنا كانت وبك أنت فهو فى محل الرفع بالابتداء . وبعده عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع ، وقال سيبويه : الضمير بعد لولا فى محل الجر بلولا ، وهو حرف الجر هاهنا ، وبعد عسى فى محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل هاهنا .

قوله ونون الوقاية مع الباء لازمة إن نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة فى الماضى مطلقا ، نحو ضربنى ، وضربانى ، وضربونى ، وفى المضارع العرى عن نون الإعراب نحو يضربنى للحفظ عن دخول الكسرة على الفعل ، ولهذا سمى هذا النون نون الوقاية .

قوله وأنت مع النون إلى آخره أى : وأنت مع نون الإعراب فى المضارع نحو يضربانى ، ويضربونى ، وتضربيننى ، مخير فى حذفه ، وإثباته ، أما إثباته فلإجرائها على القياس المتقدم ، وأما حذفه فللاستغناء عنه بنون الإعراب وكذلك أنت مع لدن مخير فى إثبات نون الوقاية لحفظ نيابة على السكون ، وفى حذفه ، لكونه اسما على ثلاثة آخر وكذلك أنت مع ان وأخواتها مخير فى إثبات نون الوقاية لتشبهها بالفعل وفى حذفها لكراهة اجتماع النونات فى الأربعة الأول وحمل الآخرين على الأربعة الأول .

قوله ومختار فى ليت ومن وعن وقد وقط أى ويختار إثبات النون

فى ليت لتشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونان وفى : من وعن لحظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفين ، وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية ، نحو : لى وبى ويختار أيضاً فى قد وقط : إثبات النون لحفظ سكونها مع جواز — حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامى .

قوله وعكسها لعل : أى وعكس ليت لعل فإنه يختار فى محل لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من النون على ، أن بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات ، فحذف نون الوقاية أولى فى لعن فحل لعل عليها لكونها من لغاتها وأما جواز إثبات النون والتشبيه بالفعل .

قوله ويتوسط بين المبتدأ ، والخبر إلى آخره أى ويتوسط بين المبتدأ ، والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما ، نحو زيد هو المنطلق ، وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو : كان زيد هو المنطلق ، صيغة فاعل يتوسط ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ، فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والخطاب والمتكلم ، والغيبة تقول ، زيد هو القائم ، والزيدان هما القائمان ، والزيدون هم القائمون ، وهند هى القائمة ، وهندان هما القائمتان وهندات هن القائمات وقوله تعالى : « كنتَ أنتَ الرّقيب عليهم » وقوله : « إنْ تَرَنى أنا أقلَّ » وإنما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع : لعدم تحقيق كونه ضميرا .

قوله وتسمى فصلا أى تسمى هذه الصيغة فصلا ، لأنها بفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها أو خبراً عنه ، فإذا أوجدت هذه الصيغة علم أن ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت .

قوله وشرط أن يكون الخبر معرفة أى وشرط إثبات هذه الصيغة أن يكون الخبر معرفة نحو : زيد هو القائم أو يكون الخبر أفعل من كذا أى ويكون الخبر مشابهاً للمعرفة لفظاً من حيث أنه مضاف كالأسماء المتوغلة فى الإبهام نحو : مثل وغير وكالاسم المضاف إلى المعرفة إضافة لفظية ، نحو ؟ ضارب زيداً الآن أو غدا أوكالمضاف إلى النكرة نحو غلام رجل، أومشابها لها فى امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو أفضل من عمر وزيد هو يقوم لأن إذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها ، لم يحتج إلى الفصل ولم يحمل على المعرفة ، لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا أنه لو قال : وشرطه أن يكون الخبر معرفة ، أو مشابها لها لكان أصوب .

واعلم أن كون المبتدأ ، معرفة شرط له أيضا إلا أنه لم يذكره للعلم به ، لذكره أن شرط كون الخبر معرفة لأنه لا يكون الخبر معرفة إلا ويكون المبتدأ معرفة .

وله ولا موضع له عند الخليل ، أى : لا موضع لهذا الضمير من الإعراب عند الخليل ، مع قوله بأنه اسم لأنه إنما دخل للفصل كالكاف فى أولئك ، والتاء فى أنت ، فكما أن هذه الحروف لا محل لها من الإعراب لا يكون لها الضمير محل من الإعراب .

قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ ، أى وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ، ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف ، وعليه قراءة بعضهم فى غير السبعة : « وما ظَلَمْنَاهم ولكنْ كانوا هم الظالمون » وقوله : « أن ترنى أنا أقَلُّ » بِرفع الظالمين وأقَلُّ قولهُ ويتقدم قبل الجملة إلى آخره أى ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والإجلال لأن ذكر الشئ مبهما ثم

ذكره مفسرا يوقع فى النفس تعظيما وإجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السابع عند غفلته ويسمى هو الضمير ضمير الشأن ، إن لم يكن فى الجملة مؤنث وضمير القصة إن كان فيها مؤنث كقوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار إنما يجب أن يفسر هذا الضمير فى الجملة لأنها هى المرادة عن ذلك الضمير ، وإن كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعد الشئ .

قوله ويكون منفصلا ومتصلا : أى : **ويكون** هذا الضمير **منفصلا** إن كان مبتدأ ، نحو هو زيد **قائم** ،ويكون عامله معنوياً **متصلا** ومستتراً إن كان عامله فعلا ، وهو مرفوع نحو كان زيد قائم ، للوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع المفرد فى الفعل بلا فصل ، ومتصلا بارزاً إن كان منصوبا ، سواء كان عامله حرف نحو إنه زيد قائم ، لامتناع استكنان الضمير فى الحرف أو فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب ، وإليه أشار بقوله على حسب العوامل ، أى : انفصاله واتصاله مستترا واتصاله بارزا إنما هو على حسب العوامل .

قوله وحذفه منصوب ضعيف ، أى حذف هذا الضمير والحال إنه منصوب ضعيف لأنه مراد ليس عليه دلالة قوية .

* مثاله قول الشاعر *

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذراً وظبـاء

ولم يحترز بقوله منصوبا عن شئ ، لأن هذا الضمير إذا كان مرفوعاً لم يجز حذفه أما إذا كان مبتدأ ، فلأنه يلزم منه نقض الغرض ، أما إذا كان اسم كان ، فلأنه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره ، لبيان أن حذفه منصوبا جائز على ضعف ، لأنه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه .

قوله إلا مع أن إذا خففت فإنه لازم ، أى حذف هذا الضمير منصوباً ضعيف إلا مع أن المفتوحة المخففة من المثقلة فإنه لازم حذفها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية إلاضعف على الأقوى : وبيانه أنَّ أنَّ المفتوحة أكثر مشابهة للفعل لفظاً ، لكونها مثل : منذ ومذ وعلى لفظ أنَّ يثن أنيناً ومعنى لدلالتهما على معنى زائد على التأكيد الذى هو معنى الزوائد ، والمكسورة المخففةوجدعملها كقوله تعالى: « وإن كُلاًّ لمالَيُوَفِّيَنَّهُمْ » فوجب أن تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى ولم يجدوا عملها فى الظاهر مقدرة كقوله :

فى فتية كسيوف الهند قدعلموا ٭ أن هالك كل من يخفى ويعتقل .

كقوله تعالى : « عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ منكم» أى علم أنه سيكون .

اعلم أن كل من يخفى مبتدأ ، وهالك خبره متقدم عليه والجملة خبر إن، وليس كل فاعل لهالك ، لئلا يلزم تفسير ضمير الشأن بالمفرد .

قوله أسماء الإشارة ماوضع لمشار إليه ، أى أسماء الإشارة أسماء وضعت للمشار إليه وألا يلزم تعريف الشئ تعريفا دوريا ، أو بما هو أخفى أو بما هو مثله ، لأن عرف أسماء الأسماء الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوى المعلوم ، وإنما بنيت لكونها مشابهة للحرف ، من حيث احتياجها إلى ما تبين به ذات المشار إليه .

قوله وهى ذا للمذكر إلى آخره . إشارة إلى تعديدها قد يشار به إلى المذكر عاقلا أو غير عاقل ، وذان إلى المثنى المذكر ، حال الرفع ، وذين إلى مثناه حالتى النصب والجر ،وتا ،وتى ،وته ،وذه ،وتهى ،وذهى ، يشار بها إلى المؤنث الواحدة عاقلة وغيرها ، وتان إلى مثنى المؤنث حال الرفع ، وتين إليه حالة النصب والجر ،وأولاء بالمد ، والقصر ، يشار به إلى جمع المذكر ، وإلى جمع المؤنث ، عاقلا وغيره .

قوله ويلحقها حرف التنبيه . أى يلحق أوائل أسماء الإشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء ، ليدل على تنبيه المخاطب ، فيقال : هذا هذان هاتان هؤلاء .

قوله ويتصل بها حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث .

قوله : وهى خمسة . إلى قوله البواقى . أى أسماء الإشارة خمسة لأن المشار إليه إما مذكر أو مؤنث ، وعلى التقدير إنها مفرد وإما مثنى وإما مجموع ، وهو مشترك بين المذكر ، والمؤنث ، فيكون خمسة ألفاظ الدالة على الخطاب خمسة أيضا ، والخمسة الأخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الأولى ، فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظاً حاصلة من ضرب خمسة الخطاب فى خمسة ، وإما بحسب المعنى : فيكون ستة وثلاثين ، حاصلة من ضرب الستة الإشارة فى ستة للمخاطب ، يقول : ذاك ، ذاكما ذاكم ، ذاك ، ذاكما ، ذاكن . وهكذا تقول : فى الأربعة الباقية أعنى ذين ، وتين ، وتا ، ولا .

قوله ويقال ذا للقريب ، وذلك للبعيد ، وذاك للمتوسط ، إشارة إلى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار إليه القريب ، وذاك للمشار إليه المتوسط فى القريب والبعيد ، مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار إليه البعيد ، وقيل اللام لبعد المخاطب .

قوله مثل ذلك فقوله تلك وياعطف عليه مبتدأ .

وقوله مثل ذلك ، خبره يعنى أنه كما إن ذلك للبعيد ، كذلك

تلك و تلك و ذلك و ذانك مشددتين وأولئك للبعيد ، وأما للقريب فهو ذا ، وتا ، وذان ،وتان ، وأولاء ، وأما للمتوسط فهو : تاك ،و ذلك وتلك غير مشددتين ، وأولئك .

قوله :وأما ثَمَّ ،وهاهنا ، وهنا ، فللمكان خاصة ، أى هذه الأسماء الثلاثة للإشارة إلى المكان خاصة ،أى لا يُشَار بها إلى غير المكان ، وهنا يشار بها إلى المكان القريب ، وبهاهنا وهناك ، إلى المتوسط وثم هنا مشددة وهنالك ، إلى البعيد وفى هنا ثلاث لغات أحدهما ضم الهاء مع تخفيف النون ، والآخران فتحها وكسرها ، مع تشديد النون ، لكن الفتح أكثر

قوله والموصول ما لا يتم جزؤه إلا بصلة وعائد وإنما بُنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها إلى الغير ، وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءًا تاماً من الكلام من مسند ومسند إليه إلا مع صلة وعائد فقولنا :اسم كالجنس ،وقولنا لا يصير جزءا تاماً من الكلام إلا مع صلة ، يخرج الأسماء التى يصير جزءا تاما من الكلام من غير صلة كزيد ورجل .

وقولنا وعائد خرج . مثل إذ وإذا لأنه وإن لم يتم جزءًا من الكلام إلا مع الصلة فإنه بلا عائد ، وإنما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لأنه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما

قوله وصلته أى صلة الموصول : جملة خبرية إنما إحتاج إلى تعريفها لأنها لم تكن مبنية ، وكانت مأخوذة فى تعريف الموصول ، فعرفها بأن قال : جملة خبرية لئلا يازم تعريف الشىء بما هو مثله فى المعرفة ، والجهالة ، أو ما هو أخفى ، وإنما وجب أن يكون صلته ، جملة خبرية ، لأن الذى والتى ومثناهما ومجموعهما ،وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها ،

فحمل أخواتها عليها ، وإنما وجب أن تكون خبرية ، لأن ما عداها كالأمر والنهى ، وغيرهما ، غير موضحة للموصولات ، والصلة تجب أن تكون موضحة لها .

قوله والعائد ضمير : هذا تعريف للعائد ، وإنما عرفه لأنه غير بين ومأخوذ فى تعريف الموصول أى العائد ضمير فى الصلة يعود إلى الموصول إنما يجب ذكره ، لترتبط الصلة بالموصول .

قوله وصله الألف واللام اسم الفاعل ، والمفعول ، أى صلة الألف واللام الذى بمعنى الذى أو التى لايكون إلا اسم فاعل أو مفعول ، لكراهتهم أن يدخل صيغة الألف واللام الجملة تكون صيغته مثل صيغة لام التعريف ، فسبك من الجملة مفرداً ليدخل عليه ويلزم أن تكون تلك الجملة صيغة فعلية ليمكن سبك المفرد منها ، وذلك المفرد اسم الفاعل والمفعول .

قوله وهى : التى والذى إلى قوله والألف واللام : شروع فى عدّها أى والموصولات الذى للمفرد المذكر ، والتى للمفردة المؤنثة ، واللذان بالألف للمثنى المذكر حال الرفع ، واللذيْن بالياء حال النصب والجر ، واللتان بالألف للمثنى المؤنث حال الرفع ، واللتيْن بالياء حال النصب والجر ، والأولى والذين للمذكرين وفى جمع المؤنث لغات : اللائى واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة ، واللاتى بالياء المكسورة ، أو الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الأسماء مشتركة ، بين أولى العلم وغيره ، إلا الأولى والذين فإنه مخصوص بأول العلم قيل : ومن العجب أن المفرد والمثنى وهما الذى واللذان لم يعلم ولم لا يعلم والجمع مخصوص بأول العلم وفيمن يعلم غالباً

وهما أعنى من وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وأى للمذكر بمعنى الذى وأية للمؤنث بمعنى التى وذو الطى بية أى ذو بمعنى الذى فى لغة طى بية كقوله :

فإن الماء ماء أبى وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت

وذا بعدما الاستفهام خاصة بمعنى الذى عند البصريين ، وأما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا ، والألف واللام فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى ، والتى .

قوله : والعائد المفعول يجوز حذفه أى ضمير العائد من الصلة إلى الموصول يجوز حذفه إذا كان مفعولا كقوله تعالى : « يبسطُ الرزق لمن يشاء ويقدر » لحصول العلم به مع كونه فضلة ، وإنما قيد العائد بالمفعول لأن غيره وهو إما المرفوع أو المجرور لم يجز حذفه ، لكون المرفوع فاعلا ، وامتناع حذف الفاعل ، واستلزم حذف المجرور كثرة الحذف ، وأعنى الجار والمجرور ، وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ وخبراً جواز حذفهما ، ولجواز حذف الجار والمجرور معاً كقوله : عسى الأيام أن يرجعن قوماً كالذى كانوا ، أى كالذى كانوا عليه ، فالأصوب أن يقول فالعائد المفعول كثر حذفه ، لأنه قد يحذف غيره. قوله وإذا أخبرت بالذى صدرت إلى آخره * أى وإذا أخبرت باستعانة الذى عن شىء معلوم من وجه آخر صدرت الذى أى جعلت فى صدر الجملة لكونه مخبراً عنه ، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً يعود إلى الذى للربط ، وأجزت المخبر عنه ، لكونه مخبرا به ، فإذا أخبرت عن زيد من قولنا : ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذى ضربته زيد وكذلك نقول فى الإخبار عنه بالألف واللام الضاربة أنا زيد لكن الإخبار بالألف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمى الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الألف واللام ، وإذا كان كذلك كان الذى أكثر محادا من الألف واللام .

واعلم أن المراد بالذى فى قوله وإذا أخبرت بالذى هو الذى واللذان والذين والتى واللتان واللاتى .

اعلم أنه يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هاهنا مع أنه لم يذكرهما فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع تأخير الخبر .

قوله وإذا تقدر أمر منها تعذر الإخبار ، أى فإذا تعذر أمر من الأمور المذكورة وهى تصدير الذى وإقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود إلى الموصول وتأخير المخبر عنه خبرا تعذر الإخبار عنه بالذى لانتفاء لازمه، وشرطه .

قوله ومن ثم امتنع فى ضمير الشأن أى ومن أجل أنه إذا امتنع أمر من الأمور الثلاثة امتنع الإخبار عن ضمير الشأن فى قولك : هو زيد قائم ، لتعذر تصدير الجملة بالذى ، وتعذر تأخيره ، وامتنع الإخبار أيضا عن الموصوف فى نحو جاءنى زيد الظريف ، لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وإنما يمتنع الإخبار عن الموصوف إذا لم يوجد الموصوف مع الصفة أما إذا وجد مع الصفة نحو الذى جاءنى هو زيد الظريف ، فلم يمتنع لعدم المانع ، ولأن المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة ، وامتنع الإخبار أيضاً عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة ، وامتنع الإخبار عن المصدر العامل نحو : أعجبنى ضربى زيد لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير عاملا إن أعملنا الضمير فى معموله ، لأن الضمير لا يعمل ، ولامتناع تأخيره إن أعملناه فى معموله، لأن المصدر لا يعمل مؤخراً ، وإنما قيد المصدر بالعامل لجواز الإخبار عن المصدر الغير العامل ، نحو : أن يقال : فى رأيت ضربك الذى رأيته ضربك .

وأعلم أنه إنما يمتنع الإخبار من المصدر العامل لو لم يتأخر المصدر مع معموله ، أما إذا تأخر مع معموله نحو : الذى أعجبنى هو ضربى زيدا فلم يمتنع لعدم المانع ، وامتنع الإخبار عن الحال ، نحو : ضربت زيدا قائما ؛ لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا ، وكذا يمتنع عن التمييز فى نحو : طاب زيد نفسا لاشتراط كون التمييز نكرة، وامتنع الإخبار عن الضمير المستحق لأنه يعود إلى غير الموصول وفى نحو : زيد ضربته ؛ لامتناع عمل الضمير مكانه ليعود إلى الموصول ، لاستحقاقه أن يعود إلى غير الموصول ، ولو عاد إلى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عائد، وامتنع الإخبار عن الاسم الذى يشمل إلى الضمير المستحق لأن يعود إلى غير الموصول نحو : زيد ضربت غلامه ، تعين ماذكرناه .

قوله وما الاسمية موصولة أى وما الاسمية أنواع : إحداها موصوله وهى لغير أولى العلم غالبا ، نحو : أعجبنى ما صنعته ، وقد يكون للعالمين كقوله تعالى : « والسّماء ومَا بَنَاهَا » والثانى شرطيه كقوله تعالى : « مايفتح الله للناس من رحمةٍ فلامُمْسِكَ لها » والثالث استفهامية فى غير العالمين كقوله تعالى : « وما تلك بيمينك ياموسى » والرابع موصوفة بمعنى شئ إما بمفرد نحو مررت بما يعجبك ، أى بشئ معجب وإما بالجملة كقوله :

ربما تكره النفوس من الأمر بياله فرحة كحل العقال ،

والخامس تامة بمعنى شئ نحو دققته دقا نعما أى : نعم الشئ شئ الدق ، والسادس صفة نحو ضربته ضربا أى أىّ ضرب .

قوله ومَن كذلك : إلا فى التمام ، والصفة . أى : أنواع مَنْ

كأنواع ما إلا فى التمام والصفة فإن مَنْ قال : لا تكون تامة ولا صفة ، مثال الموصول جاءنى مَنْ أبوه طيب مثال الاستفهامية مَنْ عندك ؟ مثال الصفة بالمفرد كقوله : فكفى بنا فخراً على من غيرنا حب النبى محمد إيانا ، ومثال الموصوفة بالجملة قول الشاعر .

رب من أنضجت غيظا صدره * قد تمنى لى موتا لم يطع

فإنها بمعنى شخص أو إنسان ومثال الشرطية : من يكرمنى أكرمه وهى وجوهها تختص بأولى العلم وقد تستعمل بغير أولى العلم كقوله تعالى : «فمنهم من يمشى على بطنه» ويطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ، وإنما بنى ما ومن بين شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف ، وهو حرف الاستفهام ، والشرط ، وبينيا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما إلى الصفة والصفة .

قوله وأى وأيه إلى آخره . أى عدد أنواع أى وأيه كعدد أنواع ما إلا فى التمام فإن أى وأيه لا يقعان تامين مثال الاستفهامية أيهم وأيتهم عندك والشرطية أيهم تكرمه أكرمه ، والموصوفة : «أيهم أشدّ على الرحمن عتيًّا» والصفة مررت برجل أى رجل .

قوله وهى معربة وحدها إلى آخره أى أىّ وأيّة وحدها من بين أخواتها فى جميع الأقسام المذكورة إلا إذا كانت موصولة ، وحذف صدر صلتها ؛ فإنها تبنى حينئذ ، أما إعرابها مع قيام الموجب للبناء ، فللتنبيه على أن أصل أخواتها هو الإعراب وأما اختصاصها بالإعراب دون أخواتها فلوجود الإضافة المنافية للبناء فيها وعدمها فى أخواتها ، وأما بناؤها إذا حذف صدر صلتها نحو : قوله تعالى : «ثم لننزعن من كل

شيعةٍ أيهم أشدُّ على الرحمن عِتيًّا » أى أيهم هو أشد فللتأكيد مشابهتها للحرف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف .

قوله وفى ماذا صنعت إلى آخره . أى فى ماذا صنعت وجهان عند سيبويه : أحدهما أن ذا بمعنى الذى و ما للاستفهام أى ما الذى صنعت ؟ فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره ، والعائدمحذوف ، تقديره: ما الذى صنعته ؟ وجوابه مرفوع ليطابق السؤال،وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور فى السؤال، لكن الأول أولى،وثانيهما أن ماذا بمنزلةاسم واحد وهو أى شىء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل . وهاهنا فى محل النصب ؛ لأنه مفعول صنعت وإنما قدم لتضمنه فى الإنشاء الاستفهام ؛ فعلى هذا لا يكون اسما موصولا ، وجوابه حينئذ منصوب ؛ ليطابق السؤال،ويجوز الرفع أيضاً على تقدير خبر المبتدأ ، مبتدأ محذوف ، لكن الأول أولى .

قوله أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر إلى آخره أى أسماء الأفعال أسماء بمعنى أمر المخاطب ، أو بمعنى الماضى مثال الأول رويد زيدا أى أمهله ومثال الثانى : هيهات أى بعد وإنما بنيت لوقوعها موقع المبنى .

قوله : وفعال بمعنى الأمر أى فعال على أنواع أحدها أن تكون بمعنى الأمر لنزال بمعنى أنزل ، وهوقياس من الثلاثى ، وهو مذهب سيبويه ؛ لكثرة مجئ فعال بمعنى الأمر فى الثلاثى ، دون الرباعى .

فقوله فِعال مبتدأ وقوله قياس خبره ، والثانى أن يكون مصدراً معرفة ، أى علما للمعانى نحو : فجار علما للفجرة والفجور ، والثالث أن يكون صفة معدولة نحو : يافساق أى يافاسق بين الفساق لمشابهتها فعال

الذى بمعنى الأمر من حيث وجود العدل فى كل واحد منهما ، ومن حيث الزنه فقوله : فعال مصدر معرفة مبتدأ فعال ومصدرا منصوب على الحال ، وصفة عطف على مصدرا وقوله مبنى خبر فعال . الرابع أن يكون علما للأعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى عند أهل الحجاز فلمشابهته فعال التى بمعنى الأمر فى العدل ، وفى الزنة ، ومعرب عند بنى تميم الأفعال التى فى آخرها راء نحو حضار فإن أكثر بنى تميم يوافقون أهل الحجاز فى بنائه . أما بناؤه عند أهل الحجاز فلمشابهته فعال التى بمعنى الأمر فى العدل وأما إعرابه ومنع صرفه عنـــد بنى تميم ، فلعدم علة للبناء فيه ، وكونه علما مؤنثا ، معدولا ، فوجب أن يعرب ويمنع الصرف قياسا على أخواته نحو : عمر وزفر وأما بناء ما فى آخره راء عند أكثر بنى تميم فليتحقق موجب جواز الإماله فيه إذا بنى على الكسرة فى الأحوال الثلاثة وتقدير كلامه فى الرابع ، وفعال علما للأعيان مؤنثا مبنيا مبنى فقوله مبنى خبر فعال المقدر وعلما منصوب بأنه حال ومؤنث صفة علم ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شئ ، بل الغرض من ذكره هاهنا أن يعلم أن فعال علما من الأعيان لا يكون إلا مؤنثا ولقائل أن يمنع ذلك لأن سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب المذكران وجوابه : أن سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان لأن العرب تؤنث بعض المياه فتقول ماءة فلان وتؤنث الكوكب ، فيقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة .

قوله : الأصوات كل لفظ حكى إلى آخره . أى الأصوات ألفاظ الأسماء حكى بها عن أصوات نحو غاق ، حكاية صوت الغراب ، أو صوت به للبهائم ، نحو نخ ، لأناخة البعير وفاع لزجر الغنم وإنما بنيت لعدم موجب الإعراب وهو التركيب الذى يقصد فيه بإجراء المركب اللفظ والمعنى فإن

الثانى منتف هاهنا، لأنه يقال قلت غاق أو كتبت غاق ، ولا يقال جاءنى غاق أو قام غاق ، أو غير ذلك مما يراد به معنى غاق .

قوله : المركبات كل اسم إلى آخره أى المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب هاهنا المبنى الذى سبب بنائه التركيب ، فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج المفردة ، وبقوله ليس بينهما نسبة ، خرج عنه تأبط شرا ، وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيها ، وإنما يجب إخراج الأول لأنه سبب بنائه فى التركيب والثانى لكونه معربا وكلامنا فى المبنى ،وإنما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه .

قوله فإن تضمن إلى آخره : أى فإن تضمن الجزء الثانى من المركب الذى سبب بنائه التركيب حرفاً ، بنى الجزءان ، كخمسة عشر وحادى عشر ، وتاسع عشر ، إلى اثنى عشر ، وأما بناء الجزء الأول فلكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد ، وأما بناء الجزء الثانى ، وتضمنه الحرف فإن حاصل ، خمسة عشر ، خمسة وعشر ، وإنما أورد مثالين وهما خمسة عشر ، وحادى عشر ، ليعلم أن البناء ثابت فى هذا المركب ، سوا كان المراد منه المركب والواحد من المتعدد ، وفى بناء المركب الذى يراد به واحد من المتعدد نظراً لأن الثانى فيه لا يتضمن الحرف لأنه لا يرد به حادى وعشرة ، وجوابه أنا لا نسلم أنه لا يتضمن الحرف إذا لم يراد به حادى وعشره ، لأن معناه حادى وعاشر كما أن معنى أحد عشر ، أحد وعشر ، لأنه مركب من المفردين المتعدد ، أحدهما الحادى والثانى العاشر ، فكما يقال أحد عشر ، كان ينبغى أن يقال حادى عشر ، إلا أنه بعد حذف

الواو غير لفظ العاشر إلى لفظ العشر ، للتخفيف وإنما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لأنه أعرب الجزء الأول منه وهى الثانى وإنما لم يبن مع وجود العلة البناء لتشبههم إياه بالمضاف فى حذف النون فيه لئلا يؤذن بالانفصال فشبه به أيضا فى الاعراب لكونه حكماً لفظياً مثل حذف النون .

قوله والاعراب الثانى إلى آخره أى إن لم يتضمن الجزء الثانى من المركب الذى سبب بنائه التركيب بأحرف إعراب الجزء الثانى لعدم علة بنائه وبنى الأول ؛ لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد على الأفصح نحو : بعلبك وإنما قال فى الأفصح لأن فيه ثلاث لغات : أحدها : المذكوره وهى الفصيحة الكبيرة ، ولهذا قال فى الأفصح ، والثالث إعراب الجزءين معاً وإضافة الأول إلى الثانى وصرف الثانى .

واعلم أنه لو قال والإعراب الثانى إن لم يكن الثانى قبل التركيب مبنيا نحو : عمرويه ويعطويه ، لكان أصوب . وجوابه أن كلامه فى المركب الذى سبب بنائه التركيب ، وهاهنا ليس كذلك .

قوله الكنايات : كم وكذا إلى آخره المراد بالكنايات : هى الكنايات المبنية وهى عبارة عن الألفاظ المبهمة يعبّر بها عن شىء وقع مفسراً فى كلام متكلم ، إما بجعله مبهما على المخاطب ، أو لنسيانه ، فعلى هذا لا يكون كم كناية لأنه غير معبريه عن شئ وقع مفسرا فى كلام متكلم ، وإنما ذكره هاهنا لكونه موافقا لكذا فى كونه للعدد .

قوله كم وكذا للعدد ، أى كم وكذا كنايتان عن العدد . وإنما بنى كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام ، والخبرية لكونها مثل الاستفهامية فى الصيغة ، وإنما بنى كذا لكونه منقولا عن المبنى ؛ لأن أصله ذا فدخل عليه

كاف التشبيه ، فبقى على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالباً، لكون ذا بمنزلة المضاف إليه فى مثل ملوه عسلا ، لكونه قد يكون مجرورا بإضافة كذا إليه ؛ لكونه بمنزلة ثلاثةومائة وقد يكون مرفوعاً بأنه مبتدأ وما قبله خبره ، وكذا حال كذا فالواو وفيه نظر ، لأن المعنى لا يساعده وذلك بمعنى النظر هو أنه لايجوز أن يكون كذا حالا لأن شأن الحال أن يكون نكرة وهذه معرفة ، والأولى عندى أن يكون كذا مبتدأ ودرهما بدل وعطف بيان ، وله خبره وعندى لله .

قوله وكيت وذيت ، أى كيت وذيت ، كنايتان عن الحديث، وإنما بنيا لكونهما واقعين موقع المبنى وهو الجملة .

قوله فكم الاستفهامية إلى آخره أى مُمَيَّزِ كَمْ الاستفهامية منصوب مفرد ، لأنه للعدد ، فجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة ، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح .

قوله والخبرية مجرور أى مميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع أما كونه مجروراً ، فلكونه مضافا إليه وأما جواز كونه مفرداً أو مجموعا فلكونه للعدد ، وجواز كون مميز الاعداد ، مفرداً أو مجموعا .

قولـــه وتدخل مِنْ إلى آخره أى وتدخل مِنْ فى مميزتى كم الاستفهامية والخبرية نحوكم مِنْ رجل ضربت ، وكم من قرية أهلكنا.

قولـــه ولهذا صدر الكلام أى لِكَمْ الاستفهامية وكَمْ الخبرية صدر الكلام ؛ لكونها إنشاء الاستفهام وإنشاء التكثير .

قوله وكلاهما يقع إلى آخره أى كل واحد من كم الاستفهامى وكم

الخبرى يقع مرفوعا أى مبتدأ وخبراً ومنصوبا ومجروراً ولم يكن فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام ، وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام .

قوله فكل ما بعده إلى آخره إشارة إلى مواضع كونهما منصوبين ، أى كل موضع يكون بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره أو متعلق ضميره كان فى محل النصب بذلك الفعل ، يجب ما يقتضى العامل يعنى إن اقتضى مفعولا به نحوكم رجلا ضربت ، وكم غلام ملكت ، وإن اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحوكم ضربةً ضربت وكم ضربةٍ ضربت وإن اقتضى ظرفا كان ظرفا نحوكم يوما صمت ، وكم يوم صمت .

قوله وكل ما قبله إلى أخره : اشارة إلى مواضع كونهما مجرورين ، وهى : كل موضع قبله حرف جر ، أو اسم مضاف إليه نحويكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت .

قولـــه وإلا فمرفوع ، مبتدأ إلى آخره إشارة إلى مواضع كـــونهما مرفوعين ومعناه أنه إذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشىء آخر ولا قبله حرف جر ، ولا اسم مضاف إليه ، فكم مرفوع فى ذلك الموضوع ، فإنه مبتدأ إن لم يكن ظرفا نحوكم رجلا أخويك وكم رجل قام ، وخبر مبتدأ إن كان ظرفاً ، نحوكم يوما سفرك ، ويعلم كونه ظرفا بالمميز ، وإن كان المميز ظرفا ، كان كم ظرفاً وإلا فلا .

قوله وكذلك أسماء الاستفهام إلى آخره أى وإعراب اسمى الاستفهام والشرط نحو : من وما استفهاميتين ، وشرطيتين مثل إعراب كم ، فإن كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشىء آخر كان محلهما النصب بأنهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب فإن كان قبلهما حرف جر أو

اسم مضاف — فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من ضربت وغلام من يضرب اضربه ، وإن لم يكن بعدهما فعل مشابه وما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففى محل الرفع بالابتداء نحو : من ضربته ومن تضربه أضربه ومن قام .

قوله وفى نحو تمييز كم إلى آخره أى وجاز فى تمييز كم الذى احتمل نصبه بالفعل الذى بعده مع احتمال رفعه ثلاثة أوجه : النصب بأن يكون كم الاستفهامية ، فكأنه غفل عدكمية أعداد خالاته ، وعماته ، والجريان يكون المخبر به وكم يكون مبتدأ فى الصورتين ؛ لأنه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا مضاف وهو ليس بظرف . وقوله قد حلبت على عشار خبره والرابع بأن يكون عمه مبتدأ ولك صفة لها ، وقد حلبت خبرها ، وكم حينئذ الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين فى محل النصب على الظرف إن كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر إن كان المميز المقدر جلبه لأنه بعده فعل غير مشتغل عنه مميزه ظرف أو مقدر وهذا البيت . للفرذق يهجو جريرا وهو :

كم عمة لك ياجرير وخالة * قدعاء قد حلبت على عشارى

فإن نصب عمة نصبت خاله وقدعاء وإن رفعتها رفعتها وإن جررتها جررتها ، لكونهما تابعين لها .

قوله وقد يحذف فى كم مالك إلى آخره وقد يحذف مميزهما إذا دل قرينة نحو كم مالك فى الاستفهامية أى كم درهما مالك لأنه إذا سئل عن كمية ماله علم أنه سئل عن كمية دينار ه ودرهمه ونحو كم ضربه فى الخبرية ، أى كم ضربة به ضربت أو كم من ضربة فكم فى المثال الثانى فى محل للنصب على المصدر أو على الظرف ، وفى المثال الأول مبتدأ وما بعده خبره

قوله : الظروف منها ما قطع عن الإضافة إلى آخره والمراد بالظروف . الظروف المبنية وهى : أنواع منها : ما قطع عن الإضافة ونوى بها فإنه يبنى ، لكونه مشابها الحروف من حيث احتياجه إلى المضاف المحذوف المنوى ، وبنى على الحركة لكون بنائه عارضا ، وعلى الضم لكون حركته حالة البناء مخالفة ، بحركته حالة الإعراب . أما إذا لم يكن المحذوف منويا فكان معرباً كقول الشاعر

فساغ لِيَ الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات

لأنه جعله اسما برأسه من غـير التفاته إلى المضاف إليه فلم يحتج إليه فلم يشبه الحرف ، والفرق بين هذه الأسماء مضافة ، وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية ، احتياجها إلى المضاف فى الصورتين إنها مذكورة تمامها فى الصورة الأولى فأعربت ، وبعضها مذكوورة فى الصورة الثانية فبنيت ، لأن بعض الاسم لا يستحق الإعراب .

قوله وأجرى مجراه إلى آخره أى وأجرى لا غير ، وليس غير وحسب ، مجرى قبلى وبعد فى البناء على الضم للعلة المشتركة فيه ، وإنما قال وأجرى مجراه لاغير لأن لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف ، وكان مبنيا فأورد ههنا لمشابهته قبل وبعد .

قوله ومنها حيث إلى آخره أى ومن الظروف المبنية حيث ، إنما بنى لمشابهته الحرف من حيث احتياجه إلى جملة توضحه ، ولا يضاف إلا إلى جملة لأنه موضوع لمكان يقع فيه النسبة ، وإنما قال : فى الأكثر لأنه قد يضاف إلى المفرد كقوله :

أما تـــرى حيث ســـهيلا طالعـــا

فالقياس إعراب حيث .

قوله ومنها إذا إلى آخره : أى ومن الظروف المبنية إذا وبنى لاحتياجه إلى الغير وهو المضاف إليه، وهو للزمان المستقبل سواء دخل على الماضى أو غيره وفيه معنى الشرط ، فلذلك احتزز بعدها الفعل ، ليضاف إلى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ، وكذلك يحتاج إلى جوابه ، وجوابه عامل فيه ، ويعلم من قوله : فلذلك اختير أنه قد يضاف إلى الجملة الاسمية إذا كان للشرط ؛ وقد يكون إذا للمفاجاة أى لظرف المكان أو المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعده ، أى تقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين إذا هذه وبين إذا الشرطية نحو : خرجت فإذا السبع أى فإذا للسبع واقف ، فإذا معمول واقف كأنك قلت : فيحضرنى السبع واقف ، وهذه هى التى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط هكذا ذكره النحاة، وقال المصنف : إنه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت كأنك قلت فاجأت زمان السبع واقف ، اعلم أنه لو قال فيقع المبتدأ بعدها غالبا لكان أصوب ، لأنه لا يلزم المبتدأ بعدها وإلا لكان الرفع بعدها واجب ، لكنه ليس كذلك لم ذكرناه فى باب ما أضمر عامله على شريطة .

قوله ومنها إذ للماضى إلى آخره ، أى ومن الظروف المبنية إذْ وهو للزمان الماضى سواء دخل على الماضى أو غيره ، ويقع بعده الجملتان اسمية وفعلية نحو إذ قام زيد وإذ زيد قائم ، لعدم معنى الشرط فيه ، وعلة بنائه ما ذكرنا فى إذا ومعناهما يفرق بينهما وقد تكون إذْ للمفاجاة نحو خرجت فإذ زيد قائم . وعليه قول الشاعر :

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ٧٦١
الرقم الخاص : ٤١٥

فبينما العسر إذْ دارت مياسير

فبين ظرف مكان وما زائدة والعسر خبره محذوف وهو موجود وهو العامل فى بين والزمان مضاف إلى هذه الجملة تقديره فبين الزمان العسر موجود ، والعامل فى إذْ دارت لأنه ليس بمضاف إلى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ، ولا يجوز أن يعمل دارت فى بين لكون بين وإذْ ظرفى المكان وامتناع عند عامل واحد فى ظرفى مكان إلا على سبيل البدل .

قوله ومنها أين وأنىّ إلى آخره ، أى ومن الظروف المبنية أين وأنىّ وهما لمكان ، سواء كانا للاستفهام أو للشرط ، نحو : أين زيد وأين تكن أكن وأنىّ أقعد تقعد وبينا لتضمنها حرف الاستفهام ، أو الشرط .

قوله : متى إلى آخره أى متى لظرف الزمان فى الاستفهام نحو : متى القتال ؟ وفى الشرط نحو متى تأتينى أكرمك : والفرق بين متى الشرطية وإذا الشرطية أن متى للزمان المبهم ، ولما يتحقق وقوعه ، وإذا للزمان المعين ولم يتحقق وقوعه ، ولهذا لا يقال : آتيك متى احمرّ البسر ويقال : آتيك إذا احمر البسر وبُنِى متى : لتضمنه همزة الاستفهام أو حرف الشرط .

قوله وأيان إلى آخره أى ومن الظروف المبنية : أيانَ وهو لظرف الزمان الاستفهام كقوله تعالى .

« إيّان يومُ الدين » . وبنى إيان لتضمنه همزة الاستفهام .

قوله : وكيف للحال إلى آخره أى ومن الظروف المبنية كيف للزمان الحال ، كقوله كيف زيد؟ أو بنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده ، لأنه سؤال فى حال المسئول عنه فى الحال .

قوله ومذ ومنذ إلى آخره أى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ : وهما المعنيين أحدهما بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الذى وهو الزمان الذى يصلح أن يكون جوابا لمتى يدل على أول المدةالذى ، هو المطلوب تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة والثانى بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد ، لبيان جميع المدة التى هى المقصودة ، وهى الزمان الذى يصلح أن يكون جوابا لكم ، نحوما رأيته مذ يومان وإنما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين فى اللفظ .

قوله وقد يقع إلى آخره أى وقد يقع مصدر بعدهما نحو : ما رأيته مذ سفره أو بالفعل نحو ما رأيته مذ سافر . وإن مخففةنحو إن مذ سافر ،وإنّ الثقيلة نحو إنه سافر ، أى وقع بعدهما أحد الأشياء المذكورة وجب أن يقدر بعدها زمان مضاف إليه لكون المعنى بنياعليه،أى ما رأيته مذ زمان سفره وزمان إن سافر وزمان إنه سافر ،وإنما حذف للعلم به وحينئذ يكونان أول المدة .

قوله وهو مبتدأ إلى آخره أى مذ ومنذ مبتدأ ، فى موضع اسميتهما ، ومابعدهما خبرهما ،وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الإضافة لإنهما بمعنى أول المدة أو بمعنى جميع المدة ، خلافا للزجاج فإنهما عنده خبر المبتدأ ، والمبتدأ إما بعدها أى يوم الجمعةأول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف ، لأن المعنى لا يساعده ألا يجعل مذ ومنذ مبتدأ ، ولا مانع عنه ولأنه يمتنع فى وقوع مثل يومين فى مثل قولناما رأيته مذ يومان لأنه نكره غيره مخصصه بوجه .

واعلم أنه لا موضع للجملة التى بهما مصدرهما ، إلا عند السيرا فى

فإنه يجعل موضعهما نصباً على الحال ، وهو ضعيف ، لأنّ المعنى : لا يساعد ذلك .

قوله ومنها لدى ، ولَدُنْ ، إلى آخره : ومن الظروف المبنية : لَدَى ، ولَدُنْ ، وفيهما لغات غيرهما ، وقد أشار بقوله وقد جاء لَدن بفتح اللام وسكون الدال ولَدن بفتح اللام وضم الدال ، وإنما بُنيت ، لأن من لغاتها لَدى وضعه وضع الحروف ، ثم حمل عليها أخواتها ، وحكمها أنّ ما بعدها تجريها على الإضافة ، نحو المال لَدَى زيدٍ ، ولكن نصب العربُ عَدوة بلدن ، متشبها نونها بالتنوين ، من حيث إنه تبتت وتسرع والفرق بين عند ، ولدى ، : أنه إذا قيل المال لدى زيد لم يصدق إلا إذا كان المال حاضرا عنده ، وإذا قيل المال عند زيدٍ صدق ، سواء كان حاضراً عنده أو لم يحضر .

قوله وقط إلى آخره أى من الظروف المبنية : قط بتشديد الطاء للزمان الماضى المنفىِ على سبيل الاستغراق ، نحو : ما رأيته قطُّ وعَوَض للزمان ، المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق ، نحو : لا أفعله عَوْض أى لا أفعله ، وإنما بنى لتضمنها فى اختصاصها اختص بالبناء من سائر الظروف ، لعدم ظهور فى فيهما ، فتضمنها « فى » أو لتضمنها لام التعريف .

قوله والظروف المضافة إلى آخره : أى ويجوز بناء الظروف المضافة إلى الجملة على الفتح نحو : « هَـٰذَا يَومُ يَنْفعُ الصَّادِقين » وإلى إذ نحو قوله تعالى : « مِنْ خِزْيِ يَوْمئذٍ » لاكتساب البناءِ من المضافِ إليه قيل : والمراد بالجملة : هو الفعلية ، لعدمِ جواز بنائِها عند إضافتها إلى الجملة الاسمية ، وهو ممنوع عند الأولين ، لأن الجملة مبنية : سواء كانت ، فعلية أو اسمية ، فيجوز اكتساب المضاف إليها البناء ، ويعلم من

قوله : يجوز أنه يجوز إعرابها أيضاً لكونها اسما مستحقا للإعراب ، ولا يجب اكتسابُ المضافِ إلى المبنيِ البناء منه .

قوله وكذلك : « مثـــل » إلى آخره أى وكذلك يجوز بناء « مثلَ » وغيرَ ، على الفتح إذا أضيفا إلى « ما » نحو قيامى مثل ما يقوم ، أو إلى أنْ نحو : قيامى مثل أنْ يقوم أو إلى أنَّ نحو قيامى مثل أنَّك تقوم لمشاكلتهما الظروف المضافة إلى الجملة ، نحو إذا وحيث ويجوز إعرابهما ، لكونهما اسمين ، مستحقين للإعراب ، وإنما ذكرهما ، وإن لم يكونا من الظروف ، لكونهما متشابهتين للظروف من حيث احتياجهما إلى المضاف إليه .

قوله المعرفة والنكرة إلى آخره .

فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات ، لأنها لم توضع لشيء بعينه ، وأنواعها : المضمرات ، والأعلام ، المبهمات أعنى : أسماء الإشارة ، والموصولات ، والمعرّف بالنداء ، والمعرف باللام ، والمضاف إلى إحداها مَعْنىً ، وقد مرَّ المضمرات والمُبْهَمات المعرف بالنداء ، والمضاف إلى أحدها مَعْنىً ، وإنما قال معنى لأنه لو أضيف إلى أحدها لفظاً ، لم يتعرف المضاف من المضاف إليه ، وفى قوله : المعرفة ما دل على شيء بعينه نظر : فإنه إن أراد به المعنى الشخص خرج عنه أعلام الأجناس : كأسامة للأسدِ وثعالة للثعلب ، فإنَّ كل واحدٍ منهما علماً ، وليس دالاً على معنىً شخصٍ بعينه ، بل العلم للجنس ، وليس واحد منه أولى به من الآخر ، ولا يتوهم واحد دُون آخر ، وإنْ كان مراده بالتعيين مطلق التمييز ، عن غيره من المسمياتٍ ، دخل فيه جميع أصناف النكراتِ ، وضروب الأفعال والحروف ، فإنَّ كل واحدٍ منها دالٌ على كل شيءٍ

بعينه ، ولايشاركه غيره من المُسمَّيات ، وأما المعرف بلام التعريف فاللامُ فيه : إما لتعريف الجنس نحو : أهلك الناسَ ، الدينارُ والدرهمُ ، وإما لتعريفُ استغراق الجنس ، كقوله تعالى : « إنَّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ إلا الذينَ آمنوا » وإما للعهد بأن تذكر إذا لم يكن منكورا ثم يقال : المنكور معرفا كقوله تعالى : « إنَّا أرسلْنا إلىَ فرعونَ رَسُولاً فَعَصَى فرعونُ الرسولَ » أوْ بأن يكون معهودا فى الذهن كقوله : أدخل السوق ؟ إذا كان معهوداً بينك وبين مخاطبك وإما معنى الذى نحو : الضارب والمضروب وقد مر .

قوله : العلم ما وضع إلى آخره ماذا أنت وضع للمخاطب مع كونه متناولا غيره قوله : ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف . وبقوله غير متناول لغيره يخرج غيره . عنه سائر المعارف ، لكونه متناولا لغيره ، وهو زيد أو عمر إذا خوطب به .

قوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذى وقع فيه الاشتراك ، نحو زيد إذا سمى به رجل ، ثم سمى به آخر ، فإنه وإن كان متناولا لغيره ، لكن ليس بوضع واحد بل بأوضاع .

اعلم أن فيه نظر : لأن أنت مثلا إما موضوع لمخاطب معين ، أو لمخاطب غير معين ، لاسبيل إلى الأول ، لعدم فهم المخاطب المعين ، ولا إلى الثانى ، وإلا لم يكن معرفة ، لكونه موضوعا لشئ غير معين ، والمقدر خلافه .

لايقال : يختار أنه موضوع لمخاطبٍ معين ويمنع كونه موضوعاً لشئٍ غيرِ معين ، لأن ذلك الشئَ معينٌ من حيث إنه مخاطب ، ليميزه عن المتكلم والغائب ، لأنا نقول : يكفى ذلك فى كونه موضوعاً لشئ معين ، وإلاَّ

كان مثل : رجل معرفة لأنه موضوع لواحدٍ من الرجال ، فيتميز عن واحد من غير الرجال فإن مثل : أنت ورجلا يشتركان أنهما موضوعان لواحدٍ ، لكن أحدهما واحدٌ من المخاطبين ، والآخر لواحدٍ من الرجال ، لكن مثل رجلٍ نكرة ، بلا خلافٍ ، فلا يكفى تميزه عن الغائب ، والمتكلم فى كونه موضوعا لمعين .

واعلم أن جوابه : مبنى على جزء واحدٍ ، وهو مثل : أنت كُلىٌّ باعتبار أن مفهومَهُ لمن يخاطبه زيداً كان أو عمراً وجزئى باعتبار عروض الجزئية ، والشخص إياه ، بسبب قصدك به شخصا معينا ، وإذا عرفت ذلك ، فالمراد بقولهم : إنه موضوع لشىءٍ معينٍ ، وإنما هو باعتبار عرُوض الجزئية ، والشخص إياه والمراد بقولهم : إنه متناول غيره ، أنه يجوز استعماله فى شىءٍ آخر ، غير الذى استعملته ، أولاً ، لكون مفهومه كُليًّا ، أو نقول : فى الجواب المرادُ بالوَضْع الاستعمالُ . فيكونُ معنى الْحَد : الْعَلَمُ مااستعمل لشىءٍ بعينه غير جائز استعماله فى شىء آخر ، وحينئذ لايتوجه الاشكال .

واعلم أنه يجوز تصب غيرَ على الحال ، فيكون معناه الْعَلَمُ ما استعمل فى شىءٍ بعيْنه غير جائز استعماله فى غيرِهِ ، ويجوزُ رفعه بأن يكون خبراً بعد خبرٍ ، ولايجوز جره ، لأن ذلك الشىء الذى هو المعنى ، لا يتناول غير نفسه ، حتى يجيز عنه .

قوله : وأعرفُها المضمرُ المتكلم إلى آخره أىْ وأعرفُ المعارف : المضمرُ المتكلم ، لعدم إمكانِ الشركةِ فيه ، ثم الخاطبُ ، لجواز وقوع شركةٍ ما ، ثم المضمرُ الغائبُ ، ثم الأعلامُ ، ثم المبهماتُ ، ثم الداخلُ عليه

حرف التعريف ، والمنادى ، ثم المضافُ إلى أحدِها معنى ، بحسب المضافِ إليه ، وهو المشهور من مذهب سيبوية . وفيه خلافات كثيرة : وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط .

قوله : النكرة ما وضع إلى آخره فقوله ما وضع لشىءٍ شاملٍ للمعرفة والنكرة ، وبقوله لا بعينه خرَجَتْ المعرفة ، نحو رجل فإنه وضع لواحدٍ من هذه الحقيقة ، فتتناول الكل على سبيل البدل .

قوله أسماء العدد إلى آخره . أى أسماءالعددِ وُضعت ، لتدلَ على كمّيةِ آحادِ الأشياء ، أى المعدوداتِ ، فالواحد والاثنان عددان ، لوقوعهما جواباً من قول القائل : كم عندك ؟ فلا ينتقض الحد ، بمثل الذراع ، مع كونه موضوعا لكمية أحاد الأشياء ، لأنه غير موضوع لكميةِ آحاد جميع الأشياء ، لأنه لا يمكن تقديرُ جميعِ الأشياء بالذّراع ، وفيه نظر ، لأنه لا يتقدر جميع الأشياء بجميع الأعداد ، والحق أن يقال : المراد بالوضع ماوضع لكميةِ آحادِ الأشياءبالذات ، فلا يشكل بالذراع ، لأنالكميةعارضةله ، لأنه فرض واحد ، وأصول الأعداد اثنتا عشرة كلمة ، وهى واحد إلى عشرة ومائة وألف ، ويتولدُ منها أعداد غير متناهيةٍ ، إلى حدٍّ يقف عنده ، والتولد ما بتثنيه نحو : مائتين وألفين وإما بجمعٍ نحو عشرون وألوف ، ومئاتٍ ، وإما بعطف ، نحو : أحدٌ وعشرون وإما بتركيب نحو : أحدَ عَشَرَ علىٍ سبيل منع الخلو .

قوله فقول : واحد واثنان إلى آخره بيان استعمال هذه الأعداد . أى يقول واحدٌ اثنان للمذكرِ وواحدة اثنتان وثنتان للمؤنث ، وهو جارٍ على القياسِ ، وتقول ثلاثةللمذكر وثلاث للمؤنث ، نحو ثلاثة رجال ،

وثلاث نسوة ، إلى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غيرُ جائزٍ على القياسِ المشهورِ ، وإنما لم يَجُزْ عليه ، لأن المعدود المذكر جمع منها ، فيكون مؤنثاً ، فيلزم لحوق التاء بعدها ، وإذا ألحق للمذكر لم يلحق للمؤنث ، فرقا بينهما ، ولم يفعل الأمر بالعكسِ ، لكونِ المذكر أسبق ، فاحتيج إلى تأنيثه أولا ، وأما قوله تعالى : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْر أمثالها » فلأن الأمثال هى الحسنات ولأنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه .

واعلم أنه يجوز أن يقال ثلاثُ دواب وثلاثةُ دواب إذا أريد به للمذكرِ مَن قَال ثلاثةُ دواب ، جرى على الأصل ، وهو أن الدّابة فى الأصل ، صفة على وزنِ فاعلة من دَبَّ يدُب . وليست باسم ، لكنها تستعمل استعمال الأسماء من حيث إنه لا يذكر الموصوف ، فيكون التقدير ثلاثة أشياء دواب ، وحينئذ يكون المعدود مذكرا ، ومن قال : ثلاث دواب ، حمل على الظاهر ، وأجرى الدّابة مجرى عرفه ، والمختار ثلاث بناتِ عرس ، وابن آوى ، ، وقال المحققون من علماء النّصرة ثلاث طلحاتٍ سَواء أريد به الرجال وثلاث طلحات إن أريد به النساء فرقاً بينهما .

قوله أحَدَ عَشَرَ إلى آخره أى : إذا جاوزت به عشرةً قلت : أحدَ عشرَ رجلاً ، واثنى عشر رجلاً للمذكر ، وإحدى عشرة امرأة ، واثْنَتى عشرة امرأة ، وأما الجزء الأول ، فقد جاء حال التركيب ، كمجيئه حال الإفراد ، إلا أنه غيرَّ الواحد إلى الأحدِ والواحدة إلى الإحدى تخفيفا ، وأما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث ، وتذكيره فى المذكر ، فقد رجع إلى القياس المهجور ، لحمله على أخواتِه لعلة تذكرها فى أخواتها

قوله ثَلاَثَةَ عشرَ إلى آخره ، أى : تقول ثَلاَثَةَ عشرَ إلى تسعة عشر للمذكر وَثلاَثَ عَشْرةَ إلى تسعَ عشرة للمؤنث ، بسكون الشين عند أهل الحجاز وكسرها عند بنى تميم ، فالجزء والأول جاء فى التذكير والتأنيث ، حال الركيب ، كمجيء حال الإفراد ، فى تذكيرِ المؤنيث وتأنيث المذكر ، والجزء الثانى ؛ قد رجع إلى الأصلِ ، لما وجب تذكير ، المذكر لئلا يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة ، وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع ، وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكسر الشين من عشرة أو سكونها ؛ لئلا يلزم توالى أربع فتحاتٍ فى كلمة واحدة ، مع تركيبِهِمَا مع ما فى آخرها فتحة

قوله عَشرون إلى آخره ، أى : تقول عشرون وأخواتها أى ثلاثون وأربعون إلى تسعون ؛ فى المذكر والمؤنث ،نحو عشرون رجلاً وامرأة إلى تسعين رجلا وامراة .

قوله : أحد وعشرون إلى آخره أىْ إذا عطفت العشرات أعنى : عشرين إلى تسعين على مادون عشرة ، وهو من أحد إلى تسعة يستعمل مما دون عشرة على ما عرفت ، ويعطف عليه عشرين وإنما أورد مثالين للتعليموهو أحد وعشرون للمذكر وإحدى وعشرون امرأة قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين ، أى بأحد آحاد من واحد إلى عشرة على ما عرفت من تعيين ،وتعطف عليهعقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ، إلى تسعةٍ وتسعين رجلاً وتسع وتسعين امرأة ، وإنما لم يركب الآحاد مع العشرات ، فى العشرين وأخواتها ، كما ركبت الآحاد مع العشرة ، لأن الواو واليا فى العشرين وأخواتها ،علامةالأعراب ،والتركيب موجب للبناء،والجمع بينهما متعذر .

قوله : ومائةٌ وألفٌ ، ومائتان إلى آخره ، أى تقول فى المذكر والمؤنث مائة ومائتان ، وألف ، وألفان والآف ، من غير تغيير ، نحو مائة رجلٍ ، ومائةُ امراةٍ ، وألفُ رجلٍ ، وألفُ امرأة .

قوله ثم بالعطف إلى آخره أى إذا جاوزت مائة تستعمل مازاد عليها على ما عرفت ، من واحدٍ إلى تسعةٍ وتسعين ،وتعطفه على مائةٍ فتقول : مائةٌ وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة ،وهكذا يُستعمل ما دون المائة على ما عرفت ، إلى أن تصل إلى مائتين ، ثم يستعمل ما دون المائة ويعطف على المائتين ، وهكذا ، إلى الألف ، فإذا وصلت إلى الألفِ تستعمل مادون المائة على عرفت ، وما دون المئات على ماعرفت ، ويعطف المائه على الألف ، وما دون المائه فتقول : ألف ومائة واحدٌ وعشرون رجلاً ،وألف ومائه وإحدى وعشرون امرأة ، ولم يجز هذه القاعدة فى التواريخ ، لأن الغرضَ فيهَا معرفةُ الأقل لكون الأكثر معلوماً .

قوله وفى ثمانى عشرة إلى آخره ، إشارة إلى مخالفته لأخواته ، لأن الأسماء الأولى من المركبات ، من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنى على الفتح للخفة ، إلا اثنى عشرَ واثنتى عشرة فإنه معرب ، وثمانى عشر مع كونه مبنيا ، مخالف لأخواتهِ من المبنيات ، لجواز فتح مائةَ قياسا على سائر المركبات وإسكانها للتخفيف ، وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرةِ على الياءِ وحذفها مع فتح النون وهو شاذ

قوله : ومميز الثلاثة إلى آخره : لما فرغ من كيفية استعمال الأعدادِ شرع فى حالِ المميزات ، أعنى المعدوداتِ ، فقال : مميز الثلاثةِ إلى العشرةِ مخفوض لإضافة الأعدادِ إليه ، للخفة ، ومجموع لفظاً ، نحو : ثلاثةُ رجالٍ أو بمعْنَى نحو ثلاثة

نفر » ونحو ثلاثةُ أشياء : عند الخليل ، وسيبويه ، فإنه وإن كان على وزن فَعْلاَء عندهما ، لكنه فى المعنى جمع لِشيءٍ ، لتوافق العدد المعدود ، لكونه إياه فى المعنى ، وإنما ابتدأ بمميز الثلاثة لعدم مجيء المميز لما دونَ الثلاثةِ على ما يصرح به .

قوله : إلا فى ثلاثمائة استثناء من قوله : ومميز الثلاثةِ إلى العشرة مجموعٌ لفظاً أو معنى ، وإنما استثنى منه لعدم إضافة الثلاثة إلى التسعة إلى الجمع ، وثلاثمائة إلى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقدٍ معين ، ولا شيءَ من الجمع كذلك ، ولا يُقال ثلاث مئات ولا ثلاث مئاتين و إن كان القياس أن يضاف إلى مائتين إن أريد المذكر العاقل ، وإلى مئات إن أريد غير المذكر العاقل ، وإنما يجوز إضافتها إلى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها ، فأشبهت الجمع .

قوله ومميز أحدَ عشرَ إلخ : إما نصبه ، فلتمام الاسم قبله ، بتقدير التنوين ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ، لأن كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة ، فهو فى تقدير الثبوت ، وتمامه شبيه نون الجمع فى عشرين وأخواتها ، وأما أفراده فلحصول الغرض مع كونه أخف من الجمع .

قوله ومميز مائة وألفٍ إلخ أى : ومميز الألف ومميز تثنية المائة والألف ومميز الجمع والألف مخفوض ، لإضافتها إليه ومفرد لحصول الغرض به ، وإنما لم يقل : وجمعهما ، كما قال وتثنيتهما ، لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلاث مئات إلى تسع مئات بخلاف التثنية فإنه يقال : مائتا رجل ٥

قوله :وإذا كان المعدود إلخ أى : إذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكر ، فلك وجهان ، أى جاز لك تذكير العدد ، وتأنيثه كالشخص المطلق على المرأة فإنه جاز أن يقال ثلاثة أشخاص ، مراعاة للفظ ، وثلاث أشخاص للمعنى ، وبالعكس ، أى : إذا كان المعدود مذكراً واللفظ الدال عليه مؤنثاً فلك وجهان : تذكير العدد ، ومراعاة المعنى ، وتأنيثه مراعاة للفظ ، كالنَّفْس المطلقة على رجلٍ تقول ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ أنفسٍ .

أعلم أن مراعاة اللفظ فى الصورتين أولى عندهم من مراعاة المعنى .

قوله ولا مميز واحد إلى آخره : أى ولا يستعمل الواحد والاثنان : مع معدودٍ لهما لاستغنائه بلفظ معدودهما عنهما ، فإن رجلا يدل على الواحد ، ورجلين : على الاثنين ، بخلاف الجمع فإنه لا يدل على العدد المعين ، فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى هو المعدود ، لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع ، لعدم تعيين المعدود ، فاحتيج إلى ذكر العدد والمعدود إلى المميز ، وأما قولهم رجل واحد ، ورجلان اثنان ، فللتأكيد .

قوله ويقول : فى المفرد إلى آخره أى وتقول : للواحد من الشيء الذى فيه تعدد ، وكثرة ، باعتبار تصغير ذلك الواحد عددا ، أقل من الذى أسبق منه ، ذلك الواحد ، مثل اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر ، والثانية للمؤنث ، إلى العاشر والعاشرة ، وإنما ابتدأ بالثانى ، لأنه لا عدد أقل من الواحد ، حتى يجعل الواحد واحدا ، كقوله تعالى : « مَا يكونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثةٍ إلا هُوَ رابِعُهم » أى إلا هو مصيرّ

الثلاثة أربعة » وإنما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى ، لعدم وقوف العشرة بمعنى أنه مصير عددا مثل بخلاف العشرة فما دونهما فإنه يوجد لها فعل مشتق من الأعداد بهذا المعنى نحو : ثلاثة الاثنين وأربعة الثلاثة ، وعشرة التسعة .

قوله : وباعتبار حاله الأول إلخ عطف على قوله باعتبار قصيره أى وتقول للمفرد من العدد باعتبار حاله ، أى باعتبار أنه واحد من المتعدد ، متصف به ثانٍ أو ثالث أو غير ذلك الأول والثانى للمذكر ، والأولى والثانية للمؤنث إلى العاشر . وتقول : أول ثلاثةٍ خامس خمسة ، عاشر عشرة ، وإنما قال : الأول ولم يقل : الواحد : لكون الواحد للعدد فقط وليس المراد العدد بل الصفة ، فغيرَّ لفظ الواحد إلى الأول ، كما غيرَّ لفظ الاثنين إلى الثانى ، ولم يجز نصبُ ما بعد الاثنين إلى العاشر بهذا المعنى ، لكونه بمنزلة الواحد من العدد ، بخلاف اعتبار الأول ، فإنه يجوز نصب مابعده ، لأنه اسم فاعل لمعنى مصير .

قوله والحادى عشر إلى آخره ، أى : إذا جاوزت العشرة : تقول باعتبار حالة الحادى عشر للمذكر بتذكير الجزءين ، لأنه اسم للمذكر ، بخلاف ثلاثة عشر رجلا ، والحادى عشرة للمؤنث بتأنيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه ، وهكذا نقول إلى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث .

قوله ومن ثمَّ قيل إلخ أى ومن أجل أنه : الثانى ، والثالث ، باعتبارين قيل باعتبار الأول ، أى باعتبار تَصَيّره قالت اثنين أى : أضيف إلى ماهو أقل من المعدود ، الذى اشتق منه بواحد ، ليمكن أن يُصير ممثلَ المشتق منه ، ومعناه :

ثالثُ اثنين ، مصيرُ الاثنين ثلاثة ، وهو اسم فاعل من ثلاثتهما وقيل باعتبار الثانى : أى باعتبار حالة ثالث ثلاثة ، أى أضيف إلى عددٍ مساوٍ للعدد الذى اشتق منه ، ليكون له معنى ، وقيل : يجوز إضافته إلى ما هو أكثر نحو : ثالث عشرة ، يجوز أن يكون واحد من عشرة ، وله معنى ، وهو اتصافه بالتّالته .

قوله ونقول حادى عشر إلخ أى وتقول حادى عشر أحد عشر إلى : تاسع عشر ، تسعة عشر ، باعتبار الثانى ، لصحته المعنى ولم يقل : باعتبار الأول ، لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ، ولهذا قال على الثانى خاصة .

قوله : وإن شئت إلخ أى : وإن شئت قلت هـذا المعنى بعبارة أخرى حادى أحد عشر بحذف عشر الأول استغنى عنه بذكره ثانيا ، وهكذا تقول : إلى تاسـع تسعة عشر ، فيعرب الأول ، لعدم موجب البناء ، وهو التركيب ، ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما .

قوله والمذكر والمؤنث : إنما عرف المؤنث أولا ، لأن التأنيث وجودى والتذكير عدمى ، ومعرفه الملكات سابقة على معرفة الإعدام ، فالمؤنث اسم فيه علامة التأنيث لفظا ، نحو : ضاربة وحبلى ، وحمراءَ أو تقديراً ، وهو التاء نحو أرض لِرَدّ تائها فى التصغير إلى أرَيّضه والمذكر بخلاف المؤنث ، أى المذكر اسم ليس فيه علامة التأنيث ، لا لفظاً ولا تقديراً .

قوله وعلامة التأنيث إلخ . أى : علامة التأنيث أىْ يلحق الاسم المؤنث ثلاثة وهى : التاء والألف المقصورة والألف الممدودة ، وقدموا مثلها ، وإنما احتاج إلى عد علامة التأنيث لأنه مطلوب معرفتها ، ولأنها كانت مأخوذة فى تعريف المؤنث ، والأبنية التى تلحقها الألف المقصورة فُعْلَى كحُبْلَى ، وفَعَلَى كأَجَلَى ، وفَعَلَى كشَعَبَى وَفَعْلَى كسَلْمَى وَفِعْلَى كدلفى (١) والثلاثة الأول مختصة بالتأنيث بخلاف الأخيرين.

وأبنيه الممدود كصحراء وكبرياء وحنفاء وعاشوراء ونفساء وغير ذلك

قوله وهو حقيقى ولفظى إلخ أى المؤنث إما حقيقى وإما لفظى فالحقيقى ما بازائها ذكرٌ من الحيوان كالمرأة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل ، والمؤنث اللفظى بخلاف المؤنث الحقيقى وهو المؤنث الذى لا يكون بازية ذكرٍ من الحيوان سواء كانت فيه علامة التأنيث نحو : ظلمة أو لم تكن نحو عَيْن ، وكل عضوٍ تزوج إلا نادرًا ومن المؤنث اللفظى : المضاف إلى المؤنث ، والمضاف جرء منه .

كقوله تعالى: «يَلْتَقِطْه بعضُ السَّيارَةِ» نحو أعجبنى شَعْرُ هندٍ أو فعله نحو أعجبنى مَشْى هندٍ أو صفة نحو أعجبنى حسنُ هند ، ولا يقال : جاءتنى غلامُ هندٍ ، لأن الغلام ليس جزءًا منها ، ولا فِعلاً ولا صفةً لها ، فالذى يعرف بها التأنيث تأنيث النوع الأخير الصفة والإشارة كقوله تعالى «والشمس وضحاها» : ولحوق علامةِ التأنيث فَعْلَه كقوله تعالى : «والْتفَّتْ السَّاقُ بالسَّاقِ» ووجودُ علامة التأنيث فيه لفظًا ، أو تقديرًا .

---

(١) الدفلى : نبت حر : يكون واحداً وجمعاً ينون ولا ينون : فمن جعل ألفه للإلحاق نونه فى النكرة ومن جعلها للتأنيث لم ينونه . .

(٢) المؤنث الحقيقى : هو مايلد أو يبيض .

واعلم أنه أراد باللفظى هنا وغيرِ ما أرادَ بهِ فى باب مالا ينصرف ، لأنّ اللفظى جعله مقابلاً للحقيقى منها . سواء وجدت فيه علامة التأنيث لفظا أو لم توجد ، ولم يتناول المؤنث الحقيقى ، وجعله فى باب مالا ينصرف ، مقابلاً للمؤنث المعنوى ، سواء كان حقيقيا أو لم يكن .

قوله : وإذا أسنِدَ إليه الفعلُ إلخ أى : إذا أسند إلى المؤنثِ الحقيقىِ أو إلى ضميرِ المؤنث اللفظى الفعلُ يجب إلحاقُ التاء بالفعل ، اللهم إذا فُصِلَ بين الفعلِ والمؤنث الحقيقىِ ، جَازَ التذكيرُ إذا لم يلتبس كما أنه أسموا امرأة بزيدٍ كقولهم حضر القاضى اليوم أمرأه كقوله شعراً .

لقد ولدَ الأخيطل أم سوءٍ

والذى يدل على أن المراد من الضمير فى قوله : وإذا أسند المؤنث الذى ذكرناه .

قوله وأنت فى ظاهر إلى آخره أى أنت مخير فى تأنيث الفعل المسند إلى الظاهر المؤنث ، غير الحقيقى ، وفى تذكيره ، نحو : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، والفرق بين ما أسند الفعل إلى ظاهره وبين ما أسند الفعل إلى مضمره ، أن الأول نحو : جاء فوعظه عالِم أنّ الفعل لما بعده ، وأن الثانى نحو : موعظه جاء من غير تأنيث جاز أن يظن أن الفاعل ضمير المتقدم ، وأنه شئ آخر منتظر ؛ لأن أصل الفعل إسناده إلى الظاهر الذى بعده .

واعلم أنّ الفاعل يلزم من قوله أن يجب أن يقال طلحة جاءتنى ، ويجوز أن يقال جاءتنى طلحة ، مع كونه اسم رجل ، لكونه مؤنثا لفظياً ، وهو خلاف المشهور .

قوله وظاهر حكم الجمع الخ . أى وحكم الجمع ، غير المذكر السالم إذا كان فعله مسندا إلى ظاهره فى جواز تذكير الفعل وتأنيثه ، بقوله قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقوله مطلقاً إشارة إلى إنه لافرق بين أن يكون هذا الجمعُ جمعَ المذكر ، وبين أن يكون جمع المؤنث حقيقى كان ، أو غير حقيقى ، يقول جاء الرجالُ والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتأنيث لكون الجمع فى معنى الجماعة ، والتذكير لكون تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظى ، وإنما لم يقيد ، بالتأنيث الحقيقى فى لزوم تأنيث الفعل ، أجرى باب الجمع مجرى واحداً ولم يفعل ، بالعكس ، لترجيح اعتبار التأنيث ، بحسب اللفظ على اعتبار التأنيث بحسب المعنى ، أو لأن المذكر أصل ، والمؤنث فرع ، وإنما قيد الجمعَ بعد المذكر السالم ، لأنه لو كان الجمعُ جمعَ المذكر السالم ، لم يجز تأنيثه .

لا يقال : جاءت الزيدون ، ولا الزيدون جاءت ، لمشابهته المفرد ، لوجود المفرد فيه .

قوله وضميرُ العاقلين إلخ . أى ونقول إذا كان الفعلُ مسنداً إلى الضمير العائد ، إلى الجمع العاقلِ ، غير المذكر السالم نحو الرجالُ فَعَلَت نظر إلى كونه مسندا إلى ضميرِ مؤنثٍ ، وفعلوا نظراً إلى كونه مسندا إلى ضميرِ جمعِ مذكرٍ عاقلٍ ، وإنما قيَّد جمعَ العاقِلينَ بغيرِ المذكر السالم ، احتراز عن نحو : الزيدون فعلوا ، فإنه لم يجز أن يقال الزيدون فعلتْ لما مرَّ .

قوله والنساء والأيام إلى آخره .

أى : إذا كان الفعل مسنداً إلى ضميرِ جمعِ مؤنثٍ عاقل كان كالنساء أو غيره ، كالعيو ن ، أو إلى ضميرِ جمعِ مذكرٍ غير عاقل- ، نحو : الأيام

أجازوا إلحاق تاء التأنيث بالفعل نظراً إلى كونه مسنداً إلى ضميرٍ مؤنث ، وإلحاق نون الجمع نظراً إلى كونه مُسنَداً إلى ضميرِ جمعٍ مؤنثٍ نقول : النساءُ والأيامُ فعلنه ، وفعلن .

قوله المثنى : ما لحق آخره الخ أى : المثنى اسم الحق بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة ، وقد ذكرنا الكلام فيه . قوله : ليدلّ على أن الخ ، إشارة إلى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد نحو : إلى أنه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال .

القَرْء (١) ويراد به الطهر والحيض بل به طهران أو حيضتان وأراد بالمثل فى قوله ليدل على أن معه فى مثله المثلية فى اللفظ والمعنى ، لكنه يشكل بمثل القمريْن وعمرين وجوابه أنا لا نُسلم أنه يشكل لمثل القمريْن والعمريْن فإنه لولا إطلاق عمر على أبى طالب والقمر على الشمس ، لمماثلة بينهما ، لم يقل القمران ، والعمران ، إلى أن كون الشىء مثل غيره فى اللفظ ، قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ عند التثنية ، وقد لا يكون كذلك

قوله والمقصور : إن كان ألفه الخ .

اعلم أن الاسم الصحيح نحو : زيد وعمر ، والملحق المعتل به نحو ظبى ودلو ، المُعْتل ، أما نحو القاضى ، ألحق الألف وياء ونون من غير تغيير نقول جاءنى الزيدان والطبيبان ، والقاضيان ، ورأيت الزيدين ، والطبيبين ، والقاضيين ، وهكذا نقول فى الجَرِّ ، ويرد المحذوف أى الياء من المنقوص فيقال : قاضيان ، وعميان ، فى قاضٍ وعمٍ لعدم موجب حذفه ، وهو

---

(١) القرء : الحيض ، والطهر : وجمعه أقراء كأفراخ . وأقرؤ : كأفلس [مختار الصحاح] .

اجتماع الساكنَيْن أى الياء والتنوين ، ولم يذكر المصنف هذه الأنواعَ للعلم لحكمها من الحدِّ المذكورِ ، والاسم المقْصُورُ إن كان ألفه بدلاً عن واو ، وهو ثلاثى قلبت ألفه واوا ، لامتناع اجتماع الألفين ، وكون أصل هذه الألف الواو نحو عَصَوْين ، فى عَصا ، وإن لم يكنْ كذلك ، قلبت الألف ياء ، إما لكون الألف بدلا عن الياء وإما لكون الياء أخف من الواو ، وذلك بأن لا يكون ثلاثيا . وإما بأن يكون ثلاثيا ، لكن لا يكون ألفه بدلاً عن الواو . الأول : على ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون ألفه بدلا عن واو نَقول ملهيانِ فى مَلْهَى لكثرةِ حُروفِ الكلمةِ وكَوْنِ الياء أخف من الواوِ والياءِ ، والثانى أن يكون ألفه بدلاً عن ياءٍ نحو أعشيان فى أعشى ، وثالثها ألاَّ تكون ألفه بدلاً عن ياءٍ ولا واو نحو : حُبارى فى حبارى والثانى : قسمان أحدهما أن يكون ألفه بدلاً عن ياءٍ كقولنا فتيانِ فى فتى والثانى أن يكون غير بدلٍ عن حرْفٍ كقولنا منيان فى مُسمًّى بمنى .

قوله والممدودُ إن كان إلى آخره .

اعلم أن الهمزة الممدودة إما أصلية ، وإما للتأنيث ، وإما لا أصلية ولا للتأنيث ، فإن كانت أصلية ثبتت لحالها ، لكونها أصلية تقول فى قرْء قرءان وأن ، كانت للتأنيث قلبت واوا إيذاناً بزيادتها ، فرقا بينها وبين الأصلية ، تقول فى صحراء صحراوان ، وسبب اختصاص القلب بالواو ههنا ، لأن مناسبتها للواو أكثر فى الثقل ، وإن كانت غير أصلية ولا للتأنيث جاز الوجهان : بردها إلى أصلها ، وهو ظاهر وإثباتها على حالها ، لمشابهتها الأصلية من حيث كونها زائدة ، تقول فى كساء رداء : كساوان وردیان وكساءان ورداءان .

وأعلم أن المراد بالأصلية ما يكون أصليا ، أو فى حكمه ، ليشتمل ما فيه همزة للإلحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها فى حكم الأصلية والمحذوف نحو أخ وأب يرد إلى الأصل وفى نحو يدٍ ودم وجهان

قوله ويحذف نونه الخ أى ويحذف نون المثنى لإضافته إلى الاسم لئلا يؤذن بالانفصال .

قوله وحذف تاء التأنيث إلى آخره عطف على نونه أى وتحذف تاء التأنيث فى خِصية وإلية عند تثنيتهما نحو خِصيَيْن وإليَين مع عدم سقوطها ، فى غيرهما ، واتصالها بالكلمة ، وإنما حذفت فيهما لأنها لما لم يفرقا كان المثنى هاهنا بمنزلة المفرد وكما لا يقع فى وسطِ المفرد تاءُ التأنيث لا يقع فى وسطه .

قوله والمجموع مادل إلخ .

فقوله مادَل على أحادٍ شاملٌ لغير الجمع نحو رهط وخمسة . وبقوله مقصودة بحروف مفردة ، يخرج عنه أمثال ذلك لعدم دلالتهما على أحاد بحروف مفودة ، لعدم مفردها ، وبقوله بتغيير ما بينته ، على أن التغيير التقديرى كان ليدخل فيه هِجَانُ فإن لفظه حالة الافراد ، كلفظ حالة الجمع .

يقال ناقة هجان ، ونوق هجان ، لكن حركته فى الإفراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فإن الهجان حالة كونه مفردًا كحمارٍ وحاله كونه جمعا كرجالٍ . ومعنى الحد المذكور : اسم دال على آحاد يقصد تلك الآحاد بالراء والجيم واللامِ . وإنما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفردة لأن صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع ، فى أكثر الأمر فلم يقصد تلك الآحاد حال الجمع بمفرده .

و لقائل أن يقول : قوله مقصودة زائد فلو قال مادل على آحاده بحروف مفردة ، لكفى .

قوله ونحو تمر إلخ أى يلزم الحد المذكور أن لا يكون تمر ولا ركب جمعا ، لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردة ، لأن التمر ليس بجمع تمرة لجواز إطلاقه على القليل والكثير ، وعدم جواز إطلاق الجمع على القليل ، ولجواز أن يقال عندى خمسة أرطال تمرا ، ولأن الركب ليس جمع راكب ، لأنه لوكان جمع راكب كثرة لا نتفى كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه ، نحو ركيب ، فلم يكن جمعا ، وإنما قال على الأصح لأن فيه خلاف فقال بعضهم إن التمر جمع تمرة والركب جمع راكب .

قوله ونحو فَلَك جمعا أى ويلزم تعريف الجمع المذكور أن يكون فُلْكٌ جمعا لأنه يعتبر ما لأن الفَلَك المفرد على وزن فَعَلْ والجمع على وزن أُسُد وبُلْق قوله وهو صحيح مكسر أى الجمع صحيح ومكسر ، لأنه إما أن يكون بناء واحده سالما أو لايكون ، فإن كان الأول هو الصحيح وإن كان الثانى فهو مُكسَّر ونحو فُلْك من الثانى لانكسار بنائه تقديرا .

قوله والصحيح المذكر إلخ أى الجمع الصحيح إما جمع مذكر نحو زيدين أو جمع مؤنث نحو زينبات ، جمع زينب .

قوله المذكر ما لحق آخره إلخ أى : جمع المذكر اسم ألحق آخره واو مضموم ما قبلها نون متفوحة ، ليدل على أن معه أكثر منه غالبا من جنسه ، وإنما قلنا : من جنسه ، ليعلم أنه لايقال ضاربون يكون بعض

أفراده ماشيا ، وبعضها إذا فاق بعضها مبنيا ، لجواز إطلاق الجمع على الاثنين ، وإنما لم يقل هاهنا من جنسه استغناء عنه بذكره فى المثنى الاسم وإن كان صحيحاً ، أو ملحقا به ، ملحق آخره بهذه الحروف من غير تغيير .

قوله فإن كان آخره إلخ أى : فإذا كان آخره الاسم الذى يراد أن يجمع بهذا الجمع ، ياء قبلها كسرة نحو قاضٍ حذفت الياء نحو جاءنى قاضون ، فإن أصله جاءنى قَاضِيُون نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وكذلك النصب والجر .

واعلم أنه لو قال مثل القاضون لكان أولى ، لأن فى آخر مفرده ياء ملفوظة ، وهو القاضى بخلاف قاضون ، فإنه ليس آخر مفرده ياء وهو قاض لأنه محذوف الياء ، لالتقاء الساكنين قبل أن يجمع ، غاية ما فى الباب أنه لا يرد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها .

نعم فى آخره ياء مقدرة ، ولهذا لم يجر الإعراب على الضَّادِ فى قاض .

قوله وإن كان مقصوراً أى وأن كان الاسم الذى يجُمع هَذا الجمع اسما مقصوراً نحو مصطفى ، وحذفت ألفه وبقى ما قبلها مفتوحا ، تقول : فى مصطفى جاءنى مُصْطَفوْن أصله مصطفيون : قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقى ماقبل الألف مفتوحا ، لعدم موجب تغييره .

وأعلم أنه لو قال مثل المصطفون ، لكان أولى لما ذكرنا .

قوله وشرطه إن كان إلى آخره .

اعلم أن الاسم الذى يراد جمعه بهذا الجمع : إما اسم وإما صفة : فإن كان اسما فشرط صحة هذا الجمع ، منه أمور ثلاثة : وهى كونه مذكرا ، وعلماً ، وعاقلا ، لكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه ، والمذكر العلمُ العاقلُ أشرف من غيره ، فأعطى الأشرفُ الأشرفَ فإن فقد فيه مجموع بهذه الثلاثة ، كالعين أو اثنان منها كالمرأة أو واحد منها نحو أعوج علَما للفرس ، لم يُجْمع هذا الجمع وإن كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه أمورٌ :أحدها أن يكون مذكراً عاقلاً لما مر والثانى أن لا يكون أفعل الذى مونثه فعلاء نحو أحمر حمراء ، فرقا بين أفعل هذا ، وبين أفعل التفضيل ، لصحة جمع أفعل التفضيل بهذا الجمع ، نحو الأفضلين ، ولا يشكل بأجمع جمعاء لأنه ليس بصفة وكلامنا فى الصفة وأشار إليه بقوله وأنْ لايكون أفْعل فَعْلاء وهو عطف على قوله فمذكر

الثالث أن لا يكون فَعْلاَن الذى مؤنثه فَعْلَى نحو سكران وسكْرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذى ليس مؤنثه فعلى ، والثانى يجوز جمعه هذا الجمع نحو : نَدْمانون فى جمع ندمان واليه أشار بقوله ولا فَعْلاَن فَعْلى وهو عطف على أفعلا فعلى

والرابع أن لا يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو جريح بمعنى مَفْعول وَصبُور بمعنى فَاعِل ، لأنهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل جريحون فى المذكر ، وجريحات فى المؤنث ، فلزم الاختلاف ، بين صيغتى الجمعين ،

مع عدم الاختلاف بين الصيغتين ، للواحد فى المذكر والمؤنث ، فيلزم مزية الفرع على الأصل ، وإنما قلنا ، فى فَعِيل بمعنى مَفْعُول ، وفى فَعُول بمعنى فَاعِل ، لأنه لو كان الأول بمعنى فاعل ، مثل كريم فجاز جمعها هذا الجمع ، والثانى بمعنى مفعول ، لجاز جمعهما بهذا الجمع ، لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما حينئذ . لدخول تاء التأنيث عليهما ، للمؤنث نحو امرأة قتيلة نحو قاتلة ، وناقة حَلُوبة بمعنى مَحْلُوبة لعدم المانع ، وكذلك القول : فى مِفْعال ومِفْعيل وكل ما يراد فيه المبالغة بإدخال تاء التانيث عليه نحو عَلاَّمة و فَرُّوقة وَرَوَّاية لمن يروى الشعر كثيرا ، وضحكة وضحكة ، لأنه يستوى فيه المذكر والمونث ، واليه أشار بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث ، وهو عطف على فعلان فعلى ، أى وأن لا يكون للمذكر فى اللفظ مستويا مع المؤنث .

والخامس أن لا يكون تاء التأنيث نحو علاّمة ، ونسّابة لكونه مؤنثا حينئذ

واعلم أنه لا يحتاج إلى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله : فمذكر يعقل فنسى أن يذكره ههنا لدفع من يتوهم أن المراد بالتذكير : من جهة المعنى فقط أو للتاكيد فى المبالغة

قوله ويحذف نونه إلى آخره . أى ويحذف نون الجمع بسبب الإضافة كما ذكرنا فى المثنى

قوله قد شذ إلى آخره . جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إن الأرض والسنة والأوز والحرة والغلة والتبه وما شابهها جمعت بهذا الجمع ، وهو الأرضون والسنون والحرون والاوزون والغلون والتيون مع

انتفاء الشرائط المذكورة وهو كونه علما ، عاقلا ، فلا تكون الشروط المذكورة شروطاً وأجاب المصنف عنه بقوله : وقد شَذَّ وقد تكلف قوم فى توجيهها ، ومجمله أن الواو والياء والنون فيها ليست للإعراب ، بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة فى أرض أو عن الإعلال والإدغام كما فى سنة ، وحرة ، وهو ، فى غاية السماحة

قوله المؤنث ما لحق إلخ أى جمع المؤنث الصحيح : على تقدير حذف المضاف جمع سلم بتا واحدة فيه ، ولحق بآخره ألف وتاء نحو قائماتٍ ، ولا يتوجه عليه الإشكال بحذف التاء لأن تاء التأنيث زائدة ، ليست من نفس الكلمة

قوله وشرطه إن كان صفة إلخ أى اسم المؤنث الذى يراد جمعه هذا الجمع عدا الجمع إما صفةً أو غير صفة ، فإن كان صفةً فإما أن يكون له مذكر أوْ لا يكون له مذكر ، فإن كان له مذكر ، فشرطه أن يكون مذكره جمع بالواو والنون ، لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل ، وحينئذ لم يجز جمع حمراء وسكراء ، وفعول بمعنى فاعل وفعل ، لمعنى مفعول ، ومفعال ومفعيل ، هذا لامتناع جمع مذكرة بالواو والنون ، وإن لم يكن له مذكر ، فشرطه أن لايكون مجرداً من حرف للتأنيث ، نحو : حائض وطامث ، إذا لم يعتبر الحدوث ، بل اعتبر أنه لحصول ذلك الشىء ، للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث ، وبينها باعتبار الثبوت ، فإذا اعتبر الثبوت قيل : حائض وطامث ، وجمع على حوائض ، وطوامث ، وإذا اعتبر الحدوث قيل : حائضة وطامثة ، وجمع على حائضات ، وطامثات ، أيضا ، وإن كان اسما ، غير صفة

يجمع بالألف والتاء مطلقاً ، أى من غير اعتبار شرطٍ لعدم الاحتياج إلى الشرط نحو : بيضاتٍ ، وطلحاتٍ وزينبات ، جمع بيضة وطلحة وزينب ، وقد يُجمع بالألف والتاء مذكرٌ غيرُ عاقلٍ نحو : حماماتٍ ، وسرادقاتٍ

قوله جمع التكسير إلخ أى التكسير جمع تغير بياء واحدة تخفيفا نحو : رجال وأفراس أو تقديراً ، نحو فُلْك وهِجَان فى جمع فلَكَ وهَجَان فإن الفلك مفردا كقُفْل وجمعا كأسَدٍ ولأن هجَان مفردا كحَمام وجمعا كرجال .

قوله جمع القلة إلى آخره

هذه قسمة الجمع باعتبارٍ آخر : إلى جمع القلة ، وجمع الكثرة .

وجمع القلة : هو الذى يطلق على العشرة فما دونها ، من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة

وجمع الكثرةِ عكس القلةِ ، ويستعارُ كلٌّ واحدٍ منهما للآخر .

كقوله تعالى : «ثلاثة قُروءٍ» فى موضع أقْراء وأوزان جمع القلة أفْعُل كأكْلُب وأفْعَال كأجْمَال ، وأفْعِله كأرْغِفه ، وفعِلة كعلمة ، قوله والصحيح إلخ أى وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم مسلمات وما عدا جمع القلة التى ذكرناه جمع الكثرة .

قوله والمصدر اسم الحدث إلخ : إنما احتاج إلى تعريف المصدرِ هاهنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق ، لأن المراد بالمصدر هنا ، المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لأن كل مصدر ، لا بدّ له فعل من لفظِه ، وليس كل مفعول مطلق كذلك ، نحو ويله . وويحه

فالمفعول المطلق أعم من المصدر . فقوله اسم الحدث ، شامل لغيره نحو ويله وبقوله الْحادِى على الفعل ، يخرج عنه لأنه لا فعل له ، ليجرى عليه ، والمراد بالجارى عليه أن يكون له فعل ، يذكر المصدر بيان لمدلوله .

قوله هو من الثلاثى إلخ أى المصدر من الفعل الثلاثى : سماعىٌّ يَرْتقى إلى اثْنين وثلثين ، بناءً وفى غير الثلاثى قياسىّ وهو من أفْعَلَ إفْعَالَ ومن فَعَّل تَفْعِيل وتَفْعِله وتَفْعَالً وفِعَال نحو كلّم تكليما وبَصَّر تبْصرة وكَرّر تكرارا وكَذَّب كِذَّابا كقوله تعالى «وكذَّبُوا بآياتنا كِذَّابا» ومن افْتَعَل افتعالا نحو اكتسبَ اكتساباً ، ومن انْفَعَل انفعالاً ، نحو انطلقَ انطلاقاً ، ومن استفعل استفعالا نحو استخرج استخراجاً ومن يَفَعَّل يفعل وتفعال نحو تَمَلَّق تَمَلُّقا وتملاقا ، ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قَاتَلَ مُقَاتلة ، وقتالاً وأهل اليمن يقولون قيتالاً ، ومن فعلل فعللة ، وفعلال ومن أفعل افعلال ، ومن أفعل افعيلال ، ومن أفعول افعيعال ، ومن أفعول أفعوال نحو اعدون ، اعدوان .

قوله ويعمل عمل فعله إلى آخره ، أى : المصدر يعمل عمل فعله ، سواء كان بمعنى الماضى ، أو غير الماضى ، أعْنى الحال والاستقبال ، لأن عمله لكونه فى تقدير أن مع الفعل ، والفعل المقدر ، إما ماض ، أو حال أو استقبال ، فإذَا يعمل بمعنى كل واحد منها ، وإنما قيد عمله بقوله إذا لم يكن مفعولاً مطلقا ، لأنه إذا كان مفعولاً مطلقاً ، فحكمه غير ما ذكره هاهنا .

قوله ولا يتقدم معموله عليه ، أى : ولا يتقدم معمول المصدر عليه ، فلا يقال أعجبنى زيدا ضرب عمر ، لكونه فى تقديران الموصول مع

الفعل فكما لا يتقدم ما : فى خبر صلة ومعمول ما يعد إن عليها ، كذلك لا يتقدم فى خبر صلة المصدر عليه .

قوله ولا يضمر فيه ، أى ولا يضمر الفاعل فى المصدر لأنه لو أضمر فيه لأضمر فى المثنى والمجموع قياساً على الواحد، لكن لا يجوز إضماره فى المثنى والمجموع لأنه يستلزم إجماع التثنيتين فى المثنى : وهما تثنية المصدر والفاعل، واجتماع الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل .

قوله ولا يلزم ذكر الفاعل أى ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو : أعجبنى ضرب عمر وإلا لزم الإضمار فيه ، إذا كان مسنداً إلى مضمر ، وقد تبين أنه لا يجوز .

قوله ويجوز إضافته إلخ أى : ويجوز إضافة المصدر العامل إلى فاعله كقوله تعالى: « وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » ويضاف قليلاً إلى المفعول : محذوفاً كانَ الفاعل كقوله تعالى : « مِن دُعاءِ الخَيْرِ » .

أو لم يكن كقوله شعرا

* أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مربع ومصيف *

لكن إضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول ، لأن احتياج الفعل ، وشبهه إلى الفاعل أكثر ، ولهذا قال : وقد يضاف بقد المفيدة التقليل ، ويعلم من قوله : ويجوز إضافته إلى الفاعل إنْ عملته منوناً اولى لمبنية أنه حينئذٍ أكثر مشابهةً للفعل ، لكونه نكرة حينئذ كالفعل .

قوله وإعماله باللام قليل أىْ وإعمال المصدرِ المعرفِ بلامِ التعريفِ

قليل ، ولمبنية بعذر تقديره بأن مع الفعل حينئذ ، لأنه لايدخل اللام على أن من الفعل كذلك ، لايدخل على المصدر المقدر بها .

* وقد جاء فى الشعر شعرا *

ضعيف النكاية أعداءه يخال الغرار يراخى الأجـــل

قوله وإن كان مطلقاً إلخ أى فإن كان المصدر مفعولاً مطلقا فهو إما غير بدل أيدل وإن كان غير بدل ، فالعمل للفعل ، سواء كان مذكوراً نحو : ضربت ضرباً زيداً أولم يكن كقولك ضرباً زيداً لمن رفع السوط ، فالعمل فى زيد مثلا للفعل ، وضربت وهو ظاهر وإن كان بدلاً من الفعل وذلك بأن يكونَ لازم الحذف نحو : سقيا زيداً فوجهان أى جاز أن يكون الفعل عاملاً ذهب إليه صاحب الموشح من حيث أنه نائب عن الفعل ويمكن أن يقال أن معناه جاز أن يكون المصدر من حيث إنه بدلا عن الفعل عاملا .

قوله اسم الفاعل إلخ أى اسم الفاعل اسم مشتقٌ من فعل لمن أقام الفعلَ به ، فقوله ما اشتق من فعل : من فعل احتراز من غير المشتق فإنه لايسمى اسم الفاعل ، وشامل لغيره من المشتقات ، من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والاله واسم التفضيل وبقوله : لمن قام به ، خرج عنه أسماء الزمان والمكان ، والآلة واسم المفعول ، لكون الفعل غير قائم بها ، وبقوله بمعنى الحدوث : خرج عنه الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث .

قوله وصيغته من الثلاثى المجرد إلخ أى وصيغة اسم الفاعل ، من الفعل

الثلاثى المجرد ، على وزن فَاعِل ، ولهذا سمى به لكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى ، على صيغة مضارعه بميم مضمومة فى أوله ويكسر ما قبل آخره لفظا ، نحو مُكْرِم أو تقديرا نحو مُخْتَار ومُحْمَرّ سواء كان ماقبل آخره مكسورا أو لم يكن نحو مُدخل من أدخل إدخالا ومتذكر من تذكر يتذكر إلا ما شذ مثل أشهب فهو مشهب وأحصن فهو محصن وألفُج فهو مُلْفِج ، وأعْشَب المكان فهو عَاشِب ، وأورس فهو وَارس وأيفع فهو يافع .

قوله ويعمل عمل فعله إلى آخره : أى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان ، أو متعديا ، لكونه مشابهاً له من حيثُ الزِّنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله أحد الزمانين كالفعل ، ودخول لام التأكيد فإن ضاربا نحو يضرب من الزنة ودال على الضرب ، وأحد الزمانين ، وممكن دخول لام التأكيد عليه ، لكن هذا العمل الذى عمل فعله بشرط كونه للحال ، أو الاستقبال ، لتحقق مشابهته من حيث الزّنة لأن الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عَمَلَهُ هو المضارع ليس بمعنى الماضى .

وإنما لم يعمل عمل الفعل الماضى لانتفاء مشابهة بينهما ، من حيث الزنة ، فإن ضاربا مثل يضرب ، لامثل ضَرَب وبشرط الاعتماد على صاحبه أعْنِى الاعتماد على المبتدأ ، أو على ذى الحال ، أو على الموصوف أو بشرط الاعتماد على الهمزة أو حرفِ النفى ، لأنه حينئذ يتقوى بذلك العمل ، أما فى الصور الثلاث الأول فلأنه مستعمل فى أصل وصفه ، لأنه صفة فى المعنى ، فلابد من شئ محكومٍ به ، وهو مذكور حينئذٍ ، أما فى الصورتين الأخيرتين : فلوقوعه موقعاً هو بالفعل أولى .

اعلم أنه لو قال : وبشرط عدم وصفه بصفةٍ ، وعدم تَصْغيرة ، لكان

أولى ، لخروجه بالوصف أو بالتصغير عن مشابهة الفعل ، أما خروجه بالوصف فظاهر ، وأما بالتصغير فلأنه وصف بالمعنى وأمثلة عمله بهذه الشرابط زيد قايم أبوه ، وما قام زيد ، وأقائم زيد .

والمراد بقوله : يعمل عمل فعله ، إن كان فعله لازما يكون لازما وإن كان متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ يكون هو أيضا متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإن كان إلى اثنين كان اسم الفاعل كذلك . وكما أن فعله يتعدى إلى الظرفين ، والحال ، والمصدر ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وسائر الفضلات ، كذلك يتعدى هو عليها إليها ، والمراد بالحال والاستقبال تخفيفا أو حكاية حتى .

لايشكل بمثل قوله « تعالى : وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوصيدِ » فإن باسط هاهنا وإن كان ماضيا ، لكن المراد به حكاية الحال .

قوله وإن كان الماضى إلخ ، أى : اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضى وجبتْ الأضافةُ إلى مفعولِه إضافةً معنويةً ، لأنه غير عاملٍ حينئذ ، لانتفاء شرط عمله مع ذكر المفعولِ . وإنما قال معنى ، لأن هذه الإضافات ليست فى تقدير الانفصالِ والذى يصححه جواز مررت بزيد ضاربك أمس خلافا للكسائى أى وجبتْ إضافته خلافاً للكسائى فإنه قال : لم تجب إضافته ، لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الحال ، أو بمعنى الاستقبال ، وقدعرفت ضعفه ، ودليله : جواز زيدٌ معطى عمرو درهما أمس ، وعمل المعرَّفِ باللام بمعنى المِاضى نحو : جاءنى الضاربُ زيداً أمس وأنت تعرف بالجواب عنهمـا .

قوله فإن كان إلخ ، أى فإن كان لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى مفعول آخر غير الذى أضيف نُصب بفعلٍ مقدر دَلَّ عليه اسم نحو : زيدٌ معطى عمر درهما أمس ، قدر هما منصوبٌ بالمعطى المقدرة ، وكذلك إن كان له مفعولان غيره نُصبا بتقدير الفعل نحو : زيد معلم عمر وأباه أفضل العلماءِ أمس ، وكذلك إن كان لهُ سائر المفضَّلاتِ .

قوله : فإن دخلت اللام إلخ أى إنْ دخلت اللَّام على اسم الفاعل اشتق الجميع ،أى الماضى والحال والاستقبال فى عمله ،لأنهُ فعل بالحقيقة ،وحينئذ عدل عن صيغة الفعلِ إلى صيغة الاسم ، لكراهتهم إدخال اللَّام عليهِ ، تقول مررت بالضاربِ أبوه زيداً الآن أو غداً أو أمْس .

قوله : وما وضع منه إلخ أى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة : مثل اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة فى العمل ، وشرائط المذكورة ،وإنما عمل مع زوال المُشَابهة اللفظية ، لِقيام المبالغةِ فيهِ مقام المشابهةِ اللفظيةِ تقول : زيدٌ ضرَّابٌ أبوه عمرٌ الآنأو غدا ،وزيد الضراب أبوه عمر الآنأو غداً أوْ أمس وأمثله ما وضع للمبالغة ، مذكورة فى الكتاب .

وقوله ما وضع مبتدأ .

وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله ، أى ومثنى اسم الفاعل ومجموعه ، مثل مفرد اسم الفاعل فى العمل ، وشرائطه تقول الزيدان هُمَا الضَّاربان عمراً ، والزيدون هم الضاربون عمراً الآنَ أو غَداً أوْ أمس . وإنما احتاج إلى ذكر المثنى والمجموع ، لأنهما قد لايكونان على وزن الفعل ، نحو ضاربتين ، وضاربات ، وضَرَّاب وضَرب زيدا ،وإنما عملا وإن لم يكونا على وزن الفعلِ اطراداً لباب المثنى والمجموع .

قوله ويجوز حذف النونِ إلى آخره أى ويجوزُ حذفُ نُونَىْ تَثْنية اسمِ الفاعِل وجمعه السالِم المعرَّفَيْن بلامِ التعريفِ مع العمل، أىمع نصب ما بعدهما تخفيفاً و استطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كنيت الكتاب الحافظو عودة العشيرةِ لايأتيهم من ورائهم من لطف وإنما لم يتعرض لحذف النون عند الإضافة ، لأنه معلوم فى باب المثنى والمجموع ، ويعلم منه أنه لايجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفاً ، لأنه ليس بصلةٍ حينئذٍ .

قوله اسم المفعول ما اشتق إلى آخره :أىْ اسم المفعول اسم اشتق من فعلٍ لمن وقع عليه ذلك الفعل . فقوله ما اشتق من فعل ، فإنه لا يسمى اسم مفعول شامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل، وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره. قوله وصيغته من الثلاثى إلى آخره أى وصيغة اسم المفعول من الثلاثى المجردِ على وزن مَفْعُول غالباً وبه سُمّى لِكثرة الثلاثى ومن غيرِ الثلاثى المجرد على صيغة اسم فاعِلِه ، يفتح مَا قبلَ الآخر ،أىْ بميم مضمومةٍ وفتح ماقبل الآخر ، لفظاً نحو مدخلَ من يدخل ،أو تقديرا نحو مُختار ومُحمر . وقوله وحكمه فى العمل إلخ أى وحكمه اسم المفعول فى عمله عمل فعلهِ واشتراط عمله كأمرِ اسم الفاعلِ فى عمله ،واشتراط من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو الهمزة ، أو من عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الألف واللام، وعلته بأمر فمضروب يَعمَلُ عَمَل يَضْرب ومعطى أبوه درهماً الآن أوْ غداً أوْ أمس ، ومن جملة شرائط عمله أن لا يكون موصوفا ، ولا مصغرا ، كما ذكرنا فى اسم الفاعل .

قوله هو الصفة المشبهة : أى الصفة المشبهة اسم اشتق من فعلٍ لمن قامَ

ذلك الفعل بـه على معنىَ الثبوتِ ، فقَوله ما اشْتق من فعلٍ احتراز من غيرِ المشتقِ من فعلٍ ، فإنه لايسمى صفةً مشبهةً .

و قوله لازمٌ يخرج عنه اسم الفاعل المتعدى ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، المسبق من المتعدى ، و بقوله لمن قام به يخرج عليه أسماء الزمان والمكان ،والآلة . و بقوله على معنى الثبوت : يخرج عنه اسم الفاعل اللازم ، وأفعل التفضيلِ المشتقِ من اللازم : كقائم ، وأفضل ، ولقائل أن يقول : ألا نسلم أنه يخرج بهذا القيد أفعل التفضيل المشتق من اللازم لأنه يدل على زيادة الثبوت فلو زاد على الحد قيد آخر ،وهوقولنا فقط ، لخرج عنه اسم التفضيل ، قوله وصيغتهما مخالفة إلخ أىْ وصيغة الصّفة المشبهه مخالفةٌ لصيغة اسم الفاعل ومختلفةٌ أيضا على حسب السمَاع ،تقول فى حَسَن حسن وفى صعب صعب ، وفى ظرف ظريف .

قوله : ويعمل عمل فعلها مطلقاً أى ويّعمل الصفة المشبهة عملَ فِعلِها مطلقاًأىْ منْ غير اشْتراط الزمان ، لعدم اعتبار الزمانِ فى مَدْلولهَا ،لأن المرادَ من قولِنَا زيدٌ حَسَنٌ ثبوت الحسنِ لاَ حُدوثُه ،لكِنْ يشترط اعتمادها على صَاحِبها أو الهمزةِ أو « ما » كما ذكرنا فى اسم الفاعل .

قوله وتقسيم مسائلها إلى آخره * أى : وتقسيم مسائل الصفة المشبهة أن تكون بالصفة المشبهة لام التعريف ، أو مجرداً عنها ، فهذه ستة أقسام حاصلة من ضرب اثنين فى ثلاثة ، وعلى كل واحد من التقارير الستة معمولها إما مرفوعٌ وإما منصوبٌ وإما مجرورٌ فيصير المجموع ثمانية عشرة .

مسألة حاصلة من ضرب ستة فى ثلاثة ، والمرفوع منها ستة ، والمنصوب

منها ستة ، والمجرور منها ستة ، فالرفع فى المرفوعات الست على الفاعلية ، والنصب فى المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول ، وفى النكرات منها على التمييز ، والجر فى المجرورات الست على الإضافة .

قوله وتفضيلها وحسن وجهه ثلاثة إلى آخره . أى ومن تفضيل مسائل الصفة المشبهة الثمانى عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجهُ برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع رجه ونصبه وجره الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره .

قوله اثنان منها إلى آخره أى اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة ممتنعان أحدهما الحسن وجه لخروجه ، والثانى الحسن وجه لخروجه لعدم إفادة الإضافة فيها ، وخفة ولامتناع إضافة ما فيه اللام إلى نكرة .

قوله واختلف فى صحة مسألة واحدة وهى حسن وجهه فقال قوم : إنها لا ستلزامها إضافة الشىء إلى نفسه لأن الوجه هو الحسن ، وقال قومٌ إنها تصح ومنعُوا استلزامها إضافة الشىء إلى نفسه ، لكون الحسن أعم من الوجه .

قوله والبواقى إلخ . أى البواقى من الثمانى عشرة بعد إسقاط مسئلتين أقسام ثلاثة أحدها حسن وهو ما كان فيه ضمير واحدٌ لتحقق ما يحتاج إليه من زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه حسن الوجه بالإضافة حسن الوجه بتنوين حسن ، ونصب الوجه وحسن وجها وحسن وجه بالإضافة والحسن وجهه برفع وجهه ، والحسن الوجه بالنصب والجر ، والحسن وجها ، وثانيها حسن وليس بأحسن وهو ماكان فيه ضميران

أما حسنه فلوجود المحتاج إليه ، وأما عدم أحسنيته فلوجود الزائد على المحتاج إليه ، ومسألة حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه ، وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج إليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجهُ برفع الوجه حسن الوجهُ برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه .

قوله ومتى رفعت إلخ إشارة إلى ضابطة تعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران ، وما ليس فيه ضمير ، وتقريرها أن الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحسن ، لكونه بارزا ، وإذا عرفت فنقول : متى رفعت بالصفة ما لا بعدها ، فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد ، وحينئذ تكون الصفة كالفعل في أنها لا تثنى ، ولا تجمع ، ويكون تذكيرُها وتأنيثها ، باعتبار فاعله الظاهر ، وإن لم ترفع بالصفة ، ما بعدها ، فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها أو جرته لاحتياج الصفة إلى الفاعل قوله فيؤنث ويثنى ويجمع أى إذا تحقق وجود الضمير فيها ، إذا كان ما بعده الصفة منصوبا ، أو مجروراً تؤنث الصفة وتثنى وتجمع ، بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة إلى الموصوف .

تقول مررت بهذا الحسنة الوجه ومررت برجلين حسنى الوجهين ، ورجال حسنى الوجوه ، لوجود مطابقة الضمير العائد إلى المظهر ، وإذا عرفت أنه إذا كان ما بعد الصفة مرفوعاً ، لم يكن في الصفة ضمير ، وإنه إذا كان منصوباً ، أو مجروراً كان فيها ضمير ، فتقول إذا كان ما بعدها مرفوعاً فأما إذا كان فيها بعدها أو في الوجه في مثالنا ضمير أو لا يكون ، فإن كان فيها ضمير واحد ، وإن لم يكن لم يكن فيها ، وإن كان

ما بعدها منصوبا أو مجرورا فلا يخرج من أن يكون فيما بعدها ضمير أو لا يكون ، فإن كان الأول كان فيها ضميران وإن كان الثانى كان فيها ضمير واحد .

قوله وأسماء الفاعل والمفعول إلخ أى اسم الفاعل الغير المتعدى إلى مفعول ثان، مثل الصفة المشبهة فى جواز المسائل الست عشرة المذكورة فى الصفة المشبهة ، لأن جواز هذه المسائل فى الصفة المشبهة إنما هو لتشبهها باسمى الفاعل والمفعول فجوازهما فيهما بطريق الأولى تقول: زيدٌ قائم الأب ومضروب الأب برفع الأب ونصبه وجره وهكذا إلى آخر المسائل ، وإنما قيَّد اسمىْ الفاعلِ والمفعولِ بغير المتعديين ، لأنه لو كان متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس . ألا ترَى أنهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب أباه مثلا لم يعلم أن أباه فى المثال الأول مفعول لضارب ، أو فاعل له ، نصب تشبيهاً بالمفعول ، وفى أمثال الثانى أنه مفعول ثانٍ لمعطى أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل ، ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى ، محذوف ، وكذا إذا قلنا زيد ضارب أبيه وزيد معطى أبيه لم يعلم أن أبيه فى المثال الأول مفعول ضارب ، أو فاعله أضيف إليه ، وأن أبيه فى المثال الثانى مفعول أول لمعطى ، أقيم مقام الفاعل ، أو مفعول ثانٍ له أضيف إليه ، وليست الصفة ، واسم الفاعل والمفعول ، غير ، المتعديين كذلك لا مفعول لهما فلا يَحْصل الالتباسُ .

قوله اسم التفضيل إلى آخر أىْ اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوفٍ مَع زيادةٍ على غيره .

فقوله ما اشتق من فعلٍ شامل لغيره من المشتقات من الفعل .

وقوله لموصوفٍ يخرج عنه اسمُ الزمانِ والمكانِ والآلةِ ، لأنها ليست لموصوفٍ .

وقوله زيادة على غيره يخرج اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، لأنها ليست بزيادة على غيرها ، وإنما قال اسم التفضيل ، ولم يقُل أفْعل التفضيل ليتناولَ خيرا وشرا .

اعلم أن الحد المذكور يشكل بمثل اخنده الشاتين وابل من حسب لحيا ثم لأنهما غير مستقر من فعل قوله وهو أفعل أى اسم التفضيل على وزن أفعل غالبا .

قوله وشرطه إلخ أى وشرط اسم التفضيل أن يثنى من فعل ثلاثى ، مجرد الزوايد ليمكن بناء أفعله منه ، ألا ترى أنك إذا أردت بناء أفعل من استخرج فإن لم يحذف منه شئ لم يمكن ، وإن حذفت الزوائد ، حتى قلت هو أخرج لم يعلم أن المراد كثير الخروج أو كثير الاستخراج .

واعلم أنه يشكل بمثل أفلس وأولى وأعطى وأجدى لأنه ليس مبنيا من ثلاثى مجرد فإذاً لو قال وشرطه غالباً لكان أصوب .

قوله ليس يكون ولا عيب إلخ أى وشرطه أيضاً مع كونه ثلاثيا ، مجرداً ، أن لا يكون لوناً ولا عيْباً ، لأن من اللون أفعل بغير التفضيل نحو أحمر وأعور ، فلو بنى منهما أفعل التفضيل التَبَس أحدهما بالآخر ألا ترى أنك لو قلت حينئذ وهو أحمر لم يعلم إلى المراد ذو حمرة أم زائدة فى الحمـــرة ؟

اعلم أن المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل أجهل وأعمى وأضل سبيلا .

ولقائل أن يقول يشكل بمثل الأحمق فإنه من العيب الباطنِ مع أنه لا يبنى منه أحمق للتفضيل ، ويمكن أن يجاب عنه بأنا قلنا إذا كان من العيب الباطن يجوزُ أنْ يبنى منه أفعل للتفضيل ، ولا يلزم منه أن يبنى أفعل التفضيل فى كل عيبٍ باطن .

قوله فإن قصد غيره إلخ أى فإن قصد تفضيل غير الثلاثى المذكور ، وهو من الرّباعى نحو دَحْرجَ وغير المجرد الزوائد نحو استخرج ، والألوان ، والعيوب ، نحو الحمرة والعور توصل إلى تفضيله بثلاثى مجردٍ ، وليس بلون ولا عيب مثل أشد وأقبح وأكثر فما كان مناسبا له نقول : هو أشد منه استخراجا ، وأكثر بياضاً وأقبح عمى فالمثال الأول لغير المجردِ والثانى للون والثالث للعيب .

قوله وقياسه للفاعل أى وقياس اسم التفضيل أن يبنى لفاعل دون المفعول لأنه لو بنى لكل منهما لحصل الالتباس ، ولو رجح المفعول على الفاعل ليقع أكثر الأفعال بلا تفضيل لأنه فى أكثر الأمر للفعل اللازم ، ولأن المبالغة فى الفاعل أحسن منها فى المفعول ، ولأن الفاعل أكثر من المفعــول .

قوله وقد جاء للمفعول إلخ أى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول ، لكنه قليل كقولهم هو أعذر وألوم وأشهَر وأعرف وغيرها .

قوله ويستعمل على أحد ثلاثة مضافاً إلخ أى وقد يستعمل اسم التفضيل على ثلاثة أوجه وهو أن يكون مضافاً ، نحو زيد أفضل القوم أو مع مِنْ نحو زيد أفضلُ مِنْ عمرٍ ، أو معرَّفاً باللام نحو زيد الأفضل ، وإنما يستعمل على أحد هذه الثلاثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فإذاً لا يجوز أن يقال زيد الأفضل من عمر لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ، ومن غير الآخر لدلالة كلٍّ واحدٍ منهما ، على تعيين المفضل والمفضل عليه ، ولا يشكل بمثل قوله .

• ولست بالأكثر منهم حصى •

ليكون من بمعنى فى كأنه قال ولست بالأكثر فيهم كقولهم زيد الأفضل من الرجال ، ولا يجوز أيضاً أن يقال زيد أفضل لعدم تعيين المفضل عليه إلا أن يعلم فيجوز بغير أحدٍ هذه الأمور .

كقوله تعالى « يَعْلَمُ السِّرَّ وأخْفَى » .

قوله فإذا أضيف فله معنيان إلخ أى : إذا استعمل اسم التفضيل مضافاً كان له معنيان : أحدهما وهو الأكثر أن يقصد زيادته على أن يضاف إليه وحينئذ يشترط فيه أن يكون من جملة ما يضاف إليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف إليه ، ولهذا لا يقال الملائكة أفضل من البشر ، والحق البَيِّنَ من الكتان ، ولا يلزم من دخوله فى المضاف إليه التناقض ، لأنه داخل فيه من جهة الشركة ، غير داخل فيه من جهة التفضيل ، قوله : فلأنه يجوز إلخ أى فلأجل أنه يشترط أن يكون داخلا فى المضاف إليهم لم يجز أن يقال يوسف أحسن إخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين ، لأنه بتقدير إضافة الأخوة إلى

الضمير العائد إلى يوسف لزم أن يكون خارجاً عنهم ، وبتقدير أنه يشترط فيه أنه مِنْ جملة المضاف إليهم ، يكون داخلاً فيهم ، فيلزم أن يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم ، وهو اجتماع النقيضين .

قوله والثانى أن يقصد إلخ : أى والمعنى الثانى الذى يقصد به حال كونه مضافاً هو أن يُقْصد بِهِ تَفْضِيلٌ وزيادةٌ مطلقة ، لا على ما يضاف إليه فتكون هذه الإضافة للتخصيص ، والتوضيح ، نحو : نصيبُ أشعرُ أهلِ بلدته

قوله ويجوز يوسف أحسن إخوته .

أىْ لأجل أنه يقصدُ بهِ زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف إليه ، يجوز أن يقال : يوسف أحسن إخوته لأنه لا يلزم اجتماع النقيضين ، ، لعدم دخوله فى المضاف إليه .

قوله ويجوز فى الأول إلخ : أىْ ويجوز فى المضاف بالمعنى الأول الأفراد فى جميع الأحوال يجوز : زيدٌ أفضلُ القومِ ، الزيدانِ أفضلُ القومِ ،الزيدون أفْضلُ القومِ ،هند أفضلُ القومِ ، الهندانِ أفضلُ القومِ، الهنداتُ أفضلُ القومِ ، لكونه متشابها لأفعل منْ مِنْ حيثُ أنه ذكر المفضل عليه فى كل واحدٍ منهُما ، ويجوز المطابقة : نحو زيد أفضلُ القومِ ،الزيدانِ أفضلا القومِ ،الزيدُونَ أفضلو القوم،هندفُضْلى القومِ الهندانِ فضليا القومِ ، الهنداتُ فضلياتُ القومِ ، لكونهِ مُخالفاً لأفعَلَ مِنْ مِنْ حيثُ وجود الإضافة فيه وعدمها فى أفعلَ مِنْ .

قوله وأما الثلاثى إلى آخره أى : أما المضاف بالمعنى الثانى وهو المضافُ لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرّف باللاّم فلا بد فيهما من

المطابقة ، لكونهما مستحقين للمطابقة ، وعدم المانع عَنْ المطابقة وهو مُشَابَهَتُهما لأفعل مِنْ ، لعدم كسر المفضل عليه منهما ، وأمثلتُهما ظاهرة

قوله والذى بمن مفرده إلخ أى اسم التفضيل الذى معَ مِنْ لا يستعمل إلا مفردا مذكرًا لصيرور مِنْ كالجزء منه وحينئذ لا يمكن تثنية اسم التفضيل ، ولا جمعه ، ولا تأنيثه ، ، قبل ذكر مِنْ وإلا لزم الإلحاق علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث قبل مضى الاسم بتمامه ، ولا بعده لعدم جواز الفصل لشىء من الاسم ، وبين علامات تثنيته ، وجمعه ، وتأنيثه .

قوله ولا يُعْمل فى مظهر إلخ ، أى أفعل التفضيل لا يعمل فى مظهر إلا إذا كان جاريا على شىءٍ وهو فى المعنى صفة لمسبب ذلك الشىءِ مفضل على نفسه ، باعتبار ذلك الشىء حال كون هذا للتفضل منفيا ، كقولهم : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فأحسن جاريا على رجلٍ وهو فى المعنى صفة ، لسببه وهو الكحل ، مفضل باعتبار الرجل ، ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل ، أعنى غير زيدٍ حال كون هـــذا الفضيل منفيا ، وإنما لم يعمل فى المظهر ، إذا لم يوجد الشرط المذكور ، لعدم كونه بمعنى الفاعل ، لعدم دلالةُ الفعلِ على التفضيل ، ودلالته على التفضيل ، وإنما قال : ولا يعمل فى مظهر لأنه يعمل فى المضمر من غير هذا الشرط ، لأن العمل فى الظاهر قوى فيحتاج إلى شرط .

قوله لأنه بمعنى حسن إلى آخره هذا إشارة إلى علة عمل اسم التفضيل

عند ، حصول الشرْطِ المذكور أىْ إنما عمل حينئذٍ ، لأنه بمعنى حسن لا معنى قولك : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، وهو معنى قولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد ، بخلاف ما يوجد هذا الشرط ، فإنه لم يكن بمعنى حسن ، مع أنهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ ، لرفعوه ، ولو رفعوا اسم التفضيل فى مثالنا المذكور ، وهو أحسن ، لكان خبر المبتدأ والكحل مبتدأ ، فيلزم الفصل بين أحسن وبين معموله الذى هو منه ، باحسنى ، وهو الكحل وهو غير جائز .

قوله ولك أن تقول إلخ أى : ويجوز لك أن تقول فيه بعبارة أخرى أخصر من الأولى ، مع كون معناهما ، واحدا ، وهى أن تقول ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل من عين زيد .

قوله وإن قدمت ذكر العين إلخ أى وإن قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جَازَ فيه عبارة أخرى من غير ذكر من معها ، كقولك ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، أى ما رأيت كعين عينا أحسن فيها الكحل وهو مثل ما أنشده سيبويه شعرا .

مررت على الوادى السَّبَاع ولا أرى
كـــوادى السَّبـــاع حين يظلم وادياً
أقـــل بـــه ركـــب أتـــوه تـــايه
وأخوف ألا مـــا وقى الله ساريا

لأنّه قدّر المفضل عليه وهو وادى السباع على أفعل التفضيل ، وهو أقل من ذكر مِنْ ولا أرى فى محل النصب بأنه حال ، وعامله مررت وكوادى السباع مفعول ثان لقوله ولا أرى وحين جملة ظرفيه حال عن وادى

السباع ، ، ووادياً منصوب بأنه مفعول أول لِيقولِه ولا أرى فإن جعلنا أرى بمعنى أبصر ، كان كوادى السباع حالاً من وادياً أو متعلقا بلا أرى ، وأقل : صفة لوادياو ركب : فاعل أقل ، وتايه تمييزا عن أقل وأخوف عطف على أقل وما فى قوله إلا ما وقى الله بمعنى من ، وساريا منصوب به حال ، عن ضميرِ أخْوَف أوْ تمييزاً بمعنى سرى ، فتكون صفةً واقعة موقع المصدر .

قوله الفعل ، مما دل على مَعْنًى إلى آخره فقوله ما دل على معنىً شامِل للكلِم الثلاث .

وقوله فى نفسه يَخْرج الحرف .

وقوله مقترن بأحد الأزمنة يخرج الاسم ، وينبغى أن يراد بما : الكلمة ، وبالدلالةِ الدلالةُ الأولية ، وبالاقتران ، الاقترانُ بحسب الوضع ، حتى لا يتوجهُ عليه التفوض المذكورة فى حد الاسم .

قوله ومن خواصه : دخول قَدْ إلخ .

فقوله : ومن خواصه إشارة إلى أنه ذكر بعض خواصه ، لأنه أشهر وأكثر استعمالاً ، والأربعة الأول مخصوصة بأول الفعل ، والأخيران بآخره ، وإنما اختص قَد بالفعلِ لأنهُ لِتقريبِ المَاضِى بالحال ، أو لتقليل الفعل ، وهما لا يوُجدان إلا فى الفعلِ وإنما اختص : السين ، وسوف ، بالفعل ، لأنهما لتخصص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، وإنما اختص الحوازم بالفعل ، لاختصاص الجزم به فى الفعل عوضا عن الجر فى الاسم وإنما اختص تاء التأنيث الساكنة بالفعل ، لأن وضعها ليدل على أن فاعل الفعل مؤنث ، وإنما قيد التاء بالساكنة ، لأن المتحركةَ داخلةٌ فى الاسم

كقائمة وناعمة ، وإنما اختص نحو تاء فعلت ، والمراد به الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة ، لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة فى الأسماء والحروف فظاهر ، وأما فى الاسم فلأنها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الألفين فى المثنى ، والواوين فى الجمع ، فلم يتصل فى الواحد أيضا طرداً للباب .

قوله الماضى مادل إلى آخره : أى الماضى فعلٌ دلَّ على زمان قبل زمانك الذى أنت فيه .

فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الأفعال ، وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه ، والمراد بالدلالة إنما هو بحسب الوضع ، لئلا ينتقض بمثل : لم يَضْرِبْ ، وإن ضَرَبْتَ ضرَبْتُ ، وزوجْتَ وبِعْتَ أنساءً والمراد بما هو الفعل : لئلا ينتقض بمثل أمس ، ولم يصرحه للعلم به .

قوله مبنى على الفتح إلى آخره أى الماضى مبنى على الفتح لفظاً نحو : ضَرَبَ أوْ تقديراً نحو رَمَى أوْ خبر مبتدأ محذوف ، أى هو مبنى ، وإنما بنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم وإنما بُنِى على الفتح ، لكونه أخف ، وإنما قال : مع غيرِ الضميرِ المرفوع المتحرك ، لأنه لو كان هذه الضمير وجوب سكونه ، نحو ضَرَبْتُ لكراهتهم أربعَ حركات متواليةٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ لشدة اتصالِ الفعل بضميره بفاعله ، وإنما قُيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازاً عن نحو : ضربْ وإنما قال : مع غير الواوِ ، لأنه لو كان مع الواوِ ، وجب ضمه للمخاطب للمناسبة نحو ضَرَبُوا .

قوله والمضارع : ما أشبه الاسم إلى آخره ، فقوله ما أشبه الاسم ، شامل للماضى ، لكونه مشابها له ، لوقوعه موقعه .

وقوله بأحد حروفٍ أنيت يخرج الماضى ، والباء فيه للسببيه ، أو للمصاحبة .

وقوله لوقوعه مشتركاً تبين للجهة التى بها تشبه الاسم بسبب أحد حروف ، نأبت أو معه وقوع كل واحد منهما مشتركاً ومخصصا ، وأما اشتراك الاسم ، فكرجلٍ وأما تخصيصه فنحو : هذا الرجل ، وأما اشتراك الفعل المضارع ، نحو يضرب ، لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال ، وأما تخصيصه فبالسين ، أو سوف ، نحو سيضرب ، أو سوف يضرب .

قوله والهمزة للمتكلم إلى آخره .

بين المعانى حروف أنيت : فالهمزة للمتكلم المفرد ، مذكرا كان أو مؤنثا نحو : أضرب ، لتوافق لفظ أنا والنون للمتكلم مع غيره ، نحو : نَضْربُ لتوافق لفظ نَحْنُ ، مذكرين كانا أو مؤنثين أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً مجموعا كان أولا ، أوقد يستعمل للواحد للتعظيم ، كقوله تعالى «نحن نَقُصُّ عليْكَ» الآية ، والتاء للمخاطب ، المذكر والمثناة ، وجمعه ، نحو تضرب يَا زيدُ وتَضْربَان يا زيدان ، وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث ولمثناه وجمعه ، نحو تضربينَ يا هندُ ، وتضربانِ ياهندانِ ، وتضربن ياهندات لتوافق لفظ أنت ، وللمؤنثة الغائبة ، والغائبين نحو هند تضرب والهندان تضربان ، والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ، ومثناه ، ومجموعه ، ومجموع المؤنث الغائبة تقول : زيد يَضْربُ ، الزيدانِ يَضْربان الزيدُون يضْربوُن ، النساء يَضْربن .

وقوله وحروف المضارعة إلى آخره : بيان لحركة هذه الحروف

والأصل فيها الفتحُ ، لكونه أخف وإنما ضُمت فى الرّباعى وهو ما كان على أربعةِ أحرفٍ نحو أكرمَ ودَحْرَجَ وقابلوكرَّم ، فرقابينه وبين الثلاثى ، ألا ترى أنك لو قلت من أضرب ضرب أضرب بفتح الهمزة فى مضارعه ، حصل الالتباسُ ولَم يَفْعل بالعكس لكون الرّباعى أقل فَيدخلُ فى الرّباعى نحو افْتعل وانفَعلَ واسْتَفْعَلَ وغير ذلك .

قوله : ولا يُعْرَبُ من الفعل إلى آخره وإنما لَم يعربْ غير المضارع من الأفعالِ ، لعدم علةِ الإعرابِ فيهِ وإنما أعرب هذا النوعُ لمشابهته الاسم على ما مرَّ ،وإنما لَم يُعْرب هَذا النوع إذا اتصلَ بهنون التاكيدِ ، لأنه لو أعرب على ما قبله لم يُعلَم أنّه مُسندٌ إلى الواحدِ أوْ إلى غيرِه فى نحو هَلْ يضربَن ، ولو أعرب عليه لجرى الإعراب على ما يشبه التّنوين ، وهو غير جائزٍ ، وإنما لم يعرب أيضاً إذا اتصلَ بِه نُونُ الجمِع لأنّ هذه النونَ أو جبت تسكينَ ما قبلها قياساً على فعلْت وفعلْن ، وعند حصول التسكين يتعذر الإعراب ، وفى عبارة الكتاب نظر ، لأنه يدل على أن غير المضارعِ لا يعربُ إذا لم تتّصلِ به النونِ المذكورة ، ويعرب إذا اتصل به ، وليس المراد ذلك ، بل المراد أنه لا يعرب من الفعل : إلا المضارع ويُعربُ المضارعُ إذا لم تتصل به النون ، ، وإذا كان كذلك .

يجعل قوله إذا لم يتصل فبدا فى المهموم من كلامه وهو أن المضارع يعرب لاقتداء فى المذكور وهو لا يعرب المضارع .

قوله وإعرابه رفعٌ ونصبٌ وَجزم ، وليس لَه جرٌ لِئَلاَّ يلزم مزية إعرابه على إعراب الاسم .

قوله فالصحيحُ المجرد إلخ بيانلتفضيل أصنافِ المضارِع فى الإعراب فإنها تختلفُ فى الأعراب ليعطَى كلَ صِنفْ ما يستحقهُ من الإعراب ، فالصحيحُ المجردُ عن الضمير البارز المرفوع ، الذى هو التثنية والجمع ، مؤنثاً كان أو مذكراً أو المخاطبة المؤنثة إعرابه الضمة حال الرفع ، وبالفتحه حال النصب ، وبالسكون حال الجزم ، نقول هو يضرب ولن يضربَ ولم يضربْ .

والمراد بالصحيح : الفعلُ المضارعُ الذى لا يكون آخره ألفٌ ولا وَاوٌ ولا ياء .

قوله : والمتصل به ذلك إلى آخره أى وإعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لأجلِ الأمورِ المذكورِة بثبوتِ النون حال الرفع وبحذفها حال النصب والجزم وهو فى خمسةِ أمثلة : وَهنَّ هما يضْرِبَانِ وأنتما تضْرِبان ، وهم يَضْرِبُونوأنتم تَضْرِبُونَ وأنتِتضْرِبينَولَنْ تضْربا معا ، ولَن يضْربُوا ولَنْ تَضْرِبى ، ولم تَضْرِبَا ولمْ يضْرِبوا ولم تضربى ، وإنما جعَل إعرابها بالحروفِ لمشابهَتها صورةَ المثنى ، والمجموع فى الأسماء وإنما سَقَطَ النون حال النصب لكون الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء ، فكما يتبع النصبُ الجر فى الأسماء ويتبع النصبَ فى الأفعال .

قوله والمعتل بالواوِ إلى آخره أىْ وإعراب الفعل المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضى بالضمة تقديرا حال الرفع ،لا ستثقالهم الضمة على الياء : والواو ، بالفتحة لفظاً حال النصب تقول هو يغزو ويقضى ولن يغزوَ ولن يقضَى لخفة الفتح .

وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يَغْزُ ولم يقضِ لأنه إذا لم يجد الجازمُ الحركة حذف الحرف .

قوله والمعتمل بالألف إلى آخره : أى إعراب المعتل بالألف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحةِ حال النصب تقديراً هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الألف الحركةَ وبحذف الحرف حال الجزمِ لفقدان الحركة

قوله ويرتفع إذا تجردَ إلى آخره إشارة إلى عامل رفع المضارع ، وهو كونه مجردًا عن العوامل اللفظية ، أعنى ناصب المضارع ، وجازمه ، نحو يقومُ زيدٌ .

قوله وينصب : أنْ ولَنْ إلى آخره ، إشارة إلى نواصب الفعل المضارع وهى أن ولن وكىْ وإذَنْ وأن المقدرة بعد حذف الحروف المذكورة ، فلما فرغ من عدها قال فأن نحو إريدُ أنْ تحسنَ إلىّ وأن تَصُوموا خيرٌ لكم ، وهو ظاهر ، وأنْ فى المثالين المذكورين متغير لأن أن يكون ناصب المضارع ، ولا يحتمل أن تكون مخففه من المثقلة ، لوجوب ذكر سوفَ أو السين أو قدأو حرف النفى مع أن المحققةإلا أنالنصب فى المثال الأول بالفتحه لفظاً ، وفى المثال الثانى بحذف النون .

قوله والتى بعد العِلْم إلى آخره أى وأن التى تقع بعد العِلْم نحو علمت أنْ سيقوم هى أن يقع المحققة من المثقلة وليست أنْ الناصبه للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العِلْم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ما بعدها غير معلوم التحقق ، والمراد بالعِلم كل ما هو بمعنى العِلْم :

وأعلم أنه إذا دخل أنْ المخففةمن المثقلة المضارع لابدَّ أن يكون المضارع مع السين أو سوفَ أو قد أو حرف النفي ،ولهذا أوْرَدَ مثالين ليكونَ كالعوضِ من المحذوفِ ، للتخفيف وللفرق بين أن الناصبة والمخففة .

قوله والتى تقع إلى آخره أىْ وأنْ التى تقع بعد الأفعال الدالة على الظن فيها الوجْهان ،أى جَاز أن تكونَ ناصبةً ، وجاز أن تكونمخففة من الثقيلة ، نحو ظننت أن تقوم ، وأن ستقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن .

قوله : «لَنْ نَبْرَحَ »إلى آخره أى مثال لن الناصبة قوله تعالى : «لَنْ نَبْرَحَ عليهِ عاكِفِينَ»ومعنى لن نفى المستقبل ، ولهذا لايستعمل إلا مع الفعل المستقبل وهى ، آكدُ من لاَ فى نَفْى الاستقبال وقيل : إنهما للتأبيد .

قوله وإذن إذا لم يعتمد إلى آخره أى إذَنْ إنما تنصب الفعل المضارع بشرطين أحدهما أن لايكون ما بعدها معتمدا لما قبلها ، وإلا لزم توارد العاملين فى معمول واحد وهما إذن وما قبلها ، والثانى أن يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا ، وجزاءوهمالا يمكنا إلا فى الاستقبال ، كقولك لمن قال أسلمت إذن تدخل الجنة فإنْ فقد الشرطينِ نحو أنا إذَنْ أُحسنُ إليكَ ركقولكَ لمن يحدثك إذنْ أظنك كاذبا وكلاهما ، كقولكَ لمن يحدثكَ ، أنا إذن أظنك كاذباً . وجب الرفع .

قوله رإذا وقعت بعد الفاء والواو إلى آخره ، أى إذا وقعت إذا بعد الفاء ، كقولك مجيبًا : أنا آتيك فإذن أكرمك أو ،بعد الواو ، كقوله تعالى « وإذاً لاَ يَلْبثُونَ خِلافَكَ »جَازَ الرفع لاعتماد مابعدها على ماقبلها ، وجاز النصب ، لأن الفعل مع الفاعل لَمَّا كان مفيدا ، مستقبلاً من غير النظر إلى حَرْفِ العطفِ فكأنه غير معتمد على ما قبلها .

قوله :وَكَىْ أى مِثالُ كَىْ مِثْل : أسْلمت كَىْ أدخلَ الجنَّة ومعناه السَّببية أى يكون ما قبلها سبباً لما بعدهَا فإنّ الإسلامَ سببُ دخولِ الجنة ، وهى ناصبةٌ للفعلِ المضارعِ عند الكوفيين ، وهو اختيار المصنفِ ولَيْس بحرف جر ،وليس نصب ما بعدها بإضمار أنْ ،كَماهو مذهب البصريين لدخول اللام عليه .

كقوله تعالى: « لِكَيْلا تَأسَوْا عَلى مَا فَاتَكُمْ » وقوله : « ولِكيلا يَكُون على المؤمِنين حَرَج » .

قوله وحتى : إذا كان مستقبلا إلى آخره أى يُنْصب ما بعدَ حتّى بإضمار أنْ ، بشرط أنْ يكونَ ما بَعْدهَا مستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبلها سواء كان مستقبلاً عندَ الإخبار أو لم يكن ،لجوازِ قولكَ سرتُ أمْسِ حَتى أدخلَ البلد بالنصب ، إذْ الغرضُ هو الإخبارُ أعنى الدخول المترقب عند السير ، من غير نظر إلى حصوله وحتى لا يكون بمعنى كَىْ أى السببية وهو غالبٌ نحو أسْلَمتُ حتى أدخلَ الجنة بمعنى كى أدخلَ الجنة ، وقد يكون بمعنى إلى: أى بمعنى انتهاء الغاية ، نحو سرت حتى تغيبَ الشمس بمعنى إلى أن تغيب الشمس ، لأن السيرَ ليس سبباً لغيبوبة الشمس ، وإنما تضمر أنْ بعدها لكونها حرف جر وامتناعُ دخولِ حرفِ الجر على الفعلِ فأضمر أن ليكون فى تقدير الاسم ، فحتّى فى المثالِ الأولِ من الأمثلة المذكورة فى الكتابِ بمعنى كَىْ إلى وما بعدها مستقبل تخفيفا ، وفى المثال الثانى : يحتمل أن تكون بمعنى كَىْ وبمعنى إلى أنْ وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل مستقبل بالنظر إلى ما قبلها ، وفى المثال الثالث بمعنى إلى أن وما بعدها مستقبل تحقيقـــا .

قوله فإذا أردت إلى آخره ، أىْ فإن ، فقد يكونُ ما بعدها مستقبلٌ بالنسبة إلى ما قبلها و ذلك بإرادتك الحال تحقيقا نحو : سرت اليوم حتى أدخل البلد أمس ، وأنت سرت و دخلت أمْس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحالِ كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعدها ، وإنما ينصب حينئذ ؛ لكون حتى حرف ابتداء ، لاحرف جر ، وإنما لم يَجُزْ أنْ تكون حَرفْ لامتناع تقدير أن بعدها ، لكون أن الداخلة فى المتنازع للطمعِ والرجاءِ الدّالين على الحال ، والاستقبال ، ويحقق المنافاةَ ، بين الحالِ والاستقبال .

قزله : وتجب السببية إلى آخره أى إذَا كانت حَرْف ابتداءٍ وجب أن يكون ما قبلهَا سببًا لما بعدها ، لأنه لَمّا يظل الاتصالُ اللفظى بين مابعَدها وما قَبْلهَا وجب تحقق الاتصال المعنوى لتحقق الغَايةِ التى هِىَ مدْلولُها كقولهم : مرض فــلان حتى لاَ يَرْجُونه . فالمرض هو عدم سبب الرجــاء .

قوله : ومن ثَمّ امتنعَ إلى آخره ، أىْ ومن أجل أنّ حتى حرفُ امتنعَ أن يقال : كان سَيرْى حتى أدْخلها بالرفع فى كان الناقصةِ لأنه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا يتعلق بما قبلها ، فبقى كان الناقصة بلا خبرِ ، وهوٍ غير جائز لفسادِ المعنى ، ومن أجل أن ما قبلها يجب أن يكون سببا لما بعدها حينئذٍ امتنعَ أيضا أن يُقال سِرْت حتى تدخلها بالرفعِ لأنه يجوز أن يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه لاتعلق له بما قبلها وماقبلهاسبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام ، فيلزم الحكمُ لوقوع المسبب مَع المشكوكِ بوقوعِ السبب وإنه محال .

قوله : وجاز فى كان سيرى إلى آخره ، أىْ إذا كان كان تامة جاز أن

يقال كان سيرى حتى أدخلها بالرفع ، لعدم المانعِ ،وهو لزوم المُحال ، وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر ،وفاعل جاز ضمير عائد إلى الرفع أى : وجاز الرفعُ فى كان سيرى .

قوله وأيهم سَارَ حتى أدخلها إلى آخره أىْ وإذا كانَ الاستفهامُ عن تعيينِ الفاعلِ نحو : أيهم سَار حتى يَدْخلها ،جَازَ الرفْع لعدمِ لزوم المحال وهو الحكم بوقوع السبب مع الشك فى وقوع السبب ، لأنسبب الدخولِ السيرُ لأن السائر المعين وهاهنا لم يقع الشك ، فى السير وإنمـــا وقع فى تعيين السائر .

قوله ولام كَىْ إلى آخره أى مثال لام كَىْ أسلمت لأدخل الجنة ،والنصب يعدها بإضمار أنْ ،وإنما سُميت لامُ كَىْ لأنها بمعنى كَىْ وإنما تحت تقديرِ أن بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخولِ حرفِ الجر على الفعلِ ، فقدرت أنْ ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم .

قوله ولام الجحود إلى آخره : أى لام الجحود التى ينصب مابعدها الفعل بتقدير أى لام زائدة لتأكيد النفى الدَّاخلِ على كان .

كقوله تعالى: «ومَا كانَ اللهُ لِيعذِّبَهم»والفرق بين هذه اللام ،ولام كَىْ أن لام كَىْ التعليل بخلاف هذه لكونها زائدة ، وإنما يجب تقدير أن بعدها لما ذكرنا فى لام كَىْ .

قوله والفاء بشرطين نأى وينصب ما بعـــدَ الفاءِ بإضمارِ أنْ بشرطين : أحدهما أن يكون ما قبلها سبباً لمابعدها لأنهُ إنما عَدَل عن الرَّفْع إلى النَّصْبِ ليدل عليه ، والثانى أن يكون ما قبلها أحد الأمور

المذكورة فى الكتاب ، لأن ما قبلها ليس بسبب لما بعدها ، إلا عند تحقق أحد هذه الأمور ؛ ولهذا لَمْ يَجز فى الموجب إلا فى الضرورة كقوله .

سأتركُ منزلى لبنى تَميمٍ وألحقُ بالحجَاز فأستريحا

وأراد به أنْ ألحقَ فأسترح ، مثال الأمر زُرنى فأكرمك ومثال النهى لاَ تَشْتمنى فأضربك ومثال النفى لاَ يُقضى عليهم فيموتوا ، ومثال الاستفهام هَل لنَا مِنَ شُفعاء فيشفعوا لنَا ، ومثال التمنى ياليتنى كنتُ معهم فأفوزَ فوزا عظيماً ، ومثال العرض ألا تزورنا فَنكرمَك .

الأول ليكن منك زيارة فإكرام منى ، وتقديرُ الثانى لاَ يكنْ منك شَتْم فضربٌ منى ، وتقدير الثالث لا يكون قضَاء عليهم فموتهم ، وتقدير الرابع حصول شفعاء فشفاعةٌ لنا ، وتقدير الخامس ليت لى كونا معهم فوزا عظيما ، وتقدير السادس : أليس منك زيارة فإكرام منى ، وإنما كان تقديرها كذا لأنه لما قصد أن الأول سبب للثانى وجب إضمار أنْ ليعلمَ أنه كذلك ، ولما أضمر أنْ كان ما بعد الفاء فى تقدير المصدر لئلا يلزم عَطف الاسم على الفعل ، وإذا تقرَّر ذلك فيقول إتينى فأكرمك ، جملة واحدة ، لأنه فى تقدير : ليكن منك إتيانٌ فإكرام منىٍّ ، وإذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرْطِ والجزاءِ علىَ الحقيقة ، وإنما سماهُ النحاةُ جواباً نظرا إلى المعنى

قوله والواو بشرطين إلى آخره .

أى ينصب ما بعد الواوِ وبإضمار أنْ بشرطين : أحدهما الجمعية ، والثانى أن يكون قبلها أحد الأمور الستةِ المذكورةِ ، والغاية من اشتراط الشرطين هى العلة المذكورة فى الفاء ، والأحكام كالأحكام ، لأن الواوَ

للعطف كالفاء فأضمر أنْ بعده ليعلم الجمعية ، ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ، ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفى لا أخدمُكَ وتجفونى ، كان المراد نفى لاجتماع الأمرين ، ومثال الاستفهام : هَلْ تعينني وأكرمك؟ كأنّ المسئول عنه اجتماع أعنى الإعانةَ والإكرام ، ومثال النهى قوله شعرا .

لا تنه عن خلقٍ وتأتىَ مثلـــه عارٌ عليك إذا فعلت عظـيمُ

فالمنهى عنه هاهنا هو النهى عن الشئ مع طلب مثله ، ومثال الأمر زرنى وأكرمْك فالمطلوب هو الزيارة مع الإكرامِ ، ومثال التَّمنى ليت لى مالا وأنفقُ منه ، فالمُتمنى هو حصول المالِ مع الإنفاقِ ، ومثال العَرض ألا تنزل وتصيبَ خيْراً ؟ فالمعروض عليه النزول ، مع إصابة الخير ، وهذا معنى الجمعية فى كلٍّ واحد منها ، تقدير الأول لايكون منى خدمة وخفاء منك ، وتقدير الثانى هل حصول إعانة لى وإكرام منك ، وتقدير الثالث لايكون منك نهى عن خلق وإتيان مثله ، وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لى ، وإكرام لك منى ، وتقدير الخامس ليت لى حصول مال وإنفاق ، وتقدير السادس ألا يكن منك نزولى وإصابة خير منى .

قوله أو بشرط ، بمعنى إلى أنْ إلى آخره أى ينصب الفعلُ بعد أو بإضمار أنْ لأنه بمعنى إلى أو حتىَّ أوْلاَ وأيًّا مّا كان يلزم تقدير أنْ بعدَهَا ، حتى يكونَ الفعلُ معها فى تقدير المصدر ، لاختصاص هذه الأشياء بالأسماء ، تقول لا أكرمنَّك أو تُعْطِينِى حَقِّى ، أىْ أنْ تعطينى حقى ، هذا ما ذكره المصنف فى الشرح والذى ذكره غيره ، أن أوْ حرف العطف كالواو إلا أنها للشك والواو للجمع ، وإنما أضمر أنْ بعده ليعلم على أنّ الثانى

لم يدخل فى حكم الأول ، بل المراد أنّ القصد فى اللزوم لا لأجل الإعطاء وقدر ما بعد ، أوْفى تقدير المصدر قدر ما قبل ، أو كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكونُ تقديره ليكن منى لزومَ أو إعطاء منك ، وهو فى قوة قولنا لألزمتك إلى أن تعطينى حقى أولا إلا أن تعطينى قوله والعاطفة إذا كان إلى آخره ، أىْ ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير أنُ إذا كان المعطوف عليه اسماً لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله شعراً :

للبْسُ عباءةٍ وتقرعينى أحبُّ إلىَّ من لبْس الشّفوفِ

قوله ويجوز إظهار أنْ إلى آخره أىْ يجوز إظهار أنْ مع لام كَىْ ومع حروف العاطفة على الاسم ، أما مع لام كى ، فللفرق بين لامِ كَىْ ولامِ الجحود ، ولم بفعل بالعكس ، لكون لام الجحود زائدة ولام كَىْ غير زائدةٍ ، وأما الحروف العاطفةُ فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ، ظاهر .

قوله ويجب مع لا فى اللام إلى آخره : أىْ ويجب إظهار أن مع لا إذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان .

واعلم أنه يمنع إظهار أنْ مع غير ، لا العاطفة ولا مع اللام لدلالة القرينة عليها ، وكون الحذف أخصر فالتزموا حذفها ، وهذه الحروف التى تستمر بعدها أنْ على ثلاثة أقسام ، قسمٌ يمتنعُ إظهار أنْ بعدَهُ ، وقسمٌ يجب ، وقسم يجوز .

قوله وينجزم بلم ولما : إلى آخره أى ويجزم الفعل المضارعُ بهذه

الكتاب وهى إشارة إلى جوازم الفعل المضارع ، وهى قسمان : أحدهما : جوازم فعلٍ واحدٍ ، والآخر : جوازم الفعلين ، القسم الأول : أربعة : لَمْ ولمّا ولام الأمرِ ، ولا النهى .

قوله وكلم المجازاة إلى آخره ، عطف على لَمْ وهو القسم الثانى ، من القسمين ، المذكورين ، أعنى : جَوازم الفعلين : وهو ضرْبانِ : ضربٌ حرف وهو إنْ .

وضرب اسم ويتضمن معنى إنْ للإيجاز والاختصارِ ،وهو ضربانِ : ظرفٌ وغير ظرف .

والظرف إما أن لايستعمل إلا مع ما هو : حيثُ ، وإذَا لمنعها عن الإضافة المانعة عن الانجزام، لأنّ المضافَ إليهمرفوع لوقوعهِ موقع الاسم:

والرفعُ والجرُّ متنافيان ، وإمَّا أنْ تستعمل مع «ما» مجرداً عنها وهو «أين» فى المكان «ومتى» فى الزمان« كقوله تعالى: «أينَما تكُونوا يُدركْكُم الموتُ» وكقوله شعرا :

أين تصرفْ بنا العداة تجدْنا نصرف العيش نحوها للتلاق

وكقوله شعرا .

متى ما تلقنى فروين ترجى روائق إليتيك وتستطَابَا

وكقوله شعراً :

متى تأته تعشُو إلى ضوء ناره تجدْ خَيرَ نارٍ عندَهَاخيرُ موقِد

---

(١) متيما ، الاستطابة : الاستنجاء .

(٢) مه ما : مهما .

وإما أنْ لاتستعمل مع ما وهو أنى كقوله شعرا

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا موكبيها تحت رجلك شاجرُ

وغير الظروف منْ وما وأى ومهما وأمثلته قوله شعرا

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفذ

ومن يكرْمنى أكرْمه وقوله تعالى: أيًّا مّا تَدْعو فلَه الأسْماءُ الحُسْنىَ» وقوله تعالى: «مَهْما تأتِنا بهِ منْ آية» الآية والأصل فى مهما على وجهين: أحدهما: ما، على أن ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما تم، أبدل من الألف الهاء لتحسين اللفظ، والثانى أن يكون من واقعا قبل ما فكأن قائلا قال: أنى أفعل ما تقدر عليه؟ فقال المخاطب: مهما تفعلْ، أفعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة، ويجزم به كما يجزم «بماذا» وإنما لم يتضمن هذه الأسماء معنى «لو» مع أنها حرف شرط أيضاً، لأن أصل حرف الشرط لايكون للاستقبال و«لو» ليس كذلك بل للمضى.

قولــه وأما مع، كيفما، وإذاً، فشاذ أى الجزم بكيفما وإذاً شاذ لاستحالة المعنى فى كيفما لأنه من المستحيل أن يكون على أى حالٍ هو عليها، وللمنافاةِ بين إذاً وإنْ الشرطية؛ لأن إذا للتخصيص وإنْ الشرطيّة للعموم، وقيل يجزم فى إذا بضرورة الشعر كقوله شعرا * * **

وإذا تصبك مــن الحوادث نــكبة

فاصبر فــكل غيابة فستنجــلى *

والكوفىّ يجوز الجزم مع «ما» وبدونها

قولــه وبإنْ مقدرة عطف على قولــه بِلَمْ أىْ وينجزم الفعل المضارع بإنْ مقدرة، وقد يجىء بيانه

قوله فلم تقلب المضارع إلى آخره . ولما فرغ من تَعْدادِ الجوازِم شَرَعَ فى تبيين معانيها فقال : لقلب المضارع أىْ بمعنى الماضى ونفيه .

قــوله وتختص بالاستغراق إلى آخره إشارة إلى الفرق بين لم ولَمَّا لا شتراكهما فيما ذكــر ، أى وتختص لَمَّا لا ستغراق نفى الفعل فى الزمان الماضى إلى زمانِ الحال فلَمْ لنفى فعل ،ولَمَّا لنفى فعل نقول : نَدِم زيدٌ فلم يَنْفعه النَدمُ أى عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار إلى وقت الاخبار ونقول ندم ولما يَنْفعْه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضى إلى وقت الإخبار ، لا زْدِيَادِ معناها بِزِيَادَةِ ما ويُحَقّ أيضا ، لما لجواز حذف فعلهِ نحو نَدِمَ زيدٌ ولَمَّا أى ولما ينفعه الندمُ ،لأن أصله لَمْ زِيدَتْ عليه لَمَّا فَتَنَاب منابَ الفعلِ ، وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ

سلطنة عمان
وزارة التراث القومى
المكتبة
الرقم العام :
الرقم الخاص :

* * * كقولــه شعرا * * *

واحفظ وديعتَكَ التى استودعْتَهــا

يَومَ الأغارِب إن وصلت وإنْ لَمَهْ

أى وأن لم تصلْ

واعلم أنه يُفصل بين لَمْ وبين الفعل حملا على الحار فى ضرورة الشعر . كقولــه شعرا :

فأضحــت مغانيهــا قفــار رسومهــا

كأنْ لم سوى أهل من الوحشِ توْهل

ولما كان مشتركا بين كونه اسماً وبين كونهِ حرفاً إلاّ أنه إذا كان اسما فهو مخصوص بالمضارع .

قولـــه ولام الأمر إلى آخره فإن كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقاً ، وإن كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا إلى المتكلم ، والغائب ، وأما فى غير مما فنادر كقوله تعالى : «فَلْيَفْرَحُوا » .

قوله ولا النهى ضدها إلى آخره ، أى لا التى للنهى ضد اللام للأمر ، وهو التى يترك بها ترك الفعل، وهو يدخل فى جميع أنواع المضارع المبنى للمفعول والمبنى للفاعل مُخَاطَبًا أوْ غائبًا أو متكلما .

قوله وحكم المجازاة إلى آخره : اعلم أن كلمْ المجازاة وهى المذكورة من قبل ، تدخل على الفعلين ليدل عل أنَّ الأولَ سبب للثانى ؛ فالأول سبب والثانى مسبب ، ويسمى الأول منهما شرطا والثانى منهما جزاء .

اعلم أن المراد بالسبب هو السبب فى العقل ، لئلا يشـــكل إن كان النهارُ موجودًا فالشمس طالعةٌ ، مع أن الثانى سبب للأول فى الخارج ، لأن حصوله فى العقل سببْ لحصول الثانى فيه . ثم إن الشرط والجزاء إن كانَا مُضَارعين نحو إن تَقُمْ أقُمْ ، فجزم كل واحدٍ منهما واجب لكونه كل واحد منهما معرب أو الجازم موجوداً ، وإن كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو إن تضربْ ضربتُ فالجزم أيضاً واجبٌ فى الأول لكونه معرُبا ووجود الجازم فيه ، وأشار إليه بقوله فإنْ كانا مضارعين أو الأول فالجزم أى فالجزم أى واجبٌ ، وإن كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعا : نحو إن ضربت أضربك ، فالوجهان فى الجزاء الرقع ، والجزم ، أما الرفع فلأن حرف الشرط لمـــا لم يعمل فى الشرط الذى هو أقرب إليه فلأن لا يعمل فى الجزاء الذى هو أبعد عنه أولى ، وأما الجزم فلكونه معرباً ووجود الجزم ومثال الجزم كثيرا ومثال الرفع قول زهير شعرا :

وإن أتـــاه خليـــلٌ يوم مَسْغَبَـــةٍ
يَقولُ لاَ غَائِبٌ مالِي ولا حـــرم

وأشار إليه بقوله : وإنْ كان الثانى أى وإن كان الجزاء مضارعاً واللغة الأولى ضعيفة لأن الثانى معرب ، والجازم موجود ، وإن كانا ماضيين نحو إنْ قمتَ قمتُ فلا جَزم فى كلٍّ واحدٍ منهما ، لكونهما مبنيين

قوله وإذا كان الجزاءُ ماضيًا إلخ إشارة إلى بناء الجزاء الذى يمتنع دخول الفاعلية ، والجزاء الذى يجوز ولا يجب ، والجزاء الذى يجب ، والضابط فيه أنه إذا أثَّر حرفُ الشرطِ فى الجزاءِ معنى قطعاً لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج إليه ، وإن احتمل تأثيره وعدم تأثيره فيه جاز الأمران ، وإذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على أنه جواب الشرط ، وأشار إلى الأولِ بقوله : وإذا كان الجزاء ماضياً لفظاً نحو إن ضربتَ ضربتُ أو معنىً نحو إن ضربتَ لم يضربْ ،أولم يقترن به « قد » لفظاً ولا معنىً لم يَجُز دُخولِ الفاءِ عليهِ لتحقق تأثير حرفِ الشرطِ فيه حينئذٍ وهو جعله للاستقبال ، وإنما قال : بغير قد لفظاً ولامعنىً ؛ لأنه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى: «إنْ يَسرِقْ فقد سَرَقَ أخٌ له من قبلُ» أو معنى كقوله تعالى: « إنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فَصدَقت» وجب دخول الفاء ، لا نتفاء تأثير حرف الشرطِ فيه ، لأن الغرضَ الماضِي المحقق ،وأشار إلى الثانى بقوله :إن كان ماضياً مُضارِعاً مبنيا جاز الأمران : دخول الفاءِ من حيثُ إنه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيـــه حرف الشرط ، نحو إن قمتَ يقوم أى فهو يقوم ، وترك الفـــاء من حيث إنه لم يجعل خـــبر مبتدأ محذوف بل جواب الشرط ، وهو أولى ؛ لأن عدم الحذفِ أولى من الحذف نحو إنْ قمتَ يَقُمْ ، وكذلك

إن كان الجزاءُ منفيًّا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى «وَمَنْ يُؤْمِنْ بربِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً» أن جعل لا لنفي الاستقبال ، فلم يكن لحرف الشرطِ تأثيرٌ غير الامتناعِ اجتماع العلتين ، على معلولٍ واحدٍ وجاز ترك الفاءِ إنْ جُعل لمجردِ النَّفي ، فكانَ لِحرْفِ الشرطِ تأثيرٌ فيه بجعله للاستقبال ، وإنما قدر المنفي بِلاَ ، لأنَّ المنفي بما أو لنْ يجب دخول الفاءِ عليهِ ، لامتناع تأثير حرف الشرط فيهِ ، لأن المراد المنفي بما ، هو الحال ، مع كونه جواباً للشرطِ وبالمنفي بلن هو الاستقبالُ وأشار إلى الثالث بقوله : وإلا فالفاء يعني إذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير « قد » لفظا أو معنى ولم يكن المضارع مُثْبتاً ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء عليه لا متناع تأثير حرفِ الشرطِ فيه ، سواء كان جملة لقوله تعالى : « أفإن متّ فهُم الخالدون » أو أمرا لقوله تعالى : « قُلْ إن كنتم تُحبّون الله فاتبعوني يحببْكُم اللهُ » أو نهيا كقوله تعالى : «وإنْ علِمْتُموهُنَّ مُؤْمناتٍ فَلاَ تُرْجِعوهُنَّ إلى الكُفّار» أو استفهاماً كقولك أن تركتَنَا ، فَمنْ يرحمنا أو دعاء كقولك : إن أكرمتنا فرحمك الله تعالى ، أو كان ماضياً مقترنا بقد لفظا أو تقديرًا كما مر ، أو منفيا بما أو لنْ كما مرّ إلى غير ذلك

قوله يجيء إذاً مع الجملةِ الاسمية موضع الفاءِ كقوله تعالى : « وإنْ تُصبْهم سيّئةٌ بما قدمت أيديهم إذَا هُمْ يَقْنُطون » وإنما جاء إذا مع الجملةِ الاسمية فوضع الفاء لدلالتِهَا على التّعقيبِ كَالفاءِ لأنها كالمناجاة ، وإنما لم يجيء موضع الفاءِ في غير الجملةِ الاسمية لأن إذا التي للمفاجأةِ لا يدخل إلا على الجملةِ الاسميةِ إلا نادرًا .

قوله وبإنْ مقدرة إلى آخره ، أيْ يجزم الفعل المضارع ، بإنْ مقدرة بعد الأفعال الخمسة التي هي الأمرُ والنهيُ والاستفهامُ والتمني والغرض ،

إذا قصد إنَّ الأول سبب للثانى ، نحو اسْلَمْ تدخل الجنة أى إن تُسْلَمْ تدخلْ الجنّة ، لا تكفر تدخل الجنة ، أى إنْ لا تكفر تدخل الجنة وأين بيتك أزُرْك، أىْ إن تعرفْنى بيتك أزرك ، ولَيْتَ عندنا تحدثنا ، أى إن كان عندنا تُحدّثنا ، ألا تنزل تصيب خيرا ، أى انزل تصب خيراً ، والمعنى فى الجميع : إن وقع الأول وقع الثانى ، لأن الأسماء المذكورة الخمسة ، يتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون إلا لغرض فيكون فى ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب ، وهو مابعدها ، وليس الخبر كذلك ، فإنه ليس للطلب ، ولهذا لا يجزم فى النفى

اعلم أن المراد ها هنا هو الأمر تخفيفاً أو قوة ليدخل فيه نحو حسبك نعم النابيين ، فإنّ حسبك منزلٌ منزلة اكتف فكأنه قال اكتف النابيين .

قوله وامتنع لاتكفر إلى آخره أى وامتنع تقول لاتكفر تدخل النار لأن التقدير إن تكفر لأن المضمر يجب أن يكون من جنس المظهر ، فتقديره إن لاتكفر تدخل النار ، وهو محال خلافا للكسائى ، فإنه جوزه لاعتماده فيه على وضوح المعنى ، ولهذا أيضاً لا يجوز الجزم بالنفى ، فلا يقال ما تأتينى تحدثنى أى إنْ لم تأتنى تحدثنى ، والحاصل من قولهم : إنَّ الجزم لا يكون فى النفى مطلقا ، وفى النهى ، حيث لم يصح المعنى ، وحيث صح المعنى يجوز .

قوله مثال الأمرِ الأمرُ صيغةٌ تطلب الفعل إلى آخره ، هذا تعريف الأمرِ المخاطب المبنى للفاعلِ وليس بتعريف لمطلقِ الأمرِ لخروج أمر المخاطبِ المبنى للمفعولِ عنْه ، فقوله صيغةٌ يُطلب بها الفعل ، شاملٌ لغيرِهِ من أمر المخاطب وأمر الغائب المبنى للمفعول .

فقوله بين الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضربْ زيدٌ ولا ضربت أنا، وأمرُ المخاطب المبنى للمفعول ، ليضرب أنت . وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى « فَلْيَفْرَحوا » فى القراءة الشاذة، ومثل أما تضرب زيد، لأنه ليس بحذف المضارعة. قوله وحكم آخره حكم المجزوم إلى آخره ، أى وحكم آخر هذا الأمر حكمُ آخر المجزوم تقول اضربْ واغزُ وارْم واخْشَ بحذف الراء والياء والألف كما تقول ليغز وليرم وليخشَ ، وفى التثنية اغزوا ، وارميا ، واخشيا ، بحذف النون ، كما تقول ليغزوا ، وليرميا ، وليخشيا ، وإنما كان حكمه آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الأمر ، من حيث إن كل واحد منهما لطلب الفعل ، وإنما قال حكم آخره حكم المجزوم ولم يَقُلْ مجزومُ ، لكونه مبنيا ، لعدم علةِ الإعراب ، وعدم مشابهته الاسم وباحد حروف أنيت

قوله فإنْ كانَ بعده ساكن إلى آخره : إشارة إلى كيفية أخذ الأمر من الفعل المضارع وهى : أن تحذف حرف المضارعة ، وحينئذٍ إنْ كان بعد حذفِ حرف المضارعةِ متحركاً أسكنَ آخره ، وجعل باقيه أمراً فيقول : فى تَعِدُ عِدْ وفى تضارب ضَارِبْ ، والهاء فى قوله بعده عائد إلى حرف المضارعة ، ولم يذكر المصنفُ هذا القسمَ لظُهوره ، وإن كان بعده ساكن وهو ليس برباعىٍ زِدْتَ عليه همزة وَصلٍ متحركة ليمكنَ النطقُ به ، وتلك الهمزةُ مضمومةٌ ، وإن كان بعد الساكن ضمة للاتباعِ مكسورة فيما سِواه سواء كان بعد الساكن كسرة، نحو اضرب من تضرب ، أوفتحة اعْلِم من تُعْلِمُ لتعذر الضم والفتح ، لحصولِ الالتباسِ ، ألا ترى أنك لو قلتَ من تَضْرب أضْرب بضم الهمزة لالتبس بالماضى الرُّباعى المبنىِ للمفعول ، وبمضارع الرباعى للمتكلم ، ولو قلت أضْرِب بفتح الهمزة

لالتبس بأمرِ الرباعى ، ولو قلت من تعلم أعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع مَالَم يُسَم فاعله ، ولو قلت من تعلم أعلم بفتح الهمزة ألتبس بالماضى الرّباعِى .

ولما فرغ من كيفية بناء الأمرِ الثُلاثى أورد أمثلة : وهى أول اضربْ واعلم فالأول مثال أن يكون بعد حرف الساكن مضموم ، والثانى أن يكون بعد حرف الساكن مكسور ، والثالث مثال أن يكون بعد الساكن مفتوح ، وإن كان بعده ساكنٌ وهو رباعى رُدَّتْ الهمزةُ المحذوفة من المضارع لانتفاء موجبِ حَذْفِها ، وهو : اجتماع الهمزتين ، أو الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين ، وتكون مفتوحة مقطوعة ، لكونها أصليةً مفتوحةً فى الأصل تقول : فى تكرم أكرم وإنما حذفتْ الهمزةُ من المضارعِ لكراهةِ اجتماعِ الهمزتينِ فى المتكلمِ نحو أُكرم وحذفت فى البواقى نحو : يكرم ومكرم وتكرم ، اطرادا للباب .

قوله فعل ما لم يسم فاعله ، وهو ما حذف فاعله إلى آخره أى فعل ما لم يسم فاعله ، فعل حذف فاعله ، وأسند إلى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار أو للإبهام أو للجهل ، بالفاعل أو غيره ، والغرض فى ذكره هاهنا كيفية بنائه ، فإن كان الفعلُ ماضياً ضُم أوله ، وكسر ما قبل آخره ، للتمييز بين بناء الفاعل ، وبين بناء المفعول ، ولم يقتصر على الضم الأول ، لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله ، فى أعلم ولا على كسر ما قبل آخره ، لأنه لم يتميز فى مثل علم هذا إذا لم يكن فى أول الفعل همزة وصل ولا تاء .

أما إذا كان فى أوله همزة وصل فيضم الحرف الثالث مع الهمزة ، لرفع الالتباس تقول فى انطلقَ وأقتدرَ وأستخرجَ : انْطُلِقَ اقْتُدِرَ استُخْرِجَ بضم الهمزة والحرف الثالث ، وإنما لم يقتصر على ضم الهمزة

لحصول الالتباسِ بالأمر عند سقوطِ ضم الهمزةِ ،وفى الدَّرْجِ فى نحو قولك ألا أنطلقُ وألا أقتدر وألا أستخرج ، وأما إذا كان فيه التاء ،فى تاءتفعل وتفاعل فضم التاء مع ضم الحرف الثانى تقول فى تَعلم وتَجاهل تُعُلِم وتجوُهِلَ بضم التاء والحرف الثانى ، لئلا يلتبس بمضارع علم وجَاهَلَ والثانى فى قوله : والثانى مع التاءعطف على الثالث وقوله : خوف اللبس إشارة إلى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين إلى آخره .

واعلم أن فى بناء ما لم يسم فاعله فى الفعل الثلاثىَ المعتل العين ثَلاَثُ لُغاتٍ ،أحدها : قِيلَ وبيع فأشار إليه بقوله الأفصح: قُبِّلَ وَبُيِعَ أصلهما قُوْل وبُيْع بقلب حركة الواو والياء إلى ماقبلهما ، بعد سَلبْ حركتهِ فَقُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فصار قيل وبيع ،والثانى : قيل وبيع بالإشمام ، وهى تهيئة الشفتين للفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه إلا البصير ، وهو فصيح ليؤذن بأن أصل ما قبلهما الضم ، وأشار إليه بقوله وجاء الإشمام .

والثالث قُوْلُ وبُوْع بالواو الساكنة وضم اللام وهو قليل ، ووجه إن حذفت الحركة من الواو والياء للاستقبال ، ثم قلبت الواو فى بيع واوًا لضم ما قبلها وأشار إلى هذه بقوله : والواو وهو عطف على الإشمام أى : وجاء الواو .

واعلم أن قوله معتل العين الأصل الأفصحُ قيل وبيع ، ليس بجيد على إطلاقه ، لأن عَورَ وَصَيدَ ليس كذلك ، بل الأصوب أن يقول : ومعتل العين المقلوبة ألفا .

قوله ومثله باب اختير إلى آخره أى : مثل بناء ما لم يسم فاعله من

باب اختير وانقيد ، فى أنه يجوز فيه ثلاثُ لغاتٍ دون بابِ استَجِيرَ وأقِيمَ ، أما الأول فلأن أصل اختيرَ وانْقِيدَ اختبَرَ وانقْوَدَ فإن اخْتَيَرَ وقَوَد مثل بيعَ وقُول فى وقوع الضمة على الفاء ، ووقوع الكسرةِ بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز فى قبل وبيع ، وأما الثانى فلأن أصل استَجْيرَ وأقيم هو أستَجِيرُ وأقومُ وهما ليسا مثل بيع وقول ، ووقوع الضمة على الفاءِ والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم أن يجوز فيه ما جاز فى مثل قيل وبيع .

قوله وإن كان مضارعاً إلى آخره ، أى وإن كان الفعلُ الذى يراد أن يبْنى مرة ما لم يسم فاعله مضارعا ، ضم أوله وفتح ماقبل آخره ، ليتميز عن بناء الفاعل ، ولم يجز الاقتصار على أحدهما لأن الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد فى مثل يَعْلَم وعلى الضم فى مثل يَخْرُج تقول فى مثل : يضربُ يُضْرَب . قوله ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً أى إذا كان المضارع الذى يبنى منه ما لم يسم فاعلهُ معتل العين ينقلب عَيْنُهُ ألفاً واوا كان أو ياء ، تَقول فى يقوُل ويبيعُ يقَالُ ويُبَاعُ ، لأن أصلَهما يقول ويبيع ، تقلب حركة الواو والياء إلى ما قبلهمَا ، فكَانَتَا فى موضع الحركةِ مَعَ انفتاحِ ما قَبلَهُمَا ، فقلبتا ألفاً فصارتا يقال ويباع .

قوله والمتعدى وغير المتعدى : المتعدى : ما يتوقف فهمه على متعلق إلى آخره .

الفعل إما متعدٍّ وإما غيرُ متعد ؛ لأنه إما أن يتوقفَ فهمه على متعلقٍ ، أولا يتوقف ، والأول المتعدى نحو ضرب فإنَّ فهمه يتوقف على شىءٍ يتعلق به ضَرْبُ الضاربِ ، والثانى غير المتعدى نحو : قعد فإن فهمه لايتوقف على شىءٍ يتعلق به قعود الفاعل .

وغير المتعدى يصير متعديا بأحد ثلاثة أشياء وهى : الهمزة نحو أذهبت زيداً ، أو تضعيف العين ، نحو فَرَّحت زيداً أو حرف الجر نحو مررت بزيـــد .

قوله والمتعدى يكون إلى واحدٍ إلى آخره أى : المتعدى يتعدى إلى مفعول واحدٍ نحو ضربت زيداً ، أو إلى اثنين لاقتضاء معناه أيهما ، وهو على ضربين : أحدهما أن لا يكون المفعول الثانى فيه عبارة عن الأول ، ويجوز فيه الاقتصار على أحدهما ، كأعطى وكسا ، نحو أعطيت زيداً درهما وكسوت زيداً جبة . والثانى أن يكون المفعول الثانى فيه عبارة عن الأول ولا يجوز الاقتصار على أحدهما كعَلِمَ نحو : عَلِمتُ زَيْداً فاضلاً ، ويتعدى إلى ثلاثة مَفَاعيل كأعلَمَ وأرى وأنبأ ونبَّأ وأخْبَرَ وَخبَّر وحدّثَ ، إلا أن أعْلَمَ وأرى تعديتهما إلى ثلاثةٍ بالأصالة بلا خلاف ، فإن عَلِمَ مُتَعدٍّ إلى مفعولين فإذا دَخَل عليه الهمزة تعدَّى إلى ثلاثةٍ لزيادة الهمزة للفعلِ معنى يزيد نسبه مفعول فإذا قلتَ أعلمتُ زيد عمراً جاهلا كان معناه صيرت زيداً وإذا علم بأن عمراً جاهل ، وكذلك أرى وأما البواقى فمُتعدّية بنفسها إلى واحـــدٍ ، وإلى آخر بواسطة حـرف الجر ، لكنها لَمَّا كان فيها معنى الإعلام أجريت مجراه فى تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل .

قوله وهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت ، أى هذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل حكم مفعولها الأول كمفعول أعطيت ، بمعنى أنه يجوز أن تذكر الثلاث معا كما يجوز أن تذكر المفعول الأول لأعطيت مفرداً عن الثانى ويجوز أن تذكره مع ذكر الثانى .

قوله والثانى والثالث كمفعول علمت ، أى حكم مفعول هذه الأفعال : الثانى

والثالث كحكم مفعول علمت ، بمعنى أنها يجوز ترك مفعوليها والثانى والثالث معاً ، ولا يقتصر على أحدهما ، كما لا يقتصر على أحد مفعولى علمت ، لأن مفعول هذه الأفعال الثانى والثالث وهما مفعولان من باب علمت على الحقيقة تقول : أعلمت زيدا عمرا خبرَ الناس ، وأعلمت زيداً من غير ذكر الثانى والثالث ، وأعلمت عمرا خبرَ الناسِ من غير ذكر المفعول الأول ، ولا تقول أعلمت زيداً عمرا مِنْ غيرِ ذكرِ الثّالِث ، ولا أعلمتُ زيداً خبرَ الناسِ من غيرِ ذِكر الثانى .

قوله أفعال القلوب : ظننتُ وحسبت إلى آخره .

اعلم أن أفعال القلوب ما ذكره ، وهى تدخل على الجملة الاسمية : أعنى المبتدأ والخبر ، لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه ، من ظن واعلمْ فإنّ الثلاثة الأولِ لِلظن ، والثلاثة الأخيرة للعلم ، وزعمت للدعوى والاعتقاد ، فيكون للعلم ، ويكون للظن ، مثلا ، إذا كان زيد قائما عبارة عن علمٍ قلتَ علِمْتُ زيدا قائماً وإن كان عبارةً عن ظن قلتَ ظننت زيداً قائماً وتنصب الجزئين ، أى المبتدأ والخبر معاً ، إلا عند مواضع نذكرها ، وإنما سميت هذه الأفعال أفعالَ القلوبِ لأنه لا يحتاج فى صدورها إلى الجوارح ، والأعضاء الظاهرة ، بل يكفى فيهَا القوةُ العقلية .

قوله ومن خَصَائصها ، أن لا يقتصر على أحدهما ، خلاف بِاب أعطيت .

الخصائص : جمْعُ خصيصة : وهى ما يختص بالشىء ، ولا يشاركه فيه غير ذلك ، أى من خصائص أفعال القلوب ، أنه لا يقتصر على أحدِ

مفعوليها ، وإنْ جَازَ لا يذكر مَعاً كقوله تعالى :« وَيوم يَقول نَادُوا شركائى الذين زَعَمْتم »أى زَعمتموهُ إياهم ، لكونِ هذه الأفعال داخلةً على المبتدأ والخبر ، فكما أنه لابدللمبتدأ من الخبر وبالعكس ، لابدلأحدِ المفعولين من الآخر ، وليس باب أعطيت كذلك ؛ لأنه غير دَاخلٍ على المبتدأ والخبر وفيه نظر لجواز حذف كلِّ واحدٍ من المبتدأ والخبر كما مرَّ على أن حذف أحد مفعولىْ باب حَسِبْتُ واقع .

فى قوله تعالى : «وَلا تَحْسبنَّ الذين يَبْخَلُونَ بمَا آتاهم اللهُ مِنْ فَضْلِه هُو خَيراً لَهُم» قوله ومنها : جواز الإلغاء إلى ، آخره أىْ ومن خصائص هذه الأفعال إلغاؤها إذا توسطتْ بين المفعولنِ نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ أو تأخرتْ عنهما نحو زُيدٌ قائمٌ ظننتُ ، لاستقلال مفعوليهما كلاماً بكونهما مبتدأ وخبراً على تقديرِ إلغائها مع ضعف عملها بالتوسط ، أو التأخر .

اعلم أن تقدم المعمولِ أحد مفعوليها كتقدمِ أحد مفعوليها فى جواز الإلغاء نحو : من يظن زيدٌ منطلقٌ لأن تقدم معمول المفعولِ كتقدم المفعولِ ، ولم يَجُزْ الإلغاء فى باب أعطيت إذا تأخر أو توسط ، لعدم استقلالِ مفعوليهِ كلاما ، والمراد بالإلغاء إبطال العملِ لعارضٍ ، وهو التوسط أو التأخر مع جوازِ العملِ . ويعلم من قوله : إذا توسطت أو تأخرتْ أنه لايجوز الإلغاءُ إذا تقدمت ، وينبغى أن يعلم أن الإعمال أولى إذا توسطت والإلغاء أولى إذا تأخرت ، وهذه الأفعال تكون فى معنىَ الظرفِ حينئذٍ : بمعنى زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، زيدٌ قائمٌ فى ظنى .

قوله ومنها أنها تعلق قبل الاستفهام أو النفى أو اللام ، أى : ومن خصائص هذه الأفعال تعليقها ، وهو وجوب إبطال العمل لفظاً دون معنىً ، بسبب وقوعها

قبل الاستفهام أو النفى أو لام الابتداء تقول : علمت أزيدٌ عندك أم عمر ، وعلمتُ ما زيدٌ فى الدارِ ، وعلمت لزيدٌ فائم ، لاقتضاها كل واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام ، فلو علمت لم يكن هذه الأشياء حينئذ صدر الكلام ، لكن الجزءين اللذين هما فى قولك : علمت أزيدٌ عندك أمْ عمرٌ موضع النصبِ ، لأن العلم وقع عليها بالحقيقة ، وعدل عنه محافظةً للفظ ، فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ، ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعى هذه الأفعال ، ومعناه : أن علمت أحدهما بعينه عنَدك ؛ لأن المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمتعين ، وإنما قال : الاستفهام ، ولم يقل حَرْفُ الاستفهام لتناولِ الاسم كقوله تعالى : « لِنَعْلَمَ أىُّ الحِزْبين أحْصى » وإنما قيد الاستفهام ، لأنه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق نحو : أيهم علمت زيداً .

قوله : ومنها أنه يجوز أن يكون إلخ ، أى ومن خصائص هذه الأفعال : جواز كون فاعلِها ومفعولِهَا ضَميرين لشئٍ واحدٍ : علِمتَنى مُنْطلِقاً ، وعلمتُكَ أى علِمْتُ نفسِي ، وعلمت نفسَكَ مولم يجز فى سائر الأفعال ؛ فلا يقال ضربنى لأن الغالب فى سائر الأفعال ؛ تعلق الفعلِ إلى الفاعل ؛ بغيره ؛ فلو جمع بينهما ؛ لسبق الفهم إلى المغايره بينهما ؛ فلو قيلَ ضَرَبتنى أنت تسبق إلى الفهم ضربتنى ؛ هذا لو هم عدل إلى إيراد النفس ؛ فقيل : ضربتُ نفسِى ولا يدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب ؛ لكون هذا الغالب قويا ، ويجوز استثناء هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع .

وليس كذلك هذه الأفعال لأنها تتعلقُ بالاعتقاداتِ والقلوبِ مِن

العلمِ والظنِّ ، ولا شكَّ أن علم الإنسان ، وفطنته يتعلقان بصفاتٍ نَفْسيةٍ أكثر من صفاتِ غيره فإن لا يحتج فيها إلى إيراد النفس ، لانتفاء المقتضى إيراده وهو الالتباس

اعلم أن أفعال القلوب وغيرها يَشْتركانِ فى آنه لا يجوز أن يكون فاعلُها ضميرا يعود إلى المفعول المتقدم ، فلا يصح : جاء زيدٌ أظنٌّ منطلقاً ، ولا زيد أضرب على أن يكون فاعل ظن ، وضرب ضمير عائد إلى زيد لأن المفعول فضلة ، فلا يجوز أن تصير معتمدا وكذا لَمْ يجزْ غلامُ هندٍ ضربت ، على أن يكون فاعل ضربت ضمير هند .

قوله ولبعضها معنى آخر إلى آخره . أى اختص هذه الأفعال معنىً لا يتعدى به أكثر من مفعولٍ واحدٍ وهو ظننت من الظِّنَّة وهو التهْمَة ، فإنهُ حينئذٍ لا يتعدى إلاَّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، ومنه قوله تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَىَ الْغَيْبِ بظَنِينٍ » أىْ بمتهم ، وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى «ولقد علِمْتُم الذينَ اعْتَدَوْا مِنْكم فِي الشبت» أى عرَفْتم ووَجَدْتُ من الْوجدان بمعنى الإصابة : تقول : وجدتُ ناقتى أى أصبْتها ورأيت رؤية البصرِ تقول رأيت زيداً أى أبصرته

قوله الأفعال الناقصة لتقريرِ الفاعل على صفة . أى الأفعال الناقصة أفعال وضِعت لتقرير الفاعل علىَ صفة مخصوصة نحو : كان زيدٌ عالماً فكان جعل زيد على صفة كونه عالما فى الزمان الماضِي ، ولقائل أن يقول إنَّ سائر الأفعال يقرر الفاعل على صفة فإن ضربَ مثلا فى ضرب زيدٌ يقرر على صفةٍ ضاربته

وجوابه أنَّ المرادَ منه أن يقرر فاعِلُه على صفةٍ غير صفة مصدر ، فإن كان فى قولنا : كان زيدٌ قائما قرر زيد على صفةِ قيامه فى الزمان

الماضى ، والقيام غير مَصْدره ، وليس ضَربَ فى قولِنَا ضرب زيدٌ كذلك ، وإنما سُميت هذه ناقصةً لنقصانها عن ساتر الأفعال ، من حيث أنها لا تدل الحدث ، ومن حيث أنها لا تتم بمرفوعها .

قولــه وهى : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وباتَ وآضَ وَعدَا وعادَ وراح وما زَالَ ومافتىء وما برحَ وما دام ، ولبس. أى هذه الأفعال كان وصار إلى قوله ليس. قوله وقد جاء ما حاجتك أى وقد جَاءَ جَاء بمعنى تقرير الفَاعِل على صفةٍ فى نحوِ قوله ما جَاءَتْ حاجتك فإنّ ما احتملَ أن تكون للنفى ، وحينئذ كان حاجتك مسندا إلى ضمير شىءٍ تقدَّم ذكرهُ مثلاً : إذا كنتَ محتاجاً إلى شىءٍ كالقراءة مثلا ، ولم يحصل ذلك الشىء بل حصل شىء آخر دون حاجتك كالــكيل مثلا . فيقال ماجاءَ حاجتك أى ما جاءَتْ هِىَ على قدرِ حاجتِك ، ويحتمل أنْ يكون للاستفهام وحينئذٍ ، كان أى شىءٍ جاءتْ حاجَتَك واسمه ضميرٌ يعود إلى «ما» وإنما جاز تأنيثه ؛ لكون «ما» عبارة فى المعنى عن الحاجة .

وقيل هذه الكلمةُ أول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباسٍ رضَى الله عنه حينَ أتاهم من قبلِ على رضَى اللهُ عنه يستدعى منهم الرجوع إلى الحقّ .

قوله وقعدتَ كأتها يعتْبة أى وقد جاءٍ قَعَدَ بمعنى «تقرير» الشىء على صفةٍ أى بمعنى صارَ فى كلام اعرابى أرهف شفرتَهُ حتى قعدْتُ كأنها حريةٌ أىْ صارت شفرته والظاهرُ أنه مخصوصٌ بمحلةٍ ، ولم يعرف فى غيره ، فلا يقال قعد كاينا بمعنى صار كائنا

قوله وقد تدخلُ على الجملةِ الاسمية إلى آخره . أى هذه الأفعال تدخل على

الجملة الاسمية وهى : المبتدأ والخبر ، لإعطاء إسناد الخبر إلى المبتدأ حكم معناها ، ويحتمل أن يريد بالخبر الجملة الاسمية ؛ لأنها خبرية فيكون معناها لإعطاء هذه الأفعال الجملة الاسمية حكم معناها .

واعلم أنى لا أعرف فائدةَ الحكم فى قوله : حكم معناها فترفع الجزء الأول أعنى المبتدأ بأنه اسمها وتنصب الجزء الثانى أعنى الخبر بأنه خبرها تشبيها لهما بالفاعل والمفعول نحو : كان زيدٌ قائما فكان أفادت معناه وهو الزمان الماضى ، فى زيدٌ قايمٌ . وهكذا فى الكل .

قوله وكان تكونَ ناقصهً إلخ أى : كان من ثلاثة أنواع : أحدها ناقصة ، وهى ثلاثة أحدها كتقرير المبتدأ على صفةِ الخبر فى الزمانِ ، الماضى ، فقط ، سواءٌ كان دائماً نحو كان الله قادراً ، أو منقطعاً نحو : كان زيد غنيا ، وأشار إليه بقوله : لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً . وثانيها أن يكون بمعنىَ صَارَ كقوله :

تَيْهاءقفروَ المطىُّ كأنها قَطَا الحزْنِ قد كانت فِرَاخابيوضها

أى صَارت وأشارَ إليه بقوله وبمعنى صَارَ ، وهومعطوفٌ على قوله : لثبوت خبرها وثالثها : أن يكون فيها ضمير الشأنِ ، وحينئذٍ تقع بعدها جملةُ تفسيرِ ذلك الضميرِ كقوله شعرا :

إذا متُّ كان الناس نصفان شامت وآخر مُثْنِي بالذى كنتُ أصنع

فإن قيل إن المراد كذلك كان الواجب عليه أن يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزائدة فالناقصة ثلاث لامتناع كونِ أقسامِ الشىء قسمه لَه ، وأيضا لم خصص الأول بالناقصة مع أن الأخيرين كذلك . قلنا إنما عدل عن ذلك لئلا

يطول الكلام وإنما خصص الأول بالناقصة دون الأخيرين لوجود اسم غير الناقصة للأخيرين دون الأول.

والثانى أن تكون تامة، وأشار إليه بقوله: وتكون تامة، وهو عطف على قوله: تكون ناقصة. والتامة فعلٌ حقيقىٌّ بمعنى وَقَعَ وَحَدَثَ وَثَبَتَ برفع ما بعدها بالفاعلية، كما يرفع ما بعد الفعل الحقيقىّ، كقولهم: كانت الكائنةُ والمقدر كائنٌ.

والثالث: أن تكون زائدة، وأشار إليها بقوله: وزائدة أى وتكون زائدة. وهى قسمان: أحدهما أن تكون زائدة فى اللفظ دون المعنى؛ نحو زيدٌ كان قائما لإفادتها الزمان الماضى وإلغاؤها فى اللفظ، والأجود تأخيرُها حينئذٍ؛ وثانيهما أن تكون زائدة فى اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: «كيف نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المهدِ صَبِيًّا» وإنما دخلت تحسيساً للكلام، ونُصِبَ صبيا على الحال؛ وإنما ذكر هَذَيْن القسمين، وإن لم تكن ناقصة فيهما، لكونهما موافقة للناقصة فى اللفظ.

قوله وصارَ للانتقال أى صَارَ للانتقال من شئ إلى شئ إمّا باعتبار العوارض نحو: صارَ زيدٌ غنيًّا وصَارَ زيدٌ إلى عمر؛ وإما باعتبار الحقائق نحو: صار الماء هواءً.

قوله: وأصبح وأمْسَى وأضْحَى إلخ.

اعلم أن هذه الأفعال الثلاثة تجىءُ لثلاثة معانٍ أحدها اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة التى هى الصباح؛ والمساء، والضحى، نحو أصبح زيدٌ عالما، وأمسى زيدٌ عارفا، وأضحى زيدٌ أميراً. وثانيها: أن تكون بمعنى صار

نحو أصبح زيدٌ غنيا أى صَارَ ولَيْس المرادُ فى الصُّبح على هذهِ الصفةِ وثَالثُها أن تكون تامةً وهى حينئذٍ يفيد معنى الدخول ؛ فى هذه الأوقاتِ نحو أصبح زيدٌ إذا دخل فى — الصباح .

قوله وَظَلَّ وَبَاتَ إلخ . اعلم أن ظَلَّ وبَاتَ يجيئان بمعنيين :أحدهما لاقتران مضمون الجملةِ بأوقاتِهَا أى : ظلَّ لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بالنهارِ ؛ وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل ، تقول ظل زيد معلما وبات زيد سعيدا والثانى بمعنى صَارَ بقوله تعالى : « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا »فإنه لا يختص : زمان دون زمان ؛

قوله وما زال وما بَرَح وَما فتئَ ، إلخ .

اعلم أن هذه الأفعال لدلالة استمرارِ خبرها لاسمها ؛ منذ قبله أى فى زمان يمكن فيه قَبوله للْمَعْنى نحَو ما زَالَ زيدٌ أميراً أى مُذْ كَانَ قابِلاً للإمارة لا فى حال كونه طفلاً ففاعل قبل .

فى قوله قبله ضميرٌ يعود إلى فاعلها ، وضمير المفعولِ يعودُ إلى خَبَرِهَا ؛

قوله ويلزمه النفى إلى آخره، أى : ويلزم هذهِ الأفعال حرف النَّفى ؛ ليدل على استمرارِ خبرِها لفاعلها فَكونُ هذهِ الأفعالِ حينئذٍ بمنزلة كَان لدخول النَّفى عليهما ؛ ولهذا لم يجز أن يُقال : ما زَالَ زيدٌ إلا عالماً كما لم يَجُز أن يقال : كان زيدٌ إلا عالماً . لما مَرَّ .

قوله وَما دَلّ لتوقيتِ أمرٍ بمدةِ ثُبوتِ خبرها لِفاعلِها أى ما دامَ لِدلالةِ توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها، نحو: اجلس ما دام زيد جالسا، أى اجلس دَوام جلوس زيد، يَعْنى زَمانَ دَوامِ جُلوسه، عَلَى تقدير حَذْف المضافِ ومِن أجلِ أن معناه كَذا احتاجَ إلى كلامٍ؛ لأنه ظرف والظرف يحتاج إلى الكلام، ولأنه فضلةٌ والفضلة لا تجىء إلا بعد المسند والمسند إليه.

قوله وليس لنَفْى مضمونِ الجُملةِ إلى آخره، أى: ليسَ لِنَفى مَضمون الجملةِ الاسميةِ فى الحالِ عند أكثرهم لاستعمالِ العرب كذلكَ

تقول ليس زيدٌ قائماً الآن، ولا تقول غدًا، ولنفيه مُطلقاً، أىْ حالاً كان أو غيره عند بعضهم، قَالَ اللهُ تعالى: «ألا يَومَ يأتيهِمْ لَيْسَ مَصرُوفاً» فهذا نفى؛ لكونِ العذابِ لَيْس مصروفاً عنْهم يَومَ القيامةِ، فهى لنفى المستقبلِ، ويمكنُ أن يجاب عن الآية: بأنه تعالى لما أخبر أنَّ العذابَ يوم يأتيهِم لَيس مصروفاً عنهم، فكأنه ثابتٌ ومحقَّقٌ فى الحالِ ليبقىَ وجودُ ما أخبرَ الله تعالى به، والمستدل بهذه: أن يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والأصل خلافه، وجوابه: أن مخالفة الظاهر لاستعمالِ العرب.

قوله ويجوزُ تقديمُ أخبارها كلها على أسمائها

اعلم أن تقديمَ أخبارِ هذهِ الأفعالِ على أسمائها جائز بالاتفاق فى الكلّ؛ لكونها أفعالاً وجوازُ تقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ فى الأفعالِ لقوتها، وأما تقديم أخبارها على أنفسها فعلى ثلاثةِ أقسام: وأشار إليه بقوله: وهى فى تقديمها عليها أى هذه الأفعال،

فى تقديم أخبارها على أنفسها ، فعلى ثلاثةِ أقسام : أحدها أنه يجوز وهى من كان إلى دراج على الترتيب المذكور فى الكتاب لكونها أفعالاً صريحة والمانع فى التقديم منتفٍ ، والثانى أنه لا يجوز وهو الذى فى أوله ما وهو على ضربين أحدهما أن يكون (ما) فيه نافية ، والثانى أن يكون فيه مصدرية ، بمعنى الدوام ، وعلى التقديرين ، لا يجوز تقديم أخبارها على أنفسها ، أما إذا كانت مَا نافية فلامتناع تقديم ما فى خبرِ النفى على النفى ، وأما إذا كانت مصدرية فلامتناعِ معمولِ تقديمِ المصدرِ على نفسِ المصدرِ ، ولم يخالف فى امتناع تقديم أخبار هذا القسم على نفسه إلاّ ابن كَيْسان وأتباعه فى غير مادَوامَ ، ووجه قوله : أنما النافية بما دخلت على الأفعال الدالة على النَّفى صارَ للاثباتِ بمنزلةِ كَانَ ، فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز خبر هذه الأفعال على نفسها ، وأشار إلى هذا القسم بقوله : وقسم لا يجوز إلى قوله فى غير ما دام .

والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوزُ تقديمُ خبره على نَفْسِهِ لكونهِ لِلنفى وامتناع تَقْدِيم مَعمولِ النَّفى عَلَيْهِ ، وَذهبَ أكثرُ البَصْرِيين إلى أنه يجوز لِكَونِه فِعْلا وَجوازُ تقديمِ معمولِ الفعل على نفسهِ ، وأجيبت عن دليل الأولين بمنعِ تقديم معمولِ النفى عليه مطلقاً ، وإنما يمتنع أن لو كان حرفا ، أما إذا كان فِعلاً فلا يمتنع ويدل عليهِ قوله تعالى : «ألاَ يومَ يأتيهم لَيْسَ مَصْرُوفا عَنهُم» ووجه الاستدلالِ به أنّ يوم يأتيهم معمولُ لمصْروُفِ الذى هو خبر لَيْسَ ، فلو لم يَجُزْ تقديم خبر لَيْسَ على ليس ، لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس ، لامتناع وقوع المعمولِ إلاّ حيثُ يصح وقوع العامِل فيه ، ولقائل أن يقول : كان من الواجب على المصنف أن

يجعل ليس وَمَا فى أوله مَا النَّافية من القسمِ المختلف فيه ، ويمكن أن يجاب عنه : بأنه لم يعتمد بمخالفة ابن كيسان ، واعتد بالمخالفة فى ليس ، لأن طائفة كثيرة منهم ، من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفســـه .

قوله أفعال المقاربة إلى آخره : اعلم أن هذه الأفعال من أخوات كَان لكونها التقرير الفاعل على صفةٍ ، إلا أنه أفردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعلِ المضارِع ، وامتناع تقديم خبرها عليهَا : وجواز تقديم خبر كان عليها ، وعرفها بأنها أفعالٌ وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه .

قوله : فالأول عسى أى الذى لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير منصرف ، بمعنى أنه لا يأتى منه المضارع ، واسم الفاعل ، والأمر ، والنهى ، حَمْلاً على لَعَلَّ لتضمنها معنى الإنشاء فأشبه لعل ، ولكون كل واحدٍ منهما لطمعٍ حصولِ الاتفاقِ ، ولهذا لايستعمل فى المحالات ، فلا يقال : عسى زيدٌ أنْ يطيرَ .

قوله وتقول عسى زيدأن يخرج : إشارة إلى أنه يجوز فيها لغتان إحدهما أن يذكر لهامرفوع ومنصوبٌ ، لكن يلزم أن يكونَ منصوباً لفعل المضارع ، مع أنه تقديرا لمعناها فى التراخى .

وبقوله : إن أصله اسما قياسا على خبر كانَ إلا أنه صارَ متروكاً ، وقد شذ مجيئه صريحا * * كقوله شعرا * *

* * عسى الغوائــرُ بوســا * *

وهى جمع البؤس أو البائس أى الشر والشدة ، وأشار إلى هذه اللغة بقوله : يقول عسى زيدٌ أن يقوم فزيد اسم عسى ، وأن يقوم فى محل النصب بأنه خبره ، أى عسى زيد القيام ، أى إذا القيام على تقدير حذف المضاف ، واللغة الثانية أنْ يذكر لهَا مرفوعٌ فقط ، وهو مَا كَانَ منصوباً وهى فى اللغة الأولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم إلى المنسوبِ إليه ، كمَا استغنى فى علمت أن زيدا قائم عن المفعولِ الآخر ، وهذا كما يقال : سمعت أنه متى كان مفعوله الأول مما يسمع اقتصر عليه ، وإن كان مما لم يسمع اقتصر وتعدى إلى مفعولين ، وهى ناقصة على هذه اللغة أيضا ، وأشار إليه بقوله عسى أن يخرج زيد .

واعلم أنه يحتمل هاهنا شىء آخر ، وهو أن يكون زيدٌ مرفوعا بأنه اسم عسى ، وفى يقوم ضمير يعود إلى زيدٍ ، وأن يقوم فى محل النصب بأنه خبر عسى ، فعلى هذا يكون من اللغةِ الأولى ، ويلزم من هَذا تجويزهُمْ تقديمُ خبرها على اسمها ، فعلى الوجهِ الأولِ تقول عَسَى زيدٌ أن يقوم الزيدان ، والزيدون ، وعسى أن تقَوم الهندان ، وعلى الوجه الثانى تقول : عسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقمن الهندات .

وأما قوله تعالى : «عَسَى أنْ يَبعثكَ ربُّك مَقَاماً مَحْموداً» فلم يُحتمل إلا الوجه الأول وإلاَّ لزم الفصلُ بين أجزاء الصلة والموصول بأجنبى . ومنهم من جعل عسى فى اللغة الأولى ناقصة ، وفى اللغة الثانية تامة .

اعلم أنه إذا قيل : زيدٌ عسى أن يقومَ جاز أن يضمر فى عسى وأن لا يضمر ، استغناء بالضمير الموجود ، وفى أن يقومَ العائدُ إلى زيدٍ ، وعلى التقديرين فزيد مبتدأ ؛ وما بعده خبره . تقول على الوجه الأول الزَّيْدان

عسى أن يقوما ، والزيدون عَسَى أن يقومُوا ، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما ، والهنداتُ عسى أن يَقُمنَ .

وعلى الوجه الثانى الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عَسَوْا أن يقومُوا ،وهند عَسَتْ أن تقومَ ،والهندانِ عَسَتا أن تَقُومَا ،والهندات عَسَيْن أنْ يقمن .

قوله وقد يحذف إلى آخره . أى وقد يحذف أنْ من الفعل المضارع فى اللغة الأولى ، تشبيهاً بلَعلَّ كقولهم شعرا .

عَسَى الهمُّ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا.

قوله والثانى كَادَ أى والقسم الثانى وهو الذى وُضع لمقارنَةِ حُصولِ الخبرِ لاالمقارنَةِ رَجَائِهِ ،وهو خبر محضٌ ليحتمل الصدق والكذب فلذلك تصرف ، وفاعله اسم محض ، وخبره فعل مضارع ليدل على تعريف حصول الخبر من الحال ؛ من غير أنْ لدلالته على الاستقبال المنافى للحال ، نحو : كاد زيد يجىء وقد تدخل لا على خبرهِ تشبيهاً بعسى كقوله شعرا .

* * قد كاد من طول الليل ان يصبحا * *

قوله وإذا دَخل النفى على كاد فهو كالأفعالِ على الأصح ،أى إذا دخل النفى على كاد يكون كاد للنفى ،كالأفعال المشبهة إذا دخل عليها النفى كانت للنفى ،لأن من شأن حرف النفى أن ينفى ما يدخل عليه إيجابا كَانَ

أو سلباً ، وإنمـــا قال على الأصح لاختـــلافٍ فيه ، كما صرح به بعدَ ذلك .

قوله وقيل يكون للإثبات ، أى وقال بعضهم أن النفى إذا دخل على كادَ كان للإثبات ماضيا كان أو مستقبلاً أما إذا كان ماضيا فلقوله تعالى : «فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون »و قد ذبحوا فإنَّ الذبح يدل على الفعل وَمَا كاد يدل على الإثباتِ وَأما إذا كان مضارعاً فلتخطئة الشعراء (ذُو الرمةِ) فى قوله شعرا .

إذَا غَيَّرَ الهجرُ المحبينَ لم يكدْ رَسِيسُ الهوى من حبِّ ميَّةَ يَبْرح

ووجه الاستدلال بأنهم فهموا منْ : لم يكد رسيس الهوى الإثبات ، وهو زوال رسيس الهوى من حب مية وإلاَّ لم يكن لتخطيئهم وجه ، وإذا فَهِمُوا منه الإثبات كان للإثبات ، والجواب عن الأول أنَّا لا نسلم أنَّ ذبحهم فى ثانى الحال دليل عن الإثبات ، وهو مقاربتهم الذبح فى أول الحال ؛ لاختلاف الوقتين ، ويدل عليه تعنيهمْ فى قوله تعالى : «اتَتَّخِذُنا هُزُوا»و« قالوا ادعُ لنا رَبَّكَ يبينْ لَنَا مَا هى » وغير ذلك .

واعلم أن الفرق فى مثل قولنا : ما كادَ زيدٌ يسافر يفهم الإثبات ؛ فإنه بينهم فيه يسافر بعد أن لم يقارب السفر وهو الذى حملهم على الحكم بأنه للإثبات ، وعن الثانى أنا لا نسلم أن فَهْمَهُم الإثبات دليلٌ على أنه للإثبات ، لجواز أن يكون مذهب من خطأه مذهبُ من قال إنه للإثباتِ ، والصواب أنه لا يحتمل على الغلط ؛ بل يحمل على أن مراده أن الهجرَ غير المحبين لم يقارب حتى التغيير ، وهو أبلغ من نفى نفس التغيير .

قوله وقيل يكون فى الماضى للإثبات ؛ وفى المستقبل كالأفعال إلى آخره أى : وقال بعضهم إنَّ كَادَ إذَا دَخَل حرفُ النفى عليه يكون فى الماضى للاثبات كقوله تعالى :«وَما كَادُوا يَفْعَلُونَ » وقد ذَبَحوا وقد عرفت الجواب عنه ، وفى المستقبل كالأفعال أى : يكون للنفى كقول ذى الرمة : غَيَّر الهجرُ المحبينَ ... إلى آخر البيت .

قوله والثالث طَفِقَ وَجعَلَ وكَرَبَ وأخَذ إلى آخره .أى والثالث وهو الذى لدنو الخبر أخذاً فيه: جعل وطفق وكرب وأخذ وأوشك ، فإنه مخالفٌ للإنشاءِ ، لِعَسى لا نتفاء معنى الإنشاء ؛ وكاد لحصول الشروع فيه ، لكن الأربعة تستعمل استعمال كَادَ لقربِ مَعْناهَا مِنْ معنى كَادَ تقول : طَفِقَ زَيدٌ يفعلُ ، وَجَعَل زيدٌ يقول، قال الله تعالى«وطَفِقَا يَخْصِفَانِ » وأوشك تستعمل استعمال عَسَى بأنه على اللغتين نحو :أوشك زيدٌ أن يخرج ،وأوشكَ أن يخرج زيدٌ ،وتارة استعمال كاد نحو : أوشك أن يخرج زيد . قوله فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب ؛ أى فعل التعجب ما أفْعَلَهُ وأفْعِل بِه ،أفعالٌ وضعت لإنشاءِ التَّعجبِ فلم يدخُل فيه مثلُ تعجبتُ وعجبت لأنهما ليسا للإنشاء بل للإخبار عن تعجب ؛ والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما سببه خرج عن نظائره .

قوله وله صِيغَتَان أى وللتعجبِ صِيغَتَان : أحدهما ما أفعله،والثانى أفْعِلْ به ،وهى غير منصرفةٍ بمعنى لا يكونُ منها مضارعٌ ولا أمر ولا نهى ولا تثنية ولا جمع ؛لكونهما للإنشاء ،والذى أصله أن يكون من الحروف نحو ما أحسنَ زيداً وأحْسِنْ بزيدٍ .

قوله ولا يبنيانِ إلاخماسيّ منه أفعل التَّفْضيل ، أى فعلا التعجب لا يبنيان إلا ما صح بناء أفعل التفضيل منه ، لـكون كل واحد منهما ، للمبالغةِ والتأكـيدِ ، فـلا يبنيانإلا من ثلاثى ليس بلونٍ ولا عَيْبٍ . ويتوصل ما يمتنع بناء أفعل التعجب بمثل ما يتوصل به إلى التفضيل،وهو مثل أشد .تقول ما أشَدَّ استخراجَهُ ،وما أكثرَ حُمْرتَه ، وما أكثرَ ماأقْبَحَ عَوَرَهُ ، وأشْدِدْ باستخراجهوأكثر بِحُمْرته وَأقْبِح بِعوره .

قولـه ولا يتصرف فيهما بتقديمٍ ولا تأخير ولا فَصْل لتضمنه معنى الإنشاء الموجبِ لعدم التصرف ، فلا يقال ما زيدٌ أحسن ولا زيدًا ما أحسن،ولا يقال أيضا بزيد أحسن ولا يقال أيضا ما أحسن اليوم زيدًا بفصل الظرف ، وهو اليوم بين ما أحسن ومعموله لما ذكرناه . وأجاز المازنىُّ الفَصْل بالظرفِ لمـا سُمع من العرب ما أحسن بالرجلِ أن يصدق ، لرخصةِ الاتساع ، فى الظروف بما لم يتبعوا فى غيرها .

قولهو مامبتدأ نكرةعند سيبويه إلى آخرهإشارة إلى بيان إعراب ما أفعله فما مبتدأ نكرة بمعنى شىء عند سيبويه والخليل، وأصله شىءٌ أحسن زيدا والجملة التى بعده ، أعنى الفعل والفاعل والمفعول فى محل الرفع بأنه ، وما: موصولة عند الأخفش ، والجملة التى بعدهاصلتها،وهى مع الصلة فى محل الرفع بأنهمبتدأ وخبره محذوف ، تقديره الذى أحسن زيدًا شىء، وما استفهامية عند قومٍ فهى مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، تقديره أى شىء أحسن زيدا ، وهذه التقديرات باعتبار الأصل لأنها بمعناها للآن .

قوله وبه فاعل عند سيبويه إلى آخره ، إشاره إلى بيان إعراب أفعِلْ بِه عند سيبويه، أى به فى أفعل به :فاعل أفعل عند سيبويه والباء

زائدة كما فى قوله تعالى: «وكفى بالله» إلا أنها لازمة هاهنا لتدل على الإنشاء وأصل أفعل بزيد أفعل زيد، بمعنى صار زيد ذا أفعل، كما غر البعير إذا صار ذا غرة فالهمزة للصيرورة فغير عن لفظ الخبر؛ أى لفظ الأمر وليس بأمر، إذ لا معنى للأمر ولا فرق بين قولنا: ما أحسن زيدا وبين قولنا أحسن بزيد، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا، لم يكن فيه ضمير، لأن الاسم المذكور، وبعده فاعل لـــه؛ ولهذا لزم ضرورة واحدة.

قـــوله ومفعول عند الأخفش عطف على قوله وبه فاعل، وهو إشارة إلى إعرابه عند الأخفش أى: وبه مفعول عند الأخفش، إذ هو المتعجب منه، كما كان بعد «ما» أفعل، فعلى هذا يكون أفعل أمرًا لا خبرًا، فيكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعله؛ لكن ذلك الضمير ضميرُ المصدرِ عند بعضهم، فكأنه قال: ياحسن أحسنْ بزيدٍ وضمير المخاطب عند بعضهم، أى أنه أمر لكل واحدٍ مخاطبٍ بأن يجعل زيدا حسناً بأن يَصفه بالحسنِ، هذا أصله، ثم أجرى مَجْرى الأمثالِ. فلم تغير عن لفظِ الواحدِ تقول: يارجلُ ويا رجلانِ ويا رجالُ ليس بزيد فالباءُ عنـــد الأخفش إما للتعدية وذلك إن كانت الهمزة فى أحسن بزيد للصيرورةِ، ليصير أحسن بواسطة الباء متعديا، وإما للزيادة للتأكيد مثله قوله تعالى: «ولا تُلْقُوا بِأيْديكُمْ إلى التَّهْلُكةِ» وذلك إذا لم تكن الهمزة للصّيرورة، ويكون أحسن متعدياً.

قوله أفعالُ المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدحٍ أو ذم أى أفعال المدح والذم التى تقرب لهما فى النحو: أفعال وضِعتْ لإنشاء مدحٍ أو

لإنشاءِ ذمٍ ، فلم يكن مثل : مدحتُه ، وذممتُه وشرُفَ ، وكَرُم ، وقَبُحَ وعَوِرَ ، من أفعال المدح والذم ، لأنها لَمْ توضع للإنشاء .

قوله فمنها نِعْمَ وبِئْس ،أى فمن أفعالِ المدح نِعْمَ ومِنْ أفعالِ الذَّم بِئْس .

قوله وشرطها أن يكون الفاعل إلى آخره،أى وشرط هذهِ الأفعالِ ، أن يكون فَاعلُها أحد الأمورِ الثلاثةِ ليكون الفاعل معلوما للمتكلم ، وهو : أن يكون مُعرَّفا بلام تعريف العهد ، نحو نعم الرّجلُ زيدٌ ويكون مضافا إلى معرفة بلام تعريف العهد نحو نعم صاحبُ الرّجلِ زيدٌ ويكون مضمرا وذلك المضمر إما مميز بنكرةٍ منصوبةٍ نحو نعْم رجُلاً زيدٌ أى نعم الرّجلُ رجلاً زيدٌ أمـا مميزهما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى : « فَنِعِمَّا هى » فما هاهنا نكرة بمعنى شيء موضعها النَّصبُ على التميـز وهى المميزةُ لفاعلِ نعم أى فنعم شيءٌ هى أى فنعم الشيء هِيَ شيئاً ، وهى ضميرُ الصَّدَقَاتِ وهى المخصوصة بالمدحِ .

قوله وبعد ذلك المخصوص،أى وبعد ذكرِ الفاعل يُذْكر المخصوصُ بالمدحِ أو الذَّم لأن ذكر الشيء مُبْهماً ثم ذِكْره مُفَسَّرا أو قَعَ فى النّفس .

قوله هو مبتدأ ماقبله خبره :إشارةٌ إلى إعراب المخصوص أى المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة التى قبله خبره، ولم يحتج الخبر إلى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامَه ، أو خبر مبتدأ محذوفٍ على تقديرِ سُؤالِ

وهو أنه لما قيل : نعْمَ الرجلُ فكأنَّه سُئِل منَ هو ؟فقيل زيدٌ أى هو زيدٌ. فعلى الوجهِ الأولِ يكون نعم الرجلُ زيدٌ جملة واحدة،وعلى الوجه الثانى جملتين .

قوله وشرطهُ مطابقةُ الفاعِل ، أى : وشرط المخصوصِ بالمدحِ أو الذم أن يكون مطابقاً للفاعِل فى الجنس ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، تقول نعم الرجلُ زيدٌ ،ونعم الرجلانِ الزيدَانِ ،ونعم الرجالُ الزيدون ، ونعم المرأةُ هندٌ . وإنما وجب المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى .

قوله وبِئس مثلُ القومِ الذين كذبوا وشبهه متأولٌ ،هذا جواب عن سؤالٍ مقدرٍ ، وهو أن يقال شرط المخصوصِ مطابقةُ الفاعلِ فى الجنس ، وليس كذلك فى الآية لأن المكذبين ليس من جنس مثل القوم ، وأجاب عنه بأنه متأول ، أى متأول بتقديرِ حذف المضافِ عن الذين ، أى بئس مثل القومِ ،مثلُ الذين كذّبوا بآياتِنا ، أو بأن الذين صفة القوم ، والمخصوصُ بالذم محذوفٌ ، وهو مثلهم ، أى بئس مثلُ القومِ المكذبين مثلهم .

قوله وقد يحذف المخصوصُ بالذّم إذا عُلِم . أى : وقد يُحذف المخصوصُ بالمدح أو الذّم إذا دَخَل عليهِ القرينة كقوله تعالى: «نِعْمَ العَبْدُ إنَّه أوَّابٌ » أى نِعْمَ العبدُ أيوبُ . وكقواه تعالى : « فنِعْمَ المَاهِدُونَ » أى فنعم الماهدون نحن ، يدل عليه سياق الآية .

قوله وساءَ مثل بئس ، أى وساء تستعمل استعمال بئس فى جميع

أحكامها ، ويكون بمعناها وأن تستعمل فى الإخبار نحو ساءنى هذا الأمرُ ، ونحو ساءت المرأة هندٌ أى بئست المرأةُ هندٌ كقـــوله تعالى : «سَاءَ مثلُ القومِ الذَّين كذَّبُوا» على تقدير حَذْفِ المضاف ؛ ليكونَ المخصوص مِن جنسِ الفاعلِ .

قوله ومنها حبّذا وفاعله ذَا . أى من أفعال المدحِ والذَّم حَبذا وهو مُركبٌ مِنْ حَبَّ الشيء ، وَحَبَّ إذا صار محبوباً ومن ذا وفاعله ذا ويراد به المشارُ إليه فى الذهنِ كمَا يرُادُ بالرجلِ فى نعم الرجلُ زيدٌ وذَا لا يتغيرُ عن هذا اللَّفظِ سواءٌ كانَ المخصوصُ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً تقول : حبذا زيدٌ ، والزيدان ، والزيدون ، وحبذا هند : والهندان ، والهندات ، وبعد يجىء المخصوص بالمدح وإنما لم يتغير هذا اللفظ ، لأنهم جَعلوُا الفعلَ والفاعلَ كالكلمةِ الواحدةِ فكرهُوا التصرف فيهِ ، ولهذا قال بَعضهم حبذ مبتدأ ، وما بعده خبره ، أو لأنهم عاملوه معاملةَ المضمر فى نعم .

قوله ويجوزُ أن يقع قبل المخصوصِ إلى آخره ، أى ويجوزُ أن يقع قبل ذكر مخصوصِ حبذا تمييزٌ على وفق الإفرادِ ، والتثنيه ، والجمعِ ، والتذكيرِ ، والتأنيث ، نحو حبذا رجلاً زيدٌ وبعده نحو حبذا زيدٌ رجلاً لكون فاعله مبهماً ، وإنما لم يجب بخلاف نِعْمَ إذا كان فاعله مضَمر لمزية الفاعلِ الملفوظِ ، على الفاعلِ الغيرِ الملفوظِ ، ويجوز أيضا أن يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق لَه فِيما ذكرناه نحو : حبّذا رَاكِباً زيدا ، وبعده حبذا زيد راكباً والعامل فى التمييز والحال ما فى حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد ، لأن زيدا مخصوص والمخصوص لا يجىء إلاَّ بعدَ تمَام

المدحِ لفظاً ، أو تقديراً ، والمدح بالركوبِ فيكون راكباً حالا عن الفاعل ، لا عن المخصوص .

قوله . الحرفُ ما دل على معنىً فى غيرهِ ،وقوله ما دلَّ على معنىً كالجنسِ ، لأنه يشترك فيه الثلاثةُ ، وبقولهِ فى غيرهِ يخرج الاسم ، والفعل ، قوله ومن ثمَّ احتاج فى جزئيه إلى اسمٍ أو فعلٍ ، أىْ ومِنْ أجلِ أن الحرفَ دالٌّ على معنىً فى غيرهِ احتاج الحرفُ إلى الاسم والفعلِ فى أن يصير جزءًا من الكلامِ ، من مسندٍ أو مسندإليه ؛ لأن دلالته على معناه الإفرادى مشروطة بذكر متعلقه .

قوله وحروف الجرِ ما وضع لإضافة الفعل أو معناهِ إلى ما يليه .

تعريف حروف الجر أى حروف الجر حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى مايليه ، نحو مررت بزيدٍ وأنا مارٌّ بزيدٍ ؛ولهذا سميت حروف الإضافة ، وسميت أيضا حروف الجر تسميةً باعتبارِ معمولِها وإنما ،قال : إلى ما يليه ،ولم يقل إلى الاسم ،ليتناول مثل قوله تعالى :« بِمَا رَحُبَتْ » فإنه ليس باسم لكنه فى تقدير الاسم والمرادُ بمعنى الفعلِ : اسما الفاعلِ والمفعولِ ؛ والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والظروف والجار والمجرورِ وأسماء الأفعال وكل شىء استنبط معنى الفعل .

قوله : وهى مِنْ وإلى وحَتى إلى قوله وحاشا وعدا وخلا ،إشارة إلى عدها ، وهى ثمانية عشر : على ما ذكره .

قوله فمن للابتداءِ شروع فى بيانِ معانى هذه الحروف ومعانى ، من

يَحْسب ما ذكره أربعة : أحدها ابتداء الغاية ، ويعرف بما يصح لـه الانتهاء ، نحو سرت من البصرةِ إلى الكوفةِ ، وثانيها للتبيين ، وتعرف بصحة الوضع الذى مكانه ، كقوله تعالى: « فاجْتَنِبوُا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَان » وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو أخذت من الدراهم. ورابعها الزيادة فلو أسقطت لم يختل المعنى ، والزيادة لاتكون إلا فى غير الموجب ، نحو ما جاءنى من أحدٍ ، وهل جاءنى من أحد ، ولا تضرب من أحدٍ ، خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم يزيدون فى الموجب أيضا .

قوله وقد كان من مطرٍ وشبهِ متأول إشارة إلى دليلهم ، وهو أن من يزادَ فى الموجبِ لمجىء قولهم وقد كان من مطر وشبهِه كقولـه تعالى: « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » أى وقد كان مطر ، ويغفر لكم ذنوبكم ، وأجاب عنه بأنه متأول ، وتأويل قولهم : وقد كان من مطرٍ ، أنه محمول على أنه أريد به الحكاية فكأنه سمع من يقول : هل كَان مِنْ مطرٍ فَحَكى كَلاَمه وقال مُجيباً لـه : كَانَ مِنْ مطرٍ أو محمول على التبعيض لأنه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى : « إنّ اللهَ يَغْفِرُ الذّنُوبَ جميعاً » لأنه خطابٌ لأمةِ محمد عليه الصلاة والسلام .

وقوله تعالى: « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم » خطابٌ لأمةِ نوح عليه السلام ولاَ يَلزم من غفرانه غفران جميع ذنوب أمة محمد صلى الله عليه وآلـه غُفْرَانه جَميع ذنوبِ أمة نوح عليه السلام ، على أن قوله تعالى غير باق على عمومه .

قوله وإلى للانتهاء وبمعنىَ معَ قليلاً .

اعلم أن إلى لها معنيان : أحدُهما انتهاء الغايةفهى مقابلة لِمن ، ويعرفُ باستعمالِه فيما له انتهاء ، نحو سرتُ من البصرة إلى الكوفة والثانى أنيكون بمعنى مَع وهو قليل كقوله تعالى: «مَنْ أنْصَارِى إلىَ الله» أى مــع الله .

قوله وحتى كذلك إلى آخره،أى وحتى لانتهاءِ الغايةِ دون كَوْنِه بمْعنىَ مَع لأنَّ كون إلى بمعنى مع قليلٌ ، وكون حتى بمعنىَ مع كثيرٌ .

قوله وتختص بالظاهرِ إشارةٌ إلى فارقٍ لفظى بين إلى وحتى ، وهو أنَّ حتى تختص بالظاهرِ استغناء عنه ، بإلى ، ولئلاَّ تختلط الضمائر بعضها ببعض لجوازِ وقوعِ المرفوعِ والمنصوبِ والمجرور بعد حتى ، خلافا للمبرد فإنه جوَّزَ دخوله على الضميرِ مسند لا يمثل قوله شعرا .

فَلاَ والله لا يبقى أنــاسٌ فتىً حَتَّاك يا ابن أبى يزيدِ

وهو شاذ عند الأولين .

قوله وفى الظرفية وبمعنىَ على قليلاً .

اعلم أن فى يجىء المعنيين : أحدهما الظرفية ، وهو حلول الشىء فى غيرهِ حقيقةً نحو :المالُ فى الكيسِ ،أو مَجَازاً نحو النجاةُ فى الصدق، وثانيهما أنيكون بمعنى علىوهو قليل،كقوله تعالى: «ولأصَلِّبنَّكُم فى جُذوع النَّخلِ» أى على جذوع النَّخلِ .

قوله : والباء للإلصاق إلى آخره ،أى الباء تستعمل لمعانٍ أحدها : الإلصاق نحو : مررت بزيدٍ ،أى التصق مرُورى بموضعٍ يقرُب منه زيدٌ

ونحو أقسمت بالله، وثانيها الاستعانةُ نحو : كَتَبْت بالقلم أىْ باستعانة القلمِ ، وثالثها المصاحبة نحو : خرج زيدٌ بعَشيرَته ، ورابعها المقابلة نحو : بعت هذا بهذا ، وخامسها التعدية نحو : ذهبت بزيدٍ ، وسادسها الظرفية ، نحو جلست بالمسجدِ ، وسابعها لزيادة كما فى الخبر فى النَّفْىِ نحو مَا زيدٌ بقائم، وكما فى الاستفهامِ نحو : هل زيدٌ بقائمٍ ؟ أو غير قياسٍ كما فى النّفى والاستفهام ، وهو إما فى المرفوعِ نحو بِحسبكَ درهمٌ ، وأما فى المنصوب نحَو ألفى بيده .

قوله واللام للاختصاص، أى اللام تُستعملُ لمعانٍ :أحدها الاختصاص نحو :المال لزيدٍ ،والحَبْلُ للفرس، والثانى التعليل نحو : ضربته للتأديب، والثالث الزيادة : كقوله تعالى: «رِدْفٌ لَكُمْ »أى رِدْفكُمْ ، والرابع أن يكونَ بمعنى عَنْ إذَا استُعمل مع القول ، كقوله تعالى : «وَقَالَ الذينَ كَفَرُوا للذينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيراً مَّا سَبَقُونَا إليهِ »وليس بمَعنى الآية أن الكافرين خَاطَبُوا المؤمنينَ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقول ماسبقتمونا إليه ، فَعُلم أن معناه : وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا، وفيه نظر لأنه ذَكَرَ فى الكشّاف وغيرْه من التفاسير أن هَذا للكفار فإنهم قالوا للمؤمنين لو كان ما أتى به محمدٌ عليه الصلاة والسلام خيرا ، لما سبقنا هؤلاء أعنى المؤمنين ، ولا يقال لو كان كذلك يقال ما سبقتمونا ،لأنا نقول : لانلزم ذلك لجوازهم أنهم خاطبوا بعض المؤمنين أكابرهم مثلا ، وأرادُوا بقولهم ما سبقُونَا البعض الآخر كأصَاغرهم مثلا ، أو خاطب بعضُ الكفار بَعضهم الذينَ أسلموا لِقرينة قوله: الّذين آمنوا بأن ما أتى به محمدٌ عليه الصلاة والسلام لو كان خيراً لما سبقتنا المؤمنين ، والخامس

أن يكون بمعنى وَاوِ القَسَمِ فى موضِعِ التَّعجب فى اسم الله تعالى كقول الهذيل شعرا .

لله يبقى على الأيامِ ذُوحيـــذ لمشخرٍ به الطنـــان والآس

أى والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبشٌ متحصِّن بحبل هذه صفته ، والحيذ جمع الحيذة ، وهى عقدة فى القرنِ الوعل ، وفى الجمةِ كل تنوفى القرنِ والحبل ، أو غيرهما وهى تجمع على حُيُوذ وحُيُذ كبدور ،وبدر ،والطنان نبت رائحة الطيب ، ويقال له ياسمين البر .

قوله ورب للتقليلِ إلى آخره، اعلم أنّ رب للتقليل كما أن كَمْ للتكثير ولها أحكام . أحدها : أن لها صدرُ الكلامِ لكونِهَا لإنشاء التقليل ، والثانى اختصاصها بنكرةٍ موصوفةٍ بمفردٍ نحو :رب رجلٍ كريمٍ اجتمعتُ به ، أو جملة اسمية نحو :رب رجلٍ أبوه عالم،أو فعليه نحو رب رجلٍ عَرَف أبوه العلمَ اجتمعتُ به ، أما اختصاصها بالنكرة : فلعدم الاحتياج إلى المعرفة . وأما وصف النكرة فلتحققِ التقليلِ الذى هو مدلول رب لأنه إذا وصف الشئ صار أخصّ بمَا لم يوصف وإنمـــا قال على ، الأصح ؛ لأن فى وجوب وصفِ النكرةِ خلافاً والأصح وجوبُ وصفها . والثالث أن يكون فعلُها أىْ جَوابِهَا وعاملها فِعْلاً ماضياً لوضْعِها للتقليلِ المحقق ، وإنما قال محذوف غالبا لجواز حذفِه غَالباً لحصولِ العلم بِه فإذا قلتَ :ربَّ رجلٍ أكرمنى فإن أكرمنى صفة رجلٍ وجواب رب محذوفٌ ، وإنما قيد الحذف بالغالب ، لأنه قد يظهر نحو : رجل كريمٌ اجتمعتُ به .

قوله وقد تَظْهُر على مضمرٍ منْهم مميزا أى وقد تدخلُ رب على

مضمرٍ مبهم مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبةٍ : نحو : ربة رجلاً وهذا الضميرُ مُبْهَمٌ كالضَّميرِ فى نِعْم رجلاً زيدٌ وحق هذا الضمير أن يكون مفرداً مذكَّراً عند البَصريين ، تقول : ربة رجلاً ورجلين ، ورجالاً ، وربة امرأة وامرأتين ونساء ، لكونه راجعاً إلى مقدمٍ ذِهْنًى إلا إلى شئٍ مقدم ذكره لتجب مطابقته ، خلافا للكوفيين ، فإنهم قالوا بمطابقةِ هذا الضميرِ للتمييز فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث قوله : ويلْحَقُهَا ما فتدخل على الجملِ أى ويلحق رُبَّ مَا الكافة وتدخل على الجملةِ إذا قَصدُوا القليلَ النسبة المفهومة من الجمل نحو : ربما قام زيدٌ وربما زيدٌ قائم ولا يقال ربما يَقوم زيدٌ لأن ربَّ للزمانِ الماضِى ، وأما قوله تعالى :

«رُبَمَا يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمين » فَهُو بمنزلةِ الماضِى ، لصدقِ الوعدِ بهِ ، وتحقق فَهو إذاً بمنزله الموجود الحاصِلِ فيود بمنزلةِ وودَّ يؤكد ما قلناه .

قوله تعالى : «فَسَوْفَ يَعْلَمُون إذِ الأغْلاَلُ فى أعناقهم» أتى بإذْ وهو الماضِى وَجَمَعَ بينه وبين سَوْفَ التى للاستقبالِ لأنه بمنزلةِ الموجود لتعريه من الريب قوله : وواوها أى واو رُبَّ وهىَ الواو التى يبتدأ بها فى أول الكلام بمعنى ربَّ ، ولهذا تدخل على النكرة الموصوفهِ ، ويحتاجُ إلى وجوبِ مذكور ، أو محذوف ماضٍ كقوله شعرا .

وَبَلْدةٍ ليسَ بها أنيــس إلاَّ اليَعافيرُ وإلاَّ العيسُ

أى وب بلدة

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ٢١٨٤
الرقم الخاص : ٤١٥

قوله وَوَاو القسم إلى آخره .

اعلم أن الواو تبدل فى القسم من الباء فى أقسمت بالله عند حذفِ الفعلِ لغير السؤال أى لغير الطلب ، ولهذا لايقال أقسمتُ والله لاوالله أخبرنى أو لاتخبرنى وهى أعنى واو القسم مُختصَّة بالظاهِر فلا يقال وكاستغناءِ بالباء عنها .

قوله والتاء مثلها ، أى والتاء مثل الواو فى أنها لاتستعمل مع الفعلِ ، والسؤال وتختص بالظاهِر لَكنها مختصةٌ باسم الله تعالى خاصة أىْ لايستعمل فى غير اسم الله لنقصانها عن الواو الذى فى التعجب ، وهو أنقص من البـــاء .

قوله والباء أعم منهما فى الجميع أى ، والباء أعم استعمالا من الواوِ والتاء لا ستعمالِهَا فى الجَميع أى مع الفعل وحذفِه ومع السؤال وغيره : ومع المظهر ، والمضمر ، بخلاف الواو ؛ والتاء ، ثم الواو أعم استعمالا من التاء ، لاستعمالها فى جميع الظواهر لغيرِ السؤال بخلاف التاء .

قوله ويتلقى القسم باللام ، أى ويتلقى القسم بجوابِ فيه اللام ، أو أنّ إذا كان مثبتاً أوْ حرف النفى إذا كان منفياً وتفصيله . الجواب إما جملةٌ اسميةٌ ، فإن كانت مثبتةً يلزمها إنَّ نحو : والله إنَّ زيدًا قائمٌ ، أوْ اللام ، نَحو واللهِ لَزيدٌ قائمٌ ، وقد يجمع بينهما ، نحو والله إنَّ زيدًا لقائمٌ ، وذلك للتأكيد ، ولربطِ الجوابِ بالقسمِ ، وإنْ كانت منفيةً ازِمَها ما ، أولا ، نحو : والله ما زيدٌ بقائمٍ أو قائما والله لا زيدٌ فى الدار ، ولا عمرٌ وإن كانَ

جملةً فعليةً ، وإن كانت مثبتةً فإن كان فعلها ماضيًا ، لزمهَا اللامُ مَع قدْ ، نحو الله لَقدْ قَامَ أوْ بدونِهَا نحو : والله لَقَام ؛ وقد يكون قد وَحْدَهَا كقوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا » وإن كان فِعْلُها مُضارعاً لزمهَا اللّامُ مع نونِ التأكيد، وبدُونها نادرًا ،نحو : واللهلأقومَنَ أوْلأقومُ .

وإن كانت منفيةً فإنْ كَان فِعْلها مضارعا لزمها ما أولا نحو والله ما قام زيد، أولا قامزيدوإن كان فعلها مُضَارِعاً لزمهَا مَا ، أولا مع نون التأكيد ، وبدونهنحو : واللهِ لا أفعلنَّ ،أوْ لاَ أفعلُ ،أوْ مَا أفعلَنَّ ، أو ما أفعلُ ، ولكن يجوزُ حَذفُ حرْفِ النّفْيِ ، إذا كان فِعْلُها مُضَارِعاً منفيا ، لدلالة الحالِ عليه كقوله تعالى« تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يوسُفَ» أيْ لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه إلى آخره أى ويحذف جواب القسم إذا اعترض أىْ توسط القسم ، نحو : زيد واللهِ قائمٌ أو تقدم على القَسَمِ ما يدلُ عليهِ نحو :زيدٌ عالمٌ والله لاَ يَغنى عن الحادثة

قولهوعنللمُجَاوَزةِ وعَلَىَ للاستعلاءِ ، أى عَنْ للمجاوزة إذا كَانَ حرفاً ، نحو رَميتُ السهمَ عن القوسِ ، وعلى : للاستعلاء إذا كَانتْ حَرْفاً نحو زيدٌ على السطحِ ، وقد يكون عَنْ وعلى ، اسمين أما عن فبمعنى الجانب حينئذٍ كقول الشاعر * * *

ولقد رآنِى للرماح ذريةً
مِنْ عن يَمينِ مرةً وأمَامِى

وأما على فبمعنى الفوق كقوله شعرا * * *

* * عدَتْ من عليه بعد ما تم طموُّها * *

وهما اسمان يدخول مِنْ عليهما .

قوله والكاف للتشبيه اعلم أنّ الكافّ للتشبيه فى أكثر الأمر نحو: زيدٌ كالأسدِ . وقديكون زائدا كقوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ» والذى يدل عَلى زِيادَتِه أنه لَوْلاَهُ لزم نَفيه تعالىَ ، لأنه نَفى مثلَ مثله وهو مثل مثله تعالى ، لأنّ المُمَاثَلَةَ من الجانبينِ . وقد يكون اسما كقوله شعرا * * *

بيضٌ رقاقٌ كَنعامِ جم
يَضْحكن عن كَالبرد المنهم

أىْ عنِ مثل البردِ ، والذى يدل على اسميته هاهنا دخول عن عليهِ ويختص الكاف بالظاهر استغناءً عنه بالمثلِ ، وقد يكون على الضمير كقوله شعرا * * *

* * أم أوعال كَهَا أواقربا * *

قوله ومذ ومنذ لابتداء الغايةِ فى الزمانِ الماضِى ، كما أن من لابتداء الغايةِ فى المكانِ ، نحو : ما رأيته مذ سنة كذا ، أى عدم الرؤية من سنة كذا ، ويجيئان للظرفيةِ فى الزمان الماضى إذا كان بمعنى « فى » ، نحو ما رأيته مذ شهرنا ، أو يومنا ، وقد تقدم أحكامها فى الظرف ، ولا يحتمل أن يكون المراد بالمثال الأول فى الكتاب ابتداء الغاية ، وهى المثال الثانى الظرفية ، لأن العرب لا تريد بهما ، إذا دَخَلاَ على اللفظِ الدَّالِ على الزَّمانِ الذى أنت فيهِ إلاَّ الظرفية .

قوله وحاشا وعدا وخلاَ للاستثناء ، أى هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء ، إذا جَرَرْتَ ما بعدَها ، تكون حروفا ، وإذا نصبت ما بعدهَا ، تكون أفعالاً ، فاعلها مضمر ، فَعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو .

وحاشا بمعنى جانب ، وإنما قيد هذه الثلاثة بقوله للاستثناء لمْ تكن حروفاً لكنْ لَيْسَتْ كلما كانت للاستثناءِ كانت حروفَ جر .

قوله الحروف المشبهة إنَّ وأنَّ إلى آخره ، إنما سُميت هذه الحروف حروفَ المشبهة بالفعلِ ، لكونها مشابهة للفعلِ من حيث كونها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدا أو فتح أواخرها ولزومها الاسم ووجودِ مَعْنَى الفعلِ ، وكلٌّ واحد منها على ما يجيء .

وهى ستة وهى إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ .

قوله ولها صدرُ الكلامِ ، ولهذهِ الحروف صدر الكلامِ ، لدلالة كل واحدٍ منها على نوعٍ من أنواع الكلامِ أىْ من ترجٍّ أو تمنٍّ أو استدراك أو غير ذلك .

قوله سوى أن فإنها بعكس هذه الحروف أى لا يكون لها صدر الكلام لكون ما بعدها معمول العامل قبلها ، وحق المعمول أن يكون متأخراً شاءت على أصلها

قوله ويلحقها ما ، أى ويلحق هذه الحروف ما الكافة ، وحينئذٍ يلغى عن العمل على الوجه الأفصح لخروجها عن مشابهة الفعل ، لفظا فتح أواخرها لعدم لزومها الاسم ، ويعلم من قولهِ على الأفصح أنه يجوز إعمالها وقد جاء قول النابغة :

قَالت ألاَ لَيتما هذا الحَمَامُ لَنَا
إلى حَمَامَتِنا أو نَصْفَهُ فَقَدِ

بالوجهين والغرض من إلحاقِ مَا هذهِ الحروف ، الحصرُ فى إنما للتأكيدِ ، والمبالغة ، وأفادة معناها فى الجملتين الاسمية والفعلية ، فى الكل .

قوله : وتدخل حينئذٍ إلى آخره أىْ و تدخل هذه الحروفُ على الأفعال حينَ اتصل ما بها ، ليفيد معانيها فى الجملة الفعلية ، كما أفادت فى الجملة الاسمية ، فتقول : إنما قَام زيدٌ وإنما يقومُ زيدٌ .

قوله فإن لا تغير معنى الجملة شروع فى بيان أحوال كلّ واحدٍ منهما على التفصيل ، وإشارة إلى الفرق إن المكسورة وأن المفتوحة فقال : إن لا تغير معنىَ الجملةِ بل تؤكدها ، فإذا قلت إنّ زيداً قائم أفَدْتَ ما أفدت به بقولك زيدٌ قائمٌ مع إفادة للتأكيدِ و المبالغةِ ، وأن تغير معنى الجملة لأنها مع الجملة التى بعدها فى حكم المفردِ .

قوله و من ثَمَّ وجب الكسرُ فى موضِع الجُملِ و الفتحُ فى موضع المفردِ ، أى و من أجل إن المكسورة لا تغير الجملة ، وتبقى الجملةُ على حالها مع زيادة التأكيدِ ، وجبَ الكسرُ لفظاً أو حكماً ، فى كلّ موضِع تبقى الجملةُ بحالِها ، و من أجل أنّ أنّ المفتوحة تغير معنى الجملة ، وتجعلها فى حكم المفرد ، وجب الفتح لفظا ، أو حكما فى كل موضع يكون ما بعدها فى محل المفرد ، وإذا كان كذلك تعين موضع كل واحدٍ من المفتوحة و المكسورة .

قوله فكسرت ابتداءً وبعد القولِ لازم مِن الفرقِ المذكور أى كُسِرتْ بناءً على الفرقِ المذكورِ إذا وقعتْ ابتداءً لكونه موضع الجملة ، نحو : إن زيداً قائمٌ ، وكسرتْ أيضا بعد القول ، نحو : يقول إنّ زيدا قائم ، لأن مقول القول جملةٌ ، وكسرت أيضا بعد الموصولِ ، نحو : جاءَنى الذى إنّ أباه عالمٌ ، لأنّ صلة الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً ، وكذلك إذا دخلَ على خبرِها اللّام كقوله تعالى : «والله يَعْلم إنّكَ لَرَسُولُه» إذا

وقعت جواب القسم نحو : والله إن زيداً قائمٌ ، لكونها فى موضع الجملة ، وفتحت إن كانت مابعدها فاعله ، نحو : بلغنى أنّ زيداً عالم .

أى علمه اوجوب كون الفاعلِ مفرداً ، وفتحت أيضا إنْ وقعت مفعولَه نحو كرهت أنّ زيداً عالم ، لوجوب كَوْن المفعولِ مفرداً ، وفتحت أيضا إذا كانت مع مابعدها مبتدأ نحو : عندى أنك عالمٌ لوجوب كون المبتدأ مفرداً وكذلك إذا وقعت خبر مبتدأ كقولك : العجب أن الضرب ضرب زيد لأن أصل الخبر أن يكون مفرداً . وفتحت أيضاً إذا كان ما بعدها مضافا إليها ، نحو عجبت أنك عالم ، وأعجبنى اشتهار أنك فاضل ، لوجوب كون المضاف إليه مفرداً ، ولايشكل بما إذا كان المضاف إليه جملةً مثل اكتب حيث أنك جالس ، لأن الأصل فى المضاف إليه أن يكون مفرداً ، فاعتبر الأصل ففحت مابعدها ،

قوله وقالوا لولا أنك إلى آخره ، إشارة إلى وجوب الفتح بعدلولا الابتدائية ، نحو : لولا أنك منطلق انطلقت ، لأن ما بعد لولا مبتدأ ، وخبره محذوف ، ووجوب كون المبتدأ مفرداً وكذلك يجب الفتح بعد لولا ، التى للتخصيص ، يجب دخولها الفعل لفظا ، أو تقديرا نحو : لولا زيد قام ، ولولا زيد ضربته بمعنى هلاّ .

قوله : ولو أنك ، لأنه فاعل ، إشارة إلى بيان وجوب فتحها بعد لو أنك ، قام لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا بفعل محـــذوف أى لو وقع قيامك .

قوله فإن جاز التقديران جازَ الأمران ، أىْ فإن كان موضعٌ جاز فيه

التقديرَانِ بتقديرِ المفردِ وتقديرِ الجملةِ جازَ الأمرانِ : الفتحُ والكسرُ نحو من يكرمنى فإنى أكرمه فإنْ جعلت تقديراً فأنا أكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء، وإن جعلت تقديره من يكرمنى فجزاؤه الإكرامُ وجب الفتحُ لوقوعها خبر المبتدأ ، وهو موضع المفرد كقوله شعرا .

وكنتُ أرى زيداً كما قيلَ سَيداً إذا أنه عبدُ القفَا واللَّهَازِم

فإن كان المرادُ أهو عبدُ القفا ، وجب الكسرُ لوقوعها ابتداءً ، وإن كان المراد فإذا عبوديته حاصلةٌ وجب الفتح ، لوقوعها مبتدأ خبرها حاصلـــة .

قوله وكذلك جَازَ العطفُ إلى آخره ،أى ولأجلِ إنّ المكسورَةلا تغيرُ معنى الجملةِ والمفتوحةُ تغيرّه جازَ العطفُ على محل اسم المكسورةِ لفظاً نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ على محل اسم المكسورةِ حكماً نحو : علمت أن زيداً قائمٌ وعمراً ،فعمراً معطوف على محل زيدٍ لأن أنّ المفتوحةمع الاسم والخبرِ فى تأويلِ الجملةِ لكونهَا قائمة مقام المفعولين ، ومنه قوله تعالى : «إنَّ اللهبَرِىءٌ مِنَ المشرِكِين ورَسُولُه يرفع رَسُولُه » ولم يجزه العطفُ على اسم المفتوحةِ بالرفع ، لتغيير معنىَ الجملةِ بها .

قوله ويشترط مضى الخبر لفظا أوتقديراً ، أىْ ويشترطُ فى العطفِ المذكور معنى الخبر لفظا نحو : إن زيداً قائمٌ وعمرٌ قائم أما قبل مضى الخبر لفظا ، أو تقديراً فلم يجز ، فلا يقال إن زيداً وعمر ذاهبان ؛ لاستلزامه كون الشئِ الواحد معمولاً لعاملين مختلفين ، لأن ذاهبانِ من حيثُ إنه خـــبر إن معمول إن ، ومن حيث إنه خبر عن عمر ، ويكون معمولاً للابتداء ،

خلافاً للكوفيين فإنهم جوزوا العطفَ المذكورَ قبل مضيِّ الخبرِ لفظاً أو تقديراً ، لأن خبر إن مرفوعٌ عندهم ، بما ارتفع به قبل دخول إنَّ ولا يلزم عملُ عاملين فى معمولٍ واحـدٍ ، وهو ضعيف لأن نسبته إلى المبتدأ والمسند إليه على السويَّة ، فلو عمل فى أحدهما لزم الترجيح بغير مرجع ، وهو محال . ولا ينفعهم جواز إنَّ الزيدين والعمرون ذاهبون لمضى الخبر ههنا حكما ، تقديره : إن الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون ؛ لكن حذف خبر إنَّ للعلم به .

قوله : ولا أثر كونه مبنياً خلافاً للمبردِ والكسائى .

إشارة إلى بطلان قول المبرد مقدّم والكسائى موخر ؛ فإنهما ذهبا إلى أن اسم إنَّ المكسورة : إذا كان مبنياً جاز العطفُ على محلها ، قبـل مضى الخبرِ لفظا ، أو حكما ، نحو إنك وزيدٌ ذاهبانِ ، لاستعمالِ بعض العرب ذلك ، لعدم ظهور عدم إنَّ فى المبنى ، فجعل عمله فيه كـلاَ عملٍ ، فلم يلزم المحذور المذكور ، فأشار إلى بطلانه بقوله : ولا أثر لكون الاسم مبنيا ، لأن المانعَ المذكور موجودٌ هاهنا ، وعدم استعمال الفصحاء ذلك ؛ وبيانُه أن إنَّ وأنَّ لم يَعْمل فى المبنى ظاهراً فإنها عملتْ منه مَحلا : فيلزم المحذور المذكور .

قوله : ولكنَّ كذلك ، أى لَكِنَّ مثل إن المكسورة فى أنها لاتغير معنى للجملة ، وفى جواز العطفِ على محل اسمِه بعد مضى الخبرِ لفظا أو حكماً نحو : ما خرج زيدٌ لكن بكراً خارجٌ وعمر لأن (لَكِن) للاستدراك : والاستدراكُ لا ينافى معنى الابتداء ، كما لا ينافيه التأكيد ، وأما سائر الحروفِ المشبهةِ فلم يَجُزْ العطفُ على محل اسمه لزوال الابتداء .

قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة أى ، ولأنّ إنّ المكسورة لا تغير معنى الابتداء مع المكسورة ، ولم يدخل غير المكسورة على لام الخبر ، نحو : إنّ زيداً لقائمٌ ، أو على الاسم ؛ لذا فَصلَ بين الاسم و بين المكسورِ : نحو إنّ فى الدار زيداً ، وعلى ما بين الاسم والخبر ، وهو متعلق الخبر نحو إن زيداً لطعامك آكلٌ وإنما اشترط دخول اللاّم على الاسم للفصْل بين إن و بين الاسم ، لأنه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم إذا لم يفصل ، نحو إن لزيداً قائم لكراهتهم اجتماع الحرفين متفقين فى المعنى ؛ ولهذا لم تدخل هذه اللام على إن .

قوله وفى لكن ضعيفٌ : أى دخول هذه فى لَكن على الخبر ، أو على الاسم إذا فصل على ما بينهما ضعيفٌ نحو لكن زيدٌ لطعامك آكل ، ولكن زيداً لَنفى الدارِ لَجالسٌ وإنْ لم يزل معنى الابتداء لأن دخولَ اللام يؤذن بالانفصالِ ، ولكن يؤذن بالاتصال ، لكونها للاستدراك ، وقد جاء مع صيغة فى قول الشعر .

* * ولكننى مِنْ حُبها لَعَمِيدُ * *

وأجيب : بأن أصله ولكن أننى ، فتقلب حركة الهمزة على النون ، وحذفت ثم حذفت النون الأولى ، لكراهة اجتماع النوناتِ ، ثم أُدْغِمَتْ النونُ فى النونِ فبقى لكننى .

قوله وتخفّفُ المكسورةُ فيَلْزمُها اللّام ، أى وتخفف إنّ المكسورةَ فيلزمُها اللامُ ، حينئذٍ فرقا بين المخففةِ من الثقيلةِ وبين النّافيةِ فى مثل : إن زيداً قائمٌ بمعنى مَا زيدٌ قائمٌ ، ويلزمها هذه الألف أيضا عند عملها ، وإن لم يتشبته بالنافيةِ اطراداً للباب .

وقال بعضهم : عند العمل للاحتياج إلى الاسم .

قوله ويجوز إلغاؤها . أى ويجوز إلغاء إنَّ المكسورة إذا حققت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ، ويعلم من قوله : ويجوز إلغاؤها جواز إعمالها لأن أفعال التى حذفت منها شىء يعمل ، نحو لم يكُ زيدٌ قائماً، فكذلك الحرفُ المحذوف عنه شىءٌ يعمل .

قوله ويجوز دخولها على فعلٍ من أفعالِ المبتدأ ، أى ويجوز دخول إنَّ المكسورة المخففة على الأفعال العاملة فى المبتدأ والخبر ، نحو بَابِى كَانَ ، وظننت ، لبطلان عملها حينئذٍ لحصولِ تأكيد الجملةِ الابتدائيةِ الذى هو مقتضى بها ، ولهذا اختصت بهذه الأفعال كقوله تعالى : « وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِين » «وإنْ وَجَدنا أكْثَرَهم لَفَاسِقِين » خلافا للكوفيين فى التعميم فإنهم زَعموا دخولها على الأفعال سواءٌ كانَت عامِلَةً فى المبتدأ والخبر أو غير عاملة ، وأنشَدوا شعرا

* * *

بِاللهِ ربك إنْ قتلت لمسلماً
حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمدِ

وهو خارج عن القياس، واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به .

قوله وتخفف المفتوحة فتعملُ فى ضميرِ شَأنٍ مقدرٍ . أى تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعملُ عند التخفيف على سبيل الوجوبِ فى ضميرِ شَأنٍ مقدرٍ ليتحقق مقتضاها ، وهو إفادة معناها فى الجملة الاسمية ، ولأن المفتوحةَ أكثر مشابهةً من المكسورةِ وَعَمِلَتْ المكسورةُ مُخفَّفة كقوله تعالى : « وإنْ كلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » ولَمْ تعمل المفتوحةُ المخففة فى

الظاهر فقدرُوا عملها فى ضميرِ شأنٍ مقدر لئلا يَنْحَط الأقوى عَن الأضعفِ ، وقد مر هذا من قبل .

قوله فتدخل على الجمل لفظاً مطلقاً ، أى فتدخل المفتوحةُ المخففةُ على الجملِ مطلقاً ، أى اسميةً كانت أو فعلية ، سواء فعلها دخل على المبتدأ والخبرِ أوغيرِ داخلٍ عليه ، لأن مقتضاها وهو إفادة معناها فى الجملة الاسميةِ

قوله وشذ إعمالها أى وشذ إعمال أنَّ المفتوحة المخففة فى ضمير الشأنِ مقدر ، ولكنه جاء كقوله شعرا

فلَو انكَ فى يومِ الرخاءِ سألتنى
فِراقَك لم أنجِد وأنت صديق

قوله ويلزمها مع الفعلِ : السِّين ، أو سَوْف ، أو قَدْ ، أو حرف النفى ، أىْ ويلزم أنَّ المفتوحة المخففة إذا دخلت على الأفعال أحدُ الأمورِ المذكورة وبيانه على التفضيل : الفعل إن كان ماضيا منفيا ، فلا بد من حرف النفى ، نحو : علمت أن ماخرج زيد ، ولا يشكل بقوله تعالى « وَأنْ لَيس لِلإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى » لأن ليس لما كان جامدًا فكأنه ليس بعدها فعل ولأنه متضمن . معنى النفى مع الفعل ، لأنه فى معنى قوله : وأن ماحصل الإنسانِ إلا ماسعى وإنْ كان مثبتاً فلا بدَّ من قيل لتقريبِ الماضِى مِنَ الحالِ ، نحو علمتُ أنْ قَدْ خَرجَ زيدٌ وإن كان الفعلُ مُضارِعاً مثبتاً فلا بدّ من السين أو سوف ، كقوله تعالى : «عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكمْ مَرضَى » وإن كان مُضارِعاً منفيا فلا بد من حروف النفىِ كقوله تعالى : «أولاَ يَرَوْن ألاَّ يَرجعَ إليهم قَوْلا » وكقوله تعالى: « أيحسَبُ أنْ لَنْ يَقدرَ عليه أحدٌ » وعلمت أن لَن يخرجَ زيدٌ

وجميع ذلك إما ليكون كالعوضِ ، من تخفيفها ، وإما لئلا يلتبس بأنْ المصدرية ، وإنما قال : مع الفعل ، لأنها لو كانت مع الاسم . كتبتُ الكتابَ فى سنةٍ .

كَسيوف الهند قَد عَلِموا أن هَالك كل من يخفى وينتعل

لَمْ يلزَمها أحد هذه الحروف ؛ لأنه حينئذٍ لاَ يشتبه بإن المصدرية ولم يحتج إلى التعويض ، لأن التغيير مع الفعلِ أكثر ، وهو الحذف منه مع الاسم ، ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم إلاَّ الحذف ، ولما كانَ التّغييرُ مع الفعل أكثرهما هو مع الاسم عوض مع الفعل ، ولم يعوض مع الاسم .

قوله وكأنّ للتشبيه فتخفف وتلغى على الأفصح ، أى كأن للتشبيه نحو كأنّ زيدا الأسدِ بمعنى زيدٌ كالأسد ثم إنها تخففُ ، وحينئذ قد تعمل وتلغى ، على الوجه الأفصح ؛ لكونها أضعف من إن . وقد جاء شعرا :

ونَحْرٌ مُشْرقُ اللون

كَأنْ ثَدياه حُقّانِ

قوله ولكن للاستدراك : أى معنى لَكِنْ للاستدراك وهو يتوسط بين كلامينِ متغايرين ، والإثبات نحو سواء كان ثم تغاير لفظىّ أوْ لم يستدرك بِهِمَا النفى للإيجاب بالنفى نحو جاء نى زيد لكن عمرا غائب ، وتخفف وتلغى حينئذ كأخواتها ، ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى : « وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ولكِنْ الشياطينُ كَفَروا » بتخفيف لَكِنْ ورفع الشياطينُ فى بعض القراءات السبع فَرْقاً بينَها وبينْ لَكِنّ الذى هو حرف العطف ، وقال بعضهم إنه لا يجوز معها ذكر الواو حينئذٍ ؛ لامتناع دخول حرف العطف على مثله .

قوله وليتَ لِلتَّمنى ، وجوز القرَّاءُ ليت زيداً قائماً أى ليت يستعمل لِلتمنى .

كقوله تعالى: «يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ» وجوز الفراء ليت زيداً قائماً إجراءً له مَجْرى التمنّى ، وجوز الكسائى أيضا ، لكن بتقدير كَانَ أى ليت زيدا كان قائماً ، فقائماً فى المثال المذكور حال عند الفراء ، وخبر كان عند الكسائى ، والذى حملهما على ذلك قول الشاعر :

* * يَا لَيْتَ أيّامَ الصِّبَا رَواجِعَا * *

وأجِيبَ عنه ، بأن رواجعا منصوب على الحالِ من الضميرِ المقدرِ فى الخبرِ المحذوفِ ، أى يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا : والذى يدل على ضعف قول الفراءِ ، عدم جواز النصبِ الحربين فى كان ولعل ضعف قول الكسائى عدم جواز إن زيدا قائماً على تقديرِ كان قوله ولعل للترجى ، وشَذَّ الجر بها ، أى ولعل لترجى وقوع أمر كقوله تعالى: «لَعَلَّ الساعة قريبٌ» فيه ترجى للعباد ، والفرق بين التمنى والترجى ، أنّ الترجى لايكون إلا فى الممكناتِ والتمنى فى الممكنات والمستحيلات ، فإن الإنسان يتمنى الطَّيران إلى السماء ، ولا يرجاه ، والجر بلعل شاذٌّ كما روى سعيدٌ السيرَافِىّ عن ابن دريد فى شرح الكتاب شعرا .

واعٍ أتَانَا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدا؟ فَلَمْ يستجبه عند ذاك مُجيب

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصَّوْت دعوة لعل أبى المغوار منك قريبُ

وقال بعض لَعل جارة هاهنا ، وهى مع المجرور فى محل الرفع ، بأنه

مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، كما أن لولاك كذلك ، وقال لا يحتاج إلى عاملٍ نحو بحسبك زيدٌ ، وهل من أحد فى الدار ؟ وقال ابن الحاجب : الجر بها على سبيل الحكايةِ ، أما أنه وضع أى أبو المغوار مثلا مجرورا بمعنى فى موضع آخر قال الشاعر حكاه على ما كان مجرورا ، وأما بمعنى أنه بمعنى أنه سمى الرجل بأبى المغوارِ بالياء فتحت إنه محكى بالياء فى الأحوال الثلاثة وهذا التأويل جيدٌ .

قوله : الحروف العاطفة الواو والفاءُ إلى آخره .

اعلم أن الحروف العاطفة عشرة على الأصح ، وهى ما ذكره ، ويشترك الجميع فى أمر واحدٍ وهو إدخال الثانى فى إعراب الأول .

قوله والأربعة الأول : اعلم أن الأربعة الأول وهى : الواو والفاء وثمَّ وحتَّى ، تشتركُ فى الجَمْع بين الأولِ والثانى فى الحكم الحاصل للأولِ ، وأشار إليه بقوله : فالأربعة الأول للجمع ، ثم يفرق كل واحدٍ منها بشىءٍ يختص به ، قالوا وللجمع المطاق من غيرِ اعتبارِ ترتيبٍ ، سواء كان الترتيب أولم يكن ، نحو جاء زيدٌ وعمر ، فإنه لم يعلم منه مجيئهما معا ، ولا بتقدم أحدهما على الآخر ، والذى يدل عليه قوله تعالى : «ما هِىَ إلاَّ حَيَاتُنا الدُّنيَا نَموتُ وَنَحْيا» والقائلون منكرون للبعثة ، فالموت بعد الحياة مع أنه قدمه عليها .

وقولنا المال بين زيدٍ وعمرٍ فاختصم زيد وعمر .

والفاء للجمع مع الترتيب ، من غير مهلةٍ ، نحو : مررت بزيدٍ فعمرٍ .

وكقوله تعالى : «فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً » ثم مثل الفاء فى كونها للجمع مع الترتيب إلا أنها مع المهملة والتراخى تقول : مررت بزيد ثم عمرٍ فهاهنا مبرران .

وحتى ثم مثل فى كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها أقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم .

قوله ومعطوفها جزء من متبوعه ؛ أى ومعطوف حتى اشترط أن يكون جزءاً من متبوعه ليفيد قوة وضعفا ؛ ليحقق الغاية التى هى معنا ، حتى ولا يحصل الغاية إلا بذكر الأقوى ، أو الأضعف بعد حتى بالنسبة إلى ما قبلها لقولك فى القوة : مات الناس حتى الملوك والأنبياء ، وفى الأضعف قدم الحاج حتى المشاة ، ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز .

قوله وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهما أى هذه الثلاثة تشترك أنها لتعلق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما ، أى لا على التعيين .

قوله و أم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ، إشارة إلى تحقيق معنى أمْ والفرق بينها وبين أوْ وأما : فإن أمّا متصلة وإما منقطعة . وإن كانت متصلة فلا تستعمل فى الأمر والنهى ، وفى غيرهما يلزم أن يكون استعمالها مع همزة الاستفهام ، يليها أحد الأمرين المستويين ؛ ويلى المستوى الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم ؛ لحصول أحدهما منهما عنده لا على التعيين ، لطلب التعيين والمراد بقوله يليها أحد المستويين أنه لما كان يلى أم المتصلة اسم مفرد أو جملة اسمية أو جملة فعلية تلى الهمزة ، ذلك بخلاف أو وأما فإنه لا يلزم أن يليها أحد المستويين ، والآخر الهمزة تقول ضربت زيداً أو عمراً ولا يكون

السؤال معهما بعد ثبوت العلم لحصول أحدها عنده لطلب التعيين .

قوله ومن ثمّ لم يجز أرأيت زيدا أم عمراً ، أى ومن أجل أن المتصلة يليها أحد المتساويين ، ويلى المستوى الآخر الهمزة ، لم يجز أن يقال : أرأيت زيداً أم عمراً إلا على الشذوذ ، لأن ما يلى أحدهما الاسم وما يلى آخر الفعل .

اعلم أنى وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان على الأفصح بعد قوله والآخر الهمزة ، وكان فيها بدل قوله : ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الأول ، لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه أولا .

قوله ومن ثم كان جوابها إلى آخره ، أى ومن أجل أن الطلب مع أمْ لأحد الأمرين الذى علم ثبوت أحدهما من غير تعيين لطلب التعيين ، لا بلا أوْ نَعَمْ ، لأنه يتعين المسئول عنه ، مثلا إذا قيل ، أزيد عندك ؟ أو عمر ؟ كان الجواب زيدٌ أو عمرٌ بخلاف أو وإما ، لأن السؤال معهما سؤال عن أحدهما ، لا على التعيين ، فجوابه لا أو نعم ، فإن أجيب بالتعيين ، كان الجواب زيداً على المسئول عنه .

قوله والمنقطعة كبل إلى آخره إشارة إلى معنى أمْ المنقطعة والفرق بينهما وبين أوْ وإما ، ومعناها أن معنى بَلْ مع الهمزة ، وهى لا تستعمل إلا فى الخبر ، أو الاستفهام ، أما الخبر فكقولك لشخص أرأيته أنه لابل قطعاً ، فإنه إذا حصل الشك فى أنه شاء ، قلت إن شاء قاصداً عن الإضراب ، عن الاخبار الأول ،

واستئناف سؤال ، فكأنك قلتَ بلىَ ،وهو شاذ، وأما الاستفهام، فكقولك أعندكِ زيد أم عمر : وسألت أولاً عن حصولِ زيدٍ ثم أضربت عن ذلك السؤال إلى السؤال عن حصول عمرٍ .

وجوابه لا أو نعم وإذا عرفت معناها، عرفت الفرق بينها وبين أو ، وأما قوله : وأما قبل المعطوفِ عليه إلى آخره إشارة إلى الفرق بين أو وأما الفارقة ، وهو أن أما العاطفة تلزم أن يكون قبل المعطوف عليه بهَا أما أخرى ، ليعلم فى أول الأمر لكونِ الكلام مبنيا على الشك ، نحو جاءنى إما زيدٌ وإما عمرٌ ولم يلزم ذلك فى أو ، بل ، جاز الأمران بها وتركها .

قوله ولا وبل ولكن إلى آخره ، أىْ : هذه الثلاثة تشترك فى إثبات الحكم لأحد الأمرين معنيا ، فلا لِنفى ما وجب للأول عن الثانى ، تقول جاءنى زيدٌ لاعمرٌ وبل للإضرابِ عن الأول منفيًّا كانَ أو موجباً، تقول جاءنى زيدٌ بل عمرٌ ،إذا وقع الإخبار عن زيدٍ غلطاً ،تقول : ماجاءنى زيدبل عمر ، وعن نفى مجىء زيد إلى إثبات مجىء عمر ، وثانيهما أن يكون معناهُ بلْ ما جاءنى عمر ، وهى حينئذٍ لبيانِ من نُسِب إليه المجىء ، ولكن للاستدراك ولازمة للنفى ،لأنها للمغايرةِ بين المعطوفِ والمعطوف عليه .

وهاهنا تفضيلٌ : وهو أن يقال إنها للمغايرة أما أنْ يعطف المفرد ، على المفرد ، أو الجملة على الجملة ، فإن كان للأول ، كان قبلها النفى ، لتحقق التغاير ، بين المعطوف والمعطوف عليه ، تقول ما جاءنى زيدٌ لكن عمرٌ ،أى لكن جاءنى عمر ،وإن كان الثانى لزم أن يكون قبلها أو بعدها النفى ، لمـــا ذكرناه .

تقول : لم يقم زيدٌ لكن قام عمر ، وقام زيدٌ لكن لم يقم عمر .

قوله وحروف التنبيه ألاَ وَأمَا وهَا ؛ إنما سميت هذه الحروف حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها ، وإنما جيء بها فى الكلام ، لئلا يفوت الغرض ، على تقدير أن يكون غافلاً ، ولهذا اختصت بأوائل الكلام .

واعلم أن ألا وأمَا مختصان بالمركبات ، كقوله تعالى: «ألاَ إنَّهُم هُمُ المُفْسِدُونَ » وكقوله شعرا :

أما والذى أبكىَ وأضْحَكَ والذى * أمات وأحيا والذى أمرهُ الأمر

وإن هاء تدخل على المفردات ، وهى أسماء الإشارة فقط ، نحو هذا وهاء ، وتدخل على المركبات كقول الشاعر :

ها إنّ تا عذرة أن لم تكن قبلت * فإن صاحبها قد تاه فى البلد .

قوله حروف النداء خمسة وهى يا وهيا وأيا وأىْ والهمزة ، وهى لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب ويسمع ما يريد منه ، وإنما جعل لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشئ زائد على ما فى حرف التنبيه ، وهو طلب إقبال المدعو .

قوله : ويا أعْمَلُها ، وأيا وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، أى يَا أعَمُّ هذه الحروف استعمالا ، لأنها تستعمل فى القريب والبعيد والمتوسط وغيرها بترتيب وهو أن : أيَا وهَيَا للمنادى البعيد ، وأى والهمزة للقريب ، لكن الهمزة للمنادى الأقرب .

قوله حروف الإيجاب نَعَمْ وبلى وأىْ وأجَلّ وجير وأن فنعم مقرر لما سبقها وإنما سميت هذه الحروف حروف التصديق والإيجاب لأنها مصدقة لما سبقها ، فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها مثبتا كان أو منفيا

استفهاما كان أو خبرا، تقول لمن قال: قام زيد، أو ماقام زيد، أولم يقم زيد، أولَم يقم؟ نعم تصديقا لما قبله ، هذا بحسب اللغة دون العرف . ألا ترى أنه لو قيل لك : أليس لى عندك كذا مالاً فقلت نعم، لألزمناك القاضى تغليبا للعرف على اللغة .

قوله وبل مختصة بإيجاب النفى ، أى بل مختصة بإيجاب بعد النفى ، استفهاما كان ذلك النفى ، أو خبراً تقول : فى جواب من يقول، لم يقم زيد وألم تقم ؟ بلى ، أى بلَى قَدْ قام زيد .

ومنه قوله تعالى :«أَلَسْتُ بِرَبِّكُم ؟ قالوا بلَى » أى أنت ربنا ، ولو قيل فى جوابه نعم لكان كُفْرا ، لأن نَعَمْ مقررةٌ لما بعدها نفياً كان أو إيجابا ، إلا أن يُحمل على العرف .

قوله وأى إثباتٌ بعد الاستفهامِ ويلزمُها القَسَم تقول لمن قَال: أقام زيدٌ ؟ أىْ والله .

قوله وأجَل وَجَيْرْ وأنْ تصديق للمخبر كقولك فى جواب من يقول: قام زيدٌ ، أجل أو جَيْرٌ، ولقول ابن الزهير لمن قال لعن ناقة حملتنى إليك أنْ وصاحبها ، والمراد بالمخبر من قوله تصديق ، هو المتكلم لا الذى أخبر الخبر ، وإلا لم يقع تصديق للدعاء .

قوله حروف الزيادة إنْ وأنْ إلى آخره ، إنما سميت هذه الحروف حروف الزيادة ، لأنها قد تقع زائدة لا لأنها زائدة أبداً ، والغرض ، من هذه الحروف ، التأكيدُ ، والفصاحة ، أو غيرها .

لما فرغ من عدها شرع فى بيان مواضع زيادتها فقال : إنْ مع ما النافية ، أى فإنْ المكسورة تزاد بعد مَا النافية لتأكيد النفى كقول الشـــاعر .

وَمَا إنْ حُبنا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايَانَا ودولةُ آخرينَا

وقلت زيادةُ إن المكسورة بعد مَا المصدرية نحو اجلس مَا إنْ جَلسَ القاضِى أىْ مدة جلوسه وبعد لَمَّا نحو لمَّا إنْ قمت قمت .

قوله وأنْ مع لِمَا إلى آخره أىْ وتزاد أنْ المفتوحة بعد لِمَا كقوله تعالى : « فلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » وتزاد أيضا بعد واو القسم نحو والله إنْ لَو قُمتَ قُمت وَقلَّت . زيادتها بعد الكافِ كقول الشاعر :

* * كَأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى ناظر السلم * *

على تقدير جرظبيةٍ .

قوله وَمَا مع إذَا وَمَتى إلى آخره أىْ وتزاد ما بعد إذا شرطاً نحو إذَاماأكرمتنى أكرمتك ، وبعدمتى شرطاً نحومتى ماتكرمنى أكرمك ، وبعدأين شرطاً نحو : أينما تكن أكن ، وبعد أى شرطا كقوله تعالى : « أيًّا مَّا تَدعو فله الأسماء الحسنى » وبعد إن شرطاً كقوله تعالى : « فإمَّا تَذْهَبَنَّ بِكَ » وينبغى أن تعلم إذَا زِيدَتْ بعد أنْ شرطاً دخلت نون التأكيد على فعلها فى الأكثر ، لأنه لما أكد حرف الشرط ، كان تأكيداً لفعلٍ أولى ، ويراد أيضا بعد حرف الجر كقولهِ تعالى : « فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ الله » وإنما قال بعض حروف الجر إنها لاتزاد مع كل حروف الجر قلت

زيادتُهَا بينَ المضافِ والمضافِ إليه نحو : غضبت من غيرِ مَا جُرْمٍ

قوله ولامع الواوِ وبَعد النّفى إلى آخره ،أىْ وتزاد لابعدالواوالواقعة بعدحرفِ تأكيد له نحو : ماجاءنى زيد ولا عمرو وتُزادأيضاً بعدأن المصدريةِ كقوله تعالى: «لِئَلاَّ يَعلمَ أَهْلُ الكتاب»وقوله: «وَما منَعَكَ أَلَّا يسجُدَ»

قوله وقلّت قبل أقسم ، أىْ وقلت زيادتها قبل أقْسم كقوله تعالى : « لاَ أُقسمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ » وشذّت مع المضاف أى وشَذّت زيادة لا» بين المضاف والمضاف اليه كقول الشاعر :

* * بير لا حور سوى وما شعر * *

أى فى بير جور والحور جمع جائر من جار إذا هلك

قوله : ومن ، والباء ، واللام ، وقــد تقدم ذكرها ، أى وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها فى باب حروف الجر فى التفضيل فلا يفيدها ، ولقائل أن يقول إن الكاف تزاد وَقد مرّ ذكرها أيضا فوجب عليها ذكرها أو عدم ذكر مِنْ والباء ، واللام ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف الكثرة كل منهما وَنُدْرَةِ زيادة الكاف .

قوله حرفا التفسير أىْ وأنْ إنماسميت تفسيراً لوقوعها تفسيراً لقولهِ تعالى : « وَاخْتارَ مُوسَى قَوْمَه » أىْ مِن قومه وكقوله تعالى : « ونَادَ يْناَهُ أنْ يَا إبراهيم » .

قوله فأنْ مَختصة بمافى معنى القولِ ، أىْ أن تكون مفسرةً لكلامٍ فيهِ معنى القولِ لاَ نفس القوْل نَحو : كتبتُ له أنْ قُم ،فَلَو قلتَ: قلت له أنْ قُم ،لم يجز لعدمِ جَوازِ وقوعه تفسيراً لنفسِ القولِ ، فأىْ أعم استعمالاً من أنْ لجواز أنْ يفسر بها مَا ليس فى معنى القول ، وما

هو فى معنى قولٍ صريحٍ وغير صريحٍ ، ولا يفسر بأنْ إلا فى معنى القولِ غير الصّريح .

قوله حروف المصدرِ مَا وأنْ وأنّ إنما سميت هذه الحروف مصدرية لأنها تجعل ما بعدها فى حكم المصدرِ ، والأولانِ أعنى : ما ، وأن ، المخففة تختصان الجملة الفعلية فإنهما يدخلان الجملةَ الفعليةَ ، ويجعلانها فى حكم المفردِ ، الذى هو المصدر نحو : أعجبنى مَا صنعت أى صنعك ، وقوله تعالى : « فَما كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قالُوا » أىْ إلا القول والثالث أنّ المثقلة المفتوحة ، مختصة بالجملة الاسمية ، لما عرفت أنها على المبتدأ والخبرِ فإنها تدخلهما وتجعلهما فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو أعجبنى أنك قائمٌ أى قيامك ، أو ما فى معناه نحو قولك : أعجبنى أنّ أخوك زيدٌ أىْ أخوه زيدٌ ، فإنْ تعذر قدرت الكون نحو أعجبنى أن هذا زيد ، أى كونه زيداً .

قوله حروف التخصيص : هَلاّ وألاّ ولولاَ ولوما

اعلم أن هذهِ الحروف تدُلُّ على اللومِ والتركِ ، إذا دَخلت على الماضى ، نحو هلا قرأت ، وعلى الحث والطلب على الفعل ، إذا أدخلت عل المضارع ، نحو : قوله تعالى : «لوْ ماتأتينَا بالمَلاَئكَةِ » .

قوله ولَهَا صَدْرالكلامِ أىْ ولهذهِ الحروفِ صَدْرُ الكلامِ ، أىْ ولهذه الحروفِ صدر الكلام فوجب تَقديمُها لمامر .

قوله : ويلزم الفعل لفْظاً أو تقديرًا ، أىْ ويلزم دخُول هذه الحروف الفعلِ لفظاً نحو : هلا ضربتَ زيدًا ، وتقديرا نحو : هَلاّ زيدًا ضربتَه ، أى هَلاّ ضربت زيدًا ؛ لكونهَا لطلب الفعل .

قوله حروف التَّوقع : قَدْ ، وفى المضارع التعليل ، وإنما سميت حروف التوقع ؛ لأنه مخبرٌ بها مَنْ يتوقع الإخبار ، فهى إذاً دخلت الماضى قرَّبته إلى الحال ، نحو قد قامت الصلاة ، وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب ، وإذا دخلت المضارع ، كان للتعليل : كقولهم إن الكذوب قَدْ يصدق ، ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم ، نحو قد والله قمت ، وقد يُراد بها التحقيق المضارع ، كقوله تعالى : « قَد يَعْلم الله » ، وقد يحذف الفعل بعده كقوله شعرا.

أذِنَ الترحّل غير أنّ ركابناً * لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وكأنْ قَدِ .

أىْ وكأنْ قد زالت

قوله حروف الاستفهام : الهمزةٌ ، وهلْ ، والاستفهام طلب الفهْم قوله لهما صدر الكلام أىْ الهمزةُ وَهَلْ صدر الكلام لكونهما النوع فى أنواع الكلام فوجبَ تقديمهُما ؛ لما مرّ ، وهما يدخلان على الجملتين : الاسمية نحو : أزيدقام ، وَهلْ زيدٌ قائم « والفعلية نحو أقامزيدٌ ، وهلْ قام زيدٌ ؟ إلا إذا كان الخبرُ فى الجملةِ الاسميةِ فِعْلاً جاز استعمالُ الهمزةِ ، ولم يجز استعمالُ هَلْ ، إلاّ على الشذوذ ، فلا يقال ، هل زيدٌ قام ؟ لأن أصل هل بمعنى قد ، كقوله تعالى : « هَلْ أتَىَ عَلَىَ الإنسانِ » فكما لا يقال : قَدْ زَيدٌ خَرَجَ لاَ يقال : هَلْ زَيدٌ خَرَج ، فإن قيل : مُقتضَى ما ذكرتم لاَ يقال : هَلْ زيد خَارج ؛ لامتناعِ أن يقال قَد زيد خَارجٌ ، قلت إنما جازَ حَمْلاً لهَا على أختها ، وهى زيد خارج ، وإنما لاتُحملُ على أختها ، مثل زيدٌ خَرَجَ لأن هذه الجملة أقرب مِنْ باب هَلْ ، فاعتبارها فى نفسها أولى من حَمْلها على أختها .

قوله :والهمزةُ أعم تصرفاً، أىْ الهمزة أكثر تصرفا فى الاستعمالِ من هلْ، تقول: أزيداً ضربت دُون هلْ وتقول أيْضا أتضربُ زيداً وهو أخوك ؟ مُنْكرا للضربِ وهو على صفة الأخوةِ دون هلْ ، وتقولُ أيضاً أزيدٌ عندكَ أم عمر ؟ دون هل .

قوله وأمْ المتصلةِ بالهمزةِ أىْ وتختص أمْ المتصلة بالهمزةِ دون هلْ وتدخل الهمزة على حروف العطف، كقوله تعالى: «أثمَّ إذا مَا وَقَعَ آمنتم» وقوله تعالى « أفمَنْ كَانَ » وقوله تعالى « أومن كان » :أى تدخل الهمزة على حرُوفِ العطفِ ولم تدخلْ عليهَا هل ،ذلك لِكونِ الهمزةِ أصلاً فى الاستفهام بخلاف هلْ ، ولأنها أخص منْ هلْ ، فقوله دُونَ هلْ طرف لقوله تقول أزيداً ضربت ؟ وهو قيد فى الكل .

قوله حروف الشّرطِ : إن ولَوْ وإمَّا : اعلم أن هذه الثلاثة حروفُ الشرطِ ولها صدرُ الكلامِ فإن للاستقبالِ وإن دَخل الماضِى أىْ فإن ، يجعل الفعل الذى يدخل عليه بمعنى الاستقبالِ ، سواءٌ كَان ماضياً ، نحو : إنْ ضربتَ ضربتُ ، أو مضـــارعا نحو : إن تَضرب أضرب ، ولو عكسه ، أىْ لو للماضِى ، وإنْ دَخَل المضارعَ ، أىْ يجعَل الفعلَ بمعنَى الماضِى سواءٌ دخل الماضَى ، نحو : لَوْ ضَربتَ ضربت، أو المضارع نحو : لَوْ تَضربُ أضْرب ، وقد يجىء بمعنى إن كقوله تعالى : «ولأمةٌ مُؤْمنةٌ خيرٌ مِنْ مُشْركةٍ وَلَوْ أعْجَبَتكُم » وقد يكون بمعنى أنْ الناصبة كقوله تعالى : « ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيدهنون » .

وكقوله تعالى : « يَودُّ المُجرِمُ لَوْ يفْتَدى » ، ولا يجوز أن يكون ها هنا للامتناعِ ، لأنهُ لا جواب لها .

قوله ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا ،أى إنْ ولَوْ يلزم دخولهما على الفعل ، لفظاً أو تقديرًا ، نحو : إنْ تَضْرِب أضْرِب ولَوْ ضربت ضربتُ أو تقديرًا : كقوله تعالى «وإنْ أحدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ استَجارك فَأجِرْه » وقوله «قُل لَوْ أنْتُمْ تَمْلِكُونَ» فأحدٌ وأنتم مرفوعان بأنهما فَاعلان لفعلين محذوفين تفسرهما لِظاهرٍ وليسا بفاعلين لأفعال بعدهما، ويود ذلك أنك لاتقول : إنْ قومك يضرب زيدا بل تقول إنْ قومك يضربوا وينبغى . أن يعلم أن مفسرا لمحذوف مجزوم إنْ كَان مضارعا ، نحو : إنْ زيدا يقم ليطابق المحذوف ، وان الأسماء المتضمنة معنى إنْ لا يحذف أفعالها ، فى حال الاختيار لكونها فرع إن فلا ينصرف فيها مثل تصرفه . نعم يجوز حذفها عند الضرورة .

قوله : ومن ثم ، قيل : لو أنك أى ومن أجلِ أنهما يلزمان الفعلَ لفظاً أوْ تقديرًا ، قيل :لو أنك تفتح أنَّ لا لأنه فاعل فعل محذوفٍ ، ولأجل أنهم إذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه هاهنا ،التزموا هاهنا أن يكون خبر إن فعلاً ليكون كالعوضِ من الفعل المفسر ، فقالوا لو أنك انطلقت ، ولم يقولوا إنك منطلقٌ ، هذا إذا أمكن تقديرُ الفعل،أما إذا تعذر ذلك بأن يكون الخبر جامدًا جاز ، نحو لو أنه حجرٌ لكان جمادٌ لتعذر الإتيان بالفعل .

قوله وإذا تقدم الْقَسَمَ أول الكلام آى الشرط ، أىْ إن تقدمَ القَسَمُ فى أول الكلام على الشرطِ لَزِم أنْ يدخلَ حرف الشرطِ الفعل الماضى

لفظا ، أو معنى نحو :والله إن أتيتنى أو إن لم تأتنى لأكرمنّكَ ، لأنه لمّا بطل عملُ حرفِ الشرطِ فى الجوابِ ، لكونه جواباً طلب إن لا يعمل فى الشرط ، فوجب أن يكون ماضياً ، لئلا يتخالفا ، وكان الجواب للقسم لفظا ، لكونه أهم لتقدمه على الشرطِ ، وللشرط معنىً لكونه مشروطاً ، أو متعلقاً بالشرط ، ولم يتعرض للمعنى معلوما ، والشك فى اللفظ

قوله : وإنْ توسط القَسَمُ يتقدم الشرطُ عليه ، أو يتقدم غير الشرطِ عليه جاز أن يعتبر القَسَم وجازَ أن يُلغى أى جاز أن تجعل الجوابَ جواباً للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضى ، وجاز أن تجعل الجواب جواباً للشرطِ ، ولم يلزم حرف الشرط الماضى ، ويصير القَسَمُ مُلْغَى إما باعتبار القَسَمِ مع تقدمِ الشرْط عليهِ ، نحو : إن أتيتنى أو لم تأتنى فوالله لأكرمنك ، فلتوفرِ مقتضى كلٍّ واحدٍ من الشرطِ والقسمِ ، بأن يكون الجواب لِلْقَسَمِ ، والْقَسَمُ وما بعده جواب الشرطِ ، وحينئذٍ يلزمُ دخولُ الفاءِ على القَسَمِ إمّا اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه ، نحو : أنا والله إن أتيتنى أو لم تأتنى لأكرمنّك ، فتجعل الشرط والجزاء مقسماً عليهِ ، وجعل الجملة أعنى القسم والمقسم عليه خبرا للمبتدأ فيرجع إلى ما وقع القسم أول الكلام مقدما على الشرط ، وأما إلغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو : إن تأتنى والله إنك فلكثرة الغاية الشرطِ لتقدمه ، فالشرطُ مع الجزاء ساد مسند الجواب القسم ، وأما إلغاؤه مع تقدم غير الشرط نحو : أنا والله إن تأتنى آتك فيجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ ، وجعل مجموع المبتدأ والخبر سادا مسد جواب القسم .

قوله وتقدير القسم كاللفظِ أىْ ويُقدر القسم قبل الشرطِ أول الكلام

كتلفظِ القسم قبل الشرطِ فى كونِ الجواب للقسمِ لفظاً ولزم الشرط الماضى كقوله تعالى : «لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجونَ مَعَهُمْ » .

وقوله تعالى : «وإنْ أطَعْتُموهم إنّكُم لَمُشْرِكُونَ » فلولا تقديره ، قبل الشرط فيهما لوجب جزم لايخرجون ، ودخول الفاءِ على إنكم لمشركون .

قوله إما للتفصيل أى إما وضعت لتفصيل النسب نحو : أما زيد فعالمٌ وأما بكرٌ فجاهلٌ ، لكنهم لم يلتزمُوا تكرار أما ، كقوله تعالى : «فأمّا الذينَ فى قُلوبِهِمْ زيْغٌ فيَتّبِعون ما تَشَابَهَ منه » ولم يذكر بعده أما أخرى لكونه معلوماً عن الأولِ ، ويدل على كونه للشرطِ لزوم الفاء فى جوابهِ ، والقصد بأن الأول مستلزم الثانى .

قوله والتزم حذف فعلها أى والتزم حذف فِعلِ الداخلِ عليه أما لأن المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ، ولما حذف الفعل ، جعل الجزاء الذى مما هو فى حيز جوابها ، بين إما وبين فائها عوضاً عن الفعل المحذوف ، وهو الاسم الواقع بعدها كراهة أن يلى الفاء ، إما لكراهتهم أن يلى آلةَ الجزاء آلةَ الشرط ، ألا ترى أن معنى قولك : أما زيد فمنطلقٌ مبْهما مهما يكن من شىء فزيد منطلق : فزيد جزء جوابها ، والمراد من قوله : مطلقاً أن الاسم الواقع بعدها جزء ، وفى خبر جوابها ، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً ، وسواء كان بعد فاء الجزاء ، إما تمنع التقدر أو لم يكن ، وقال بعضهم : إن الاسم بعد إما ليس جزءاً فما فى خبر الفاء ، لامتناع عمل ما فى خبر فاء الجزاء فيما قبله ، بل هو معمول الفعل محذوف مطلقا ، سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم أو لم يكنْ

وسواءٌ كان مرفوعاً نحو أما زيد فمنطلق أو منصوبا نحو : أما يوم الجمعة فزيد منطلق أى مهما ذكر زيد فى يوم انطلاقه فهو منطلق فى الأول ، ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ، وهو ضعيف وإلا لجاز النصبُ فى الأول بتقدير تذكر ، والرفع فى الثانى بتقدير حصل أو ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق ، وقال بعضهم إن كان الاسمُ الواقعُ بعد إما جائز التقديم على جوابها أى لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم ، فمن الأول ، يعنى أنه جزء مما فى خبر جوابها ، فهو إما مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق ، وإما معمولٌ لما فى جوابها ، نحو : أما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فإنه جاز أن يكون ظرفاً لمنطلقٍ متقدماً على الفاءِ ، وإنْ لم يكن جائز التقديم على جوابها ، أى إن كان بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الثانى ، يعنى أنه ليس جزءا مما فى خبر جوابها ، بل معمولا لفعلٍ محذوفٍ ، نحو : أما يوم الجمعة فإن زيداً منطلقٌ ؛ لامتناع عمل ما بعد ، إن فى ما قبلها لاقتضائها صدر الكلام ، والحق أن الباب كلُّه واحدٌ ، فإنه كما لا يجوز أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها ، وإن جاز ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء لغرض ، فليجز أيضا فى أن كذلك لغرض ، وفيه نظر ، لوجود المانعيْن فى إحدى الصورتيْن ، ووجود مانع فى الصورة الأخرى . وجوابه أنهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض ، وإلا لَجازَ إنما زيد فإنه منطلق بتقدير تذكر ، وجاز أما يومُ الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر مقدما أو يحصل مؤخرا ، لكنه لا يجوز بلا خلاف .

قوله حرف الردع كَلاَّ وقد جاء بمعنى حَقّ : أى حرف الردع كَلا لأنه وضع للردع والتنبيه على الحق ، وانما استعمل إذا سمع محال ، أو تقول على إنسان مثلا إذا قيل فلان شتمك فقلت : ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء كَلاَّ بمعنى حَقّاً وهو حرف عند النَّحاةِ لسكونها لتحقيق الجملة

وقيل إن كلا فى قوله تعالى: «كَلاَّ إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى» بمعنى حَقًّا، واسم عند بعضهم، لكنهُ بُنِى لموافقتِهِ لفظاً لِكَلاَّ التى للردع.

قوله وتاء التأنيث الساكنةِ إلى آخره، أى: إنما تلحق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى لتدل على تأنيث الفاعل؛ ليعلم أنه مسند إلى فاعل مؤنث نحو قامت هند، وإنما قيدنا التاء بالساكنة، احترازا عن المتحركة، نحو قائمة، فإنها تلحق الاسم، والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات، لئلا يشكل بمثل قامتا، فإنها ساكنة بالذات، ومتحركة بالعرض، وهو التقاء الساكنين، وإنما قال الماضى، لأن هذه التاء تاءٌ تلحق غيره من الأفعال، فإن كان الفاعل ظاهراً غير حقيقى، فمخيَّر أنت فى إلحاق التاء وعدمه تقول: طلعتْ الشمسُ وَطلَعَ الشمسُ.

واعلمْ أن قوله: فإن كان ظاهراً غير حقيق فمخبر مكررٌ لأنه ذكره من قبل.

قوله وأما إلْحَاق علامة التثنية وعلامة الجمعين إلى آخره أىْ المذكرِ والمؤنثِ عند إسناد الفعل، إلى الظاهر فضعيفٌ، لعدم احتياجِ هذه العلاماتِ، بخلاف إلحاق علامة التأنيث الفعلَ عند إسناده إلى مؤنث حقيقى، فلا يقال: قامَا الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولاقمنْ النساء، وعلى تقدير إلحاقها نحو: أكلونى البَراغيث، ليس بضمائر، لئلا يلزم إضمارٌ قبل الذكرِ من غير فائدة، بل علامات ألحقتْ بالفعلِ، ليدل على أحوال الفاعل، كتاء التأنيث.

والفرق بين علامة التأنيث وبين علامتى التثنية والجمعين، أنه يعلم التثنية والجمع، من لفظِ المثنى والمجموع، قطعاً، وقد لا يعلم التأنيث من لفظة المؤنث.

قوله : التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ لا لتأكيد الفعل فقوله : نون ساكنةٌ احترازٌ عن المتحركةِ ، والمراد بالساكنة ، هو الساكنةُ بحسبِ الذّات ، لئلا يشكل بالتنوين المتحركةِ لالتقاءِ السّاكنين

وقوله يَتْبعُ حركة الآخر احتراز النونِ الساكنة فى غيرِ الآخر ، فإنه لا يسمى تنويناً ولا لتأكيد الفعلِ احترازٌ عن نونِ التأكيد نحو اضربَنّ

وهو خمسة أنواع : أحدها تنوينُ التمكّنِ : وهو تنوينٌ يلحق الاسم ، ليدل على أنه له فى الاسمية نحو : زيدٌ ورجل .

والثانى تنوينُ التنكيرِ ، وهو تنوينٌ يدل على كون الاسم الداخلِ عليهِ نكرة ، وهو الفارق بين المعرفة والنكرة ، نحو سيبويهٍ ، وسيبويه .

والثالث تنوين العوض : وهى التى تلحق الاسم عوضاً إما عن الياء أو إعلاله نحو جوار ، وإما عن المضافِ إليه نحو : يومئذٍ أى يومَ إذْ كانَ كذا ، فلما حذف المضاف إليه ، وهو كانَ كذا عوِّض التنوين عن المضاف إليه .

الرابع تنوين المقابلة وهو الذى يقابل نون الجمع المذكرِ السالمِ ولا يوجدُ إلا فى جمع المؤنثِ السالمِ ، نحو : مسلماتٍ فإن التنوين فيها بمنزلةِ النونِ التى فى مُسْلمين .

وإنما قلنا ذلك لأنه لا يمكن أن يكون إحدى هذه التنوينات .

أما بيانه : أنه ليس تنوينِ التّمكنِ والتنْكيرِ فلوجوده علَما غير منصرفٍ ، وأما بيان أنه ليس عوضا عن المضاف إليه ، فلأن المعنى غيرُ موافقٍ له ، وأما بيان أنه ليس تنوين الترنّم فلوجودهِ فى غيرِ آخر الأبيات .

والخامس تنوين الترنم : وهو الذى يَلْحق آواخر الأبياتِ والأنصافِ المصرَّعةِ لتحسينِ الإنشادِ ، كقـــولك :

* يا أبتاعلّكَ أو عساكنَا *

قوله ويحذف من العلمِ . أى :ويحذف التنوين من العلم ،الموصوفِ بابن مضافاً إلى علم آخر نحو : جاءنى زيدُ بن عمرٍ ، لشدةِ اتصال الموصوفِ بالصفة ، وقد مر البحث عنه ، ويعلم منه أنه لوكان صفةً لغـــيرِ العـــلمِ ، أو كان مُضافاً إلى غيرِ العلم ، نحو :جاءنى رجلُ ابن عُمر وجاءنى زيد ابن أخى ،لم يحذف التنوينُ فقطو يعلم من قوله موصوفا أنه لم يحذف إذا لم يكن صفةنحو : زيد بن عمر ولعدم شده الإفراج واعلم أن وجود التنوينِ بالموصوف بالابن فى اللفظ والهمزة ، ابن مثلاً فى الخط ، متلا زمان فإذا سقط التنوينُ لفظاً ثبتت الهمزة خطأ : فكأنهم قصدوا إلى تحقيقها لفظا ، ولهذا لم تحذف ألفه فى المثنى، وإن كان وقع لعلم مضافاً إلى علمٍ آخر فإنه لم يكثرْ كثرةَ المفرد .

واعلم أن حكم الابنةِ حكم الابنِ فى جميع ما ذكرناه .

قوله نون التأكيـــد خفيفةً ساكنة ومشددةً مفتوحةً أىْ : نونُ التأكيدِ نوعان : أحدهما خفيفةٌ ساكنةٌ ،والثانى : ثقيلة مفتوحةٌ مع غير الألفِ .

اعلم أن الثقيلة أبلغ فى التأكيد من الخفيفة ، ومجىء الخفيفة ساكنة على الأصل ؛ لكونها مبنية ومجىء المشددة متحركة لالتقاءِ الساكنينِ ، ومجيؤها مفتوحةً لخفةِ الفتحةِ ، وإنما قيد كونهَا مفتوحةً بقولهِ : مـــع غيرِ الألفِ لكَانَتْ مكسورةً ، وهى فى المثنى ، والمجموع المؤنثِ ، نحو : اضربَنْ اضربان ، اضربن اضربنّ اضربان اضربنان .

قوله وتختص بالفعل المستقبل أى تختص نون التأكيد خفيفةً كانتْ أو ثقيلة ، بالفعلِ المستقبلِ الذى فيه معنى الطلب نحو : الأمـــر والنهى

والاستفهام والقسم والعرض والتمنى وغير ذلك نحو اضربَنَّ ولاتَضْربنَّ وهل تضربَنَّ والله لأضربن وَلاَ تضربن ، ولَيَتْك تَضربن ، وإنمـا اختص هذا النون بما فيه معنى الطلبِ لأنه لا يؤكد مالا يكون مطلوباً ، ويعلم من قوله بالفعل المستقبل أنه لا يدخل الماضى والحال لأنه لا يؤكد إلا ما فيهِ طلبٌ والمطلوبُ لا يكون إلا فى المستقبلِ .

قوله : وقلت فى النفى أى وقلت زيادةَ نون التأكيد فى النفى ، فلا يقال زيدٌ ما يقومن إلا قليلاً ، لخلوه معنى الطلب ، وإنما جَاز قليلاً تشبيها لهُ بالنهى .

قوله ولزمت فى مثبتِ القسمِ . أى : ولزمت نون التأكيد فى جواب القسم المثبت ليقرر أنه جوابُ القسم ، ولأن القسَم موضعُ التأكيدِ ، ويعلم من قوله لَزِمتْ فى مُثْبتِ القسمِ ، أنها لاتلزم فى غيره ،

قوله : وكثرتْ فى مثل إما تفعلنّ أى كثرَتْ زيادةنُونِ التأكيدِ عَلى الفعلِ ، إذا زِيدَتْ مَا على حرف الشرط ، لأنه لمـا أكد حرف الشرط بمَا ، أكد الفعل أيضا بالنون ، لئلا ينْحط المقصودُ بالذاتِ ، وهو أن .

قوله وما قبلها مـع ضمير المذكرين مضمومٌ أىْ وَمَا قَبل نونِ التأكيدِ مضموم ، مع ضميرِ المذكرين ، وهو الواو فى جمع المذكر ، ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، نحو اضربن .

قوله ومع المخاطبةِ مكسور أى وَمَا قَبلَ هـذا النون مكسور ، فى المخاطبةِ ؛ ليدل الكسرُ على الياءِ المحذوفةِ لا لتقاء الساكنين .

فتقول : انت اضربن وهل تَضربنَّ فى اضْربِى وَهلْ تَضْربين ؟ قوله وفيما عداه مفتوح أى وما قبل نون التأكيد فيما عدا ضمير المذكرين ،

والمخاطبة مفتوح ، طلبا للخفة وهو فى الواحدِ المذكرِ غائبا كانَ أو مخاطباً وفى المؤنث الغائبة اضربن وهل تضربن يا زيد، ولا يريد بقوله فيما عدا التثنيةِ والجمعِ ، وإن كان تناولهُ ظاهرُ لفظهِ ، لأنه يذكره بعد أحكامهما .

قوله وتقولُ فى التثنيةِ والجمعِ المؤنث : اضربان واضربْنَانِ . أى وتقول فى المثنى اضربانَ بإثبات الألف لئلا يشتبه بالواحد ، واضربْنَانِ فى جمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع ، وقيل نون التأكيد ، لئلا يجتمع ثلاث نونات متوالية .

قوله ولا تدخلهما الخفيفةُ خلافاً ليونس أى ولا تدخل نون التأكيد الخفيفة فى المثنى ، وجمع المؤنث فلا يقال : اضربان ، واضربْنانِ ، لأنه يستلزم إما تحْريكُ النون وأما حذفها لالتقاء الساكنين ، على غير حده، وهما متعذران خلافاً ليونسِ فإنه أجازه ، وجوز التقاء الساكنينِ على غيرِ حدهِ وهو التقاءِ الساكنين اللذيْن لا يكون أولهما حرف مد، وثانيهما حرفاً مُدْغَماً فى الآخرِ ولالتقاء الساكنين . الذين كذلك يسمى التقاء الساكنين ، على حِدة ، نحو نمود الثوب وبقوله تعالى: « ولاَ الضّالّين » نحو اضربان واضربنان وإنما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده، لأن الساكن الثانى لَمَّا كان مدغماً فى مثلهِ فكانَ متحركا وإن وجود حرف المدّ كعدمه

قوله وهما فى غيرهما . مع الضمير البارز كالمتصلِ إلى آخره أى ونون التأكيدِ الخفيفةِ والمشدَّدَةِ مَع غيرِ المثنى وجمعِ المؤنثِ ، لا يخلو من أن يكونا مع ضميرٍ يَارزٍ كَانَتا كالكلمة المنفصلة ، تقول : فى اضربُوا اضربْن يقول فى اضربِي اضربْن بحذف الواو فى اللفظ . تقول فى اضربن بحذف الياء ، كما تقول اضربى القوم بحذف

الياء فى اللفظ وإن لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل، تقول: اضْرِبِي، وإنما قَالَ: فى غيرهما، لأنه ذكر كيفيةَ لحوق نُون التأكيد بالمثنى، وجمع المؤنث، وليس المراد بيان اتصال النون بالأفعال الصحيحة، لكونه ظاهراً، بل المراد اتصالُ النون بالأفعال المعتلة.

قوله: ومن ثَمَّ قيل هَلْ تَرين إلى قوله أغرنّ قوله أى ومن أجل أن النون مع الضمير البارز فى غير المثنى، وجمع المؤنث، كالكلمة المنفصلة، ومع غير الضمير البارز، كالمتصلة، تقولُ: فى ترين تَرَيِن بكسر الياء لأنه لما حذف النون التقى الساكنان، الياء ونون التأكيد، فكسرت الياء، كما كسرت إذا اتصلت بالكلمة المنفصلة، نحو: لَمْ ترى الناس ويَقول: ترون تروُنّ بضم الواو كما تقول: فى الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى: « ولاَ تَنْسَوْا الْفَضْلَ بينكم » وتقول فى ترى واغزو هل تريَن واغزون بفتح الياء والواو كالمنفصل، لأنه لما اتصل به نون التأكيد وجبَ رد المحذوف، لعدم علة حذفه حينئذ وجب فتح الياء، والواو، كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الأخرى.

وتقول فى اغزوا أمر للجمع المذكرين المخاطبين، اغزُنّ بحذف الواو وضم الزاى، وتقول فى اغزى أمرا للمخاطبة اغزِنّ بحذف الياء وكسر الزاء، كما تقول فى الكلمة المنفصلة اغز القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزِ القوم بحذف الياء وكسر الزاء والمثالان الأولان، لكون النون مع الضمير البارز، اعنى الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين والمخاطبين، والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضّمير البارز، والمثالاَن الأخيران لكون النون مع الضّمير البارز، وهو الواو لجمع المذكرين المخاطبين، والياء لأمر الواحدة المخاطبة قوله والمخففه بحذف

الساكنين تحذف ، لأحد الأمرين : وهو إما لالتقاء الساكنين ، كقول الشاعر .

لاَ تَهِنِ الفقيرَ عَلَلَّكَ أنْ تر * كَعَ يَوْما والدهـرُ قَدْ رَفعـه

أى لاتهين لأنه يكون مجزوما حينئذٍ ، وأما الوقف إذا لم يكن قبلها مفتوحا قياسا على التنوين ، وحينئذٍ يجب رد ما حذف لنون التأكيدِ لعدمِ موجبِ حذفهِ ، وهو نون التأكيد فيقول ، فى اضربن واضربن اضربوُا برد الواوِ ، واضربِي بردِ الياءِ وتقول فى هل ترين يا امرأة وهل تَخشَوْنَ ياقومُ هل تَرَيِنَّ وهل تَخْشَوَن بإعادةِ نونِ الإعرابِ لما ذكرناه وهو انتفاء موجب البناءِ بخِلاَف التّنوينِ ، فإن حذفه فى الوقفِ لا يوجب ردَّ المحذوفِ عند الفصحاءِ ، تقول : فى جاءنى قاضٍ جاءنى قاضٍ ووجه الفرق إن التنوين للاسم المنصرف المجردِ عن اللامِ والإضافةِ ، ونون التأكيد ، ليس بلازم للفعلِ ، فجاز أن يقدر النون المحذوفة للوقف ، كالمعدوم من الأصلِ ، فيرد ما حذف لوجودها ، ولم يجز أنْ يقدَّم التنوينُ المحذوف للوقفِ كذلكِ فلم يرد مَا حُذف ، لكونهِ فى حكم الملفوظِ .

قوله والمفتوحُ ما قبلها تُقْلب ألفاً أى ونون التأكيدِ التى تَكونُ ما قبلهَا مفتوحاً تُقلبُ ألفاً عند الوقفِ تقول فى اضربَن يارَجلُ اضربَا ، قياساً على الوقفِ فى الاسِم ، وليكون علامة التأكيد باقية بوجه ، مع كونِ الفتحةِ مناسبةً للألفِ ، وإنما لم لَمْ تقلب ياءً إذا كان مكسوراً أو واواً إذا كان مضموما قياساً على الوقفِ فى الاسم ، ولأنه لَمْ يعلم بَقاء علامةِ التأكيــدِ فَإنك اذا قلت فى يا يرون اضربن اضربوا فى الوقف وفى

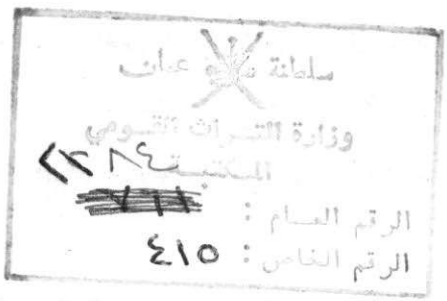
يا مرأة اضربن اضربى فى الوقف لم يعلم أنه يدل عن النون المحذوف المردود .

* * *

تم الكتاب بعون الملك الوهاب وكان تمامه يوم الأربعاء لتسع ليال خلت من شهر ربيع الثانى سنة ١١٧١ من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والسلام بقلم العبد الفقير الحقير المتوكل على الله سلطان بن الإمام . نسخة لسيده ووالده الأمجد إمام المسلمين أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدى الازدى أعزه الله ونصره أمين اللهم أمين

والحمد لله رب العالمين حمدا يعود به المتقون

والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وإله الطاهرين



رقم الإيداع ١٥٦١ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : [redacted]
الرقم الخاص : ٤١٥